جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المثنى ـ كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم الجغرافيا

تحليل جغرافي سياسي لظاهرة الفساد المالي والإداري وانعكاساتها على قوة العراق بعد عام ٢٠٠٣

رسالة تقدم بها الطالب

رياض ناجي عطيه

الى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة المثنى

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الجغرافيا

إشراف

الاستاذ الدكتور

لطيف كامل كليوي الجابري

١٤٤٥هـ **٢٠٢٣م**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾

صدق الله العلي العظيم

من سورة الروم الآية ٤١

- الـى... نبـي الرحمـة وسـيد البشـرية وشـفيع المـؤمنين النبي محمد (ص) وال بيته الاطهار (ع)
- الى ... ابي (رحمه الله)
- الى ... نبع الحنان اطال الله في عمرها أمي
- الى ... عائلتي الكريمة...
- الى ... اخوتي سندي...
- الى ... أستاذي القدير الدكتور لطيف كامل كليوي
- الى ... اساتذتي في قسم الجغرافية ...
- الى ... اصدقائي الأوفياء...

اهدي جهدي المتواضع هذا

الباحث

الحمد والشكر لله رب العرش العظيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين، نحمد الله حمدا كثيراً على نعمته التي انعم بها علي، ولا يسعني الى أن اقدم جزيل شكري وتقديري الى الأستاذ الدكتور **لطيف كامل كليوي** المشرف على رسالتي الذي بذل قصار جهده من أجل اتمام عملي هذا من خلال متابعتي وتقديم الملاحظات والنصائح وتزويدي بالمصادر العلمية الرصينة التي ساعدتني في انجاز بحثي المتواضع ، إذ كانت لتوجيهاته السديدة الاثر الكبير في اتمام هذه الرسالة ، دعائي له بالصحة والعافية والتوفيق الدائم وان يكون اسما لامعا في سماء العلم والمعرفة.

كما أسجل شكري وامتناني الى السيد عميد كلية التربية للعلوم الانسانية **أ.د باسم خيري خضير** المحترم والسيد المعأون العلمي **أ.د أحمد حسين عبدالسادة** المحترم ، ولا يفوتني أن أضع كلمات الشكر والعرفان الى اساتيذي في قسم الجغرافية الذين لم يبخلوا علينا بالنصيحة والتوجيه وتزويدنا بما نحتاجه لإكمال مسيرتنا الدراسية.

ومن جميل الوفاء أن أعبر عن عظيم امتناني الى الدكتور ماهر حيدر نعيم والدكتور ايهاب عزيز الزيادي لما قدموه لي من عون ومصادر علمية قيمة فجزاهم الله خير الجزاء لجهودهم المباركة .

وكلمات الشكر والتقدير موصولة الى عائلتي التي وفرت لي ما احتاجه من مستلزمات الدراسة فلكم مني كل الشكر والوفاء والعرفإن.

اخيراً اتقدم بالشكر والامتنان الى كل من وقف الى جانبي وقدم لي الدعم والمشورة وساعدني في اتمام عملي ...

والله ولي التوفيق

الباحث

اقرار المشرف

اشهد ان اعداد هذه الرسالة الموسومة **(تحليل جغرافي سياسي لظاهرة الفساد المالي والإداري وانعكاساتها على قوة العراق بعد عام ٢٠٠٣)** والمقدمة من قبل الطالب **(رياض ناجي عطيه)** قد جرى تحت اشرافي في قسم الجغرافيا / كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة المثنى ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الجغرافيا.

التوقيع:

المشرف : لطيف كامل كليوي

الدرجة العلمية : أ.د

التاريخ: / / ٢٠٢٣

إقرار رئيس القسم

بناءً على التوصيات المقدمة أرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع:

الأسم:أ.د لطيف كامل كليوي

رئيس قسم الجغرافيا كلية التربية للعلوم الانسانية

التاريخ: / / ٢٠٢٣

اقرار الخبير اللغوي

اشـهد ان الرسـالة الموسـومة (**تحليـل جغرافـي سياسـي لظـاهرة لفسـاد المـالي والإداري وانعكاسـاتها علـى قـوة العـراق بعـد عـام ٢٠٠٣**) والمقدمـة مـن قبـل الطالـب (**ريـاض نـاجي عطيـه)** فـي قسـم الجغرافيـا كليـة التربيـة للعلـوم الانسـانية جامعـة المثنى قد قومتها لغوياً فوجتها صالحة للمناقشة.

التوقيع :

الاسم :

الدرجة العلمية :

مكان العمل :

التاريخ: / / ٢٠٢٣

اقرار الخبير العلمي (الأول)

اشـهد بـاني قـد اطلعـت علـى رسـالة الماجسـتير المقدمـة مـن قبـل الطالـب **(ريــاض نــاجي عطيــه)** فــي قسـم الجغرافيـا / كليـة التربيـة للعلـوم الانسـانية/ جامعـة المثنـى والموسـومة **(تحليــل جغرافــي سياســي لظــاهرة الفســاد المــالي والإداري وانعكاســاتها علــى قوة العراق بعد عام ٢٠٠٣)** فقومتها علميا فوجدتها صالحة للمناقشة .

التوقيع :

الاسم :

الدرجة العلمية :

مكان العمل :

التاريخ: / / ٢٠٢٣

اقرار الخبير العلمي (الثاني)

اشـهد بـاني قـد اطلعـت علـى رسـالة الماجسـتير المقدمـة مـن قبـل الطالـب **(ريــاض نــاجي عطيــه)** فــي قسـم الجغرافيـا / كليــة التربيــة للعلـوم الانسـانية/ جامعــة المثنــى والموسـومة **(تحليــل جغرافــي سياســي لظــاهرة الفســاد المــالي والإداري وانعكاســاتها علــى قوة العراق بعد عام ٢٠٠٣)** فقومتها علميا فوجدتها صالحة للمناقشة .

التوقيع :

الاسم :

الدرجة العلمية :

مكان العمل : كلية / جامعة

التاريخ: / / ٢٠٢٣

اقرار لجنة المناقشة

نحن اعضاء لجنة المناقشة نشهد باننا اطلعنا على الرسالة الموسومة (**تحليل جغرافي سياسي لظاهرة الفساد المالي والإداري وانعكاساتها على قوة العراق بعد عام ٢٠٠٣**) وقد ناقشنا الطالب (**رياض ناجي عطيه**) في محتوياتها وفيما له علاقة بها ونرى بها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في الجغرافية وبتقدير ( ).

التوقيع :

الدرجة العلمية : الاستاذ الدكتور

الاسم : عدنان كاظم جبار

رئيساً

/ / ٢٠٢٣

التوقيع :

الدرجة العلمية : الاستاذ مساعد الدكتور

الاسم : عمر كامل حسن

عضواً

/ / ٢٠٢٣

التوقيع :

الدرجة العلمية : الاستاذ مساعد الدكتور

الاسم : احمد حسن مجهول

عضواً

/ / ٢٠٢٣

التوقيع :

الدرجة العلمية : الاستاذ الدكتور

الاسم : لطيف كامل كليوي

عضواً ومشرفاً

/ / ٢٠٢٣

صادق مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية /جامعة المثنى على قرار لجنة المناقشة بتاريخ / ٢٠٢٣. التوقيع :

أ. د. باسم خيري خضير

عميد كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة المثنى

/ / ٢٠٢٣

المستخلص

يعد الفساد بشقيه المالي والإداري من أخطر الظواهر التي انتشرت بصورة كبيرة في مؤسسات الدولة العراقية بعد العام ٢٠٠٣، بسبب غياب الدور الرقابي الفعال وعدم التزام الموظفين باداء مهامهم المكلفين بها في القطاعين العام والخاص، فبعد عام ٢٠٠٣ تم إنشاء العديد من الاجهزة والهيات المختصة بمكافحة الفساد، رغم ذلك شغل العراق المراكز الاخيرة من بين دول العالم في مؤشرات مدركات الفساد، إذ انتشرت مظاهر الفساد المالي والإداري في مؤسسات ودوائر الدولة واصبحت ظاهرة الرشوة والاختلاس والاستغلال الوظيفي والمحسوبية والمحاباة وسرقة ألاموال والتبذير والإسراف في المال العام وشراء المناصب في الدولة العراقية منتشرة بشكل كبير في جميع محافظات العراق.

إن من أهم اهداف الدراسة هو معرفة طبيعة وحجم الفساد المالي والإداري في العراق ، ومعرفة اهم مظاهر واسباب استشرائه ، إذ أسهمت العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومدى وعي المواطنين والموظفين بالقوانين والانظمة التي تسير عمل مؤسسات الدولة، كذلك أسهم عدم الاستقرار الأمني وضعف تطبيق القوانين من قبل الاجهزة المكلفة بمكافحة الفساد في استشراء الفساد المالي والإداري، فعلى الرغم من إن العراق يمتلك موازنات كبيرة نتيجة الاموال المتحصلة من بيع النفط الا انه يعاني من سوء إدارتها وارتفاع نفقاتها ومن ثم عجز موازنتها، بسبب هدر واختلاسات وسرقة اموال الدولة في مشاريع وصفقات وهمية، كذلك عدم تبنى الدولة برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي الصحيحة التي تسهم في القضاء على البطالة والفقر، لذلك أصبح هنالك حاجة ماسة الى مكافحة الفساد المالي والإداري في العراق كذلك ترشيد في الإنفاق الحكومي، واتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة لتحقيق ذلك، واتباع سياسيات مالية متوازنة تدعو إلى ضبط الإنفاق وترشيده، مع ضرورة التحكم بمؤسسات ودوائر الدولة بشكل صحيح من خلال اعادة تعيين الوزراء والادارات العامة بعيداً عن المحسوبية الحزبية والطائفية معتمدين على الكفاءة كمعياراً وحيداً في شغل المناصب العليا للدولة .

ولاجل الوصول بالدراسة الى مبتغاها تم تقسيمها على خمسة فصول تناول الفصل الأول مفهوم الفساد المالي والإداري ومؤشراته، اما الفصل الثاني فيتمحور حول مؤشرات الفساد المالي والإداري في العراق، فيما ناقش الفصل الثالث العوامل المسببة للفساد المالي والإداري في العراق، في حين تطرق الفصل الرابع الى الانعكاسات الجغرافية السياسية لظاهرة الفساد المالي

والإداري على قوة العراق بعد عام ٢٠٠٣، فيما تناول الفصل الخامس الحلول الجغرافية السياسية لمواجهة ظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق .

وقد اختتمت الدراسة بجملة من النتائج اهمها ان العراق شغل المراكز الاخيرة عالمياً في مؤشرات مدركات الفساد، إذ انتشرت مظاهر الفساد المالي والإداري بصورة كبيرة في اغلب المؤسسات العامة والخاصة والهياكل الإدارية، مما يدل على ضعف في الهيئات والمؤسسات الرقابية في الدولة ، وهو انعكاس لعدم وجود نظام سياسي صالح ورشيد قادر على القضاء على ظاهرة الفساد المالي والإداري أو الحد من ممارساته، كذلك استنتجت الدراسة بان الفساد يؤدي الى أضعاف المؤسسة العسكرية والامنية ويجعلها غير قادرة على مواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه الدولة، كما يؤدي الفساد الى زيادة نسبة البطالة وارتفاع نسبة الفقر في العراق، وهدر الموارد الاقتصادية وهجرة اصحاب العقول والكفاءات الى خارج العراق فضلاً عن هجرة رؤوس الاموال وهروب المستثمرين.

ثبت المحتويات

اولاً : ثبت الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الآية الكريمة	ب
الاهداء	ت
الشكر والتقدير	ث
اقرار المشرف	ج
اقرار الخبير اللغوي	ح
اقرار الخبير العلمي الاول	خ
اقرار الخبير العلمي الثاني	د
اقرار لجنة المناقشة	ذ
المستخلص	ر– ز
ثبت المحتويات	س – ك
اولاً – ثبت الموضوعات	س – ع
ثانياً – ثبت الجداًول	ع – ف
رابعاً– ثبت الاشكال	ف – ق
ثالثاً– ثبت الخرائط	ق – ك
المقدمة	١–٦
اولاً: اهمية الدراسة	٢
ثانياً: مشكلة الدراسة	٢
ثالثاً: فرضية الدراسة	٣
رابعاً: اهداف الدراسة	٤
خامساً: حدود الدراسة	٤
سادساً: منهج الدراسة	٤
سابعاً: هيكلية الدراسة	٥
الفصل الأول	٧–٣٨

مفهوم الفساد المالي والإداري ومؤشراته	
المبحث الأول: مفهوم الفساد المالي والإداري	٩-٣٠
اولاً: مفهوم الفساد لغة واصطلاحا	١٠-١٤
١. مفهوم الفساد لغة	١٠-١١
٢. مفهوم الفساد اصطلاحا	١١-١٤
ثانياً: مفهوم الفساد المالي والإداري	١٤-١٦
١. مفهوم الفساد المالي	١٤-١٥
٢. مفهوم الفساد الإداري	١٥-١٦
ثالثاً: تصنيف الفساد المالي والإداري	١٦-٢٢
١. التصنيف حسب الحجم	١٧-١٨
٢. التصنيف حسب القطاع	١٩
٣. التصنيف حسب الرقعة الجغرافية	١٩-٢١
٤. التصنيف حسب درجته	٢١-٢٢
رابعاً: مظاهر الفساد المالي والإداري	٢٢-٢٩
١. المتاجرة بالنفوذ	٢٣
٢. الرشوة	٢٣-٢٤
٣. مخالفة القوانين والانظمة	٢٥
٤. اختلاس اموال الدولة	٢٥-٢٦
٥. المحاباة	٢٦-٢٧
٦. الاحتيال	٢٨
٧. الابتزاز	٢٨-٢٩
خامساً: ادوات الفساد	٢٩-٣٠
المبحث الثاني : مؤشرات الفساد المالي والإداري	٣٠-٣٨
اولاً: مؤشرات الفساد المالي	٣٠-٣٣
١. غسيل الاموال	٣٠-٣١
٢. مزاد العملة	٣١-٣٢
٣. فساد العقود الحكومية	٣٢-٣٣
٤. السرقات المالية	٣٣

ثانياً: مؤشرات الفساد الإداري	٣٣-٣٨
١. فساد التشريع	٣٣-٣٤
٢. فساد التنفيذ	٣٤
٣. الفساد السياسي	٣٤-٣٥
٤. المحسوبية الإدارية	٣٥-٣٦
ثالثاً: طريقة قياس الفساد المالي و الإداري	٣٦-٣٨
الفصل الثاني : مؤشرات الفساد المالي والإداري في العراق	٣٩-٩٠
المبحث الأول: واقع ظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق	٤١-٥٨
اولاً: جذور الفساد المالي والإداري في العراق	٤١
ثانياً: حجم الفساد المالي والإداري في العراق	٤١-٤٣
ثالثاً : التباين المكاني و الزماني للفساد المالي والإداري في العراق	٤٤-٥٦
١. التباين المكاني لحالات الفساد المالي والإداري في العراق	٤٤-٥٤
٢. التباين الزماني لحالات الفساد المالي والإداري في العراق	٥٥-٥٦
رابعاً: استراتيجيات الدولة لمكافحة الفساد	٥٦
١.الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد (٢٠١٩-٢٠٢٢)	٥٦
٢.الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد (٢٠٢١-٢٠٢٤)	٥٦-٥٨
المبحث الثاني . مؤشرات الفساد المالي في العراق	٥٨-٧٩
اولاً. غسيل الاموال	٥٨-٦٥
١. التباين المكاني لحالات غسيل الاموال المشبوهة فيها في العراق	٦١-٦٣
٢. التباين الزماني لحالات غسيل الاموال المشبوهة فيها في العراق	٦٣-٦٥
ثانياً: مزاد العملة	٦٥-٦٨
ثالثاً؛: الرشوة	٦٨-٧١
رابعاً: فساد العقود الحكومية	٧١-٧٥
خامساً: الاضرار المتعمد بالمال العام	٧٥-٧٧
سادساً: الاختلاس	٧٨-٧٩
المبحث الثالث: مؤشرات الفساد الإداري في العراق	٧٩-٩٠
اولاً: الاهمال الاداري	٧٩-٨١

ثانياً: التزوير	٨١-٨٢
ثالثاً: تجاوز حدود الوظيفة	٨٣-٨٤
رابعاً: فساد التشريع	٨٤-٨٦
خامساً: فساد التنفيذ	٨٦
١. تعطيل القوانين	٨٧
٢. التاخير في التنفيذ	٨٧-٨٨
سادساً. المحسوبية الإدارية	٨٩-٩٠
الفصل الثالث : العوامل المسببة للفساد المالي والإداري في العراق	٩١-١٢٣
المبحث الأول :الاسباب السياسية للفساد المالي والإداري	٩٣-١٠٤
اولاً. دور سلطة الاحتلال المؤقتة في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري	٩٥-٩٨
ثانياً. عدم اكتمال البناء المؤسسي واطاره القانوني في الدولة	٩٩
ثالثاً. المحاصصة الطائفية	٩٩-١٠١
رابعاً. المحاصصة الجغرافية	١٠١
خامساً. غياب المساءلة	١٠١-١٠٢
سادساً. الفساد الانتخابي	١٠٢-١٠٤
المبحث الثاني الاسباب الاقتصادية للفساد المالي و الإداري	١٠٤-١١١
اولاً. ارتفاع معدلات التضخم في الدولة	١٠٥-١٠٦
ثانياً. غياب الفعالية الاقتصادية	١٠٧
ثالثاً. انخفاض اجور ورواتب الموظفين	١٠٧-١٠٨
رابعاً. ضعف دور الاجهزة الرقابية	١٠٨-١٠٩
خامساً. طبيعة النظام الاقتصادي	١٠٩
سادساً. سواء توزيع الدخل	١٠٩-١١٠
سابعاً. التلاعب بالقوانين وانظمة السوق	١١٠-١١١
المبحث الثالث: الاسباب الاجتماعية للفساد المالي والإداري	١١١-١١٦
اولاً. سيادة سلوكيات دخيلة على المجتمع	١١٢
ثانياً. انخفاض اداء المؤسسات العامة التي تخدم المواطنين	١١٣
ثالثاً. انخفاض المستوى الثقافي	١١٣

رابعاً. الموروث الاجتماعي	١١٤-١١٥
خامساً. اسباب تربوية سلوكية	١١٥
سادساً. ضعف الوازع الديني	١١٦
المبحث الرابع: الاسباب الإدارية والامنية للفساد المالي والإداري	١١٦-١٢٣
اولاً. الاسباب الإدارية للفساد المالي والإداري	١١٦-١١٧
١. سوء اختيار القيادات الإدارية	١١٧-١١٨
٢. انهيار اخلاقيات الوظيفة العامة	١١٨-١١٩
٣. القصور في تطبيق التشريعات والقوانين النافذة	١١٩
٤. تضخم الجهاز الإداري	١١٩-١٢٠
٥. الجانب التنظيمي	١٢٠-١٢١
٦. غياب الشفافية	١٢١
ثانياً. الاسباب الامنية للفساد المالي والإداري	١٢١-١٢٣
١. عدم الاستقرار الامني	١٢٢
٢. تفاقم مشاكلة الارهاب	١٢٢-١٢٣
الفصل الرابع : الانعكاسات الجغرافية السياسية لظاهرة الفساد المالي والإداري على قوة العراق	١٢٤-١٧١
المبحث الأول: اثر ظاهرة الفساد المالي و الإداري على قوة العراق العسكرية	١٢٦-١٣٧
اولاً: اثر ظاهرة الفساد المالي و الإداري على حجم القوة العسكرية العراقية	١٢٧-١٣١
ثانياً: اثر ظاهرة الفساد المالي و الإداري على الانفاق العسكري في العراق	١٣١-١٣٣
ثالثاً: اثر ظاهرة الفساد المالي و الإداري على تسليح الجيش العراقي	١٣٤-١٣٥
رابعاً: اثر ظاهرة الفساد المالي و الإداري على الخدمات العسكرية	١٣٦-١٣٧
المبحث الثاني: اثر ظاهرة الفساد المالي و الإداري على قوة العراق الاقتصادية	١٣٨-١٥٣
اولاً: اثر ظاهرة الفساد المالي و الإداري على التنمية الاقتصادية	١٣٨-١٤٤
ثانياً: اثر ظاهرة الفساد المالي و الإداري على القطاعات الاقتصادية	١٤٤-١٤٦
١. اثر ظاهرة الفساد المالي والإداري على القطاع الزراعي	١٤٤-١٤٥
٢. تاثيراً الفساد على القطاع الصناعي	١٤٥-١٤٦
ثالثاً: دور ظاهرة الفساد المالي والإداري في تفشي ظاهرة البطالة	١٤٦-١٥١
رابعاً: دور ظاهرة الفساد المالي والإداري في اضعاف القطاع العام في الدولة	١٥٢-١٥٣

المبحث الثالث: اثر ظاهرة الفساد المالي والإداري على قوة العراق الحيوية	١٥٣-١٧١
اولاً: اثر ظاهرة الفساد المالي والإداري في اضعاف الخدامات المجتمعية	١٥٣-١٥٤
ثانياً: دور ظاهرة الفساد المالي والإداري في تفشي ظاهرة الفقر	١٥٤-١٦١
ثالثا: دور ظاهرة الفساد المالي والإداري في زيادة معدلات الوفيات	١٦١-١٦٨
رابعا: دور ظاهرة الفساد المالي والإداري في تفقم ظاهرة الهجرة السكانية	١٦٨-١٧١
الفصل الخامس الحلول الجغرافية السياسية لمواجهة ظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق	١٧٢-٢٠٣
المبحث الأول: الحلول الجغرافية على المستوى السياسي	١٧٣-١٨٥
اولاً: تحسين بيئة صنع القرار	١٧٣-١٧٥
ثانياً: تطبيق الحكم الجيد والرشيد	١٧٥-١٨٠
١. اعادة النظر في الجهاز الحكومي	١٧٨
٢. تعزيز اللامركزية المالية الإدارية	١٧٨
٣. تعزيز الهوية الوطنية	١٧٩
٤. تفعيل دور منظمات المجتمع المدني	١٧٩-١٨٠
ثالثاً: محاربة فساد التشريع	١٨٠-١٨٢
رابعاً: الحفاظ على استقلال القضاء	١٨٢-١٨٥
١. الاستقلال والشخصي	١٨٣
٢. الاستقلال المؤسسي	١٨٤
٣. الفصل بين السلطات	١٨٤-١٨٥
٤. الحياد	١٨٥
المبحث الثاني: الحلول الجغرافية على المستوى الاقتصادي	١٨٦-١٩١
اولاً: تفعيل دور ديوان الرقابة المالية	١٨٦-١٨٧
ثانياً: اعتماد الحكومة الالكترونية	١٨٧-١٩٠
١. كسر الحواجز الجغرافية	١٨٨
٢. تعزيز دور الاجهزة الرقابية	١٨٨
٣. الشفافية	١٨٨-١٨٩
٤. التقليل من التعقيدات الإدارية	١٨٩
٥. تخفيض التكاليف	١٨٩-١٩٠

٦. تبسيط الاجراءات	١٩٠
٧. ثالثاً: تعزيز دور هيئة النزاهة	١٩٠-١٩١
المبحث الثالث: الحلول الجغرافية على المستوى الاجتماعي	١٩١-١٩٨
اولاً: محاربة الفقر	١٩١-١٩٦
١. تنويع الايرادات العامة	١٩٢
٢. الاهتمام بالتنمية الريفية	١٩٣
٣. حماية اجتماعية فعالة للفقراء	١٩٣
٤. تحسين مستوى التعليم	١٩٣-١٩٤
٥. تحسين الخدمات الصحية	١٩٤-١٩٥
٦. تحسين اداء الخدمات العامة	١٩٦
ثانياً: حل مشكلة البطالة	١٩٦-١٩٧
ثالثاً: نشر الوعي بين صفوف المجتمع حول خطورة ظاهرة الفساد	١٩٧-١٩٨
رابعاً: تقنيين الطابع العشائري المهيمن على سلطة الدولة	١٩٨
المبحث الرابع: الحلول الجغرافية على المستوى الامني	١٩٩-٢٠٣
اولاً: بسط الامن واعادة هيبة الدولة	١٩٩-٢٠٠
ثانياً: تعزيز قدرات الاجهزة الامنية والقوات العسكرية بالتكنلوجيا والاسلحة الحديثة	٢٠٠-٢٠١
ثالثاً: بناء وتطوير قدرات المؤسسات الامنية والعسكرية	٢٠١-٢٠٣
الاستنتاجات	٢٠٤-٢٠٦
التوصيات	٢٠٦-٢٠٧
المصادر والمراجع	٢٠٨-٢٣٤

ثانياً: ثبت الجداول

ت	عنوان الجدول	الصفحة
١	ترتيب العراق على الصعيد العالمي وفق قيم مؤشرات مدركات الفس د للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)	٤٢
٢	ترتيب العراق والدول العربية في مؤشر مدركات الفساد العالمي لسنتي (٢٠٢٠-٢٠٢١)	٤٢

٣	التباين المكاني لحالات الفساد المالي والإداري في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢١)	٤٣
٤	التوزيع الجغرافي لعدد أوامر القبض الصادرة لحالات الفساد للمدة (٢٠١٠ – ٢٠٢١)	٤٧
٥	التوزيع الجغرافي لعدد أوامر الاستقدام الصادرة لحالات الفساد للمدة (٢٠١٠ – ٢٠٢١)	٤٩
٦	التوزيع الجغرافي لعدد احكام الادانة الصادرة لحالات الفساد للمدة (٢٠١٠ – ٢٠٢١)	٥٢
٧	التباين الزماني حالات الفساد في العراق للمدة (٢٠١٠ – ٢٠٢١)	٥٥
٨	حجم الاموال العامة المحافظ عليها للمدة من (٢٠١٩- ٢٠٢٢)	
٩	التباين المكاني لحالات غسيل الاموال في العراق للمده من (٢٠١٦-٢٠٢١)	٦٠
١٠	التباين الزماني لحالات غسيل الاموال في العراق للمدة (٢٠١٦ – ٢٠٢١)	٦٢
١١	العملة الاجنبية المباعة في البنك المركزي العراقي بالدولار الامريكي	٦٥
١٢	حجم حالات الرشوة المسجلة في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١)	٦٩
١٣	حجم الفساد المالي ونسبته في الوزارات والهيئات الرسمية العراقية للمدة (٢٠٠٥- ٢٠١٨)	٧١
١٤	حجم حالات الاضرار بالمال العام في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢١)	٧٥
١٥	حجم حالات فساد الاختلاس في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١)	٧٥
١٦	حجم حالات الاهمال الإداري في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١)	٧٨
١٧	حجم حالات التزوير المسجلة في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١)	٨٠
١٨	حجم حالات تجاوز حدود الوظيفة العامة المسجلة في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١)	٨١
١٩	التباين الزماني لحالات الفساد في السلطة التشريعية للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)	٨٣
٢٠	التباين الزماني لحالات الفساد في السلطة التنفيذية للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)	٨٦
٢١	التباين الزماني لفساد موظفي مفوضية الانتخابات للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)	١٠١
٢٢	التباين الزماني لمعدلات التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)	١٠٤
٢٣	ترتيب القوة العسكرية مقارنةً بدول الجوار ٢٠٢١	١٢٧
٢٤	حجم القوات المسلحة النظامية في العراق قياساً بدول الجوار الجغرافي لعام ٢٠٢٠	١٢٨

٢٥	اطوال حدود العراق مع الدول المجاورة	١٢٨
٢٦	القدرة العسكرية العراقية الدفاعية والهجومية قياساً بدول الجوار الجغرافي لعام ٢٠١٠	١٢٩
٢٧	التباين الزماني لحجم الانفاق العسكري للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)	١٣٠
٢٨	حجم الانفاق العسكري لبعض الدول العربية مقارنته بالعراق لعام ٢٠١٩	١٣١
٢٩	التباين الزماني لفساد عقود التسليح في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٨)	١٣٣
٣٠	التباين الزماني لمعدل البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)	١٤٧
٣١	التباين المكاني لحالات البطالة في العراق	١٤٩
٣٢	التوزيع الجغرافي لنسب الفقر في العراق	١٥٨
٣٣	التباين الزماني لمعدل الوفيات الرضع لكل (١٠٠٠) مولود حي في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠)	١٦١
٣٤	التباين المكاني لمعدل وفيات الاطفال الرضع لكل ١٠٠٠ ولادة حية	١٦١
٣٥	التباين المكاني لمعدل الوفيات الخام لكل ١٠٠٠ من السكان عام ٢٠٢٠	١٦٣
٣٦	التباين المكاني لحجم الهجرة القسرية الوافدة الى المحافظات العراقية لعام ٢٠١٤	١٦٨
٣٧	قيم مؤشرات الحكم الرشيد للعراق قياساً ببعض دول العالم	١٧٥
٣٨	تباين قيم مؤشرات الحكم الرشيد في العراق للمدة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)	١٧٨

ثالثاً : ثبت الاشكال

ت	عنوان الشكل	الصفحة
١	اصناف الفساد المالي والإداري	١٨
٢	تصنيف الفساد حسب الحجم	١٨
٣	تصنيف الفساد حسب القطاع	٢٠
٤	تصنيف الفساد حسب الرقعة الجغرافية	٢١
٥	تصنيف الفساد حسب درجته	٢٣
٦	التباين المكاني لحالات الفساد المالي والإداري في العراق	٤٥
٧	التوزيع الجغرافي لنسب أوامر القبض الصادرة لحالات الفساد للمدة (٢٠١٠ – ٢٠٢١)	٤٨
٨	التوزيع الجغرافي لنسب أوامر الاستقدام الصادرة لحالات الفساد للمدة (٢٠١٠ – ٢٠٢١)	٥٠

٩	التوزيع الجغرافي لنسب احكام الادانة لحالات الفساد للمدة(٢٠١٠-٢٠٢١)	٥٣
١٠	التباين الزماني لنسب حالات الفساد للمدة من (٢٠١٠-٢٠٢١)	٥٦
١١	التباين الزماني لنسب حالات غسيل الاموال في العراق للمدة من (٢٠١٦-٢٠٢١)	٦٢
١٢	نسب حالات الرشوة المسجلة في العراق للمدة(٢٠١٠-٢٠٢١)	٦٩
١٣	حجم الفساد المالي ونسبته في الوزارات والهيئات الرسمية العراقية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٨)	٧٢
١٤	نسب حالات الاضرار بالمال العام في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢١)	٧٥
١٥	نسب حالات الاغتلاس في العراق للمدة(٢٠١٠-٢٠٢١)	٧٧
١٦	نسب حالات الاهمال الإداري في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢١)	٧٩
١٧	نسب حالات التزوير المسجلة في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢١)	٨٠
١٨	نسب حالات تجاوز حدود الوظيفة العامة المسجلة في العراق للمدة(٢٠١٠-٢٠٢١)	٨٢
١٩	التباين الزماني لحالات الفساد في السلطة التشريعية للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)	٨٤
٢٠	التباين الزماني لحالات الفساد في السلطة التنفيذية للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)	٨٦
٢١	التباين الزماني لفساد موظفي مفوضية الانتخابات للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)	١٠٢
٢٢	التباين الزماني لمعدلات التضخم في العراق للمدة(٢٠٠٥-٢٠١٠)	١٠٤
٢٣	حجم فساد عقود التسليح في العراق للمدة(٢٠٠٥-٢٠١٨)	١٣٣
٢٤	التباين الزماني لمعدلات البطالة في العراق للمدة(٢٠٠٣-٢٠٢١)	١٤٨
٢٥	علاقة الفقر بالفساد	١٥٧
٢٦	التوزيع الجغرافي لنسب الفقر في العراق	١٥٩

ثالثاً: ثبت الخرائط

ت	عنوان الخريطة	الصفحة
١	الموقع الجغرافي والفلكي للعراق	٦
٢	التباين المكاني لنسب أوامر الاستقدام الصادرة لحالات الفساد للمدة (٢٠١٠ – ٢٠٢١)	٥١

٣	التباين المكاني لنسب احكام الادانة الصادرة لحالات الفساد للمدة (٢٠١٠ – ٢٠٢١)	٥٤
٤	التباين المكاني لحالات غسيل الاموال في العراق للمدة (٢٠١٦ – ٢٠٢١)	٦١
٥	المشروع الامريكي لتقسيم العراق	٩٦
٦	الامتداد الجغرافي للتنظيم الارهابي (داعش) في العراق عام ٢٠١٤	١٣٥
٧	التباين المكاني لمعدل وفيات الاطفال الرضع لكل ١٠٠٠ ولادة حية	١٦٢
٨	التباين المكاني لمعدل الوفيات الخام لكل ١٠٠٠ من السكان عام ٢٠٢٠	١٦٤
٩	التباين المكاني لحجم الهجرة القسرية الوافدة الى المحافظات العراقية لعام ٢٠١٤	١٦٩

المـقـدمـة

المقدمة:

يعد الفساد المالي والإداري من الظاهرات السلبية التي رافقت المجتمع البشري منذ بداية وجودة، ومع تطور صيرورة الدولة وبنيتها وهيكلها اخذت تلك الظاهرة تشكل مصدر قلق لصناع القرار في الدول لما لتلك الظاهرة من تاثيرات سلبية على قوة الدولة وكيانها السياسي، وليس ادل على ذلك من العراق الذي كان وما زال يعاني من تفاقم ظاهرة الفساد المالي والإداري، مما حجم دوره بوصفه فاعلاً اقليمياً مهماً في منطقة الشرق الأوسط ، لا بل باتت الدولة العراقية واهنة امام التحديات الخارجية والداخلية لتواضع قدرتها وقوتها نتيجة الفساد المالي والإداري الذي طال مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية حتى جاء العراق في مقدمة الدول الاكثر فساداً على مستوى العالم حسب تقارير منظمة الشفافة الدولية والبنك الدولي بعد عام ٢٠٠٣، وهذا يعود الى جملة من الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي رافقت احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق في ذلك العام، لا بل حرصت الادارة الامريكية في العراق على تهيئة الارضية المناسبة لنشر الفساد المالي والاداري في مؤسسات الدولة كونه سيضعف العراق ويديم أمد تواجدها فيه ويجعله طيع اجندتها ومشروعها الجيوبولتيكي الذي رسمته للدولة بعد العام ٢٠٠٣ .

اهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من كونها تعالج اخطر ظاهرة واجهها النظام السياسي الجديد الوليد ما بعد ٢٠٠٣ الا وهي ظاهرة الفساد المالي والإداري ، إذ تفوق مشكلة الارهاب كونها الممول الرئيسي له في العراق ومصدر ديمومته، الامر الذي أضر بمؤسسات الدولة وكيانها السياسي وبات لزاماً على المختصين الخوض في ماهية تلك الظاهرة وتقديم الحلول الناجعة لها.

مشكلة الدراسة:

ما التفسير الجغرافي السياسي لتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق ؟ وما انعكاساتها على قوة الدولة بعد عام ٢٠٠٣ ؟

ومنها تتفرع عدة مشكلات ثانوية على النحو الآتي :

١. ما مؤشرات لقياس الفساد المالي والاداري في العراق ؟

٢.ما اسباب الفساد المالي والإداري في العراق ؟

٣.هل انعكست مشكلة الفساد المالي والإداري على قوة الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣؟

٤.ما السبل الكفيلة بمواجهة الفساد المالي والإداري في العراق ؟

فرضية الدراسة :

انطلاقا من المشكلة الرئيسة يطرح الباحث الفرضية الرئيسة الآتية :

ثمة مؤشرات تدل على تفاقم ظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق ناجمة عن التحول السياسي الذي شهدته الدولة بعد العام ٢٠٠٣ وما رافقه من تداعيات على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي انعكست سلبا على قوة الدولة :

وتماشياً مع المشكلات الثانوية تفترض الدراسة الاتي :

١. نتيجة لضعف الدور الرقابي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تعددت انواع الفساد المالي والاداري في الدولة مثل هدر المال العام وغسيل الاموال واستخدام المنصب لتحقيق مكاسب خاصة على حساب الدولة والاختلاس والرشوة والاحتيال .

٢.هنالك أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وامنية اسهمت في تفاقم مشكلة الفساد المالي والإداري في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

٣.انعكست مشكلة الفساد المالي والإداري سلبا على قوة الدولة العراقية على مستوى القوة الحيوية والاقتصادية والعسكرية.

٤.لاجل مواجهة مشكلة الفساد المالي والإداري لا بد من تبني آليات الحكم الرشيد كونها الكفيلة بتحسين بيئية صنع القرار واداء مؤسسات الدولة مما يعزز قوتها ويجعلها قادرة على استعادة دورها في محيطها الاقليمي.

اهداف الدراسة :

١.التعريف بمفهوم الفساد المالي والإداري ومؤشراته.

٢.الكشف عن واقع وحجم مشكلة الفساد المالي والإداري في العراق.

٣.اظهار الاسباب الحقيقية الداخلية والخارجية التي تقف خلف تفاقم مشكلة الفساد المالي والإداري في العراق .

٤.ابراز الانعكاسات السلبية لمشكلة الفساد المالي والإداري على قوة الدولة العراقية الحيوية والاقتصادية والعسكرية .

٥.طرح الحلول الناجعة لتلك المشكلة وفق الرؤية الجغرافية.

حدود الدراسة :

تتحدد الدراسة مكانيا بدولة العراق التي تقع في جنوب غرب اسيا بين دائرتي عرض (٢٩.٦ و٣٧.٢٧) شمالاً وبين خطي طول(٣٨.٣٩ و ٤٨.٣٦) شرقاً، وبمساحة بالغة (٣٤٥٠٥٢كم٢)، يطل على الخليج العربي بساحل طوله (٦٥ كم) ، يحدها من الشمال تركيا، بينما تحدها من الجنوب دولتي الكويت والمملكة العربية السعودية من جهتي جنوب غرب وغرب العراق ، وتحدها من الشرق ايران ، خريطة (١) ، اما الحدود الزمانية فتمثلت بالمدة التي تقع ما بين عام (٢٠٠٣ – ٢٠٢١) مع التطرق بعض المراحل التاريخية بحسب حاجة الدراسة.

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على اكثر من منهج فقدت اعتمدت على المنهج التحليلي (منهج تحليل القوة بشكل رئيس) فضلاً عن استخدام المنهج التاريخي والمنهج الوظيفي لكون هذه المناهج تلبي حاجة الدراسة بشكل كبير.

هيكلية الدراسة :

نظراً لأتساع واهمية الموضوع ومن اجل الوصول الى تحقيق الاهداف التي ينبغي تحقيقها من الدراسة فقد شملت الدراسة على مقدمة شاملة وخمسة فصول، تناول الفصل الأول مفهوم الفساد المالي والإداري ومؤشراته، بينما تمحور الفصل الثاني حول مؤشرات الفساد المالي والإداري في العراق ، فيما ناقش الفصل الثالث العوامل المسببة للفساد المالي والإداري في العراق، في حين تطرق الفصل الرابع الى الانعكاسات الجغرافية السياسية لظاهرة الفساد المالي والإداري على قوة العراق، أما الفصل الخامس فقد تناول الحلول الجغرافية السياسية لمواجهة ظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق .

خريطة (١)

الموقع الجغرافي والفلكي للعراق

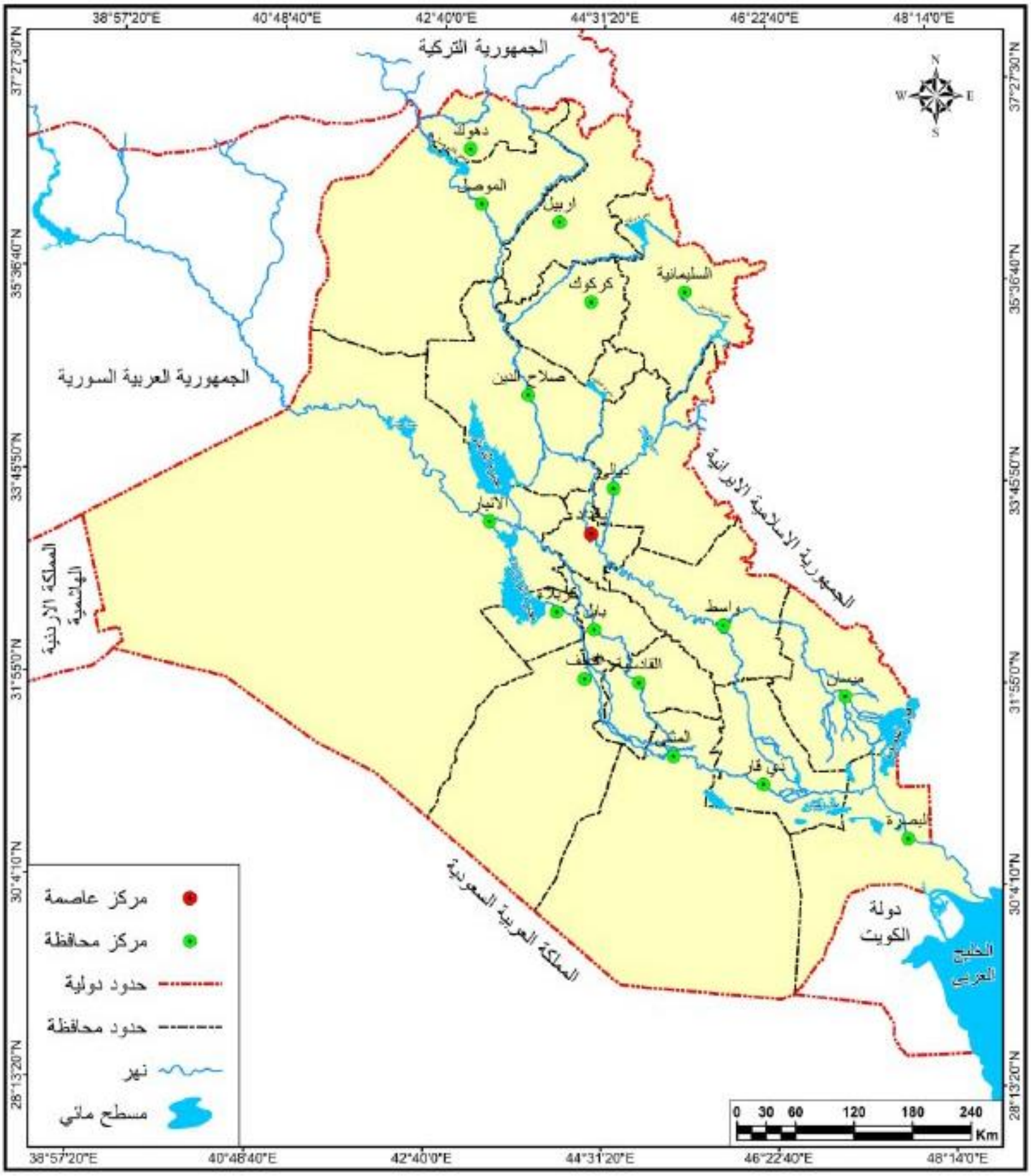

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على : UTM.WGS.2019

الفصل الأول

مفهوم الفساد المالي والإداري ومؤشراته

- المبحث الأول : مفهوم الفساد المالي والإداري
- المبحث الثاني : مؤشرات الفساد المالي والإداري

الفصل الأول

مفهوم الفساد المالي والإداري ومؤشراته

تمهيد

يعد الفساد المالي والإداري من الظواهر التي تصيب المجتمعات البشرية ، ذات التاثير السلبي الكبير على الدولة ويتفاوت حجمها من دولة إلى اخرى ، تبعا لأسباب حدوثها والاساليب المعتمدة في مكافحتها، يعمل الفساد على اصابة اخلاقيات وشرف المهنة وليس أدل على ذلك من العراق، الامر الذي أدى الى دق ناقوس الخطر على مستوى الدولة وسياسياًتها الخارجية، على ان عمليات الفساد تصدر من اشخاص يعملون في القطاعين العام والخاص يقومون باستغلال الصلاحيات الممنوحة لهم وفق القانون من اجل تحقيق مصالح شخصية أو فئوية أو حزبية يتم مخالفة القوانين والانظمة والقيم الاجتماعية الثقافية والدينية ويمارسون شتى انواع الاساليب والممارسات الفاسدة مثل الرشوة والاحتيال والمحاباة وغيرها من الممارسات الفاسدة التي تنخر كيان الدولة.

والفساد المالي والإداري ظاهرة مركبة متعددة الاصناف والاثار وهي ذات اشكال وممارسات متنوعة في مختلف سياقات التعامل بدوائر الدولة ومؤسساتها العامة والخاصة، يخالف فيها بعض الموظفين القوانين والتعليمات للحصول على المنافع والمكاسب المادية والمعنوية، ولا يقتصر ارتكاب الفساد على صغار الموظفين بل ان هنالك الكثير من اصحاب المناصب والدرجات العليا في الدولة يمارسون الفساد وهو الاكثر خطورة عليها، لاسيما انهم يمتلكون صلاحيات واسعة تمكنهم من الحصول على ما يريدون من منافع ومكاسب مالية غير مشروعة بكل سهولة مستغلين منصبهم الوظيفي لتحقيق ذلك، وتجدر الاشارة إلى إن ظاهرة الفساد المالي والإداري موجودة مع وجود الانسان ، علماً ان العلاقة طردية بين انتشار واستشراء الفساد وبين هيمنة العناصر غير الكفوءة على بعض مؤسسات الدولة .

المبحث الأول

مفهوم الفساد المالي والإداري

يعد الفساد من اكثر المشاكل التي تعاني منها المجتمعات في العالم، وهي ظاهره متأصلة وموجودة منذ ان نشأت الخليقة ووجود الانسان على وجه المعمورة، لذا فهي من الظواهر غير المرغوب فيها واحدى اسباب تخلف الامم والشعوب وانهيار العديد من الحضارات والدول على مر التاريخ ، لذلك اخذت اهتمام كبير من قبل اغلب المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ومراكز الابحاث ، ويتميز الفساد بطابع معقد له ابعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية متأثرا بعوامل داخلية وخارجية، على إن تلك العوامل تجعله يتباين من مكان الى اَخر ومن دولة الى اَخرى، وقد أشار القرآن الكريم الى مفهوم الفساد في قوله تعالى (وَإِذا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ)(1) ، وقوله تعالى (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ)(2)

كما نهى الرسول الكريم محمد صلى الله علية واله وسلم عن الفساد بقوله (امسكوا عليكم اموالكم ولا تفسدوها) وقد اختلفت اساليب الفساد باختلاف المجتمعات والبيئة الموجودة فيها كما اتخذت عدة اشكال منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والإدارية أو قد يكون استغلال للسلطة من اجل تحقيق منافع ومكاسب خاصة، وهذا يعني الاخلال باخلاقيات وشرف المهنة والاخلال بالعادات والتقاليد والقيم التي تسود في المجتمع(3)

ورغم قدم ظاهرة الفساد اِلا ان بروزها كمشكلة عالمية كان في العقديين الاخيرين من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، وذلك بسبب النمو الاقتصادي المتسارع في العالم مع التكامل الاقتصادي للعديد من الدول ووجود الانظمة الديمقراطية، الامر الذي دفع الكثيرين الى اتخاذ اساليب للكسب غير المشروع مستندين إلى الدعم الداخلي من قبل المنظمات والاحزاب

---

(1) سورة البقرة الآية ١١.

(2) سورة الروم الآية ٤١.

(3) علياء حسين خلف ، ضياء حسين سعود ،مكافحة الفساد خيار استراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق ، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد ٤٢ ، ٢٠١٨ ص١٦٢.

والمسؤولين في السلطة أو خارجي من قبل دول أو مجموعات لها مصالحها الخاصة ترغب في تحقيقها بوسطة ادواتها ،وقد تختلف صور الفساد وأشكاله تبعاً لثقافة المجتمع ودرجة وعيه ومستواه الثقافي والفكري والعادات والتقاليد والقوانين والانظمة ومدى تطبيقها فضلاً عن كفاءة اداء الحكومة واجهزتها الرقابية لكون الفساد في مضمونة حالة انسانية تسود في المجتمع نتيجة لفقدان القيم الجوهرية وعدم احترام القانون وعدم تكريس روح المواطنة(١).

اولاً. مفهوم الفساد لغة واصطلاحاً:

١.مفهوم الفساد لغة :

يعود مصدر كلمة فساد في اللغة من الفعل الماضي فسد ، والمضارع منها يفسد ، أما الفاعل فيها فهو فاسد وفسيد، ويقال فسد الشيء بضم السين يعني فاسد وهو فسيد والفساد لغة البطلان وهو نقيض الاصلاح أو خروج الشيء عن المألوف أو خروج الشيء عن الصحيح ، فيقال فسد اللحم أو فسد اللبن أو فسد الطعام أو فسد الناس وفسد الشيء ويقال ايضاً فسد الاخلاق ومعناها انحلت وانحرفت أو استفسد أي أضاع الحق، وفي العقود يقال فسد العقد أي أصبح بحكم الباطل، والفساد شيء معياري لذلك يلحظ إن العرب يطلقون مسميات والفاظ كثيرة فقد يعني الفساد عدم المقبولية والرضا ، وفي المعاجم يعني الفساد البطلان والانحلال والاضمحلال وللفساد معاني كثيرة حسب موضوعه فقد يقصد الطغيان والتكبر (٢)،كقوله تعالى (تِلْكَ الدَّارُ الآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الأَرْضِ وَلا فساداً وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ)(٣)، وقوله تعالى (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فساداً أَن يُقَتَّلُوا أو يُصَلَّبُوا أو

(١) احمد عبدالسلام مختار. بعض جوانب الفساد الإداري في التعليم دراسة تجريبية ، مجلة قضايا السياسية ، جامعة بيروت العربية، المجلد ٤٦، العدد ٤٥ ،٢٠١٦، ص ٢٠٢ .

(٢) ابن منظور، لسان العرب ،الطبعة ٣، دار احياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الثالث، بيروت، ١٩٩٩، ص ٤٧٨.

(٣) سورة القصص، الاية،٨٣ .

تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أو يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ)[١]

ويشير مفهوم الفساد الى الاضطراب أو التلف أو العطب وتطلق كلمة فساد على كل سلوك سيء أو عادات خاطئة أو الحصول على المال بغير اي وجه حق أو قد يكون الحاق الضرر بالأخرين، وفساد الشيء يعني فساد قواعده وتنظيمه بحيث تخالف اسسها ووظيفتها الاصلية أو إن العناصر التي تقوم عليها فتضمحل العناصر الجيدة فيها كقيم العدالة والمسأواة والتعأون وغياب المصلحة العامة ويغلب عليها حب المصلحة والربح والانتفاع الخاص على حساب عامة الناس، كما انه يعني خيانة الامانة والبعد عن الفضيلة والاستقامة والمبادئ الاخلاقية وعندما يقال عاث في الارض فساداً فهو يقصد الحق أو احدث فيها فساداً أو ضررا أو خرابا[٢] ، وفي اللغة الانكليزية يعني الفساد(Carruption) اضمحلال الفضيلة ومبادئ الاخلاق وعدم المقبولية ، ويشير الى الجذب والقحط والانحلال والتلف أو قد يعني الخروج عن المسار الصحيح للمبادئ الانسانية[٣] وفي اللغة الفرنسية يعني الفساد الاتلاف أو الكسر أو الانحلال والتفسخ أو التعفن[٤].

٢. مفهوم الفساد اصطلاحاً:

لقد تعددت اشكال ومظاهر الفساد لذلك تعددت تعريفاته و حسب الموضوع الذي يوجد فيه فلا يوجد تعريف شامل يتفق عليه الباحثون لذلك يشير مفهوم الفساد بانه سوء استخدام السلطة أو الوظيفة العامة أو الخاصة للكسب والمنافع الخاصة ويحدث بعده أشكال منها الرشوة أو الابتزاز أو تسهيل العقد أو تزوير مستندات رسمية أو سرقة أموال الدولة، وقد يتمثل الفساد في

---

(١) سورة المائدة، الاية، ٣٣ .

(٢) حمزه حسن خضر الطائي، مازن ليلو راضي، الفساد الإداري في الوظيفة العامة ، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الاكاديمي،٢٠١٥، ص١٧.

(3) Stefan Sumah , Matic Borosak , Anze Sumah , , Administrative coouption , American Journal of HUMANITIES AND sciences Research , Voiume 4 , Issue 12,2020 , p143.

(٤) علي محمد جار الله. كفى فساداً، الطبعة الأولى، السما للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠١٩، ص١٧.

الحياة العامة في كسب أو ربح شخص يسعى من وراءه الى تحقيق مكانه أو هيبه اجتماعية أو ربح الى مجموعة أو منظمة ينتمي اليها هذا الشخص ، وتعرف منظمة الشفافية العالمية الفساد

بانه سوء اِستخدام للسلطة من اجل تحقيق مكاسب خاصة غير مشروعة[١] ويقصد به ايضاً بانه عملية استخدام للوظيفة العامة بجميع ما يترتب عليها من هيبة ونفوذ وسلطة من أجل تحقيق منافع شخصية مادية كانت أو معنوية وبشكل مخالف للقوانين والانظمة والتعليمات، كذلك يقصد بالفساد أصطلاحاً بانه تصرف وسلوك وظيفي منحرف وفاسد الهدف منه الكسب والمنافع الشخصية ،كما عرفه صندوق النقد الدولي بانه سواء استغلال منصب عام لتحقيق مكاسب خاصة تسبب اعباء ثقيلة على اقتصاد الدول وتسبب تراجع عملية التنمية[٢] ، اما البنك الدولي فقد أشار الى الفساد على أنه إساءة أستخدام الوظيفة للكسب الخاص عن طريق قيام الموظف بقبول طلب أو ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو اِجراء عقد لمناقصة عامة أو الاستفادة من اجراءات عامة للتغلب على المنافسين وتحقيق زياده الارباح خارج اطار القانون[٣].

ويعرف الفساد في موسوعة العلوم الاجتماعية بانه أستخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح ومنافع شخصية خاصه، لذلك فهو يشمل فساد المسؤولين السياسيين المحليين في القطاع العام والخاص في ما يكون القطاع العام هو الاكثر فساداً من القطاع الخاص، ويعرف الفساد إنه تعمد مخالفة مبدأ التحفظ وعدم تطبيق قواعد العمل في التعامل مع كافة الاطراف وتندرج تحت هذه التعاريف كل ممارسات الاستغلال السيء للوظيفة الحكومية أو الخاصة عندما يتعلق الامر بالشركات الكبرى وتعاملاتها كالتهرب الضريبي والجمركي والعمولات والرشاوى والمحسوبية وهدر المال العام أو افشاء أسرار العقود والصفقات عن طريق وسطاء ووكلاء الشركات أو ذوي المصالح الخاصة، وهناك من يرى أن الفساد أزمة أخلاقية متمثلة بسلوك القائم بالوظيفة العامة، وهذا التعريف ينظر للفساد من

(١) محمد صادق اسماعيل، الفساد الإداري في العالم العربي مفهومه وابعاده المختلفة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ٢٠١٤،ص١٦.

(٢) رنا سلامة ،اثر الفساد على تحقيق الامن الغذائي، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، المجلد١٨، العدد٣٦، ٢٠١٩، ص٢٠٨.

(٣) علياء حسن خلف، ضياء حسين سعود ، مصدر سابق ص ١٦٢.

منظور ضيق وهو يتناوله من جانب واحد، وان كان هذا الجانب مهما وأساسياً إلا إنه يهمل بقية الجوانب الاخرى المادية الاقتصادية والانسانية(١) .

وعليه فإن الفساد يشير إلى سوء استخدام للسلطة العامة في سبيل تحقيق ارباح ومكاسب شخصية أو من أجل تحقيق مراكز اجتماعية أو سياسية أو مالية مخالفاً بذلك جميع الانظمة والقوانين التي شرعتها الدولة ومخالف بذلك معايير و أخلاقيات السلوك الانساني(٢) ،على إن تفاقم وإنتشار ظاهرة الفساد عالمياً أدى الى زيادة الاهتمام الدولي و المحلي من أجل الحد منها فأصبحت أغلب المنظمات والدول والمجتمعات تحأول إيجاد حلول ناجعة لها وأصبح الوضع لا يقتصر على اهتمام المؤسسات الحكومية فقط، بل أصبح محل اهتمام الكثير من رجال الأعمال والمستثمرين وذوي القطاعات الخاصة، لكون الفساد يقف عقبة أمام التنمية في جميع دول العالم المتقدمة منها والنامية فكلاهما يعانيان من ظاهرة الفساد ولكن وتيرته متسارعة في الدول النامية سبب ضعف المؤسسات الرقابية فيها مع وجود الانظمة الدكتاتورية ووجود الانتماءات للمنظمات والاحزاب والاشخاص من ذوي النفوذ المؤثرين في مراكز صنع القرار في هذه الدول(٣) ، وتجدر الإشارة إلى إن الفاسدين والمفسدين قد تجاوزا الثوابت المجتمعية والوظيفية في ادائهم ولا سيما الآتي(٤) :

١. الجانب الاخلاقي : الذي عد الفساد سلوك منحرف عن القيم الاخلاقية والعادات والتقاليد الانسانية ، فمن المعيب ان يقوم الفرد بتحقيق مصالحة الخاصة متجاهلا المصالح العامة للمواطنين والدولة.

(١)هاشم الشمري، الفساد الإداري والمالي واثارة الاقتصادية والاجتماعية،الطبعة الأولى،دار اليازي للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص١٩.

(٢) علي شتا، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل ، الطبعة الأولى ، مكتبة الاشعاع، الاسكندرية ،١٩٩٩ ، ص١٩.

(٣) محمد بن براك الفوزان ، المفاهيم والابعاد في الاستيراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ، الطبعة الأولى ، مكتبة القانون والاقتصاد ، ٢٠١٢ ، ص ١٨ .

(٤) محمد قاسم القريوتي ، الاصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص٣٣ .

٢. الجانب الديني : فقد نهت جميع الاديان السماوية والمعتقدات الدينية عن ظاهرة الفساد وعدت من يقوم بها خارجاً عن القيم الدينية و مخالف لها .

٣.الجانب الوظيفي : يُعد الفساد مخالفة قانونية للصلاحيات التي يتمتع بها الموظف القائم بالوظيفة العامة من اجل تحقيق مصالحه الشخصية أو الفئوية.

ثانياً. مفهوم الفساد المالي والإداري:

١.مفهوم الفساد المالي :

يعد الفساد المالي من أخطر أنواع الفساد و أكثرها شيوعاً وهو كل سلوك غير قانوني ينتج عنه هدر أو اختلاس للمال العام أو التجاوز عليه أو قد يؤدي إِلى تضخم فواتير الانفاق العام من أجل تحقيق مصالح لطبقات معينه أو افراد معينين كأن يقوم أحد من المكلفين بخدمة عامة باخذ منافع مالية بغير وجه حق مقابل خدمه تقدمها الدولة مجاناً للمواطنين أو للقيام باعمال السمسرة أو تجارة العملة أو التلاعب في أسواق المال أو التلاعب في السندات والاسهم[١]، ويعرف ايضاً بانه مجموعة المخالفات للقواعد والأحكام والضوابط المالية التي تنظم العمل المالي في مؤسسات الدولة التي تخالف تعليمات أجهزة الرقابة المالية ، مثل هدر المال العام والتهرب الضريبي والتسيب المالي وانتشار الجريمة المنظمة[٢]. وبعبارة اخرى يشير الفساد المالي إلى مجموعة من السلوكيات والأدبيات غير الصحيحة وغير السوية وغير الأمنة التي تطغى فيها المصلحة الخاصة على المصلحة العامة مخالفة بذلك مجمل التشريعات والقوانين التي تنظم عمل الدوائر والمؤسسات الحكومية[٣]. زد على ذلك إنه سلوك لا يخضع إلى المعايير القانونية التي وضعتها الدولة لتنظيم عمل مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية ومن ثم هدر للمال العام لهذه المؤسسات وتحقيق أرباح ومكاسب خاصة من خلال إتباع أساليب تخالف القوانين والانظمة التي

---

(١) ايثار عبود كاظم الفتلي ، الفساد الإداري والمالي واثارة الاقتصادية والاجتماعية في دولةان مختاره ، رسالة ماجستير، ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، ٢٠٠٩ . ص١٣.

(2) Vito tanzi, Corruption Around the World Causes, Consequences, Scope, and Cures , INTERNAIONAL , MONETARYFUND , Fiscal Affairs department , p3.

(٣) عياد محمد علي باش، الفساد الحكومي في الدول النامية ، اسبابة ،واثارة الاقتصادية والاجتماعية ،مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ، ٥ ، العدد ٣، ٢٠٠٢ ،ص ٢٠٣ .

وضعتها الدولة كما يعرف الفساد المالي اصطلاحا بانه سوء تنظيم وأستخدام للأموال العامة في سبيل تحقيق منافع خاصة أو من أجل تحقيق مكاسب مالية أو اجتماعية فهو عبارة عن سلوك غير مرغوب فيه ينتج عنه خسائر مادية للمؤسسات العامة والخاصة ويسهم بشكل سلبي في تأخر عمليات التنمية ومن ثم التاثير على الدولة باكملها[١].

ويُعرف الباحث الفساد المالي بانه عملية يقوم فيها فرد أو مجموعة من الأفراد لضمان مكاسب ومنافع مادية أو اجتماعية على حساب المصلحة العامة مخالفين بذلك القوانين التي تحدد عملهم المالي غير مبالين باخلاقيات المهنة وعادات المجتمع وتقاليده وثوابته الدينية، متخذين عدة اساليب للحصول على ذلك منها الابتزاز والرشوة والتهرب الضريبي والاختلاس وهدر المال العام.

٢. مفهوم الفساد الإداري:

الفساد الاداري ظاهرة تصارع معها جميع دول العالم بدرجة اكبر أو اقل ، يختلف نوعها وحجمها من دولة الى أخرى وحسب نوع الهيكل السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، ومدى فاعلية الاجهزة الرقابية [٢]، لذلك يعد الفساد الإداري من أخطر المظاهر التي تعاني منها جميع الدول والمجتمعات لاسيما الدول النامية التي اسُتنزفت مواردها وثرواتها لكون الفساد الإداري أصاب مؤسساتها وإداراتها، مما جعلها غير قادرة على أداء مهامها بالشكل السليم فهو كالوباء الذي ينخر جسد المجتمع ويهدم اخلاقياته[٣].

إن القائمين على الفساد يستخدمون السلطة وسيلة لتحقيق المكاسب والمنافع الخاصة سواء شخصية كانت أو فئوية مخالفين بذلك جميع القوانين والأنظمة والضوابط الإدارية والاخلاقية ومعايير السلوك الانساني، لذلك يعرف الفساد الإداري بانه جميع مظاهر الانحرافات الإدارية

---

(١) رعد طعمة عواد، المواجهة الجنائية لمكافحة الفساد في ظل القوانيين العراقية والاجهزة الرقابية ، مجلة الشرائع للدراسات القانونية ، المجلد ٢ ، العدد ١ ،٢٠٢٢ ص ١٧٥.

(2) Parvaneh M ousani , Masoud porkiani , Administrative coouption , Ways of tackling the problem , European Online Journal of Natural and Social Sciences , vol,2 , No 3 , 2013 , p178 .

(٣) جاب الله شافية، واقع ظاهرة الفساد الاداري في الادارة الجزائرية ودور الرقابة الادارية كالية لمكافحته. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية ، المجلد ٢، ٣ ،٢٠١٣، ص٩٥.

والوظيفية أو التنظيمية أو المخالفات الناتجة عن سوء استخدام الموظف لمهام عمله ووظيفته التي تخالف القوانين والتشريعات والانظمة والضوابط ومنظومة القيم الاخلاقية ، في حين تعرف منظمة الشفافة الدولية الفساد الإداري على إنه إساءة استخدام السلطة لأغراض خاصة[١].

وتجدر ألاشارة إلى إن الفساد الإداري مفهوم واسع مرتبط إرتباطاً وطيداً بالفساد المالي بصورة مباشرة أو غير مباشرة ويتخذ أنماط وأشكال متعددة فيها الرشوة والاختلاس والتزوير والمحسوبية والتلاعب بالمال العام، وتجمع كل التعريفات إن الفساد الإداري يمثل عملية استغلال للسلطة بهدف تحقيق المصالح الشخصية على حساب حقوق المواطنين والدولة [٢] ، فهو سلوك منحرف يخالف جميع القوانين والانظمة التي تنظم عمل مؤسسات الدولة وقطاعاتها العامة والخاصة يحدث ضرراً بالمصالح الاجتماعية و الثقافية والاقتصادية والسياسية للمجتمع والدولة[٣].

وترى الدراسة ان الفساد الإداري يعني مخالفة القوانين والتشريعات والضوابط التي تنظم عمل الموظف المكلف فيه وأستغلاله لوظيفته من أجل تحقيق مكاسب أو منافع سياسية أو اجتماعية باستخدام شتى أنواع الطرق غير المشروعة كالتزوير أو التقاعس عن العمل المكلف فيه أو عدم احترام الوقت و ساعات العمل المحددة ، مع وجود قيادات غير قادرة على ادارة مؤسسات الدولة العامة منها والخاصة وعدم امتلاكهم المهارة الكافية للنهوض بها ، مما يشجع بعض الموظفين على استغلال وظائفهم في سبيل الكسب غير المشروع مخالفين بذلك قوانين العمل وضوابطه.

ثالثاً. تصنيف الفساد المالي والإداري :

هنالك اصناف متعددة للفساد المالي والإداري وكما موضح بالشكل (١) إذ ينقسم على :

---

(١) نطاح مريم، بوزيان مكلكل، الرقابة الادارية كالية لمكافحة الفساد الاداري في التشريع الجزائري، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن ، المجلد السابع ، العدد ١، ٢٠٢١، ، ص٣٤٢.

(3) World Bank, world development report, Oxford university press, Washington D.C., 199٧ , p 102.

(٣) بن رجم محمد خميس ، الفساد المالي والإداري في الجزائر واثاره واستيراتيجيات مكافحته ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثالث عشر، العدد ٤٠، ٢٠١٦ ، ص ٦٩ .

١.التصنيف حسب الحجم:

يمكن تصنيف الفساد المالي والإداري حسب الحجم الى عدة اصناف، شكل (٢) وكما يأتي:

أ. الفساد ذو الحجم الصغير: يسود هذا النوع في الطبقات الوظيفية الدنيا ويحدث كل يوم في تعاملهم مع المواطنين أو الشركات ومكاتب القطاع الخاص، ويمكن إرجاعه الى غياب الوازع الاخلاقي، ناهيك عن قلة مخصصاتهم التي تدفعهم للحصول على منافع شخصية من خلال تأدية خدمة بشكل سريع وتجاوز مرورها باجراءات روتينية معقدة، كما قد يحدث عندما يتم قبول الموظف لعملية ابتزاز من اجل تسهيل مناقصة ما أو تسهيل عقد ما[١].

ب. الفساد ذو الحجم الكبير: يتمثل هذا النوع بفساد الحكومات وقادتها والوزراء والمسؤولين الكبار في الدولة، الذين يستخدمون السلطة لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب المصلحة العامة، ويعد هذا النوع من أخطر أنواع الفساد لأنه يساهم في استنزاف جزءاً كبيراً من خزينة الدولة، بسبب تنفذ القائمين به ومن مظاهرة صفقات السلاح والبنى التحتية وسوق العملة والاستثمارات وغيرها ويتمثل هذا النوع من الفساد بالرشاوى والعمولات الكبيرة التي يتقاضاها كبار المسؤولين من خلال التاثير على صانعي القرار [٢] ، وهذا ما تعانيه الدولة العراقية قبل العام ٢٠٠٣ وبعده.

ج. الفساد الشامل: وهو عملية النهب الواسع للمال العام باستخدام شتى انواع الوسائل عن طريق ابرام الصفقات الوهمية أو الاستيلاء على الممتلكات العامة وتحويلها الى ممتلكات خاصة ويمارس هذا النوع من قبل المسئولين المتنفذين في الدولة والمتربعين على عرش السلطة[٣]، ليس ادل على ذلك من ان العراق الذي كان وما زال يعاني شتى أنواع الفساد المالي والإداري.

(١) علي محمد جارالله ، مصدر سابق ، ص ٢٢.

(٢) بن رجيم محمد خميس ، مصدر سابق ،ص٦٩.

(٣) فيان عبدالرحمن ياسين ، ابتسام علي حسين، اليات مكافحة الفساد المالي والإداري في العراق وجهود اجهزة الرقابة في الحد منه ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الرابع والستين ، ٢٠٢١، ص٩٩.

شكل (١) اصناف الفساد المالي والإداري

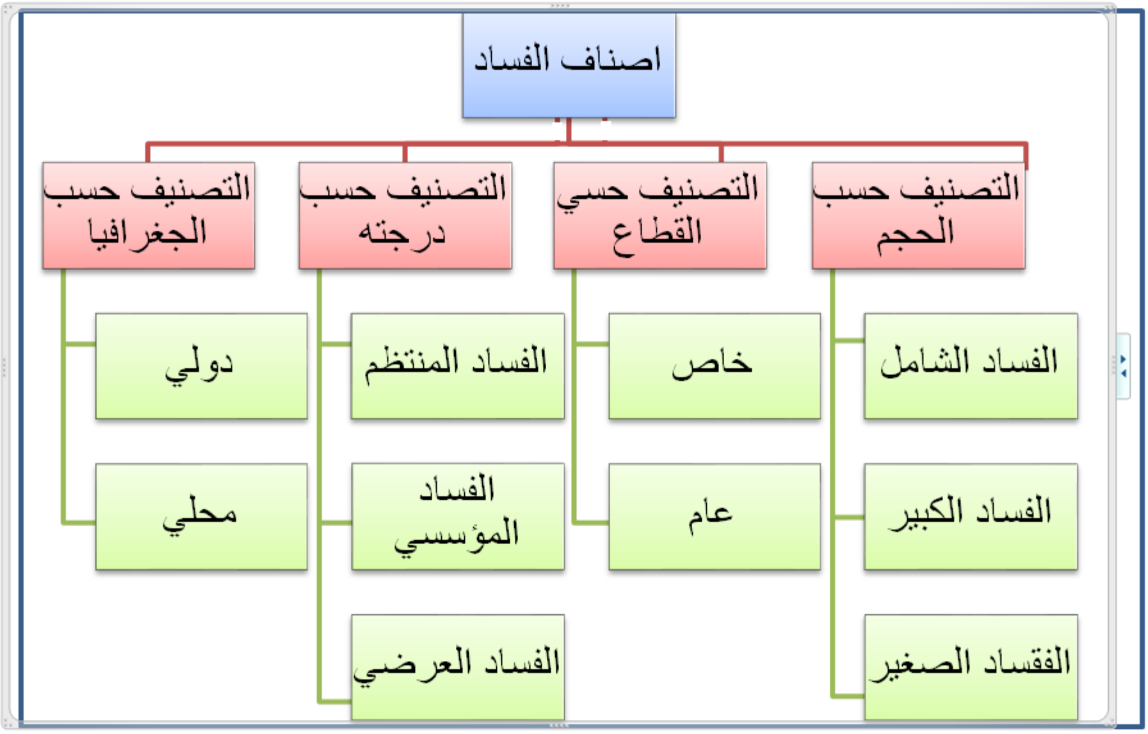

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على: محمد صادق اسماعيل الفساد الإداري في العالم العربي مفهومه وابعاده المختلفة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ٢٠١٤ ، ص ١٨– ١٩ .

شكل (٢) تصنيف الفساد حسب الحجم

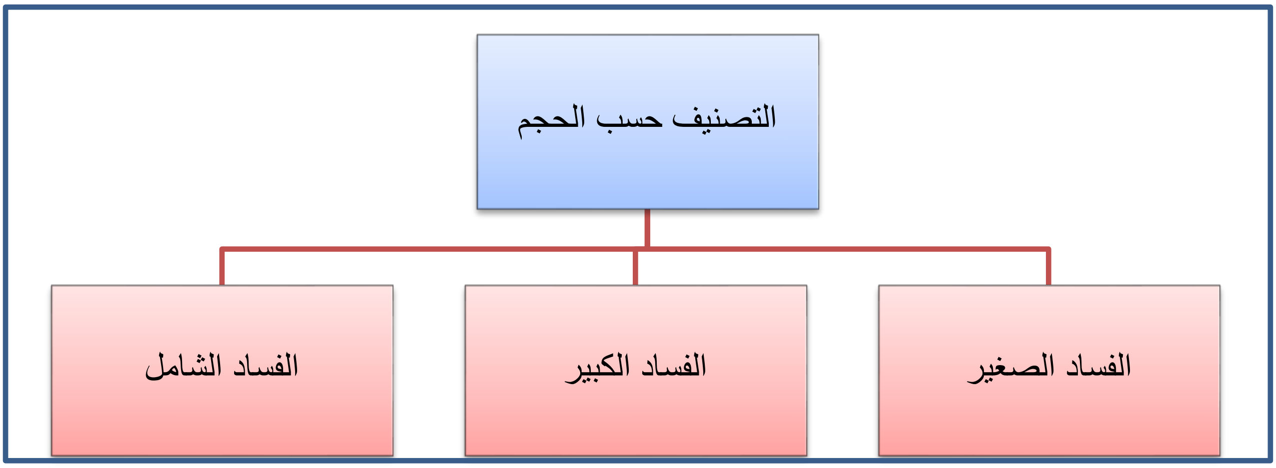

المصدر : من عمل الباحث، بالاعتماد على علي محمد جارالله ، كفى فساداً، الطبعة الأولى، السما للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠١٩، ص٢٢.

٢. **التصنيف حسب القطاع:** يصنف الفساد المالي والإداري حسب القطاع الى عدة انواع وكما موضح بالشكل (٣) إذ ينقسم على ما يأتي [١] :

ا. الفساد في القطاع الحكومي : هو احد انواع الفساد المنتشر في قطاعات ومفاصل الدولة ، ويعد إنحرافاً أدارياً في غاية الخطورة ، يمارس من قبل كبار المسؤولين في داخل السلطة الى الدرجات الوظيفية الصغيرة والمتوسطة إذ يزاول كبار المسئوولين في الدولة شتى أنواع الطرق للكسب غير المشروع من خلال عمليات الابتزاز والعمولات والرشاوى والسرقات .

ب. الفساد في القطاع الخاص: يقصد به الفساد المنتشر في القطاع الخاص والمكاتب والشركات التي لا تعود ملكيتها الى الدولة إذ تمارس هذه الشركات شتى انواع الفساد في سبيل تحقيق مصالحها ، ولو اجرينا قياساً بين الدول النامية لوجد إن الدول المتقدمة تمارس الفساد في الدول النامية اكثر من الدول التي تنتمي اليها عن طريق المقاولين أو الشركات التي تعمل في الدول النامية بسبب ضعف الاجهزة الرقابية في هذه الدول، لاسيما الشركات الامريكية هي الشركات الاكثر فساداً التي تمارس اعمالاً غير مشروعة ثم تأتي بعدها الفرنسية والصينية وهذا ما نشرهُ صندوق النقد الدولي[٢].

٣. التصنيف حسب الرقعة الجغرافية :

يصنف الفساد المالي والإداري حسب الرقعة الجغرافية الى عدة انواع وكما موضح بالشكل (٤) إذ ينقسم إلى ما يأتي [٣] :

أ. الفساد المحلي: ينتشر هذا النوع داخل الحدود السياسية للدولة ضمن مؤسساتها الاقتصادية وضمن المناصب الوسطى والصغيرة ، يكون هذا الفساد أكثر انتشاراً في مجتمعات الدول النامية.

---

(١) شريهان ممدوح حسن ، جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية دراسة قياساً ، المجلة القانونية المتخصصة في الدراسات والبحوث العلمية، جامعة شقراء المملكة العربية السعودية،٢٠١٨ ، ص ٩.

(٢) شريهان ممدوح حسن، المصدر نفسه، ص٩.

(٣) محمد صادق أسماعيل، مصدر سابق ،ص١٩.

شكل (٣)تصنيف الفساد حسب القطاع

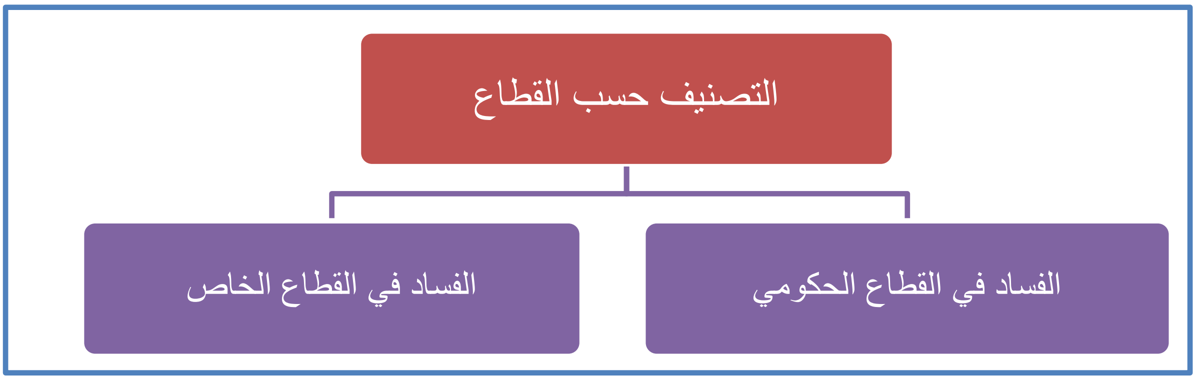

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد شريهان ممدوح حسن ، جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية دراسة قياساً ، المجلة القانونية المتخصصة في الدراسات والبحوث العلمية، جامعة شقراء المملكة العربية السعودية ، ٢٠١٨، ص ٩.

ب. الفساد الدولي : يعد هذا النوع من الفساد عابراً لحدود الدولة السياسية ليصبح ذا مدى أوسع عالمياً متجاوزا حدود القارات مستغلاً ما يسمى بالنظام الاقتصادي الحر وأرتباط المؤسسات الاقتصادية للدولة بعلاقات تجارية خارج كيانها السياسي، الأمر الذي سهل حصول صفقات اقتصادية ذات منفعة ربحية خاصة لبعض الأفراد والمؤسسات على حساب المصلحة العامة للمجتمع والدولة ، ومنها صفقات الدفاع والتراخيص الاستثمارية والتجارة بانواعها ، لذا يعد هذا النوع كأخطبوط الذي يلف كيان واقتصاديات الدولة ومن مظاهره فساد الشركات المتعددة الجنسيات التي تمارس بعضها اعمالاً غير مشروعة ضد اقتصاديات الدول العاملة فيها من خلال تقديم الرشاوى الى المسؤولين الحكوميين لتمرير صفقاتهم ومصالحهم على حساب دولهم وهنالك أدوات أخرى عديدة للفساد الدولي منها المنظمات ذات الطابع الدولي مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية والبنك الدولي[١].

وترى الدراسة ان هنالك ارتباطاً بين النوعين السابقين، فقد تقوم الشركات العالمية بالتاثير على النخب الحاكمة أو اطراف محلية في سبيل تحقيق الصفقات أو مصالح أو اهداف محلية أو اقليمية يكون حجمها كبير أو متوسط الحجم، بالمقابل حصول هذه النخب على منافع شخصية ضيقة على حساب المصلحة العامة ، لذلك غالبا ما يكون هنالك تحالف بين الفساد الدولي الذي

(١) محمد صادق أسماعيل، المصدر نفسه ،ص١٩.

تقوده الشركات العالمية للدول الكبرى و الفساد المحلي في سبيل الحصول على المنافع المشتركة بين هذه الشركات والنخب الحاكمة ومن ثم نهب لثروات ومقدرات الشعوب والدول .

شكل (٤)

تصنيف الفساد حسب الجغرافية

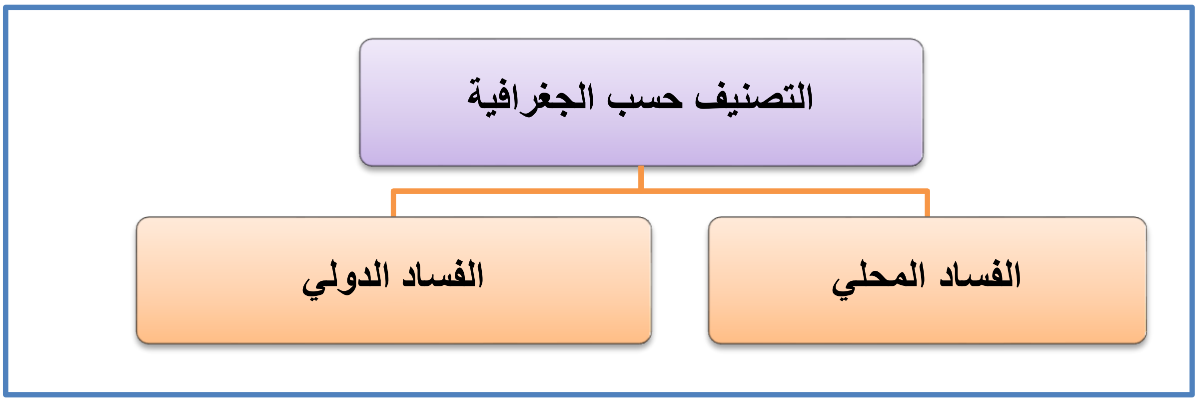

المصدر. من عمل الباحث بالاعتماد على ، محمد صادق اسماعيل الفساد الإداري في العالم العربي مفهومه وابعاده المختلفة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ٢٠١٤ ، ص١٩.

٤.التصنيف حسب درجته :

يصنف الفساد المالي والإداري حسب درجته الى عدة انواع وكما موضح بالشكل (٥) إذ ينقسم إلى ما يأتي [١] :

ا. الفساد العرضي أو الطارئ: وهذا النوع قد يحدث من طرف موظف عمومي بصورة عرضية في مدة معينة لا تتميز بالاستمرارية والدوام.

ب. الفساد المؤسسي .وهو الفساد الذي يصيب قطاعاً معيناً من قطاعات الدولة، أو مؤسسة من مؤسساتها دون غيرها من المؤسسات .

---

(١) نورالدين كناي ، اثار الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني ،سبل لوقاية والعلاج ، دراسة اقتصادية تحليلية ،حالة الجزائر ما بين ٢٠٠٠ –٢٠١٢ ، رسالة ماجستير ، ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،٢٠١٣ ، ص ١٤.

ج. الفساد المنتظم : ينتشر ويتوسع هذا النوع ليصبح ظاهره تنخر في جسم الدولة وفي مؤسساتها وقطاعاتها الاقتصادية وهذا النوع من الفساد يؤثر على المؤسسات والافراد وعلى كافة مستويات النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، يتميز هذا النوع من الفساد بانه فساد منظم ويصعب تجنبه.

شكل (٥)

تصنيف الفساد حسب درجته

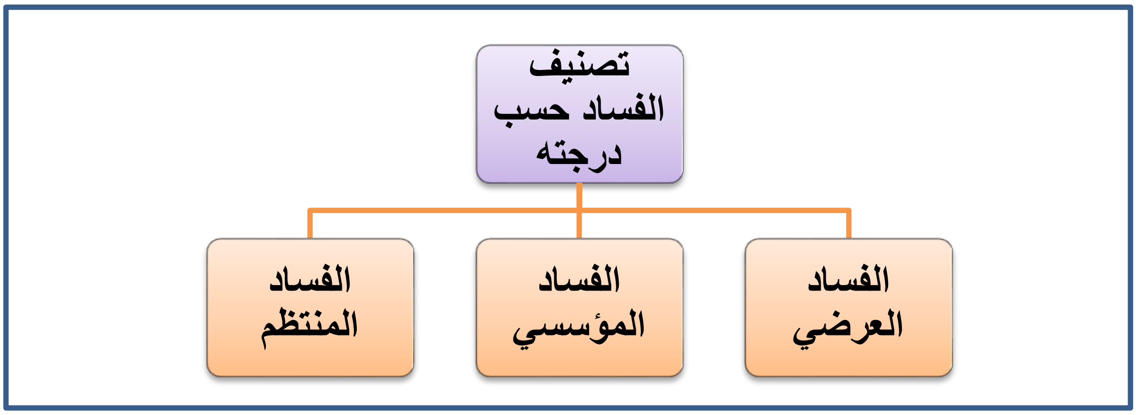

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نورالدين كناي ، اثار الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني ،سبل الوقاية والعلاج ، دراسة اقتصادية تحليلية ،حالة الجزائر ما بين ٢٠٠٠ –٢٠١٢ ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠١٣ ، ص ١٤.

رابعاً : مظاهر الفساد المالي والإداري:

هنالك العديد من مظاهر الفساد الإداري والمالي التي تتنوع بتنوع الاساليب المستخدمة للوصول الى المكاسب والمنافع التي قد تكون لفرد معين أو مجموعة من الافراد، متناسين مبدأ تكافؤ الفرص بين ابناء المجتمع ومخالفين بذلك التشريعات والقوانين والانظمة التي تنظم عملهم، الامر الذي يؤدي الى عدم كفاءة المؤسسات وعجزها عن القيام بالمهام المكلفة بها، ان الفساد يظهر بصور واساليب متعددة ويجمعها عامل مشترك هو استغلال الوظيفة للكسب غير المشروع

وهذا ما اشارت الية الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٣ وقد وضحت العديد من مظاهر وصور الفساد المالي والإداري التي تتلخص بما يأتي [١] .

١.المتاجرة بالنفوذ :

وهي من المظاهر المنتشرة بشكل كبير في المجتمعات ولاسيما في الدول النامية وتعد من أخطر أنواع الانحرافات الإدارية والمالية ذات التاثير السلبي الكبير على مؤسسات الدولة العامة والخاصة ، وتعني جميع الممارسات المخالفة للقوانين المتمثلة في استخدام الموظف المكلف بخدمة لنفوذة للحصول على امتيازات تفضيلية لشخص أخر مقابل حصول الموظف على مصالح شخصية[٢]، وجريمة استغلال النفوذ والمتاجرة به تشترط توفير ركن خاص وهو ان يكون الجاني صاحب نفوذ حقيقي أو مزعوم ويتحقق هذا من خلال استغلال المنصب الوظيفي وما يمنحه من صلاحيات لقبول أو اخذ الموظف لنفسه أو لغيره وعد أو منفعة مالية أو اجتماعية لتحقيق اغراض لأشخاص اَخرين مخالفة للقوانين والتشريعات التي تنظم سير العمل ، أو قد تستخدم هذه الصلاحيات من اجل الانتقام والاساءة لأفراد أو جهات عرقية أو سياسية أو دينية أو ايديولوجي الامر الذي يضعف الدولة وينخر قوتها[٣] .

٢.الرشوة:

الرشوة نوع من انواع الفساد وهي ظاهرة قديمة موجودة منذ القدم يكاد لا يخلو أي مجتمع منها، لها تاثير مالي كبير على الفرد والمجتمع وهي طريقة غير مشروعة للحصول على مكاسب مالية، والرشوة تعني قيام شخص ما بدفع مبالغ مالية أو منافع اجتماعية لموظف مكلف باداء

---

(١) ناجي ساري فارس ، دراسة وتحليل ظاهرة الفساد الاقتصادي في العراق ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد ٤٣ ، جامعة البصرة ، مركز دراسات البصرة والخليج ، كانون الأول ٢٠١٩ ، ص ٢٠٠ .

(٢) نصر الدين سليمان محمد، جريمة اختلاس المنفعة وتقاضي العمولات من اعمال الوظيفة العامة، دراسة تحليلية قياساً في ضوء اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ٢٠٠٣، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٣٦١.

(٣) محمد حسن سعيد، وسائل القانون الدولي لمكافحة جرائم الفساد، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٩ . ص٣٤ .

خدمة عامة من أجل الحصول على حق ليس له [١]، أو من أجل التهرب من حقوق مالية يسعى الى عدم الايفاء بها، ويقصد بها ايضاً كل تصرف أو عمل من شأنه أن يحقق منفعة مالية باسلوب مباشر أو غير مباشر لشخص مكلف باداء خدمة عامة مقابل اصدار قرار بغير وجه حق لشخص ثاني أو التسبب بحصوله على منصب أو عقد أو ترخيص بصورة مخالفة للقوانين والانظمة[٢].

ويعرفها الفقه على انها اتجار الموظف العام بوظيفته والاخلال بواجب النزاهة الذي يتوجب على كل من يتولى وظيفته او يؤدي خدمة عامة، تكتمل أركان هذه الظاهرة إذا ساهم بها شخصين أو أكثر، الشخص الأول (المرتشي) هو بعض من الموظفين المكلفين بخدمة عامة الذي يستغل وظيفته لتحقيق مكاسب مالية واجتماعية ولديه القدرة على مخالفة القوانين والانظمة في سبيل ذلك والشخص الثاني (الراشي) هو المستفيد وهو صاحب المصلحة الذي يقدم المنافع المالية والاجتماعية للموظف للحصول على هدف معين وقد يتوسط بين هذين الشخصين شخص ثالث يسمى الوسيط الذي يعمل كمنسق بين الطرفين الذي يسهل تحقيق هذه الصفقات[٣].

وترى الدراسة إن الرشوة هي إحدى الانحرافات الاخلاقية والسلوكية للموظف المكلف باداء خدمة عامة أو خاصة يقوم من خلالها بالمتاجرة بوظيفته لتحقيق أكبر عدد من المصالح الشخصية مخالفا للمبادئ والقيم الاخلاقية والقوانين والانظمة التي تسير عمل المؤسسات ، وهو بذلك يقوم بخيانة الامانة الموكلة إليه من خلال اعطاء تراخيص أو تسهيلات أو قرارات لأشخاص ليس لهم الحق فيها على حساب مصلحة الدولة العامة، مما يؤدي الى وهنها وجعلها غير قادرة على تنفيذ سياستها الداخلية والخارجية.

([1]) Boris Begovic, Corruption Concepts, Types, Causes, and conese quences, Center fo International Private Enter prise, Washington, D.C. 2005. p.2

([٢]) احمد اولاًد سعيد، مكافحة الفساد المالي في الاسلام، جريمة الرشوة انموذجا، قسم الحقوق، غرداية الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد ١٢ ، ٢٠١١، ص٥١٠ .

([٣]) قايدي سامية، جريمة الرشوة في الوظيفة العامة ومكافحتها في القانون الجزائري، مجلة دراسات الوظيفة العامة، العدد الثالث، ٢٠١٥ ، ص ٥٩.

٣.مخالفة القوانين والانظمة المالية:

تعني مخالفة القواعد والاحكام التي تسير العمل المالي المرخص به وفق القانون للحصول على منافع شخصية مالية كانت أو اجتماعية التي تؤثر على الدخل القومي للفرد والمجتمع ، كما تعرف بانها خرق القوانين والانظمة والتعليمات والاهمال والتقصير الذي يسبب هدر وضياع بالأموال والاضرار في الاقتصاد الوطني، إذ يتم ذلك من خلال عمليات التهرب الضريبي أو الكمركي أو الاحتيال أو تهريب الاموال أو التسهيلات والتراخيص غير القانونية للمستثمرين وكل هذه العمليات مخالفة للقوانين والقواعد والاحكام وتساهم هذه المخالفات في حرمان الدولة من الايرادات ومن ثم إضعاف ميزانية الدولة فضلاً عن إضعاف ثقة المستثمرين المحلين والاجانب[١] ، إن الميل نحو مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها بالقانون ومحاولة تجاوزها وخرقها وإعتبار ذلك نوع من الوجاهة أو دليل على النفوذ والسلطة هو أحد المظاهر البارزة للفساد الإداري والمالي الذي يتعايش معه السلوك الإنساني إلى درجة أن يتحول الفساد من مجرد سلوك يتقبله البعض إلى سلوك متعمد ومبرر من قبل الأكثرية نتيجة لذلك تسود الرغبة في كسر القانون والإحتيال عليه والخروج عن أحكامه للحصول على المنافع الشخصية التي تدر على مرتكبيها [٢] .

٤. اختلاس اموال الدولة:

وهو احد مظاهر الفساد المالي والإداري وأكثرها تاثيراً على المال العام، بل يؤدي الى زعزعة كيان واقتصاد الدولة ويساهم في زيادة الفوضى والاضطراب في المجتمع، ومعنى الاختلاس اخذ المال أو اختطافه من صاحبه اثناء غفلته جهراً، كما يعرف بانه انتزاع للشيء المادي من صاحبه دون رضاه [٣] ، ويعرف المال العام بانه المال المنقول او العقار الذي تملة الدولة أو الاشخاص الادارية العامة الاخرى المخصصة للمنفعة العامة والذي يخضع للنظام القانوني العام

---

(١) محمد براك الفوزان، مصدر سابق ، ص٣١.

(٢) ايثار عبود الفتلي، مصدر سابق ، ص٢٩

(٣) نصر الدين سليمان محمد، مصدر سابق، ص ٣١ .

والاداري [1]، يعرف المال العام (اموال الدولة) بانه اموال مخصصة من أجل الاستعمال المباشر الذي يتم من خلاله إنشاء أو ادارة المرافق العامة والمطارات والسكك الحديد والطرق والجسور والدفاع والخدمات التعليمية والصحية أو عقارات الدولة أو اِدارة العملة النقدية وغيرها من الخدمات، ويمكن أن تقسم اموال الدولة على قسمين اموال الدولة العامة والخاصة، اما اموال الدولة العامة هي الاموال والاملاك التي تعود ملكيتها الى الدولة التي تخصص للمنفعة العامة ولا يمكن التصرف بها أو التملك أو الحجز عليها أو بيعها كالشوارع والطرق والجسور والمستشفيات وغيرها في حين يقصد بالاموال الخاصة جميع الممتلكات التي تملكها الدولة التي تكون غير مخصصة للنفع العام كالاراضي الزراعية غير مزروعة والابار النفطية ومناجم المعادن غير مستغله على سبيل المثال [2] ،

وترى الدراسة إن إختلاس أموال الدولة يمكن أن تُعد جريمة مشابهة اِلى جريمة السرقة لكون هذه الظاهرة يوجد فيها عنصر مادي منقول أو غير منقول أي إن المال العام ليس العملة النقدية فقط بل يمكن ان يكون كل شيء له قيمة مادية أو اقتصادية ولكون المال العام تحت تصرف وحيازة المسؤول أو الموظف المكلف بخدمة عامة الذي يستغل منصبه من أجل سرقة ممتلكات وأموال الدولة عبر استخدام اساليب الغش والخداع والتزوير للإستحواذ على هذه الأموال المملوكة للدولة الامر الذي سيعيق تنفيذ عمليات التنمية والخطط المعدة من قبل الدولة ويضعف اداء مؤسساتها.

٥.المحاباة:

المحاباة في معجم اللغة مأخوذة من مصدر حابى ، وقيل لا يعرف المحاباة أي لا يعرف التساهل، أو التسامح، أو التحيز، والمحاباة مأخوذة من الحباء، حبا الرجل حبوة، والحباء يعني العطية، أما اصطلاحا فتعني أعطاه أو أكرمه أو فضله على غيره كذلك تعني المحسوبية أو التوصية أو الواسطة، في حين يلحظ إن المحاباة مرفوضة من منظور شرعي على مستوى

---

(١) ياسر محمد سعيد قدو، الحماية الجنائية للمال العام و أسباب الفساد وسبل المكافحة والعلاج، دراسة تطبيقية، الطبعة الأولى ، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠١٨، ص ٢٠ .

(٢) ياسر محمد سعيد قدو، المصدر نفسه، ص ٢٠ .

والأديان السماوية كما قال تعالى في القران الكريم(يا ايها الناس إنا خلقناكم من ذكرا وانثى وجعلناكم شعوب وقبائل لتعارفوا إن اكرمكم عند الله اتقاكم ان الله عليم خبير)[1].

كما تعرف المحاباة بانها مخالفة القوانين والتشريعات التي تحكم عمل الموظف المكلف بخدمة عامة الهدف منها تبديل أو تفضيل أحد على غيره وهي أحد مظاهر الفساد التي لها تاثيراً كبير في إدارة مؤسسات الدولة من خلال إعطاء عمل أو صفقات مالية أو تجارية الى أشخاص أو مؤسسات بطريقة مخالفة للقانون أو تفضيل شخص على شخص أخر بدون احقية و تعرف ايضاً كل موظف عمومي مكلف بخدمة عامة قام بالأخلال بعملهُ أو إمتنع عن عمل من أعمال وظيفته أو قام بالأخلال بواجباته المكلف بها نتيجة توصية أو رجاء أو وساطة أو إستعطاف من أجل قضاء حاجته كما يقصد بالمحاباة الرجاء من صاحب الحاجة مباشرة، أما التوصية فتحصل من شخص ذو نفوذ أو مسؤول لقضاء حاجة شخص ثاني، فيما تعُد الواسطة تاثير أشخاص على الموظف مباشرةً لقضاء حاجة شخص اخر [2] .

وترى الدراسة بان المحاباة واحدة من أخطر أنواع الفساد التي تعني إعطاء حق غير مشروع لأصدقاء أو أقارب أو على ضوء انتماء حزبي أو عرقي أو طائفي والسبب هو قرابتهم من صاحب القرار وليس على مقدار الكفاءة ويتم من خلال تسلمهم لمناصب أو وظائف وهؤلاء الاشخاص غير مستحقين أو لا تتطابق معهم معايير وشروط المؤسسات التي ينتمون اليها كما يمكن تعريفها بانها التدخل لمصلحة شخص ما أو مجموعة مخالف بذلك أصول العمل والكفاءة، وتنتشر هذه الظاهرة في كل دول العالم ولكنها اكثر انتشاراً في الدول النامية ولاسيما الدول العربية ومنها العراق الذي استشرت فيه هذه الظاهرة بعد العام ٢٠٠٣ لاسيما في اسناد المناصب العليا في الدولة الى اشخاص يفتقرون الى الكفاءة والخبرة الكافية لتسلمها .

(1) سورة الحجرات ، الآية ، ١٣.

(2) بلال أمين زين الدين ، ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن ، قياساً بالشريعة الاسلامية ، دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية، ٢٠٠٩ ، ص ٢٠٩.

٦. الاحتيال:

يعد الاحتيال عنصراً من عناصر الجريمة، ويعرف بانه المخالفات المقصودة التي يرتكبها الموظفون أفراد مع مجلس الادارة أو مع جهات خارجية كما ويقصد به التحريف المتعمد للحقيقة بهدف حرمان شخص معين من حقه باستخدام الخداع للحصول على منافع مادية أو منافع اجتماعية أو على شكل خدمات أو معلومات او بضائع ، ويشمل الاحتيال المظاهر الآتية [١] :

ا.عمليات التزوير في السجلات والوثائق والمستندات أو تغيرها أو اتلافها .

ب. عمليات الحذف والتشويه والالغاء في المستندات والسجلات .

ج. سوء التطبيق في العمليات الحسابية .

د. سوء التوزيع في الاصول .

٧. الابتزاز.

وهو نوع من أنواع الفساد يتم عن طريق تهديد الموظفين بالعنف أو افشاء معلومات قد تكون مضرة أو التهديد بالملاحقة القضائية من أجل تقديم مصلحة وفائدة غير مستحقة ، وهو يختلف عن الرشوة لكون هنالك أطراف تقوم باكراه شخص ما مكلف بخدمة بالقوة إذ لايتم ترك أي خيار للموظف سوى أن يعمل على تلبية الطلب للمبتزين الراغبين في الحصول خدمات وأنشطة غير مشروعة ، وغالبا ما تقوم جماعات مسلحة في الضغط على الموظفين للحصول على تنازلات مستخدمين التهديد بالعنف أو القيام بنشر معلومات تضرهم، كذلك يقوم بعض الموظفين بابتزاز المواطن العادي الذي يرغب بالحصول على خدمات اساسية أو انشطة لأعمال مشروعة يمتلك الحق فيها ، وينتشر هذا النوع من الفساد في دول الشرق الأوسط ومنها

---

(١) محمد احمد رحيم ، الفساد المالي والإداري واثارها على المرافق العامة، دراسة قانونية ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ٣، المجلد، ٣ العدد، ٤ ، الجزء١، (٢٠١٩)، ص٢٠٤ .

العراق[1]، ونحن نرى بانضحية الابتزاز هما اما شخص عادي لا يترك له الخيار سوى تقديم التنازلات لطلب المسؤول أو مسؤول حكومي قد يتعرض لعصابات الجريمة المنظمة من اجل تقديم تنازلات.

خامساً. أدوات الفساد :

هنالك العديد من الادوات للفساد التي يمكن من خلالها استعمال الترهيب والترغيب للحصول على المنافع والمكاسب على حساب المصلحة العامة ومن هذه الادوات [2] :

١.السلطة: وهي بيئة ملائمة لحماية واحتضان الفاسدين إذ يتوغل كبار المسئولين الذين يمارسون الفساد في النظام ويتحكمون في التشريع والتنفيذ والملاحقة والمساءلة غير القانونية على كل من يقف أو يعرقل نواياهم في الحصول على مبتغاهم .

٢. المال: يعد السبب الرئيس للفساد ويتمثل ذلك من خلال الصفقات المشبوهة التي تتحقق بوجود منظومة فساد قوية بسبب التحالف بين رجال الاعمال ورجال السياسة لتحقيق المصالح المشتركة ومن ثم تبعية القوة السياسية الى القوة الاقتصادية لتكون أداة بيد الطبقات الغنية وأصحاب الأموال وتهمل وتستبعد المفكرين والعلماء والمثقفين.

٣.المنصب: ويعني إستغلال المنصب الحكومي من أجل الوصول لتحقيق منافع مالية واجتماعية على حساب المصلحة العامة

٤.وسائل الأعلام: يستخدم الفاسدون وسائل الأعلأم للتسويق للمشروعات والافكار والصفقات الفاسدة من أجل تضليل المجتمع وترويج إنجازات وإنتصارات وهمية وتدعو للإلتفاف حول الفاسدين وخلق عدوا وهمياً .

---

(١) محمد حميد علي، الاثر الاقتصادي للفساد المالي الإداري في العراق وسبل مكافحته، ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية جامعة ديالى، المجلد العاشر، العدد الأول، ٢٠٢١، ص٤٢٥ .

(٢) بدرية صالح عبدالله، الفساد السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ وسبل مكافحته، مجلة جامعة الانبار للعلوم السياسية، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، ٢٠٢١، ص٤٥٩.

٥.فساد المنظومة الديمقراطية: تعد المنظومة الديمقراطية أداة من أدوات الفساد نتيجة تغلغل رجال المال والأموال وأصحاب النفوذ، إذ تظهر مع ظاهرة المال السياسي الذي يعمل على شراء الذمم وإستغلال ضعاف النفوس وإستغلال الفقراء من أجل الوصول للسلطة(١) .

المبحث الثاني

مؤشرات الفساد المالي والإداري

اولاً . مؤشرات الفساد المالي:

هنالك العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد وقياس حجم الفساد في القطاع العام والخاص ومن هذه المؤشرات .

١.غسيل الاموال:

وهي إحدى المؤشرات التي يمكن من خلالها معرفة حجم ظاهرة الفساد المالي التي ارتبطت ارتباطاً وثيق به من خلال الانشطة غير المشروعة لكسب المال ومن ثم توظيفه لاستثمارات وأنشطة مرخص بها ومما شجع ذلك رغبة دول العالم في الاندماج الاقتصادي العالمي و الرغبة في خصخصة المشاريع الاقتصادية و جذب الاستثمارات و تسهيل انتقال رؤوس الاموال (٢) .

تتم عملية غسل الاموال من خلال استثمارها بانشطة مشروعة من خلال استخدام حيل وطرق إنشاء مشاريع و انشطة اقتصادية يسمح بها القانون وقد توسع هذا المفهوم ولم يعد يرتبط فقط بتجارة المخدرات بل اصبح يضم جميع الجرائم التي يمكن جني المال منها بطريقة غير مشروعة مثل تجارة الاعضاء البشرية أو تجارة السلاح أو

(١) محمد نجم علي الطالباني ، الفساد انواعه ، ومظاهره، واسبابه ، واثارة ، وطرق معالجته ، في اقليم كردستان ، السليمانية ، اطروحة دكتوراه، جامعة سانت كلمنتس ، فرع اقليم كردستان ، السليمانية ، ٢٠١٠، ص٦٤.

(٢) محمد ابراهيم خيري الوكيل، مكافحة جريمة غسل الاموال في المملكة العربية السعودية، دراسة لنظام غسيل الاموال السعودي، ط١، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض ، ٢٠١٥ ، ص ٢٧ .

عمليات السرقة و الإبتزاز ورشأوي و غيرها من العمليات المشبوهة المخالفة للقوانين بعد ذلك يتم تغيير صفة هذه الأموال غير المشروعة الى صفة جديدة من خلالها عملية غسيله لذلك يمكن تعريف ظاهرة غسيل الاموال بانها العملية التي يتم من خلالها تحويل الاموال التي تم الحصول عليها من طرق غير مشروعة و أستثمارها في مشاريع وأنشطة مسموح بها قانونياً، كما تعني عملية مالية الهدف منها إخفاء مصادر الأموال التي تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة وإخفاء مصادرها أو اخفاء طبيعتها وتحويلها الى أموال مشروعة من أجل التهرب من العقاب (١) .

وترى الدراسة ان عملية غسيل الاموال واحدة من المؤشرات التي يمكن الاستدلال بها على مدى وجود ظاهرة الفساد المالي في الدولة ومؤسساتها العامة والخاصة والناتجة عن جمع المال من خلال اتباع أنواع من الطرق غير المصرح بها قانونياً ومن ثم التحايل والخداع من أجل إضفاء صبغة قانونية لهذه الاموال من خلال إستثمارها في مشاريع وإستثمارات ذات طبيعة قانونية مرخص فيها لكي تظهر للعيان بان هذه الاموال متحققة من الأرباح لهذه المشاريع .

٢ .مزادالعملة:

يعد مزاد العملة أحد المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مدى وجود الفساد في المؤسسات المالية والمصرفية ، لكونه احد ادوات السياسة النقدية المسؤولة عن فرض الاستقرار الاقتصادي التي يمكن من خلالها بيع وشراء العملات الاجنبية من والى المكاتب والمصارف والبنوك المجازة إذ يسيطر هذا المزاد على السيولة النقدية المعروضة التي من خلالها يمكن خفض التضخم ومن ثم تحقيق الاستقرار للأسعار بالمستوى العام التي ترتبط إرتباطاً وثيقاً باسعار صرف العملات الاجنبية قياساً بالعملة المحلية ،كذلك تامين العملة الاجنبية التي يمكن للقطاع الخاص من تامين عمليات الاستيراد للسلع والبضائع والخدمات (٢).

---

(١) كمال كاظم جواد الشمري ، غيث سالم نايف البغدادي، دور الافصاح والشفافية في الحد من ظاهرة غسيل الاموال، مجلة وارث العلمية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، المجلد ٣، العدد ٥، ٢٠٢١ص ١١٨ .

(٢) سعد عبدالكريم حماد فرحان صبحي عبدالغفور جروان، الارتفاع المستمر لمبيعات مزاد العملة الاجنبية للبنك المركزي العراقي واثرة على تحقيق الاستقرار السياسيللمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١١) ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ١٠، العدد، ٣٠، ٢٠١٣، ص ١٨٨.

لذلك تعرف بانها ادارة عملية بيع العملات الاجنبية من أجل الحفاظ على الاستقرار النقدي وتوفير أي سيولة نقدية يحتاجها السوق لأغراض التجارة والقطاع الخاص وما تحتاجه وزارة المالية من العملة المحلية ، كما يقصد بمزاد العملة بانها أداة وحيدة لتغطية إستيراد القطاع الخاص التي خلقت ترابط بين مكونات العرض والطلب على النقود [١] .

٣. فساد العقود الحكومية:

للعقود الحكومية مفهوم محدد ينبع من خصوصية المرافق العامة ومتطلبات تسيرها بانتظام، وعليه يمكن تمييزها عن غيرها من صور التعاقدات الأخرى، وهذا المفهوم المتميز من التعاقدات كان محل تطور كبير مرت به نظرية العقود الحكومية وهي لاتزال في تطور مستمر لتواكب متطلبات الإدارة وحاجتها الملحة لتأطير تعاقداتها بقواعد تضمن حماية المال العام من الفساد وتمنع تبديده، وتضمن كذلك حصول الإدارة على أقصى فائدة ممكنه من أموالها والوصول بيسر وسهولة للهدف الذي تسعى إليه من وراء هذه التعاقدات ألا وهو تحقيق المصلحة العامة، فتحقيق الصالح العامة هو الهدف الأساسي للإدارة[٢].

والعقود الإدارية هي إحدى الادوات التي تمارس بها الإدارة نشاطاتها في تنمية المرافق العامة بمختلف انواعها وتحتاج الى من يقوم بادارتها وصيانتها ومن امثلتها عقد توريد أو عقد إنشاء للأشغال العامة كالطرق والجسور وشبكات الصرف الصحي وانشاء والحدائق والمتنزهات كذلك انشاء المطارات والمدن الصناعية وعقود جولات التراخيص والاستثمار إذ تحظى هذه العقود بجزءاً كبيراً من ميزانية الدولة ذلك أن تحقيق الشفافية في هذه العقود امر ضروري لتقليل الانفاق والحفاظ على المال العام [٣]، والعقود الحكومية كثيراً ما تستخدم الرشوة للتاثير على

---

(١) مصطفى كامل رشيد، مصطفى محمد ابراهيم، قياس اثر نافذة بيع العملة الاجنبية في مؤشرات مختارة للاستقرار المالي في العراق للمده (٢٠٠٤. ٢٠١٦)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية المجلد السادس عشر، العدد السابع والخمسون، ٢٠١٨، ص٤٤ .

(٢) جواد كاظم جبار الحساني ، وسائل الادارة للحد من الفساد الإداري والمالي في العقود الحكومية والرقابة عليها في القانون العراقي (دراسة قياساً) ، اطروحة دكتوراه ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، ٢٠١٨، ص٤.

(٣)محمد بن حسن بن علي القحطاني، ماجد بن سعود بن محمد هنيدي، الشفافية ودورها في القضاء على الفساد الإداري (العقود الإدارية .الوظيفة العامة) ، جامعة الملك بن عبد العزيز، مجلة جامعة العراقية ، الجزء٣، العدد٥٤، ٢٠٢٢، ص ٤١٧ .

اختيار الجهة الحكومية للشركات والمؤسسات من اجل توريد السلع والخدمات توزيعها وايصالها الى مستحقيها والتاثير على شروط العقود في اقامة المصانع ومشاريع العامة العملاقة (١) .

٤. السرقات المالية:

تعرف السرقة بانها أخذ الشيء من غير خفية والسارق من جاء مستترا الى حرز واخذ ما ليس له، والسرقات المالية واحدة من المؤشرات التي يمكن قياس مدى وجود وانتشار الفساد المالي في مؤسسات القطاع العام والخاص، وهي صورة من صور الاعتداء على المال العام التي من شانها هدر مبالغ كبيرة من ميزانية الدولة من خلال الصفقات الوهمية والاستيرادات والاستثمار والاستيلاء على المال العام وسرقته (٢).

ثانياً . مؤشرات الفساد الإداري:

١.فساد التشريع:

تعد قضية مكافحة الفساد القضية المحورية والرئيسة لجميع دول العالم ولاسيما دول العالم الثالث التي تعاني من قلة الموارد لذلك يشكل الفساد خطورة على إستقرار وأمن هذه الدول ومن أخطر أنواع الفساد هو الفساد التشريعي لأنه يحول الفساد من عمل خطر على استقرا وأمن الدول الى عمل مشروع بوساطة وضع قوانين من أجل مصلحة اشخاص أو مؤسسات سواء كانوا من السياسيين أو رجال الأعمال أو لتحقيق مصالح شخصية ، على إن وضع قوانين تتعارض مع بعضها بدون مبرر أو حاجة يؤدي الى منح الحق لأكثر من جهة في موضوع واحد، ومن ثم يخلق أزمات إدارية ومالية للأفراد ومؤسسات الدولة لذلك فإن وجود التشريعات واللوائح يعد أمرا ضروريا لتحقيق المصلحة العامة لكن التهاون والتقصير في تطبيق القانون على المخالفين يؤدى إلى زيادة معدلات الفساد والجريمة مما يؤدي الى استباحة المال العام وتتضرر الدولة ومؤسساتها في ظل غياب الرقابة الحكومية على الرغم من وجود عدة تشريعات تمثل ترسانة عقابية تضمن كل صور التجريم والعقاب والسبب في ذلك يعود الى ان الفساد الإداري يمتاز

---

(١) رائد محمد عبد ربه، الاقتصاد السياسي ، ط١، الجنادرية للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠١٣، ص٢٢١.

(٢) لسان العرب لابن منظور، ١٠ /٥٥ .

بدقة التنظيم والذكاء وكل ظاهره تمتاز بهذه الصفات تتم مواجهتها بتشريعات جديدة [١]، والسلطة التشريعية التي تقر مشاريع القوانين إذ يلحظ أن الكثير من حالات الفساد والنهب المنظم تمت بغطاء قانوني لا سيما الامتيازات الممنوحة لأعضائها أو بعض الشرائح المرتبطة باعضائها سياسياً مثل قانون امتيازات رفحاء، وقانون المنافع الاجتماعية، وسلم الرواتب غير العادل، وقانون التقاعد للسلطات الثلاثة، زد على ذلك التشريعات التي تحمي المفسدين من أعضاء السلطة التشريعية مثل العقود والأموال التي تصرف من دون وجه حق[٢].

٢.فساد التنفيذ:

يعد فساد التنفيذ وأحد من المؤشرات التي تدل على تنامي الفساد الإداري والمالي لكون جميع مؤسسات الدولة العامة والخاصة تعمل على وفق القوانين والانظمة التي تسير عملها وعند مخالفة هذه القوانين فإنها تتعرض للمسائلة القانونية ولكن عند عدم تنفيذ العقوبات اتجاة المخالف يؤدي الى تمادي وإستفحال ظاهرة الفساد في هذه المؤسسات [٣] ، على إن الاجهزة التنفيذية تمثل الملإذ الامن للفساد في كثير من دول العالم من خلال تعاطي الرشوة التي اصبحت ظاهرة مألوفة في التعامل مع المواطنين من جهة والعاملين في هذه الاجهزة من جهة اخرى على مختلف المستويات[٤]

٣. الفساد السياسي:

يعرف الفساد السياسي بانه استغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة أو فائدة لصالح

---

(١) زينة صاحب كوزان، سلمان كامل سلمان الجبوري، استراتيجية مكافحة الفساد الإداري في العراق .كلية الإمام الكاظم للعلوم الاسلامية الجامعة، النجف الاشرف، المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي الأول لطلبة الدراسات العليا كلية القانون بالتعأون مع جامعة بتسبيرغ في الولايات المتحدة الامريكيةللمدة ١٤ – ١٥ ت١ ٢٠٢٠ ، ص ١١٦٤.

(٢) زينب علي مظلوم ، تحليل، جغرافي سياسي لمؤشرات الحكم الرشيد دراسة تطبيقية على العراق ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى،٢٠١٩، ص١٩٩.

(٣) رعد طعمة عواد، مصدر سابق، ص ١٥٨.

(٤) حمدان رمضان محمد ، الفساد السياسي دراسة تحليلية من منظور اجتماعي، مجلة اداب الفراهيدي، كلية الاداب جامعة تكريت ، المجلد الثاني ، العدد ١٦ ، ايلول ٢٠١٣، ص ٥٥٨.

شخص أو جماعة بطرق تشكل انتهاك للقانون ولمعايير السلوك الاخلاقي في المجتمع [1] ، كما يقصد بالفساد السياسي سوء استخدام للسلطة العامة من قبل الطبقة الحاكمة لأهداف غير مشروعة (كالإبتزاز أو الاختلاس أو المحسوبية أو والرشوة) ويتم ممارسة هذا النوع من الفساد من قبل النخب السياسية ومن يعتلون قمة الهرم السياسي بدأ من أعلى سلطة في الدولة نزولا الى الوزراء و كبار المسئولين الإداريين الذين يتمتعون بسلطات واسعة من خلال صياغة القوانين و تشريعاتها وسبل تنفيذها وأخطر صور هذا الفساد قيام النخب السياسية باختلاس أو بسرقة أموال الدولة ، لذلك عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد السياسي على انه كل عمل يتضمن سوء إستخدام للمنصب العام من أجل تحقيق المصلحة الخاصة ، كما يعني الفساد السياسي إستغلال المنصب العام من أجل القيام باعمال تخالف التعليمات والواجبات التي يحددها المنصب من أجل الحصول على منافع ومكاسب مادية أو معنوية شخصية أو حزبية أو فئوية على حساب المصالح العامة [2].

٤. المحسوبية الإدارية:

تعرف المحسوبية بانها إسناد أو منح الوظائف أو الترقيات على أساس الرعاية والنفوذ ، كما تعني تنفيذ أعمال لصالح فرد أو مجموعة أفراد أو لصالح جهة معينة مثل عائلة أو حزب أو مؤسسة بدون إستحقاق مخالف بذلك القوانين والانظمة والتشريعات [3]، وهي واحدة من مؤشرات الفساد الإداري وتعد من أخطر أنواع الفساد وأكثرها انتشاراً لما تخلفه من تداعيات سلبية تؤثر في الجهاز الإداري للدولة وتنعكس على المواطن سلبا بغض النظر عن موقعه الوظيفي أو السياسي أو الاجتماعي، والمحسوبية تخل بمبادئ دستورية ثابتة وأساسية منصوص عليها في القانون وأهمها مبدأ العدل والمسأواة بين أبناء المجتمع والمحسوبية لا تعطي الشخص استحقاقه الذي يجب حصوله عليه وانما تعطيه لشخص آخر مخالفة بذلك القوانين والانظمة والتشريعات التي لا تميز بين أبناء المجتمع بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الانتماء الحزبي أو

(١) حمدان رمضان محمد ، ، المصدر نفسه، ص ٥٥٣ .

(٢) بدرية صالح عبدالله ،مصدر سابق ، ص ٤٥٦ .

(٣) ماهر موسى عايش ابو دية، الواسطة والمحسوبية في الوظيفة العامة في فلسطين واثرها على التنمية السياسية (الضفة الغربية)، رسالة ماجستير، كلية للدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية، ٢٠١٥، ص٢٠ .

السياسي[١]، هنالك الكثير من الاثار والتداعيات التي تخلفها المحسوبية على الفرد والمجتمع والاجهزة الحكومية ومن ثم التاثير على الدولة بشكل كامل والمحسوبية واحدة من اسباب ضعف الاداء الإداري والاقتصادي في دول العالم الثالث بشكل عام والوطن العربي بشكل خاص وواحدة من اسباب هجرة العقول والكفاءات العلمية الى الخارج وهي واحدة من معوقات الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط وهي شكل من اشكال الفساد الذي يمارس بشكل جلي ، وهذا ما اكد علية البنك الدولي حين عد المحسوبية والوساطة فساداً ذا تاثيراً سلبياً كبيراً [٢].

ثالثاً . طريقة قياس الفساد المالي والإداري:

يتم الاعتماد على مؤشر مدركات الفساد في التعرف على مدى تفشي ظاهرة الفساد، إذ إن مؤشر مدركات الفساد يقيم ويرتب الدول طبقا لدرجة إدراك وجود الفساد في مؤسسات الدولة، وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد، تم جمعها عن طريق استقصاءات متخصصة قامت بها مؤسسات مختلفة ومستقلة وجيدة السمعة، ويعكس آراء أصحاب الأعمال والمحللين من جميع أنحاء العالم، متضمناً المتخصصين والخبراء من الدولة نفسها الجاري تقييمها ويركز المؤشر على الفساد في القطاع العام ويعرفه بسوء إستغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح خاصة يتم طرح الاستقصاءات المستخدمة في إعداد المؤشر ذات صلة بسوء استعمال السلطة لتحقيق مصالح شخصية مثل قبول الموظفين الحكوميين الرشاوى أو الاختلاس أو سرقة المال العام وغيرها ، وتأتي اهمية المؤشر في تحديد الرتب والدرجات التي تشغلها الدول إعتماداً على مدى انتشار الفساد في القطاع العام ويساعد في اتخاذ الاجراءات الازمة في مكافحته [٣] .

(١) عصام محمد عمران ،الواسطة والمحسوبية بين الواقع والتجريم، رسالة ماجستير ،كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠١٨ ، ص١٧.

(٢) محمد الروايدة ، واخرون، مدى تفشي ظاهرتي الواسطة والمحسوبية في القطاع العام الاردني ، مركز الملكة رانيا للدراسات الاردنية وخدمة المجتمع ، الاردن، ٢٠٢٠ ، ص١٢.

(٣) رشاد خالد اشهيب، تحليل اثر مؤشر ادراك الفساد في العراق وانعكاسه على الموازنة العامةللمدة (٢٠٠٣.٢٠١٧)، مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم النسانية ،العدد ٢ ، المجلد ١ ، العام الأولى ٢٠٢٢ ، ص٤٩.

وهنالك عامل مهم تتميز به عملية قياس الفساد من خلال اتباع عدد من الطرائق المتبعة على المؤشرات المبنية على الشعور باستشراء الفساد أو عدد من الطرق و حسب مؤشر ادراك الفساد ومنها [1] :

١.المؤشرات القائمة على التصورات: تعتمد في قياس هذه المؤشرات على الآراء الشخصية والتصورات بشأن مستويات استشراء وانتشار الفساد التي يعرب عنها المواطنون أو ممثل المؤسسة أو المنشأة التجارية أو موظفو الخدمة المدنية أو غيرهم من أصحاب المصلحة في الدولة ، بما في ذلك مجموعة من الخبراء المختارين .

٢.المؤشرات القائمة على التجربة: يتم قياس الفساد عن طريق التجربة الشخصية الفعلية للفساد. ويسأل المواطنون أو القائمين على المؤسسات أو المنشآت التجارية في أدوات القياس القائمة على التجربة عما إذا كانوا قد دفعوا رشوة أو تعرضوا لأشكال اخرى من الفساد .

٣.هنالك طرق مباشرة تهدف الى جمع الادلة والمعلومات الدالة على الفساد ومنها :

ا. البيانات الإدارية: وهي البيانات الرسمية عن حالات الفساد المبلع عنها من قبل مجموعة من المصادر مثل (الشرطة ، المحاكم ، النيابة العامة ، هيئات مكافحة الفساد)

ب. استقصاءات العينة التي تسمح بجمع البيانات بطريقة مباشرة عن طريق تجربة عينة تمثل مجتمع معين مثل الاسر المعيشية المنشآت التجارية .

ويمكن قياس الفساد بوضع الصيغة التالية .

الفساد =الاحتكار + حرية التصرف – المساءلة .

ثم قامت منظمة الشفافة الدولية بتطوير هذه الصيغة إذ اخذت في نظر الاعتبار ، النزاهة ، والشفافية ، فأصبحت الصيغة كما يأتي ،

الفساد = (الاحتكار + حرية التصرف) – (المساءلة + النزاهة + الشفافية) [1] .

(1) مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ،دليل استقصاء الفساد ، مبادئ توجيهية منهجية لقياس الرشوة واشكال الفساد الاخرى من خلال استقصاء العينة، ٢٠١٨ ،ص٢١.

ان مؤشر مدركات الفساد (CPI) يصنف الدول وفق مستويات فساد القطاع العام على ما يتم تحديده من تقييمات الخبراء واستطلاعات الراي ، يتم نشر المؤشر سنوياً بوساطة منظمة الشفافة الدولية ومنذ العام ١٩٩٥ ويصنف ١٨٠ دولة على مقياس مكون من ١٠٠ درجة ، درجة الصفر تعني شديد جداً ودرجة ١٠٠ تعني نضيف جداً ، يتم جمع المعلومات والبيانات من خلال مصادر عدة التي توفر المدركات السائدة حول مستوى الفساد في القطاع العام التي تغطي الجوانب الآتية [٢] .

١.اختلاس المال العام .

٢.المسؤلين الذين يستغلون المناصب العامة من اجل المكاسب الشخصية .

٣.الرشوة .

٤. قدرة الحكومات على مواجهة الفساد والحد منه وضع اليات فعالة .

٥.حجم الاجراءات الروتينية المبالغ فيها التي تساهم في زيادة ظهور الفساد .

٦.الملاحقة القضائية والجنائية للمسؤولين الفاسدين .

٧.مدى توفر الحماية للمبلغين عن الفساد .

٨. مدى احترام الدولة لحقوق الانسان .

(١) انمار غالب كليب ،قياس وتحليل العلاقة بين مؤشر ادراك الفساد العالمي ومؤشر الارهاب العالمي في الدول العربيةللمدة (٢٠١٤ – ٢٠١٥)، جامعة تكريت كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ١٢ ،العدد ٣٦ ، ٢٠١٦ ،ص١٧٨.

(٢) باسم علي خريسان ، العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي ٢٠٢١ ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠٢٢، ص٣–٤ .

الفصل الثاني

مؤشرات الفساد المالي والإداري في العراق

- المبحث الأول : واقع ظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق
- المبحث الثاني : مؤشرات الفساد المالي في العراق
- المبحث الثالث : مؤشرات الفساد الإداري في العراق

الفصل الثاني

مؤشرات الفساد المالي والإداري في العراق

تمهيد

إن ظاهرة الفساد المالي والإداري تكاد تكون موجودة في جميع دول العالم ، إلا إن هنالك مؤشرات تختلف في حجمها وشدتها من دولة الى اخرى وحسب قوة مؤسسات الدولة الرقابية وحسب مدى الوعي الشعبي والثقافي ومدى جدية تطبيق القوانين والانظمة في الدولة، بل تختلف زمانياً ومكانياً بين دول العالم بل بين مناطق واقاليم الدولة الواحدة، وفي العراق فان ظاهرة الفساد المالي والاداري موجودة ومنذ تأسيس الدولة العراقية لكن استفحل الفساد منذ دخول العراق في حرب عبثية عام ١٩٨٠ كذلك فترة الحصار الاقتصادي الذي فرضته الامم المتحدة على العراق، واخذ الفساد بالاستشراء اكثر بعد التحول من النظام الدكتاتوري الى النظام الديمقراطي فقد تعاظمت واردات الدولة من خلال رفع الحصار الاقتصادي والانفتاح على كافة دول العالم وحدوث طفرة كبيرة في ميزانيات الدولة من خلال الزيادة الكبيرة في تصدير النفط ، وكبر حجم المساعدات الدولية الممنوحة للعراق، الامر الذي لا يمكن ان تستوعبه مؤسسات الدولة بوصفها دولة ديمقراطية ناشئة ، فضلاً عن كون بعض أجهزة الدولة الرقابية في طور التكوين ، الأمر الذي أدى إلى إستغلال بعض النفوس الضعيفة لهذا الوضع والقيام بافعال وممارسات فاسدة مخالفة للقانون من خلال ابرام بعض العقود المخالفة للقوانين وزيادة عملية غسيل الاموال ومضاربات مزاد العملة وغيرها.

هذا الوضع غير الصحي أدى إلى وضع العراق في مستويات متدنية في مؤشر مدركات الفساد وهذا امر سيء جداً لا يليق بدولة تمتلك موارد اقتصادية كبيرة ، بل لا تكاد تخلو اي محافظة من محافظات العراق من الفساد المالي والإداري، إلا انه ومن خلال التوزيع الجغرافي لحالات الفساد بين محافظات العراق يلحظ ان محافظة بغداد المحافظة الاكثر بحجم الفساد المالي والإداري بسبب كونها المركز الإداري والمالي للدولة ويوجد فيها مراكز صنع القرار السياسي .

المبحث الأول

واقع ظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق

اولاً . جذور الفساد المالي والإداري في العراق:

تعود جذور ظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ لكن استشرت هذه الظاهرة في عام ١٩٨٠ لاسيما بعد استنفاد الموارد المالية والبشرية واستنفاد الطاقات البشرية والعلمية لدوائر الدولة واتخاذها كجهوداً عسكرية في حروب عبثية لا إنتصار فيها للدولة العراقية ولا هدف ولا نجاح يذكر ثم تفاقمت الظاهرة بعد حرب الخليج الثانية وما نتج عنها من فرض الحصار الاقتصادي على العراق عام ١٩٩٠ وإنخفاض سعر صرف الدينار العراقي قياساً بالعملات الاجنبية وغياب الرقابة والمحاسبة، مما أدى الى تفاقم الفساد المالي والإداري واستشراء الرشاوى في دوائر الدولة ، وبعد عام ٢٠٠٣ وإحتلال العراق بدأ الفساد في التزايد والانتشار حسب مؤشرات مدركات الفساد الصادرة من منظمة الشفافة الدولية مما ادى بالعراق ان ياخذ مراتب متقدمة في الفساد عربيا وعالمياً لاسيما اسناد مهمة إدارة الدولة الى سلطة التحالف الدولي المؤقتة التي كانت في حينها اعلى سلطة مدنية في العراق تدير الدولة بصورة متراخية وغير شفافة مما ساهم في اختفاء مليارات من الاموال العراقية ، فعلى سبيل المثال لا الحصر إن إدارة (بريمر) مسؤولة عن اختفاء حوالي تسعة مليارات دولار امريكي من اموال النفط العراقية [١].

ثانياً . حجم الفساد المالي والإداري في العراق :

لقد تفاقم حجم الفساد المالي والإداري في العراق بعد عام ٢٠٠٣ مما أدى الى دخول العراق تصنيفات مؤشرات مدركات الفساد لأول مرة في عام ٢٠٠٣ وذلك بسبب صعوبة الحصول على المعلومات قبل هذه المدة ، إذ حل العراق بالمرتبة (١٣٣) عالمياً في عام ٢٠٠٣ ثم تراجع الى المرتبة (١٧٥) في عام ٢٠١٠ والمرتبة (١٦٠) في عام ٢٠٢٠ الجدول(١) ، اما عربياً فقد جاء

(١) . محمد حميد علي ، مصدر سابق ، ص ٤١٨.

العراق بالمرتبة (١٥) الجدول(٢) وهذا مؤشر سلبي يثبت تراجع اداء المؤسسات الرقابية في الدولة.

جدول (١) ترتيب العراق على الصعيد العالمي وفق قيم مؤشرات مدركات الفساد للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

ت	العام	الترتيب العالمي	مجموع الدول
١	٢٠٠٣	١١٣	١٣٠
٢	٢٠٠٤	١٢٩	١٤٥
٣	٢٠٠٥	١٣٧	١٥٩
٤	٢٠٠٦	١٦٠	١٦٤
٥	٢٠٠٧	١٧٨	١٧٩
٦	٢٠٠٨	١٧٨	١٨٠
٧	٢٠٠٩	١٧٦	١٨٠
٨	٢٠١٠	١٧٥	١٧٨
٩	٢٠١١	١٧٥	١٨٢
١٠	٢٠١٢	١٦٩	١٧٤
١١	٢٠١٣	١٧١	١٧٥
١٢	٢٠١٤	١٧٠	١٧٤
١٣	٢٠١٥	١٦١	١٦٧
١٤	٢٠١٦	١٦٦	١٧٦
١٥	٢٠١٧	١٦٩	١٨٠
١٦	٢٠١٨	١٦٨	١٨٠
١٧	٢٠١٩	١٦٢	١٨٠
١٨	٢٠٢٠	١٦٠	١٧٩
١٩	٢٠٢١	١٥٧	١٨٠

المصدر: . من عمل الباحث بالاعتماد على: ١. منظمة الشفافة الدولية، مؤشر مدركات الفساد، الشبكة الدولية للانترنت، https://www.transparency.org

٢. ازهار حسن علي ، تحليل اثر الفساد على الاستثمار في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ، المجلد ٢٣ ، العدد ١٠١، لعام ٢٠١٧، ص ٣٩٧ .

جدول (٢)

ترتيب العراق والدول العربية في مؤشر مدركات الفساد العالمي لسنتي (٢٠٢٠-٢٠٢١)

الترتيب العربي	الدولة	ترتيب ٢٠٢٠	الدرجة ٢٠٢٠	ترتيب ٢٠٢١	درجة ٢٠٢١
١	الامارات	٢١	٧١	٢٤	٦٩
٢	قطر	٣٠	٦٣	٣١	٦٣
٣	السعودية	٥٢	٥٣	٥٢	٥٣
٤	سلطنة عمان	٤٩	٥٤	٥٦	٥٢
٥	الأردن	٦٠	٤٩	٥٨	٤٩
٦	تونس	٦٩	٤٤	٧٠	٤٤
٧	الكويت	٧٨	٤٢	٧٣	٤٣
٨	البحرين	٧٨	٤٢	٧٨	٤٢
٩	المغرب	٨٦	٤٠	٨٧	٣٩
١٠	الجزائر	١٠٤	٣٦	١١٧	٣٣
١١	مصر	١١٧	٣٣	١١٧	٣٣
١٢	جيبوتي	١٤٢	٢٧	١٢٨	٣٠
١٣	موريتانيا	١٣٤	٢٩	١٤٠	٢٨
١٤	لبنان	١٤٩	٢٥	١٥٤	٢٤
١٥	العراق	١٦٠	٢١	١٥٧	٢٣
١٦	جزر القمر	١٦٠	٢١	١٦٤	٢٠
١٧	السودان	١٧٤	١٦	١٦٤	٢٠
١٨	ليبيا	١٧٣	١٧	١٧٢	١٧
١٩	اليمن	١٧٦	١٥	١٧٤	١٦
٢٠	سوريا	١٧٨	١٤	١٧٨	١٣
٢١	الصومال	١٧٩	٢٠	١٧٨	١٣

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على، ١. منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد، الشبكة الدولية للانترنت، https://www.transparency.org .

٢.باسم علي خريسان . العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي ٢٠٢١ . سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط . ٢٠٢١، ص٨، متوفر على الشبكة العالمية للأنترنت، https://www.bayancenter.org.

ثالثاً. التباين المكاني والزماني للفساد المالي والإداري في العراق:

١. التباين المكاني لحالات الفساد المالي والإداري في العراق :

بلغ حجم حالات الفساد المالي والإداري في العراق (١١٢٣١٣) حالة للمدة (٢٠١٠ – ٢٠٢١) أعلىها سجل في محافظة بغداد بواقع (٢٦٥٧٣) حالة وبنسبة ٢٣.٦٦% من حجم الفساد المسجل في العراق الجدول (٣) والشكل (٦) وهذا يعود الى تعقيد الحراك الاقتصادي في العاصمة فضلاً عن ضخامة الاموال فيها، ووجود اكبر المؤسسات المالية والمصرفية واخفضها سجل في محافظة دهوك وبواقع وبنسبة ١.٨٧% من حجم حالات الفساد .

جدول (٣)

التباين المكاني لحالات الفساد المالي والإداري في العراق للمدة (٢٠١٠–٢٠٢١)

ت	المحافظة	عدد أوامر القبض	عدد أوامر الاستقدام	عدد الاحكام	المجموع	النسبة%
١	بغداد	٩١٤٢	١٤١٠٠	٣٣٣١	٢٦٥٧٣	٢٣.٦٦
٢	صلاح الدين	٣٣٥٣	٣٢٥١	٢٤٦	٦٨٥٠	٦.١٠
٣	البصرة	٤٧٧١	٥٠٨٩	٥٠٢	١٠٣٦٢	٩.٢٣
٤	الانبار	١٤٩٤	٢٤٥٥	١٠٨	٤٠٥٧	٣.٦١
٥	كركوك	١٢٨٣	٢١٧٧	٥٣٢	٣٩٩٢	٣.٥٥
٦	نينوى	١٧٦٦	٥٠٨١	٦٣٣	٧٤٨٠	٦.٦٦
٧	واسط	١١٢٦	٣٠٠٢	٦٥١	٤٧٧٩	٤.٢٦
٨	ديالى	٩٦٥	٥١٢٥	٤٦٢	٦٥٥٢	٥.٨٣
٩	القادسية	٨٥٧	٦٣٨٢	٨٧٦	٨١١٥	٧.٢٣
١٠	بابل	١٤٥١	٥٦٥٨	٥٢٧	٧٦٣٦	٦.٨٠
١١	المثنى	٤٤٧	٣٧٢٩	٣٨٥	٤٥٦١	٤.٠٦
١٢	النجف الاشرف	١٠٧٦	١٨٦٣	٢٨٥	٣٢٢٤	٢.٨٧
١٣	ميسان	١٣٢٠	٢٧٦٢	٥٠٩	٤٥٩١	٤.٠٩
١٤	كربلاء المقدسة	٧٢٧	١٨٠٢	٣٣٢	٢٨٦١	٢.٥٥
١٥	ذي قار	٦١٥	٣٠٠٠	٤٨١	٤٠٩٦	٣.٦٥
١٦	اربيل	٦٧٣	١١١٩	٣٣٢	٢١٢٤	١.٨٩
١٧	السليمانية	٦١٣	١٤١٥	٣٤٧	٢٣٧٥	٢.١١
١٨	دهوك	٦٧٥	١١١٣	٢٩٧	٢٠٨٥	١.٨٦
١٩	المجموع	٣٢٣٥٤	٦٩١٢٣	١٠٨٣٦	١١٢٣١٣	١٠٠%

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على . جمهورية العراق، هيئة النزاهة، بيانات غير منشورة لعام٢٠٢٢ .

الشكل (٦) التباين المكاني لحالات الفساد المالي والإداري في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢١)

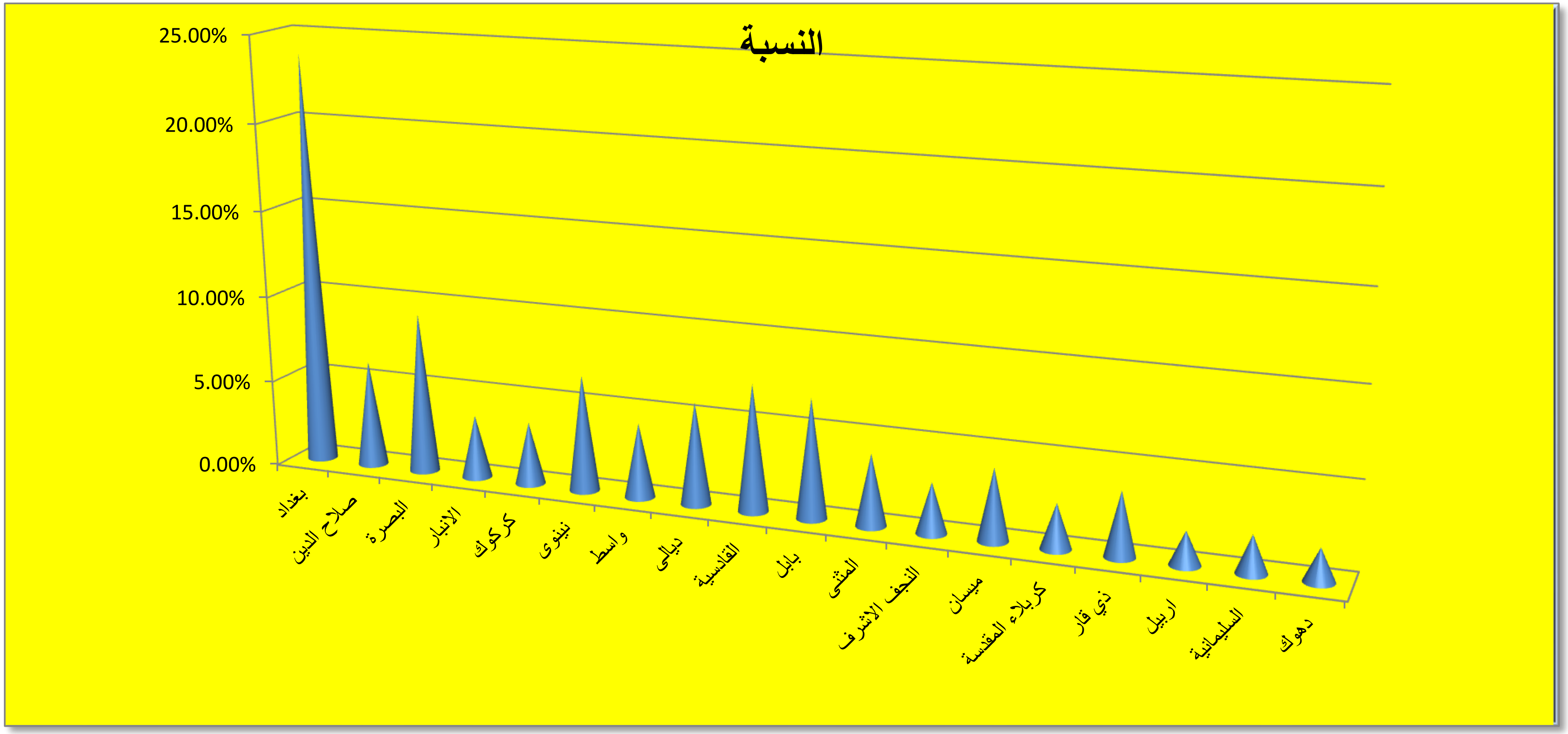

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول(٣)

كما لوحظ ان أوامر قبض سجل أعلىها في محافظة بغداد إذ بلغ (٩١٤٢) وبنسبة ٢٨.٨٦% حالة واخفضها سجل في محافظة المثنى إذ بلغ (٤٤٧) حالة وبنسبة ١.٣٨%، الجدول(٤) والشكل (٧)، وهذا يدل على إن الظاهرة مستشرية على مستوى المحافظات العراقية بغض النظر عن تباينها الذي رجع الى تباين الخصوصية الادارية والسياسية والاقتصادية والسكانية ،إذ زادت حالات الفساد المالي والاداري في المحافظات ذات الاهمية السياسية والحجم السكاني الاكبر.

اما عدد اوامر الاستقدام فقد سجل اعلاها في محافظة بغداد إذ بلغ (١٤١٠٠) حالة وبنسبة ٢٠.٤٠%، واخفضها سجل في محافظة دهوك إذ بلغ (١١١٣) حالة وبنسبة ١.٤١% الجدول (٥) والشكل (٨) والخريطة (٢)، ولعل من الطبيعي أن تزداد اعداد اوامر الاستقدام في محافظة بغداد عن غيرها من المحافظات بسبب زيادة حالات الفساد فيها مقارنة ببقية المحافظات، في حين انخفاضها في محافظة دهوك يرجح الى انخفاض عدد حالات الفساد المالي والاداري المسجلة فيها.

اما بالنسبة الى عدد احكام الادانة فقد بلغت (١٠٨٣٦) وقد سجل اعلاها في محافظة بغداد إذ بلغ (٣٣٣١) حالة وبنسبة ٣٠.٧٤% واخفضها في محافظة الانبار إذ بلغ (١٠٨) حالة وبنسبة ١% الجدول (٦) والشكل (٩) والخريطة (٣)، وتجدر الاشارة إن ارتفاع عدد الاحكام في محافظة بغداد يعود الى السبب نفسه الذي تم ذكره في الفقرة السابقة في حين إن انخفاضها في محافظة الانبار يمكن ارجاعة الى ضعف اداء المؤسسة الامنية في المحافظة كونها ما زالت تعاني من تداعيات الاضطراب الامني الذي عانته المحافظة بعد عام ٢٠٠٣ واشتدادة في عام ٢٠١٤ بعد دخول تنظيم داعش وما تلاه من تداعيات امنية، خلاصة القول ان ظاهرة الفساد المالي والاداري متفشية على مستوى الدولة العراقية بكامل محافظاتها وهذا مؤشر خطير على وهن الدولة واداء مؤسساتها الرسمية ، الامر الذي يستلزم بذل مزيد من الجهود من اجل مكافحة هذه الافة الخطيرة التي باتت تعصف بالكيان السياسي للدولة .

جدول (٤) التوزيع الجغرافي لعدد أوامر القبض الصادرة لحالات الفساد للمدة (٢٠١٠ – ٢٠٢١)

المحافظة	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	المجموع	النسبة
بغداد	٩٨٨	٥٩٤	٧٠١	١٧٣١	٦٥	١٧٣٢	١١٨١	٨٥٢	٥٨٠	٧١٨	٩١٤٢	٢٨.٢٦
صلاح الدين	١٠٧	٨٩	٤٤١	-	-	٢٣٧	٣٢٧	٣٧٢	١١١١	٦٦٩	٣٣٥٣	١٠.٣٦
البصرة	٤٢٧	٣١٣	١٣٩	١٧٣	٢١٣٣	٣٣٧	٣١٣	٣٠١	٣٦١	٢٧٤	٤٧٧١	١٤.٧٥
الانبار	١٦٤	٨١	٨٩	-	-	٢١٣	٢١٩	٢٧١	٢٣٢	٢٢٥	١٤٩٤	٤.٦١
كركوك	٢١٦	٧٧	٢٦	٤٤	٩٣	٦١	٢٠٤	١٣٥	٢١٩	٢٠٨	١٢٨٣	٣.٩٧
نينوى	٤١٢	٣٤٩	١٤٥	-	-	٢٩٧	١٧٧	١٠٢	١١٦	١٦٨	١٧٦٦	٥.٤٦
واسط	١٣٥	٨٨	١٢٩	١٢٨	٨٥	٦٦	١٢٢	٩٨	١٠٨	١٦٧	١١٢٦	٣.٤٨
ديالى	١١٧	٢٣	٥١	٨٤	١١٦	١٥٤	٩٧	٧٣	٨٧	١٦٣	٩٦٥	٢.٩٨
القادسية	٨٧	١٧٦	٨١	٨٤	١٢	٧٧	٨٥	٦٩	٧٣	١١٣	٨٥٧	٢.٦٥
بابل	٣٤٥	٢٨٤	٩٩	٩٧	١٢٩	١٨٣	٨٢	٦٨	٦٠	١٠٤	١٤٥١	٤.٤٨
المثنى	٥١	٩	٢٢	٣٥	٤٤	٣٤	٥١	٤٠	٥٩	١٠٢	٤٤٧	١.٣٨
النجف الاشرف	١٢٠	٢٥٩	١٦٥	٧٣	١٧٥	٦٢	٤٣	٣٠	٥١	٩٨	١٠٧٦	٣.٣٣
ميسان	٧١٥	٢١٣	٨٣	٨٦	٢٤	٦٠	٣٧	٢١	٣٢	٤٩	١٣٢٠	٤.٠٨
كربلاء المقدسة	٩٤	٥٦	٥٠	١١٥	٢١٤	٩٧	٢٩	٢١	١٥	٣٦	٧٢٧	٢.٢٥
ذي قار	١٦٦	٦٥	٣٧	٦٩	١٠٨	١١٢	٢٠	٢٠	٧	١١	٦١٥	١.٩٠
اربيل	٩٠	٨٣	٥٧	٧٠	٦٣	١١٢	٦٧	٢١	٧٠	٤٠	٦٧٣	٢.٠٨
السليمانية	٨٧	١١٩	٦٥	٦٥	٨٢	٥٠	٣٠	٢٥	٧٥	١٥	٦١٣	١.٨٩
دهوك	٧٧	١٦٥	٧٣	٧٣	٩٧	٩٥	٣٣	٢٢	٢٩	١١	٦٧٥	٢.٠٩
المجموع	٤٣٩٨	٣٠٤٣	٢٤٥٣	٢٩٢٧	٣٤٤٠	٣٩٧٩	٣١١٧	٢٥٤١	٣٢٨٥	٣١٧١	٣٢٣٥٤	%١٠٠

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على . جمهورية العراق، هيئة النزاهة، بيانات غير منشورة لعام٢٠٢٢.

شكل (٧) التوزيع الجغرافي لنسب أوامر القبض الصادرة لحالات الفساد للمدة (٢٠١٠ – ٢٠٢١)

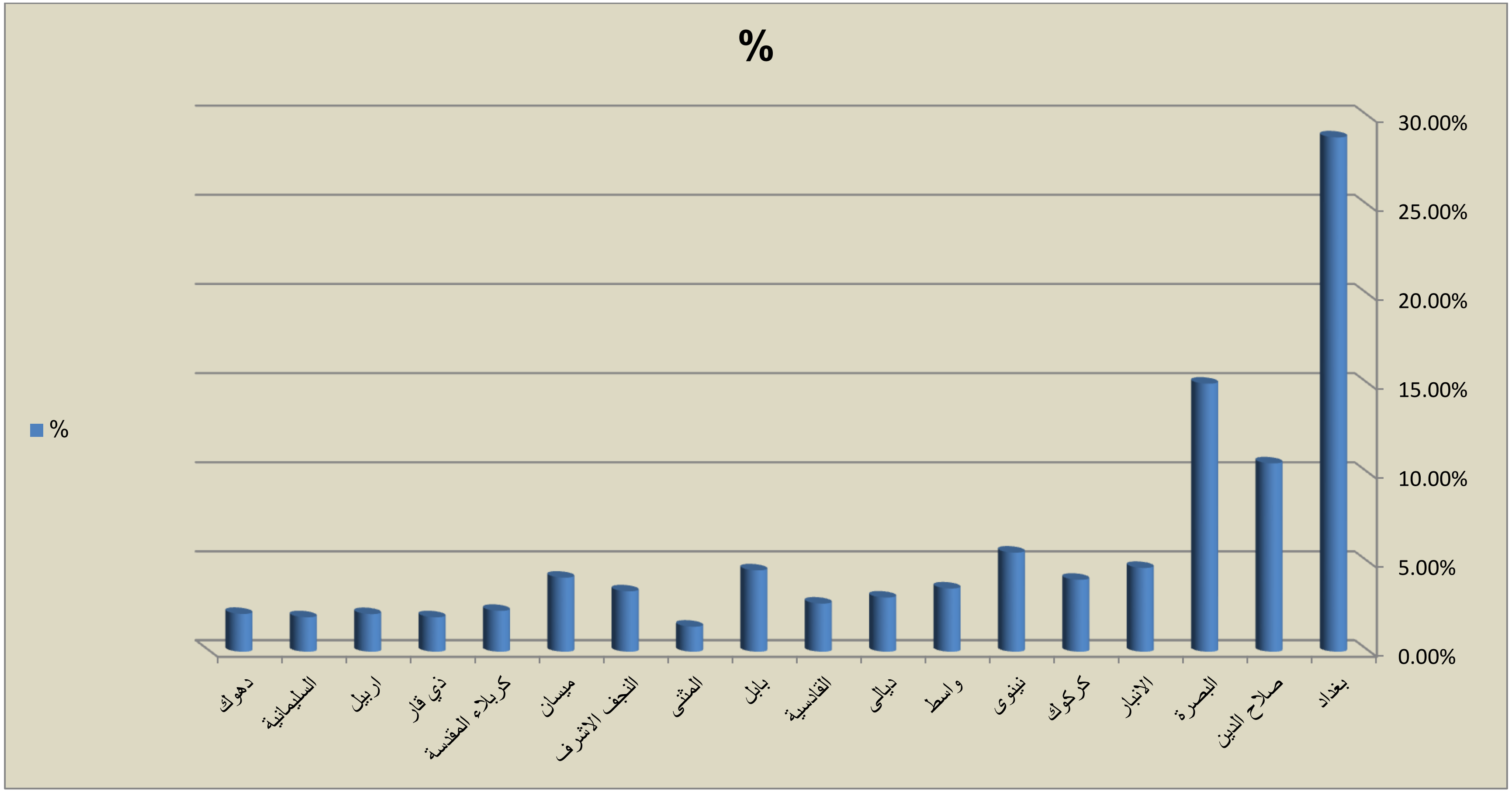

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول(٤)

جدول (٥)التوزيع الجغرافي لعدد أوامر الاستقدام الصادرة لحالات الفساد للمدة (٢٠١٠ – ٢٠٢١)

المحافة	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	المجموع	النسبة
بغداد	٨٨٧	٤٠٣	٧٩٣	١٣٩٥	٢١٥٠	٢١١١	١٧٠٥	١٤٤٢	١٤٤٩	١٧٦٥	١٤١٠٠	20.40
صلاح الدين	٩٦	٢٦٨	٢٣٢	-	-	٣٣٦	١٧٧	٧٦٥	٥٩١	٧٨٦	٣٢٥١	4.70
البصرة	٤٢٦	٥٢٧	٥٦٧	٧٧١	٦١٢	٧٩٣	٨٥٦	٢٢٨	٢٠٧	١٠٢	٥٠٨٩	7.36
الانبار	٧٥	٢٤٣	١٤٦		-	١٦٨	٢٣٠	٢٨٣	٧٤٦	٥٦٤	٢٤٥٥	3.55
كركوك	٢٠٨	١٨٥	٢٠٦	١٢٢	١٠٨	٥٩	١٠٤	٧٩٠	١٩٠	٢٠٥	٢١٧٧	3.15
نينوى	٦٦٧	٦٨٠	٦٠١	-	-	٤٦٨	٧٢٨	٦١٦	٩٠١	٤٢٠	٥٠٨١	7.35
واسط	١٥٠	٢٤٢	٤١٦	٢٨٣	٣٤٢	١٤٨	٥١	٤٨٧	٣٦٤	٥١٩	٣٠٠٢	4.34
ديالى	٤٠٤	٢٤٩	٢٥٣	٣٥٥	٣٢٢	٤٨٩	٦٣٤	٩٤٧	٤٥٢	١٠٢٠	٥١٢٥	7.41
القادسية	٢٧٢	١٤١٠	٦٩٦	٣٩٦	٤٤٥	٨١٤	٥٢٧	٣٦٢	٤٧٢	٩٨٨	٦٣٨٢	9.23
بابل	٦١٢	٥٠٥	٤٦٧	٦٥٤	٨١٨	١٢٥٦	٦٨٨	١٥٢	١٣٣	٣٧٣	٥٦٥٨	8.19
المثنى	٥٤	١٢٤	١٠٤٧	٥٦١	٢٢١	٢٤٦	١٧١	٤٤٧	٣٢١	٥٣٧	٣٧٢٩	5.39
النجف الاشرف	٩٣	١٥٠	١٥١	١٠٣	٦٣	٧٤	١٠٤	٤٩١	١٤٨	٤٨٦	١٨٦٣	2.70
ميسان	٦٣	١٥٨	١٧٦	٥٧٤	١٦٤	١٧٣	٢١٣	٣٧٨	٢٣٣	٦٣٠	٢٧٦٢	4.00
كربلاء المقدسة	٧١	٢٨٩	٢٠٠	١٤٢	١٦٢	١٣٢	١٤١	٢٢١	٢١٦	٢٢٨	١٨٠٢	2.61
ذي قار	٢٤٧	٥٩٧	٤٤٣	٢٧١	١٧٧	٢١١	٤٢٣	٢٤٩	١٢٣	٢٥٩	٣٠٠٠	4.34
اربيل	٧٠	١٧٠	٥٧	٦٠	١٥٢	١٠٠	٥٠	١٩٠	٨٠	١٩٠	١١١٩	1.62
السليمانية	٧٢	١٦٥	٧٤	٧٧	١٤٠	١٧٧	١٠٣	٢٢٠	٨٢	٣٠٥	١٤١٥	2.05
دهوك	٦٣	٨٨	٧٤	٩٤	١٠٠	١١٠	٩٠	١٩٠	١٠٠	٢٠٤	١١١٣	1.61
المجموع	٤٥٣٠	٦٤٥٣	٦٥٩٩	٥٨٥٨	٥٩٧٦	٧٨٦٥	٦٩٩٥	٨٤٥٨	٦٨٠٨	٩٥٨١	٦٩١٢٣	100%

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على . جمهورية العراق، هيئة النزاهة، بيانات غير منشورة لعام٢٠٢٢.

شكل (٨) التوزيع الجغرافي لنسب أوامر الاستقدام الصادرة لحالات الفساد للمدة (٢٠١٠ – ٢٠٢١)

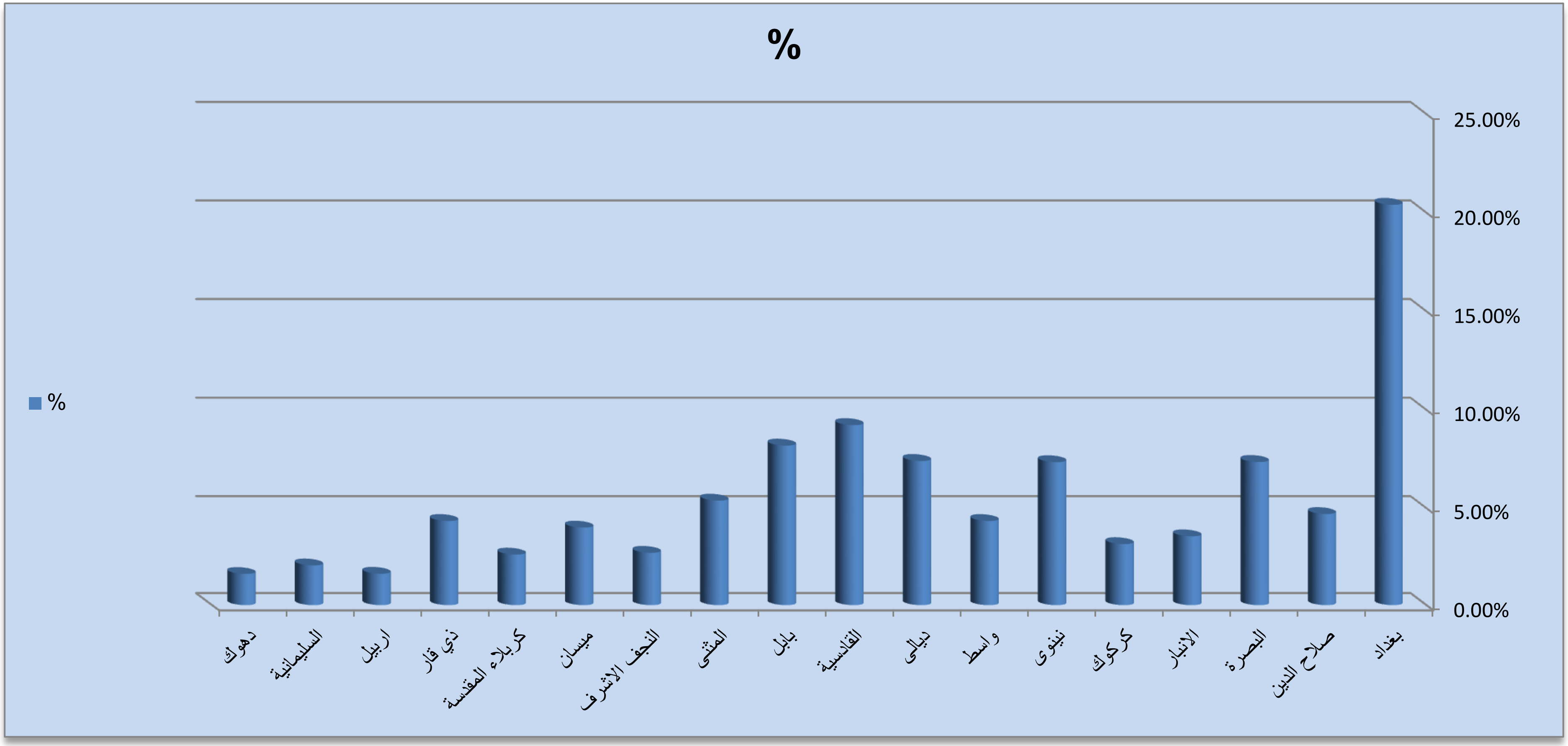

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول(٥)

خريطة رقم (٢)

التباين المكاني لنسب أوامر الاستقدام الصادرة لحالات الفساد للمدة (٢٠١٠ – ٢٠٢١)

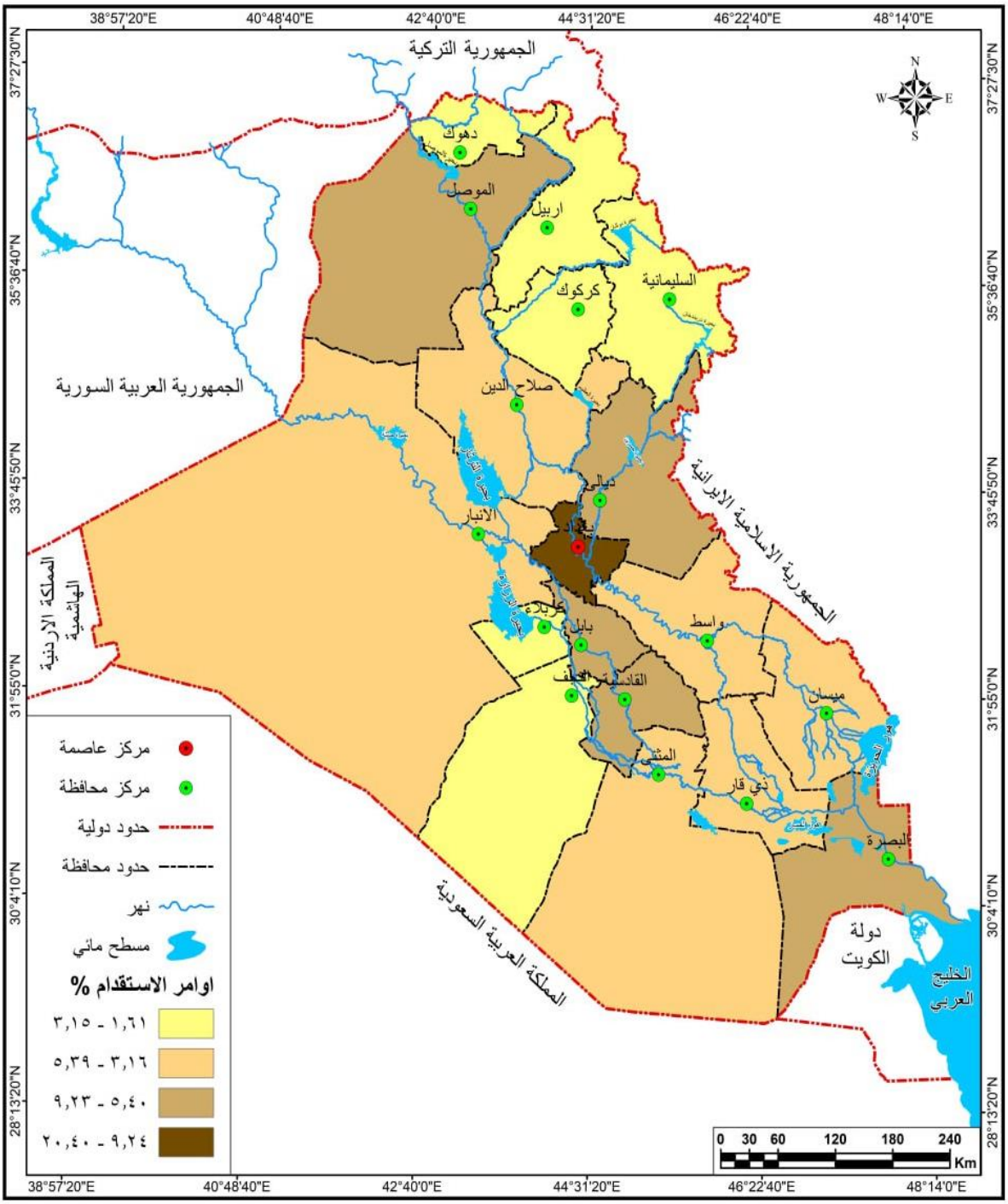

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول(٥)

جدول (٦) التوزيع الجغرافي لعدد احكام الادانة الصادرة لحالات الفساد للمدة (٢٠١٠ – ٢٠٢١)

المحافظة	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	المجموع	النسبة %
بغداد	٥١٣	٣٢٨	٣٢٠	٢٨٤	٣١٩	٤٥٤	٤٥٤	٢٨٧	١٨٠	١٩٢	٣٣٣١	30.74
صلاح الدين	١٢	٣٠	٦٩	-	٤	٩	٢٠	٥٢	٤٤	٦	٢٤٦	2.27
البصرة	١٢	٦٧	٥٣	٨٦	٨٢	٣٧	٥٦	٦٦	٢٤	١٩	٥٠٢	4.63
الانبار	١٨	٢٨	٣٣	-	-	-	٨	٢	١٢	٧	١٠٨	1.00
كركوك	٦٦	١٨٦	٤٨	٥٩	١٦	٣٨	٢٣	٥٢	٢٣	٢١	٥٣٢	4.91
نينوى	٧٦	١٤٦	٢١٣	-	٣	٥	٣٦	٦٨	٦٢	٢٤	٦٣٣	5.84
واسط	٨٢	١١٨	٨٨	٨٣	٤٢	١٨	٣٥	٩١	٤٦	٤٨	٦٥١	6.01
ديالى	١٢	١١٣	٨٧	٦٣	٥١	٢٦	٣٠	٢٢	٣٣	٢٥	٤٦٢	4.26
القادسية	١٩	١٥٩	١٨٣	٦٧	٣١	٤٥	٥٨	٦٦	١٠٥	١٤٣	٨٧٦	8.08
بابل	٢٧	١١٧	٦١	٩٧	١٠١	١٦	٥٩	٤	٢٦	١٩	٥٢٧	4.86
المثنى	٢٠	٣٨	٥٤	٦٨	٢٣	١١	١٦	٦٢	١٤	٧٩	٣٨٥	3.55
النجف الاشرف	١٤	٤٥	٧٤	٣٨	٢٢	٧	٦	٦٦	٤	٩	٢٨٥	2.63
ميسان	١٤	١٨٢	٨٠	٩٩	١٩	١٢	٢٩	١٦	٢٨	٣٠	٥٠٩	4.70
كربلاء المقدسة	٤١	٥١	٢٣	٤١	٢١	٣٤	٦٨	٤١	٢	١٠	٣٣٢	3.06
ذي قار	٩٠	١١٩	٧٨	٥٨	١٥	٢٤	٢٥	٣٦	٣٦	-	٤٨١	4.4٥
اربيل	٣٠	١٠٤	٥٠	٤٢	٣٢	٢٤	١١	١٣	١٤	١٢	٣٣٢	3.06
السليمانية	٤٢	٩٧	٦٥	٥٥	٢٧	١٦	١٤	١٧	٥	٩	٣٤٧	3.20
دهوك	٤٧	٧٥	٧١	٣٧	١٢	٩	٨	١٢	٩	١٧	٢٩٧	2.7٥
المجموع	**١١٣٥**	**٢٠٠٣**	**١٦٥٠**	**١١٧٧**	**٨٢٠**	**٧٨٥**	**٩٥٦**	**٩٧٣**	**٦٦٧**	**٦٧٠**	**١٠٨٣٦**	**100%**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على . جمهورية العراق، هيئة النزاهة، بيانات غير منشورة لعام٢٠٢٢.

شكل (٩) التوزيع الجغرافي لنسب احكام الادانة الصادرة لحالات الفساد للمدة (٢٠١٠ – ٢٠٢١)

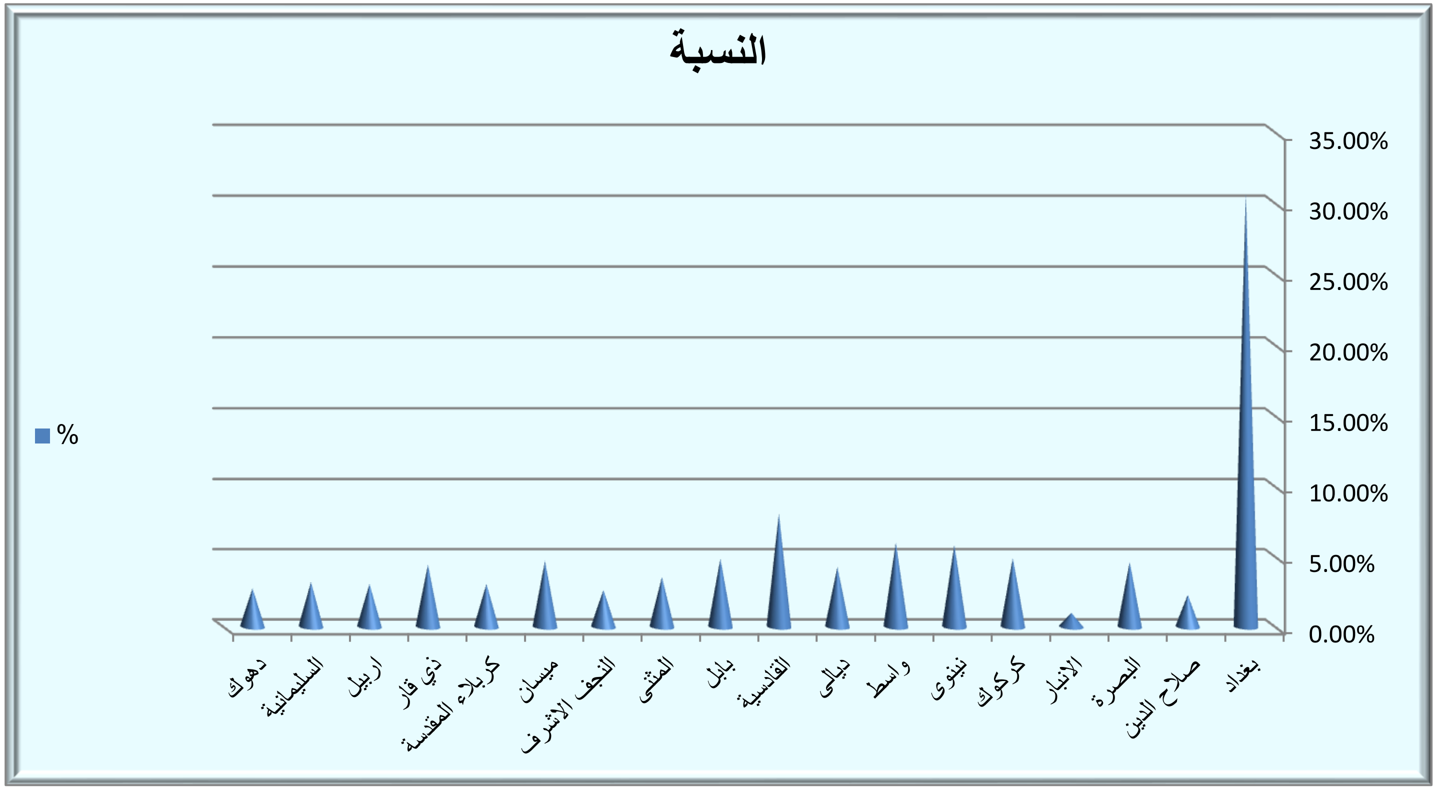

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول(٦)

خريطة (٣)

التباين المكاني لنسب احكام الادانة الصادرة لحالات الفساد للمدة (٢٠١٠ – ٢٠٢١)

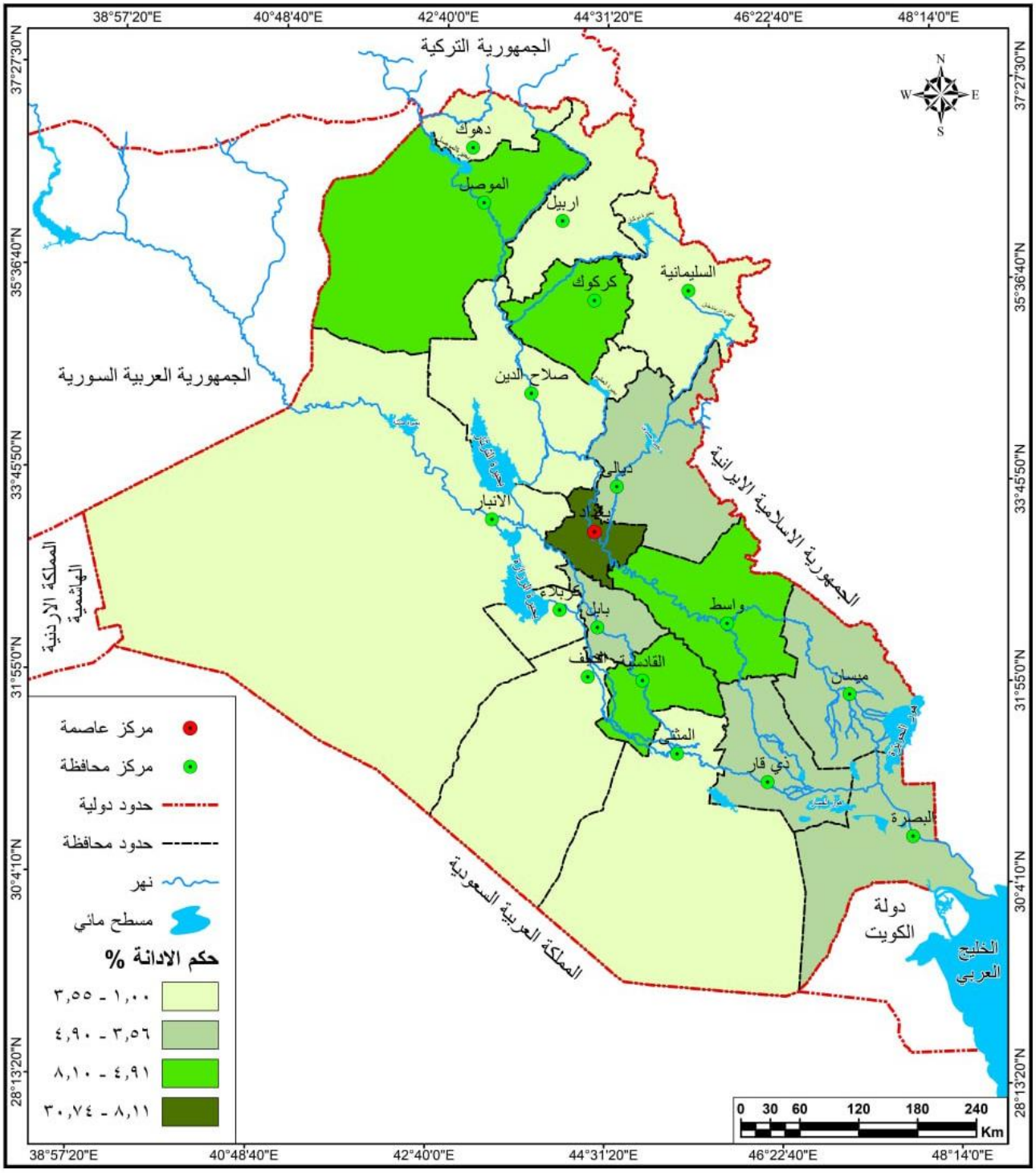

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول(٦)

٢. التباين الزماني لحالات الفساد المالي والإداري في العراق :

بلغ حجم حالات الفساد المالي والإداري في العراق (١١٢٣١٣) حالة للمدة (٢٠١٠-٢٠٢١) إذ سجلت في عام (٢٠٢١) أعلاها إذ بلغت (١٣٤٢٢) حالة وهي اعلى نسبه مسجلة إذ بلغت (١١.٩٥) من حجم الفساد المسجل للمدة (٢٠١٠ -٢٠٢١) ، بينما سجلت في عام (٢٠١٥) اخفضها بواقع (١٠٠٠٧) حالة وهي اخفض نسبة مسجلة بواقع (٨.٩١) من حجم الفساد للمدة أعلاه . وتوزعت اعداد حالات الفساد المالي والإداري في العراق إذ سجلت في عام (٢٠١٠) اعلى نسبه أوامر قبض إذ بلغت (٤٣٩٨) حالة وهي اعلى نسبه مسجلة ، بينما سجلت في عام (٢٠١٣) اخفضها بواقع (٢٤٥٣) حالة، بينما سجلت في عام (٢٠٢١) أعلاها في حالات الاستقدام إذ بلغت (٩٥٨١) حالة مسجلة ، بينما سجلت اخفضها في عام (٢٠١٠) بمجموع (٤٥٣٠) حالة ، كذلك يلحظ ان اعلى نسبة احكام ادانة قد سجلت في عام (٢٠١٢) بواقع (٢٠٠٣) حالة ، واخفضها في عام (٢٠٢٠) بواقع (٦٦٧) حالة، الجدول(٧) ، تأسيسا على ما تقدم يمكن القول إن ديمومة الفساد المالي والاداري خلال مدة الدراسة يعكس هشاشة اداء مؤسسات الدولة المعنية بمكافحته الامر الذي يضعف قدرات الدولة وقوتها امام التحديات التي تواجهها.

جدول (٧) لتباين الزماني حالات الفساد للمدة (٢٠١٠ – ٢٠٢١)

ت	العام	العدد الكلي لأوامر القبض	العدد الكلي لأوامر الاستقدام	عدد الاحكام	المجموع	النسبة%
١	٢٠١٠	٤٣٩٨	٤٥٣٠	١١٣٥	١٠٠٦٣	8.96
٢	٢٠١٢	٣٠٤٣	٦٤٥٣	٢٠٠٣	**11481**	10.22
٣	٢٠١٣	٢٤٥٣	٦٥٩٩	١٦٥٠	١٠٧٠٢	9.53
٤	٢٠١٥	٢٩٢٧	٥٨٥٨	١١٧٧	**10007**	8.91
٥	٢٠١٦	٣٤٤٠	٥٩٧٦	٨٢٠	١٠٢٣٦	9.1٠
٦	٢٠١٧	٣٩٧٩	٧٨٦٥	٧٨٥	**12628**	11.24
٧	٢٠١٨	٣١١٧	٦٩٩٥	٩٥٦	١١٠٦٨	9.85
٨	٢٠١٩	٢٥٤١	٨٤٥٨	٩٧٣	**11971**	10.66
٩	٢٠٢٠	٣٢٨٥	٦٨٠٨	٦٦٧	١٠٧٥٨	9.58
١٠	٢٠٢١	٣١٧١	٩٥٨١	٦٧٠	**13422**	11.95
المجموع		٣٢٣٥٤	٦٩١٢٣	١٠٨٣٦	١١٢٣١٣	**100**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على . جمهورية العراق، هيئة النزاهة، بيانات غير منشورة لعام٢٠٢٢.

الشكل رقم (١٠)

التباين الزماني لنسب حالات الفساد للمدة (٢٠١٠ – ٢٠٢١)

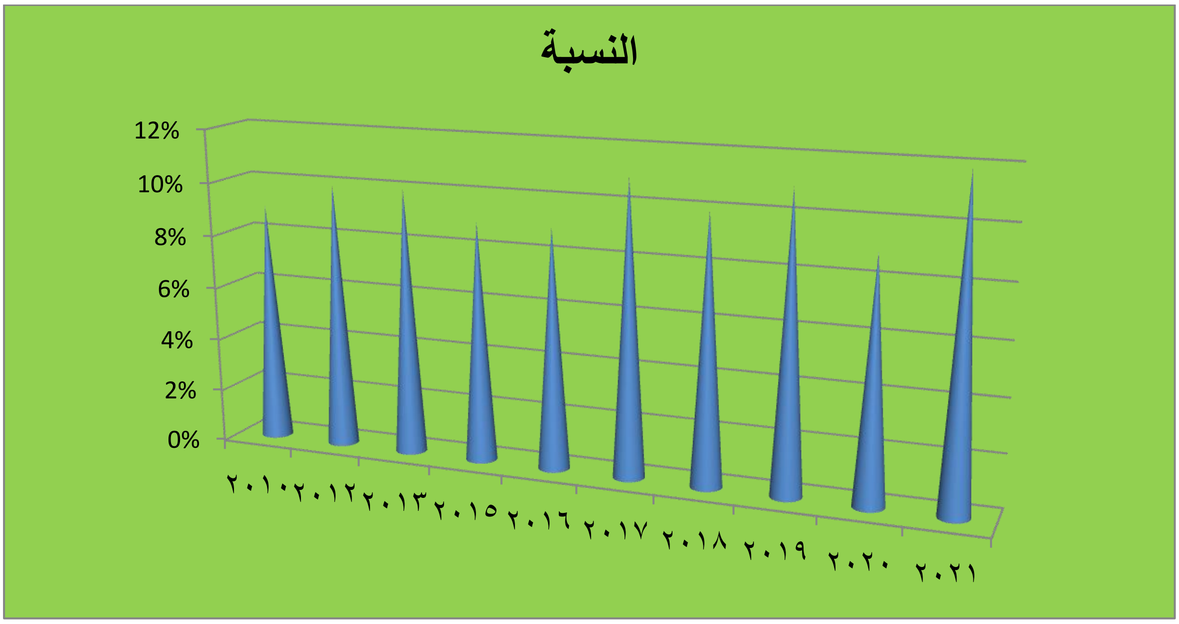

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول(٧).

رابعاً: استراتيجيات الدولة لمكافحة الفساد.

وضعت الدولة العديد من الاستراتيجيات لمكافحة الفساد المالي والاداري منها:

١.الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد (٢٠١٩-٢٠٢٢)

إدراكاً لخطورة الفساد على البنى المجتمعية والاقتصادية، فقد كان إعداد استراتيجية وطنية ومؤشر وطني للنزاهة ومكافحة الفساد من المهام ذات الأولوية القصوى للمجلس الأعلى لمكافحة الفساد؛ ولذا فقد صدر الأمر الديواني رقم (٧٠) الذي حمل في طيات فقراته دعماً لمكافحة الفساد ومحاربة الفاسدين، منها فقرتان حول إعداد استراتيجية وطنية ومؤشر وطني للنزاهة ومكافحة الفساد على أن تتولى هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية الاتحادي مهمة ،إعدادهما، واستناداً لهذا التكليف فقد ألفت لجان مشتركة بينهما بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، كان نتاجها إعداد مسودة الاستراتيجية الوطنية والمؤشر الوطني للنزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٩ - ٢٠٢٢) التي أرسلت إلى المجلس الأعلى لمكافحة الفساد؛ لمراجعة مضامينها وإحالتها إلى مجلس الوزراء، والزام الأجهزة التنفيذية والجهات الرقابية على تنفيذهما[1].

(١)جمهورية العراق ، هيئة النزاهة الاتحادية ، التقرير السنوي لعام ٢٠١٩، ص١٩.

٢. لاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد (٢٠٢١-٢٠٢٤).

إدراكاً لخطورة الفساد على البنى المجتمعية والاقتصادية ودعماً لمكافحة الفساد ومحاربة الفاسدين، وبالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة(UNDP) ؛ فقد أعدت هيئة النزاهة الاتحادية الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد (٢٠٢١-٢٠٢) لتلبية الالتزامات الدولية المترتبة على العراق أمام المجتمع الدولي لدى تقييمه بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣، التي صادق عليها العراق بموجب القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٧) وبما يتواءم مع الإلتزامات الوطنية في إطار المنهاج الوزاري المقر من قبل مجلس النواب، ويتمخض عن ذلك تقييم أداء الحكومة وفق المنهاج الوزاري لتقييم أداء الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، فضلاً عن تصنيفها للشركاء الوطنيين في تنفيذ الاستراتيجية إلى[١] :

أ.الشركاء الأساسيين (هيئة النزاهة الاتحادية، وديوان الرقابة المالية الاتحادي، ومجلس الوزراء).

ب. الشركاء الآخرين مجلس النواب ومجلس القضاء الأعلى، ولجان النزاهة في الحكومات المحلية، وجهات وطنية أخرى).

ج. الشركاء الداعمين (القطاع الخاص والإعلام والمجتمع المدني، والمواطنين، وجهات أخرى.

د. كما تضمنت الاستراتيجية خطة تنفيذية لمعالجة ظواهر الفساد التي قسمت إلى ظواهر فساد (استثنائية، وعامة، وخاصة) وحسب طبيعة كل ظاهرة بمدةٍ زمنيةٍ مُحددة، متضمنةً مُؤشّراتٍ لقياس نسبة التقدم المحرز في المعالجة لأهداف المتابعة والتصحيح [٢] ، وقد تبنت هيئة النزاهة الاتحادية المنهج العلمي عند صياغة الاستراتيجية الحالية باعتماد المراحل الآتية[٣]:

١. اجراء التحليل الاستراتيجي: من خلال تقييم مخرجات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد السابقة (٢٠١٠-٢٠١٤) وتحديد الدروس المستفادة منها، وتحليل بيئة الفساد في العراق ومتطلبات مكافحته والقيام بالتحليل الاستراتيجي للبيئة الخارجية والداخلية، فضلاً عن تحليل اصحاب المصالح

٢. وضع المسار الاستراتيجي: تضمن وضع الرؤية التي يطمح العراق الى تحقيقها في ميدان تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والرسالة التي ينطلق منها، فضلاً عن تحديد اهم القيم المؤسسية.

٣. تصميم الخطة التنفيذية للاستراتيجية: تضمن تحديد ادوار الجهات التنفيذية والرقابية وتفعيل مشاركة مستويات مختلفة في عملية تشخيص الظواهر وتطوير البدائل والبرامج الاستراتيجية وصولاً إلى تحديد الإجراءات التفصيلية لكل برنامج للوقوف على مكامن الفساد ووضع الحلول والبدائل لمعالجتها بموجب برامج زمنية وفي اطار مبادرات تقدمها المؤسسات التنفيذية

---

(١)جمهورية العراق ، هيئة النزاهة الاتحادية ، التقرير السنوي لعام ٢٠٢٠، ص١٤.

(٢) المصدر نفسة ، ص ١٤.

(٣)جمهورية العراق ، هيئة النزاهة الاتحادية ، التقرير السنوي لعام ٢٠٢١، ص١٥.

٤.تجديد اليات التنفيذ والمتابعة: تضمن اعداد الآليات المؤسسية لتنفيذ ومتابعة إنجاز الاستراتيجية فضلاً عن وضع مؤشرات وطنية لقياس التقدم المحرز.

وقد ساهمت هيئة النزاهة في الحفاظ واسترداد الكثير من الاموال ومنعت هدرهاعن طريق الاجراءات الوقائية او الردعية ، الجدول(٨).

الجدول (٨) حجم الاموال العامة المحافظ عليها للمدة (٢٠١٩- ٢٠٢٢)

العام	قيمة الاموال المحافظ عليها بالدينار العراقي	قيمة الاموال المحافظ عليها بالدولار الامريكي
٢٠٢٠	٧٠٢.٥٩٣.٩٧٤.٩٤٩	٤٨١.٩٣٤.٣٥٨
٢٠٢١	٦٤٢.٤٩٨.٤٩٩.٢٠٤	١٠.٠٢٥.٧٧٩.٧٢٩
٢٠١٩	١.٥٧٩.٦٥٠.٣٥٧.٣٢٢	١.٨٢٥.٠٠٠
٢٠٢٢	٢.٢٥٠.٢٠٠.٢٢٦.٣٠٠	----------
المجموع	١١.٥٧٤.٩٤٣.٠٥٧.٨٧٥	١٠.٥٠٩.٥٣٩.٠٨٧

المصدر: جمهورية العراق ، هيئة النزاهة، التقارير السنوية لهيئة النزاهة للاعوام المذكورة.

المبحث الثاني

مؤشرات الفساد المالي في العراق

هنالك العديد من المؤشرات يمكن من خلالها معرفة حجم تفشي الفساد المالي في العراق، والتي تساهم في فهم وتحديد الاليات التي يمكن من خلالها مكافحة ظاهرة الفساد المالي في العراق ومن هذه المؤشرات:

اولاً. غسيل الاموال :

نتيجة التغيرات الكبيرة التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، وما رافقها من غياب الدور الفعال للدولة ومؤسساتها نتيجة ما قام به الاحتلال من تدمير لهذه المؤسسات مما جعل العراق ساحة خصبة لجرائم الفساد المالي ومنها غسيل الاموال، التي انتشرت بسبب وجود مصادر متنوعة لهذه الظاهرة منها توقف الوحدات الانتاجية والاقتصادية، وتزايد انتشار السوق السوداء، وتدمير البنى التحتية وعمليات النهب والسلب، وعدم وضع سياسيات اقتصادية واضحة ومستقرة،

اضافة الى شيوع تجارة الممنوعات وتزايد معدلات الجريمة علاوة على الانفتاح الكبير للأسواق العراقية على الخارج وفتح الحدود على مصراعيها وضعف الرقابة الحكومية الامر الذي ادى الى دخول السلع والبضائع الممنوعة والرديئة وانتشار الفساد المالي والإداري وسهولة تداول الاموال وتحويلها للخارج وسهل ان يكون العراق مرشحا كبيئة مناسبة لعمليات غسيل الاموال[١] ، وهنالك العديد من مصادر غسيل الاموال من اهمها ما يأتي[٢] :

١. التجارة بالسلع والخدمات غير المشروعة مثل تجارة المخدرات بانواعها وانشطة البغاء والاتجار بالاعضاء البشرية .

٢. الاموال المتحصلة من عمليات التهريب عبر الحدود للسلع والمنتجات دون دفع الرسوم أو الضرائب الكمركية مثل تهريب السلع من المناطق الحرة والسلاح والتصدير غير المشروع للنفط .

٣. التجارة بالعملات الاجنبية بشكل مخالف لضوابط التسعير التي تحددها الدولة.

٤.الاموال التي يتم الحصول عليها من الرشوة واختلاس الاموال والفساد المالي والإداري والاتجار بالوظيفة العامة و ذلك من خلال الحصول على دخول غير مشروعة مقابل القيام أو الامتناع عن عمل يكون وفق اختصاص الموظف الحكومي .

٥. العمولات التي يحصل عليها بعضهم مقابل عقد صفقات الاسلحة أو السلع أو التراخيص الاستثمارية أو الحصول على التكنلوجيا المتقدمة أو الحصول على صفقات تجارية كبيرة القيمة وغالبا ما يكون من خلال استغلال النفوذ الوظيفي و العلاقات مع المسؤولين (الفساد السياسي) لانهاء الاجراءات بسرعة والتجاوز على بعض أو كل الشروط أو الضوابط لعقد الصفقات أو المقاولاًت (عمولات) .

---

(١) فاتن حميد سعيد ،ظاهرة غسيل الاموال وانعكاساتها على التضخم في الاقتصاد العراقي ، مجلة واسط للعلوم الانسانية ، جامعة واسط، المجلد ١١، العدد ٢٢ . العام ٢٠١٦ . ص٤٨٠.

(٢). زياد عبدالكريم رشيد ، عبدالقادر عبدالوهاب عبدالقادر، دراسة تحليلية لظاهرة غسيل الاموال مع اشارة خاصة للعراق . وزارة المالية الدائرة الاقتصادية ، قسم السياسيأت الاقتصادية، ٢٠١٦ ، ص٤-٥ .

٦. الدخول الناتجة عن الانشطة السياسية غير المشروعة والمخالفة للقوانين مثل انشطة التجسس و التي عادة تحصل على دخول منتظمة من الجهات التي يعمل لها وتودع الاموال بسامها باحد البنوك الاجنبية خارج الوطن .

٧.الدخول الناتجة عن طريق الاختلاس أو السرقة من اموال عامة تزييف النقود و بطاقات الائتمان أو الاختطاف وأخذ الرهائن بالقوة ومن ثم تهرب هذه الاموال الى الخارج بايداعها في احد البنوك التجارية الاجنبية .

٨. الاقتراض بدون ضمانات كافية من البنوك المحلية و تحويل الاموال الى الخارج وعدم سداد مستحقات البنوك المحلية وكذلك الدخول بشركات غير رصينة أو وهمية (مزورة) على مشاريع تعود للدولة واستلام المبالغ لدفعات العقد كسلف وامانات و هروبهم مع الاموال خارج الدولة .

٩. تهريب اموال المودعين الى الخارج وايداعها في البنوك الاجنبية دون وجود ضمانات كافية لأصحاب الاموال مع قيام الاشخاص الذين يجمعون هذه الاموال بتحويلها الى الخارج لحساب اشخاص اخرين أو تحويل الاموال الى عقارات أو محلات تجارية كبيرة ومن ثم بيعها الى ذويهم تمهيدا لعودتها الى داخل الدولة مرة اخرى بصورة مشروعة .

١٠.الدخول الناتجة عن طريق نصب و الاحتيال و المهربة الى الخارج .

١١. الدخول الناتجة جراء الاتجار بالأسلحة و المخدرات لغرض تمويل العمليات الارهابية .

ويمكن ارجاع تفشي هذه الجريمة الى [١] :

ا. الحروب و الأوضاع السياسية غير المستقرة وضعف الدور الرقابي الحقيقي للدول لاسيما ما بعد العام ٢٠٠٣ التي سهلت للمستثمر الاجنبي ان يستثمر في سوق الاموال و قطاعات المصارف والسماح له باخراج وادخال رؤوس الاموال.

ب.انتشار كافة انواع الفساد المالي والإداري وانتشار الاتجار بالممنوعات .

---

(١) يونس علي احمد . دراسة اقتصادية تحليلية لظاهرة غسيل الاموال وتاثيراًها في النمو الاقتصادي في العراقللمدة (١٩٩١-٢٠١٧) الواقع والافاق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد ١٥. العدد٤٥. الجزء ٢. ٢٠١٩ . ص ٢٤٥ .

ج.ضعف تطبيق القوانين والانظمة وانعدام الرقابة ولاسيما ان هذه الاموال غير المشروعة تتركز لدى المتنفذين في الدولة .

د.الفواتير المزورة في قطاع الاستيراد والتصدير، وذلك من خلال شراء أو بيع السلع والخدمات بين شركتين عن طريق العمليات الصورية من خلال بيع وشراء الخدمات من الشركات التي يراد تحويل الاموال المغسولة لها ومن ثم رفع قيمة السلع الواردة ومن ثم فإن الفرق هو المال المغسول عن طريق تزوير الفواتير أو من خلال وجود بضاعة وهمية لا وجود لها.

هـ.تعد المصارف الاكثر استغلالاً لظاهرة غسيل الاموال بسبب كثرة انواع الخدمات والتعاملات التي تقدمها المصارف فضلاً عن استخدام الاساليب التكنلوجية الحديثة لتقديم الخدمات المصرفية التي كانت سببا رئيسياً لبروز هذه الظاهرة لكون اغلب العمليات تتم بصورة الية وامكانيات الرقابة عليها تكون صعبة وتحتاج الى وقت وجهد كبير .

ويعد مزاد العملة والحوالات المالية واحدة من اهم أوجه غسيل الاموال نظرا لضعف فاعلية النظام المصرفي وعدم وجود اليات الرقابة المناسبة .

١. التباين المكاني لحالات غسيل الاموال المشبوهة في العراق .

بلغ حجم حالات غسيل الاموال المسجلة في العراق (٢٢٣٩) حالة للمدة (٢٠١٦ – ٢٠٢١) سجل اعلاها في محافظة بغداد بواقع (١٤١٦) حالة وهذا يعود الى ضخامة الحراك الاقتصادي، ووجود المؤسسات المالية والمصرفية مع كونها المركز التجاري والمالي الرئيسي للعراق ، واخفضها سجل في محافظة ميسان بواقع (٨) حالة وهي اخفض نسبة مسجلة للمدة أعلاه الجدول (٩) والخريطة (٤).

جدول (٩)

التباين المكاني لحالات غسيل الاموال في العراق للمدة (٢٠١٦–٢٠٢١)

ت	المحافظة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	المجموع	النسبة%
١	بغداد	٤٩	١٥٠	١٨١	٢٤٥	٤٨٠	٣١١	١٤١٦	63.24
٢	البصرة	١	١	١١	١٦	٨٥	٤١	١٥٥	6.92
٣	كركوك	٥	٢	٥	٦	٢١	١١	٥٠	2.23
٤	النجف	٦	٤	٥	٦	٤١	١٠	٧٢	3.22
٥	الديوانية	١	٢	١	١	١٢	١٠	٢٧	1.21
٦	نينوى	٣	١	١٦	٩	١٦	٩	٥٤	2.41
٧	كربلاء	١	٢	٤	٨	١٢	٨	٣٥	1.56
٨	المثنى	١	١	١	١	٥	٤	١٣	0.58
٩	ذي قار	١	١	١	٨	١٥	٤	٣٠	1.3٥
١٠	الانبار	٤	٤	٣	١٤	٩	١	٣٥	1.56
١١	بابل	١	١	٤	٥	٢٠	١	٣٢	1.43
١٢	ميسان	١	١	١	١	٣	١	٨	0.36
١٣	ديالى	١	١	٤	٣	٧	١	١٧	0.76
١٤	صلاح الدين	١	٣	٢	٤	٦	١	١٧	0.76
١٥	واسط	١	١	١	٢	٤	١	١٠	0.45
١٦	اربيل	١	٦	٢٤	١٣	٩٢	١٢	١٤٨	6.61
١٧	السليمانية	١	١	٢	١	٢٥	١	٣١	1.38
١٨	دهوك	١	١	١	٣	٨٢	١	٨٩	3.97
١٩	المجموع	٨٠	١٨٣	٢٦٧	٣٤٦	٩٣٥	٤٢٨	٢٢٣٩	%100

المصدر . من اعداد الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، مكتب مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

خريطة (٤)

التباين المكاني لنسب غسيل الاموال في العراق للمدة (٢٠١٦ – ٢٠٢١)

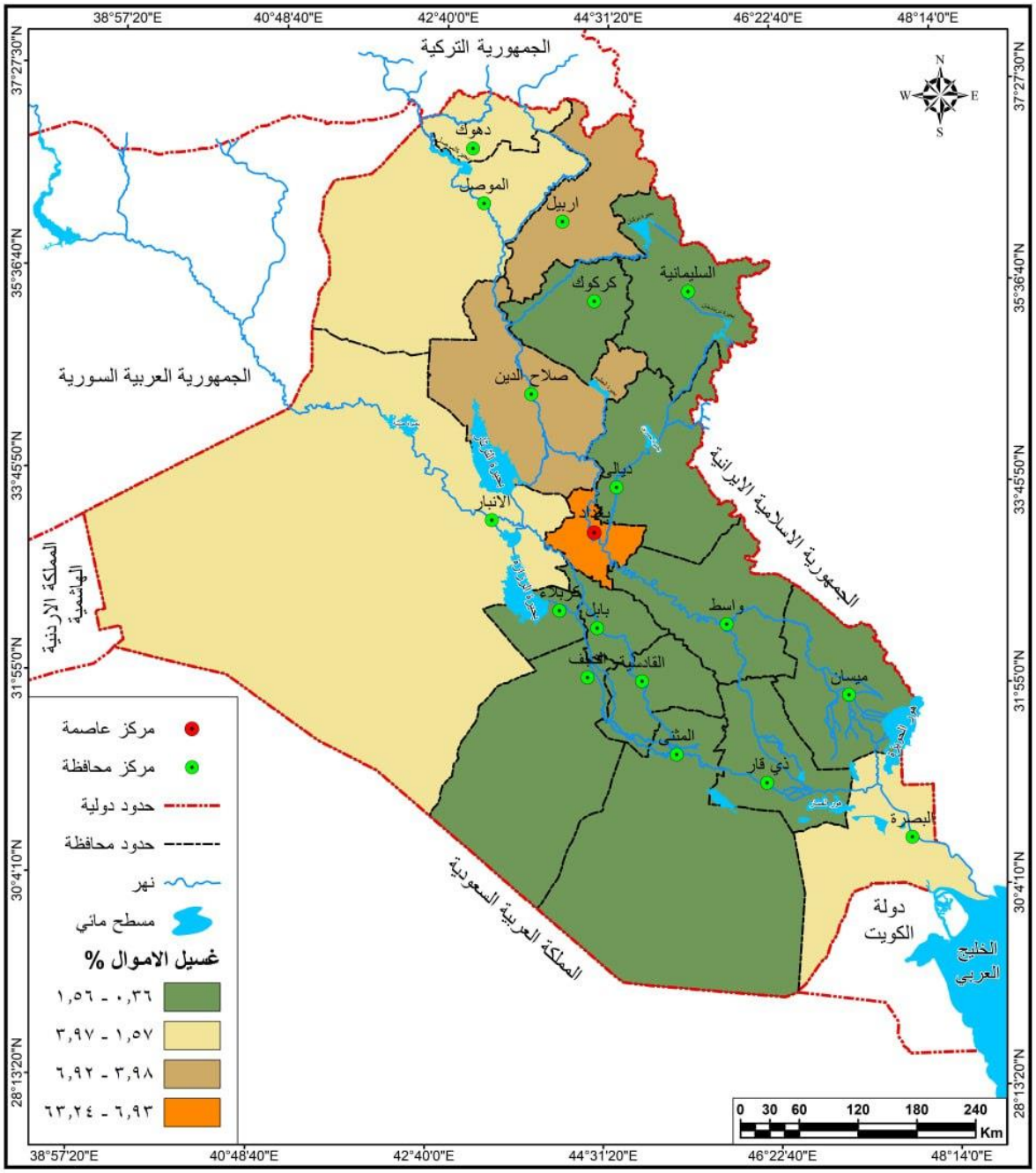

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (٩).

٢.التباين الزماني لحالات غسيل الاموال في العراق للمدة (٢٠١٦-٢٠٢١).

بلغ حجم حالات غسيل الاموال في العراق (٢٢٣٩) حالة للمدة (٢٠١٦ -٢٠٢١) إذ سجلت في عام (٢٠٢٠) أعلها إذ بلغت (٩٣٥) حالة وهي اعلى نسبة مسجلة بعد عام ٢٠٠٣ إذ بلغت ٤١.٧٧% من حجم الفساد المسجل للمدة (٢٠١٦ -٢٠٢١) ، بينما سجلت في عام (٢٠١٦) اخفضها بواقع (٨٠) حالة وهي اخفض نسبة مسجلة بواقع ٣.٥٧% من حجم الفساد للمدة أعلاه، الجدول(١٠) والشكل (١١).

جدول (١٠) التباين الزماني لحالات غسيل الاموال في العراق للمدة (٢٠١٦ – ٢٠٢١)

ت	العام	عدد الحالات المشبوهة	النسبة%
١	٢٠١٦	٨٠	3.57
٢	٢٠١٧	١٨٣	8.17
٣	٢٠١٨	٢٦٧	11.92
٤	٢٠١٩	٣٤٦	15.45
٥	٢٠٢٠	٩٣٥	41.77
٦	٢٠٢١	٤٢٨	19.12
المجموع		٢٢٣٩	%١٠٠

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، التقرير السنوي لمكتب مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب لسنة ٢٠٢٢ .

الشكل (١١) التباين الزماني لنسب حالات غسيل الاموال في العراق للمدة (٢٠١٦ – ٢٠٢١)

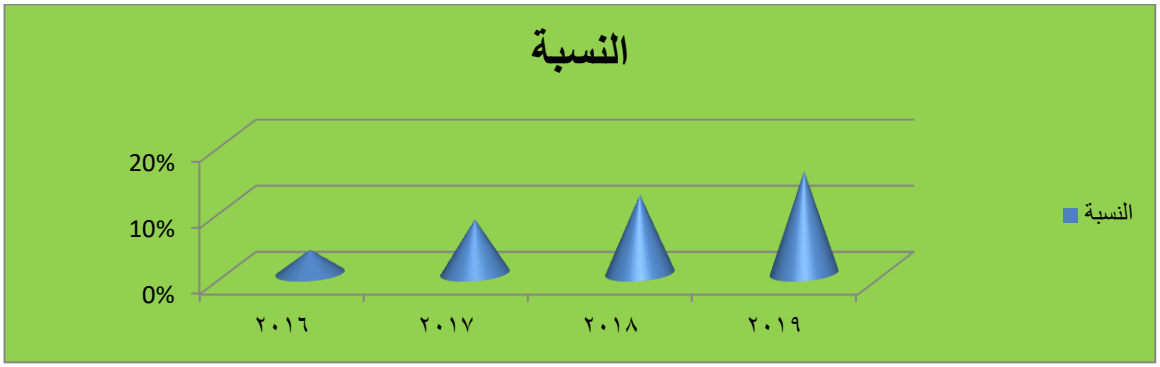

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (١٠)

بناء على ما تقدم يمكن القول إن تفاقم مشكلة غسيل الاموال في العراق يكشف عن وجود دور خارجي يقف خلفها من اجل اضعاف الدولة العراقية لاسيما إن جريمة غسيل الاموال تعد احدى فروع الجريمة المنظمة.

ثانياً. مزاد العملة.

وهو الذي يستخدمه البنك المركزي العراقي لبيع وشراء الدولار الذي يهدف الى السيطرة على المعروض من النقد والسيولة العامة ويحقق الاستقرار في سعر الصرف للدينار العراقي والمستوى العام للأسعار ومن ثم الحد من التضخم، علماً إن العمل في مزاد العملة بدأ في ٢٠٠٣/١٠/٤ بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها العراق من حروب وعقوبات اقتصادية وعمليات الإصدار النقدي الكبير والاعتماد على المورد النفطي دون وضع خطط هادفة لاستغلال الايرادات العامة للدولة فجاء العمل بمزاد العملة لتحقيق عده اهداف منها [١] :

١. يعد وسيلة للسيطرة على السياسة النقدية وتحقيق التوازن في المعروض النقدي في السوق من اجل ضبط وتوفير الاستقرار المالي وتوفير المناخ الملائم للاستثمار .

٢. تحقيق الاستقرار المباشر في قيمة صرف الدينار العراقي عن طريق سعر صرف توازني وهذا ينعكس على المستوى العام للأسعار .

٣. المساهمة في رفع القدرة الشرائية لأصحاب الدخول المحدودة من خلال تحسين قيمة الدينار العراقي وهذا ينعكس على القيمة الحقيقية للدخل .

٤. وسيلة لتمويل تجارة القطاع الخاص والقطاع الحكومي لاستيراد السلع والخدمات للسوق العراقي وتتراوح احتياج القطاع الخاص سنوياً من (٨-١٢) مليار دولار .

٥. امكانية توفير احتياطيات من العملة الاجنبية التي فاقت ما خصصه صندوق النقد

(١). رباب ناظم خزام العكيلي، احمد صبيح عطية، مزاد العملة بين وفرة الموارد النقدية واستقرار سعر الصرف . مجلة كلية الكوت الجامعة، السنة الاولى، العدد١، ٢٠١٦، ص٥١

الدولي والبالغ ١٠ مليار دولار وذلك من اجل تحقيق الاستقرار لقطاع المعاملات الخارجية وتكوين احتياطي من العملة الاجنبي.

أ. حجم مبيعات البنك المركزي من العملة:

بلغ حجم مبيعات البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) زهاء (٥٩٢.٨٦٤.٧١٧.٠٠٠) دولار، الجدول(١١) على ان قسم كبير من هذه الاموال تدخل في اطار غسيل الاموال ومن أبرز الشواهد على ذلك الآتي :

١. **التحويلات المالية:** يقوم البنك المركزي العراقي بالعديد من التحويلات المالية وعمليات البيع النقدي للعملة الاجنبية للمصارف والبنوك المحلية و شركات التحويل المالي المحلية، وتشمل تحويلات الافراد والمنظمات (دينية أو ثقافية أو خيرية) والتحويلات لأغراض العلاج والزواج والسياحة، وتحويلات المهاجرين، أو التحويلات الى مؤسسات القطاع الخاص لتغطية الطلبات على النقد الاجنبي لاستيرادات السلع والبضائع، لكن يلحظ أن هنالك فساد في تكرر اسماء المواطنين الذين يرومون السفر والعلاج ودون ملاحظة ذلك من قبل البنك المركزي، فضلاً عن استخدام جواز السفر نفسه اكثر من مرة واحد من قبل شركات التحويل المالي والمصارف هذا يعني ان نسبة كبيرة من عمليات البيع النقدي يذهب كتدفقات مالية غير مشروعة الى خارج الدولة [١] .

٢.**فواتير الاستيراد المزيفة:** هي واحدة من الوسائل المتبعة في عمليات تهريب الاموال من خلال تزييف فواتير الاستيرادات عن طريق رفع قيم تلك الفواتير باعلى من قيمتها الحقيقية التي يتم دفعوها لشراء البضائع والسلع في الخارج ويمكن التعرف على عمليات تزييف فواتير الاستيرادات في العراق من خلال القياس بين قيم الاستيرادات من السلع و الخدمات والقيم التي ينشرها البنك المركزي العراقي في احصائيات

(١) سعد عبدالكريم حماد فرحان،صبحي عبدالغفور جروان، مصدر سابق ، ص١٩٤.

جدول (١١) العملة الاجنبية المباعة في البنك المركزي العراقي بالدولار الامريكي

ت	العام	العملة المباعة بالدولار
١	٢٠٠٤	٥١٦.٧٥١.٠٠٠
٢	٢٠٠٥	٩٥٩.٦٩٩.٠٠٠
٣	٢٠٠٦	١١.١٧٤.٥٣٠.٠٠٠
٤	٢٠٠٧	١٥.٩٩٠.٥٢٩.٠٠٠
٥	٢٠٠٨	٢٥.٤١٩.٢٣٢.٠٠٠
٦	٢٠٠٩	٢٣.٩٩٠.٣٩٤.٠٠٠
٧	٢٠١٠	٣٦.٢٦٠.٠٣٢.٠٠٠
٨	٢٠١١	٤٦.٥٦٣.٦٦.٠٠٠
٩	٢٠١٢	٥٦.٧٢٤.٧٣٤.٠٠٠
١٠	٢٠١٣	٦٤.٩٣١.٠٤٢.٠٠٠
١١	٢٠١٤	٦٤.٧٠٢.٠٤٠.٠٠٠
١٢	٢٠١٥	٥٢.٧٢١.٧٦٠.٠٠٠
١٣	٢٠١٦	٣٩.٨٩٣.٥٦٠.٠٠٠
١٤	٢٠١٧	٥٠.٢١٩.١٩٠.٠٠٠
١٥	٢٠١٨	٥٦.٠٨٨.٢٧٠.٠٠٠
١٦	٢٠١٩	٦٠.٨٤١.١٣٠.٠٠٠
١٧	٢٠٢٠	٤٤.١٠٠.٠٠٠.٠٠٠
١٨	المجموع	٥٩٢.٨٦٤.٧١٧.٠٠٠

المصدر. من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية :

١.فلاح حسن محمد ، دور نظام الرقابة في منع ظاهرة تهريب العملة الاجنبية ، بيع العملة في البنك المركزي انموذجا، هيئة النزاهة .مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد السادس ،٢٠١٣. ص١٢٤ .

٢.سوسن كريم هودان الجبوري، اديان سالم علي، قياس وتحليل اثر مزاد العملة الاجنبية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)، مجلة اكاليل للدراسات الانسانية، العدد الثامن، كانون الأول،٢٠٢١، ص٨٤٧ .

٣.البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٠.

ميزان المدفوعات العراقي وبين قيم كميات الاستيرادات من السلع و الخدمات ولتي يحتسبها صندوق النقد الدولي معتمداً على مصادر الدول الاخرى التي يستورد منها العراق السلع والخدمات وينشرها الصندوق في قاعدة بيانات اتجاهات التجارة الخارجية، ولكن في حال اجراء قياساً قيم مبيعات البنك المركزي والمباع نقداً من العملة الاجنبية والحوالات الخارجية في مزادات العملة وقيم اجمالي استيرادات القطاع الخاص التي يسجلها البنك المركزي في ميزان المدفوعات العراقي يلحظ ان هناك فرقا كبيراً بين القيمتين وهو ما يمثل التدفقات المالية غير المشروعة بواسطة الفواتير الوهمية التي على ضوئها قام البنك المركزي بتحويل النقد الاجنبي الى الخارج على انها لتغطية استيرادات القطاع الخاص [١] .

نافلة القول إن العراق يخسر جزء كبير من عملاته الاجنبية بسبب فساد مزاد العملة وهو بحاجة ماسة لها في تنفيذ سياسة الدولة ومواجهة المشكلات التي تواجه الدولة بعد عام ٢٠٠٣.

ثالثاً . الرشوة:

تعد الرشوة إحدى ظواهر الفساد التي يرتكبها موظف أو مكلف بخدمة عامة، وهي الاكثر انتشارا في المجتمع العراقي ، وبمختلف اشكالها وصورها وعلى القطاع العام والخاص الامر الذي انعكس سلبا على الاداء الوظيفي ، وقد لا تكون بصورة مال فقط بل بتقديم خدمة مقابل تقديم منفعة اخرى ، أو إعطاء موافقة على امر غير شرعي أو غير قانوني، مستغلاً السلطة الممنوحة له بموجب القانون[٢].

تتضمن اعطاء هدية أو مال الى الموظف المكلف بخدمة عامة بالمقابل حصول الشخص الراشي على تسهيلات أو امتيازات من المؤسسات الحكومية، وهذا مخالف للالتزامات الاخلاقية والإدارية والوظيفية ومخالف لقانون انضباط موظفي الدولة العراقية رقم ١٤ لعام ١٩٩١ الذي يحظر على الموظف قبول هدية أو مكافئة من المتعهدين أو المقاولين الذين

---

(١) عقيل عبد محمد عباس ، دور مزاد العملة في التدفقات المالية غير المشروعة في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية، العام الاربعون ، العدد مئة وثلاثة عشر ، ٢٠١٧ ،ص ٢٥.

(٢) احمد مجيد فليفل ، التنظيم القانوني لجريمة الرشوة، هيئة النزاهة، مجلة كلية الاسلامية الجامعة، العدد ٣٦، ٢٠١٥، ص٦٩٣.

يعملون في دائرته، ان تعاطي الموظف للرشوة في العقود سيؤدي الى التاثير عليها وحصول نتائج غير مرغوبة في تنفيذ العقد ويمكن ان تكون الرشوة من اجل التلاعب بالعطاءات أو المزايدات من اجل ضمان منح العقد للمقأول الذي دفع الرشوة من اجل استبعاد المنافسين الاخرين عن طريق التلاعب بالإجراءات التي تتحكم في التعاقد مقابل حصول الموظف على منافع مادية أو معنوية[١] .

وترى الدراسة ان ظاهرة الرشوة يمكن ان تتغلغل في العديد من مفاصل الدولة ومؤسساتها وهي ظاهرة خطيرة ومؤشر سلبي يمكن الوقوف عليها ووضع الحلول المناسبة من خلال تفعيل الدور الرقابي للمؤسسات الرقابية، تبين إن حجم حالات الرشوة في العراق (٢٩٨٢) حالة للمدة (٢٠١٥ –٢٠٢١) إذ سجلت(١٤٧٠) أوامر قبض وبنسبة (٤٩.٣%) من حجم الحالات المسجلة ، بينما سجلت (١٣٢٤) امر استقدام وبنسبة (٤٤.٤%)، من حجم الحالات المسجلة ، و(١٨٨) عدد حالات الادانة وبنسبة(٦.٣%) من حجم الحالات المسجلة الجدول(١٢) والشكل (١٢).

أ. اسباب انتشار الرشوة:

ثمة اسباب متعددة للرشوة في العراق يمكن اجمالها بالاتي[٢] :

١. تدهور الوضع المادي للموظف: يؤدي تدني رواتب الموظفين وعدم مواكبتها الارتفاع المتزايد في اسعارالسلع والخدمات وعدم كفايتها لتلبية الاحتياجات المعيشية لهم ولعوائلهم وبذلك نجد ان الموظف قد يطلب الرشوة وباعتقاده بانها حق شرعي له مقابل خدماته.

٢.انعدام التوعية وقلة ثقافة الموظف وعدم الولاء للوطن: تعد التوعية المجتمعية والدينية والقيمية المرتكز الاساسي للعفة والنزاهة والاخلاص للوطن والتضحية من

(١) روقيه عثمان فارس ،مدى صلاحية هيئة النزاهة في اقليم كردستان في تحقيق الجرائم الواقعة على العقود الإدارية ، كلية التربية الاساسية ، جامعة السليمانية ، مجلة تكريت للحقوق ، العام ٦ ، المجلد ٦ ، العدد ٢ الجزء ١ ، ٢٠٢٢ ، ص ٥٠٢.

(٢) جمعة عبد فياض ، الرشوة والموقف الرقابي والقانوني فيها ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، العام ١ ، المجلد ٢ ، الجزء ٢ ، كانون الأول ٢٠١٦ ، ص ٩١٣ .

اجله، فهنالك الكثير ممن يحملون الجنسية المزدوجة مما يجعل ولائهم للخارج ويستغلون وظائفهم للحصول على المال بطرق غير مشروعة ومن ثم الهروب خارج الدولة الى موطنهم الثاني .

٣.ضعف الاجهزة الرقابية: يؤدي الضعف في الاجهزة الرقابية الى تجاوز الموظف حدود وظيفته المكلف فيها ويدفعه الى اتخاذ اساليب مختلفة في الكسب غير المشروع (ومن امن العقاب اساء الادب) فبعد ان كان جهاز واحد قبل ٢٠٠٣ وهو ديوان الرقابة المالية اصبح اليوم هنالك العديد من اجهزه الرقابة (هيئة النزاهة ، النزاهة البرلمانية ، المفتشين العامين ..... الخ) الا ان العراق في مراكز متقدمة في مؤشرات مدركات الفساد في منظمة الشفافة الدولية ، كذلك التداخل بين السلطات الثلاثة وتسليم المناصب على اساس طائفي وحزبي ضيق وسيطرة رؤساء الكتل السياسية على القرار السياسي والتشريعي لمجلس النواب .

٤.صعوبة وتعقيد اجراءات المعاملات الرسمية :ان الاجراءات المعقدة ادت الى اضطرار المراجعين في دوائر الدولة الى دفع الرشوة لتمشية معاملاتهم بسرعة بدلا من انقضاء ايام لإنجازها أو قد تعرقل باعذار مفتعلة فهنالك الكثير من الفاسدين يأخذون الرشوة بدون خوف وبشكل علني وهذا دليل على عدم الخوف من تطبيق القانون.

٥.اعتماد معايير مزدوجة في تطبيق القانون: جوهر الدستور والقانون العراقي يشير الى ان العراقيين متساويين في الحقوق والواجبات دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو القومية أو اللون أو الدين أو المذهب، الا ان هنالك ازدواجية في توزيع المناصب والوظائف والايفادات والزمالات الدراسية والبعثات ..... الخ على اساس الانتماء السياسي أو الحزبي.

يلحظ مما سبق إن الرشوة باتت عرفاً سائداً في عمل مؤسسات الدولة العراقية بعد العام ٢٠٠٣ ، الامر الذي يعكس سلبا على قوة الدولة وبنية مؤسساتها وبالتالي تكون ضعيفة وغير قادرة على اداء مهامها.

جدول (١٢) حجم حالات الرشوة المسجلة في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)

ت	توصيف الحالة	حجمها	النسبة%
١	حالات صدور أوامر القبض	١٤٧٠	49.3%
٢	حالات صدور أوامر الاستقدام	١٣٢٤	44.4%
٣	حالات الادانة	١٨٨	6.3%
	المجموع	2982	100%

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على . جمهورية العراق، هيئة النزاهة، بيانات غير منشورة لعام٢٠٢٢ .

الشكل (١٢) نسب حالات الرشوة المسجلة في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)

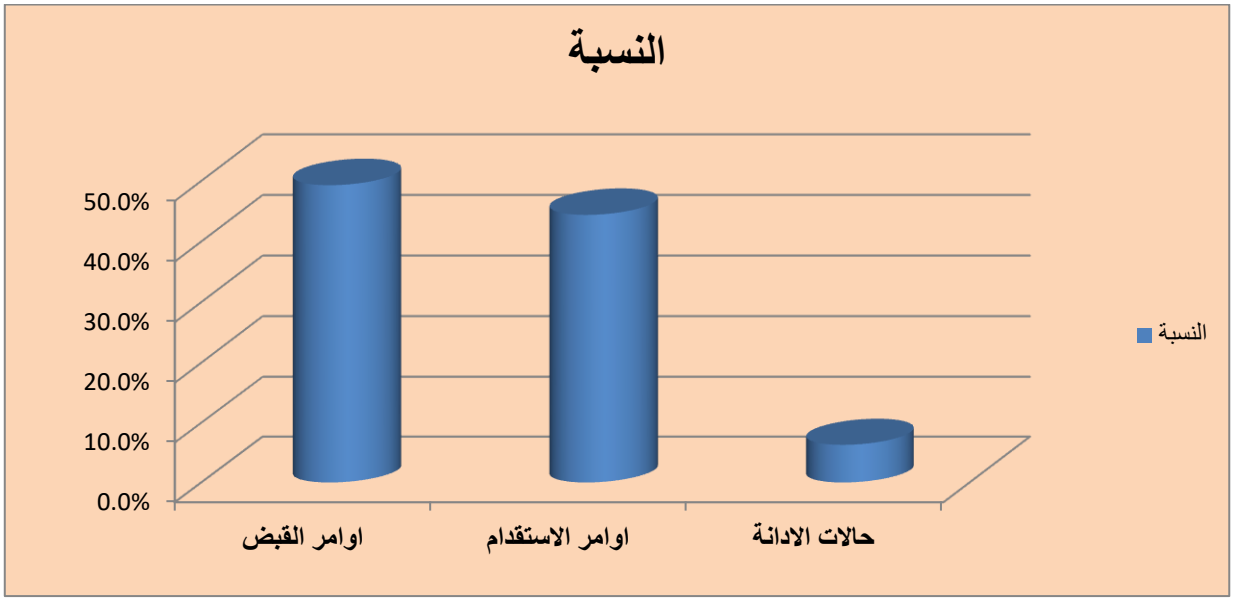

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (١٢)

رابعاً. فساد العقود الحكومية .

يتم تنظم التعاقدات الحكومية وفق ضوابط و تعليمات تصدر من السلطة التنفيذية على هيئة قرارات ادارية تنظيمية كون ان عملية التعاقد تقع ضمن الاعمال القانونية للإدارة بالتالي فهي الاجدر في تنظيمها وفق تعليمات تصدرها [١] ، لذلك يسعى بعض المسؤولين إلى الحصول على الرشاوى من خلال استخدام عملاء من القطاع الخاص مقابل الحصول على منافع معينة مقابل

(١) . سلمى طلال البديري ، سلام عبد شعيبث المياحي ، نبيل عبد شعيبث المياحي ، الوثائق القياسية ودورها في الحد من الفساد ، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد ٥، العدد ٣/٢، ٢٠٢١ ص ١٥٨.

تسهيل أو اعطاء التراخيص أو الاجازات الاستثمارية أو ابرام العقود الحكومية ويمكن ان تكون حجم الرشاوى كبير جداً حينما يتعلق الامر بالعقود الكبيرة المتعلقة بوزارة الدفاع التي حصلت على المرتبة الأولى في حجم الفساد المالي والإداري، تليها وزارة الكهرباء بالمرتبة الثانية، ووزارة النفط في المرتبة الثالثة ، أما الصناعات النفطية أو مشاريع البنى التحتية وعقود المشتريات فقد تصل حجم الرشاوى الى نسب كبيرة ٢٠% أو ٣٠% ، ويتضمن هذا النوع من الفساد مبالغ كبيرة من النفقات التي لا لزوم لها في هذه العقود حتى وصل حجم الهدر المالي الى ٣٥٧ مليار دولار الجدول(١٣) والشكل (١٣) كذلك بل يرى بعضهم ان السبب في توقيع هذه العقود هو تمرير هذه المشاريع دون الحاجة الفعلية لها[١] .

لذلك يعد هذا النوع من اخطر انواع الفساد ويمكن تسمية هذا النوع من الفساد بالفساد الكبير لكونه يقوم به كبار المسؤولين في الحكومات والوزراء من اجل تحقيق مصالح مادية واجتماعية وليس مجرد رشاوى صغيرة لانه اعم واشمل ويكلف الدولة مبالغ كبيرة من خلال ارتباطه بالصفقات الكبرى في المقاولاًت وتجارة السلاح ويمكن ان يكون هذا النوع على المستويين السياسي والبيروقراطي مع احتمال استقلالية الأول عن الثاني أو يكون بشكل تداخل وتشابك بين الاثنين إذ يرتبط الفساد السياسي بتمويل الحملات الانتخابية وبين عضوية مجالس ادارة الشركات في قطاع الاعمال والانشطة التجارية والمالية الاخرى، وبعد ان وجدت البيئة المناسبة الخصبة للفساد بعد العام ٢٠٠٣ فقد تفشى الفساد بشكل كبير وهذا ما اكدت علية منظمة الشفافة الدولية فقد أوردت اشارة بان العراق ومنذ عام ٢٠٠٤ يعد الساحة الاكبر عالميا للفساد ، وعلى الرغم من كون الفساد ظاهرة عالمية وليست ظاهرة خاصة تختص بدولة دون غيرها كذلك ليست سمة لمرحلة معينة ، لكن عند تشخيص هذه الحالة في العراق قياساً باي صيغة مكانية أو زمانية اخرى يلحظ استشرائها بشكل كبير [٢]، وهنالك عدة اشكال لفساد العقود الحكومية منها[٣] :

---

(١) محمد بن براك الفوزان ، مصدر سابق، ص ٢٩.

(٢) محمد جاسم محمد، عباس سلمان محمد، ظاهرة الفساد المالي والإداري ودورهما في تحجيم اداء الاقتصاد العراقي بعد العام ٢٠٠٣، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد ٨، العدد الثالث، ٢٠١٦، ص٧٥٠ – ٧٥٢.

(٢). https; // www.alqabas.com / article/ 507721

جدول (١٣)

حجم الفساد المالي ونسبته في الوزارات والهيئات الرسمية العراقية للمدة(٢٠٠٥-٢٠١٨)

ت	الوزارات والهيئات الرسمية	حجم الفساد المالي مليار دولار	نسبة الفساد المالي %
١	الدفاع	٢١٤.٢٠٠	٦٠.٠٠
٢	الكهرباء	٥١.٠٥١	١٤.٣٠
٣	النفط	٢٤.٩٩٠	٧.٠٠
٤	النقل	١٠.٧١٠	٣.٠٠
٥	الداخلية	١٠.٧١٠	٣.٠٠
٦	التجارة	٧.١٤٠	٢.٠٠
٧	وزارة المالية والبنك المركزي	٧.١٤٠	٢.٠٠
٨	وزارة الاعمار والاسكان	٦.٤٢٦	١.٨٠
٩	وزارة الاتصالات	٣.٩٢٦	١.١٠
١٠	امانة بغداد	٢.٨٥٦	٠.٨٠
١١	الشباب والرياضة	٢.٤٩٩	٠.٧٠
١٢	التعليم العالي	٢.٤٩٩	٠.٧٠
١٣	الصحة	٢.٤٩٩	٠.٧٠
١٤	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٢.٤٩٩	٠.٧٠
١٥	وزارة العدل	٢.١٤٢	٠.٦٠
١٦	وزارة الزراعة	١.٧٨٥	٠.٥٠
١٧	وزارة الموارد المائية	١.٧٨٥	٠.٥٠
١٨	وزارة الصناعة والمعادن	١.٠٧١	٠.٣٠
١٩	المفوضية المستقلة للانتخابات	٠.٧١٥	٠.٢٠
٢٠	وزارة التربية	٠.١٧٩	٠.٠٥
٢١	هيئة السياحة	٠.١٧٩	٠.٠٥
٢٢	المجموع	٣٥٧.٠٠٠	%١٠٠

المصدر: زينب علي مظلوم، تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات الحكم الرشيد (دراسة تطبيقية على العراق) رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، ٢٠١٩، ص١٩٠.

شكل (١٣) **حجم الفساد المالي ونسبته في الوزارات والهيئات الرسمية العراقية للمدة (٢٠٠٥- ٢٠١٨)**

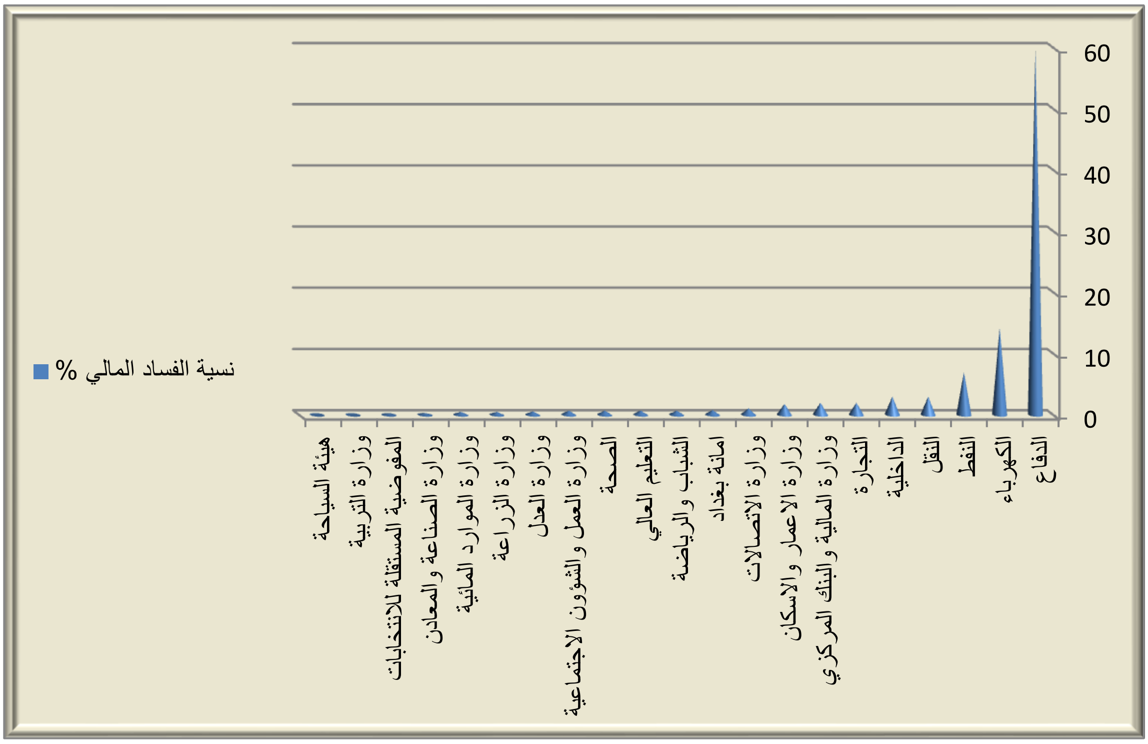

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول(١٣)

١.التعاقد على احتياجات غير ضرورية: ويتم من خلال منح شركات عقد لأشياء دون الحاجة الى ذلك وهذا يعكس نفوذ سياسي غير مبرر الهدف منه حصول فائدة للمتعاقدين المحليين .

٢. تجزئة أو تقسيم العقود: وتعد هذه محأولة متعمدة للحد من المنافسة أو تجنبها من خلال تجزئة وتقسيم العقود الى عقود صغيرة من اجل التحايل على العتبة القانونية التي تستلزم خضوع العقد للمراجعة .

٣. التجميع غير الملائم: وهذه العملية عكس تجزئة وتقسيم العقود إذ يقوم الموظف الحكومي بدمج اشياء وسلع ليست لها علاقة بعضها بالبعض الاخر في عقد واحد.

٤.التلاعب بالأعلانات: كثيراً ما يتم التلاعب بالأعلانات للمناقصات الحكومية التي من المفترض ان تكون شفافة إذ لا يتم ابلاغ كل المتعاقدين المحليين من اجل التغطية على الحقيقة ،أو قد يقوم شخص معين لشراء جميع نسخ الأعلنات في الصحيفة التي تحتوي على الأعلانات.

٥. المواصفات الغامضة: إذ يعمل بعض المسؤولين على تقديم معلومات غامضة وخاطئة أو غير كافية حول مواصفات المناقصة مما يساهم في استبعاد فئه من المنافسين وترسية المناقصة على جهة معينة.

٦. معايير وشروط منحازة: وهذه احد الشروط في توجيه العقود الحكومية الى جهة معينة من خلال وضع شروط صعبة يصعب تحقيقها سوى اشخاص معينين .

٧. تسريب المعلومات السرية: فقد يقوم الموظف الحكومي بتسريب معلومات عن مقدار التكاليف ومعلومات عن العروض المنافسة الى احد المنافسين وهذا يسهل عليه تغيير الاسعار من اجل الحصول على العقد .

٨. التلاعب بالعطاءات: قد يقوم المسؤول بالتلاعب بالعطاءات من خلال حذف احد أوراق الملف المقدم من اجل استبعاد احد المنافسين أو قبول العروض المقدمة بعد انتهاء المدة المعلنة لتقديم العطاء أو تغير الاسعار من اجل فوز احد المنافسين بالعقد.

٩. تضارب المصالح: قد تكون هنالك مصالح مشتركة مع الشركات الفائزة والموظف الحكومي المسؤول عن عمليات تقييم العطاءات.

وعليه يمكن القول إن فساد العقود الحكومية يشكل تهديد جديد لكيان الدولة العراقية لكبر حجم الهدر المالي الذي بلغ ٣٥٧ مليار دولار من جهة ونوعية العقود من جهة اخرى.

خامساً. الاضرار المتعمد بالمال العام:

يعد الاضرار المتعمد بالمال العام واحدة من صور ومؤشرات الفساد الاكثر شيوعا في العراق من خلال الاعداد الكبيرة من الحالات المشتبه فيها ، ويعرف المال العام بانه المال المخصص للنفع العام وغير المملوك لشخص معين أو جهة خاصة أو مؤسسة تابعة للقطاع الخاص ، كما يعرف بانه كل مال تعود ملكيته للدولة أو احد

المؤسسات أو المرافق العامة أو المال المخصص من اجل اتمام مهمة عامة مرخص لها على وفق القانون[١] ، وقد ياخذ الاضرار بالمال العام صور عدة ابرزها الآتي [٢]:

١.سرقة أو اختلاس الموظف أو المكلف بالخدمة العامة للأموال أو الاملاك العائدة ملكيتها للدولة والموجودة في حيازته.

٢. تسهيل الاستيلاء على اموال الدولة للغير من قبل المكلف بالخدمة العامة مقابل منافع مادية أو اجتماعية.

٣. حدوث اضرار من قبل الموظف المكلف بالخدمة أو المصلحة العامة التي من الواجب المحافظة عليها مستغلا وظيفته في تحقيق منافع شخصية.

٤.حصول الموظف أو المكلف بخدمة عامة على ارباح من جراء اعمال وظيفته.

٥. سرقة المال العام. وهي صورة من صور الاعتداء على المال العام التي من شانها اهدار مبالغ كبيرة من ميزانية الدولة من خلال الصفقات الوهمية والاستيرادات والاستثمار والسرقة والاستيلاء على المال العام أو رفع اسعار العقود أو المشتريات.

٦. الانفاق غير الضروري للمال العام في نهاية العام المالية تجنبا من قيام السلطات المالية بخفض التخصيصات المطلوبة في العام التالية[٣].

يلحظ بان حجم حالات الاضرار بالمال العام في العراق (٢٠٧٨٨) حالة للمدة (٢٠١٥ – ٢٠٢١) إذ سجلت(١٤٨٠٦) أوامر استقدام وبنسبة (٧١.٢٢%) ، بينما سجلت (٥٠١٨) امر قبض وبنسبة (٢٤.١٤%)، و(٤٨٩) عدد حالات الادانة وبنسبة(٤.٦٤%) من حجم الحالات المسجلة الجدول(١٤) والشكل (١٤)، على ان حجم حالات الاضرار بالمال العام لها تداعياتها

---

(١) صالح ابراهيم ، مروان المدرس ، دراسة في ضواء احكام القانون البحريني ، الطبعة الأولى ، مطبعة جامعة البحرين ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٤٩ .

(٢) نوفل علي الصفو، جرائم الانتفاع الواقعة على المال العام، كلية الحدباء الجامعة، مركز الدراسات المستقبلية ، مجلة بحوث مستقبلية، العدد العاشر ،٢٠٠٥ ، ص ٢١٥ .

(٣) ساجر ناصر حمد، ادريس حسن محمد ، اثر الفساد الإداري في اهدار المال العام ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد ٥ ، العدد ١٨، ٢٠١٣، ص٢٦٤ .

السلبية على قوة الدولة العراقية كونها بامس الحاجة لها في رفع امكانياتها الاقتصادية والعسكرية علاوة على تحسين واقع قوتها الحيوية.

جدول (١٤)

حجم حالات الاضرار بالمال العام في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)

ت	توصيف الحالة	حجمها	النسبة %
١	حالات صدور أوامر الاستقدام	١٤٨٠٦	71.22
٢	حالات صدور أوامر القبض	٥٠١٨	24.14
٣	حالات الادانة	٩٦٤	4.64
	المجموع	20788	%١٠٠

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على. جمهورية العراق، هيئة النزاهة، بيانات غير منشورة لعام٢٠٢٢.

شكل (١٤)

حجم حالات الاضرار بالمال العام في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)

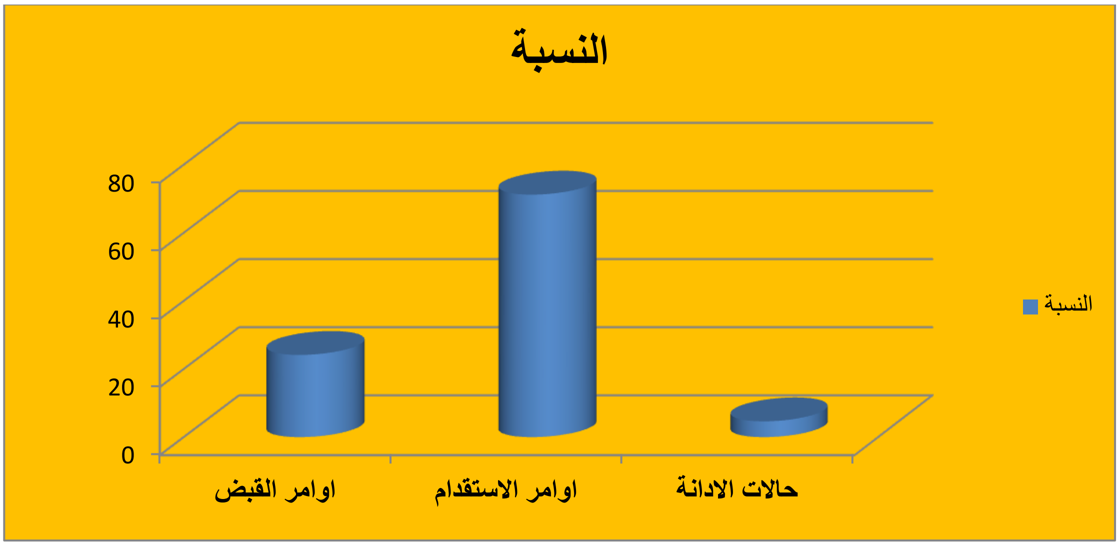

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول(١٤)

سادساً. الاختلاس .

الاختلاس هو صورة من صور الفساد المالي المنتشرة بصورة كبيرة و يعني الاستيلاء على المال من قبل موظف يضع يده عليه، ولا يوجد اختلاف كبير بين السرقة والاختلاس فالسرقة اخذ مال غير دون رضاه اما الاختلاس فهو الاستيلاء على المال العام من قبل الموظف الذي أوكل اليه ادارته أو حمايته ، كما يعني قيام الموظف العام بشكل مقصود بتبديد أو الاستيلاء على اموال عمومية أو خصوصية ذات قيمة مستغلاً وظيفته، ويلحظ من ذلك ان الاختلاس مرتبط في انشطة اقتصادية أو مالية أو تجارية أو اشياء ذات قيمة عهد ادارتها الى الموظف.

ويلحظ بان حجم حالات الاختلاس في العراق (٦٥١٠) حالة للمدة (٢٠١٥ – ٢٠٢١) إذ سجلت(٢٢٣٢) أوامر استقدام وبنسبة (٣٤.٣%) من الحالات المسجلة ، بينما سجلت (٣٤٦٠) امر قبض وبنسبة (٥٣.١%) من الحالات المسجلة، و(٨١٨) عدد حالات الادانة وبنسبة(١٢.٦%) من حجم الحالات المسجلة الجدول(١٥) والشكل (١٥)، وعليه يمكن القول إن مشكلة الاختلاس لا تقل خطورة على كيان الدولة العراقية عن بقية انواع الفساد المالي والاداري المستشري فيها.

جدول (١٥)

حجم حالات فساد الاختلاس في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)

ت	توصيف الحالة	حجمها	النسبة %
١	حالات صدور أوامر الاستقدام	٢٢٣٢	34.3
٢	حالات صدور أوامر القبض	٣٤٦٠	53.1
٣	حالات الادانة	٨١٨	12.6
	المجموع	6510	%١٠٠

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على. جمهورية العراق، هيئة النزاهة، بيانات غير منشورة لعام٢٠٢٢.

شكل (١٥)

نسب حجم حالات فساد الاختلاس في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)

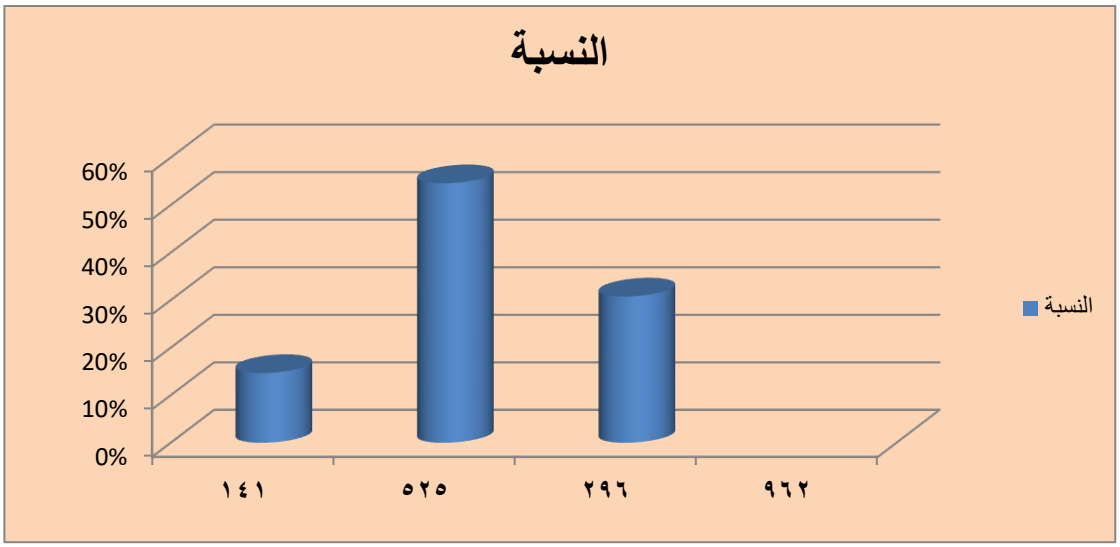

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول(١٥)

المبحث الثالث

مؤشرات الفساد الإداري في العراق

هنالك العديد من مؤشرات الفساد الإداري التي انتشرت بشكل سريع في جميع القطاعات من دون استثناء، مما ساهم في تردي الوضع الإداري في مؤسسات الدولة وأثر على دورها في تقديم مختلف خدماتها للمواطنين، خاصة بعدما انتشرت ظاهرة الفساد وصارت تشكل في حد ذاتها نظاما غير مقنن، وللفساد الإداري مؤشرات مختلفة ومتباينة في درجة خطورتها وعمق آثارها التي أصبح منتشرا في ألاجهزة الإدارية المختلفة [١] ، ومن هذه المؤشرات ما ياتي:

اولاً . الاهمال الإداري:

يعد الاهمال شكلاً من اشكال التراخي الوظيفي ، وهو سلوك مخالف للقيم والمبادئ الوظيفية الذي يؤدي الى تحمل المسؤولية على وفق القانون كما يقصد به تراخي الموظف المكلف بخدمة

(١) جاب الله شافية مصدر سابق ، ص١٠٢.

عامة عن القيام بواجباته المكلف بها وتقاعسه عن اداء واجباته الموكلة الية ويعد انتهاك للمعايير والتعليمات الوظيفية التي تحكم عمل المؤسسات الحكومية[1] .

يلحظ بان حجم حالات الاهمال في العراق (٧٩٩٣) حالة للمدة (٢٠١٥ –٢٠٢١) إذ سجلت(٥٨٤٣) أوامر استقدام وبنسبة (٧٣.١%) من حجم الحالات المسجلة ، بينما سجلت (٩٠٠) امر قبض وبنسبة (١١.٣%)، من حجم الحالات المسجلة ، و(١٢٥٠) عدد حالات الادانة وبنسبة(١٥.٦%) من حجم الحالات المسجلة الجدول(١٦) والشكل (١٦)، وعليه يمكن القول إن الاهمال الاداري يعد من المؤشرات السلبية التي تؤثر سلبا على الاداء الوضيفي لمؤسسات الدولة وبالتالي يضعفها من الداخل نتيجة التلكؤ في انجاز المهام وما لذلك من تداعيات على الخدمات المقدمة من جانب والاستقرار السياسي من جانب اخر.

جدول (١٦)

حجم حالات الاهمال الإداري في العراق للمدة (٢٠١٥–٢٠٢١)

ت	توصيف الحالة	حجمها	النسبة%
١	حالات صدور أوامر الاستقدام	٥٨٤٣	73.1
٢	حالات صدور أوامر القبض	٩٠٠	11.3
٣	حالات الادانة	١٢٥٠	15.6
٤	المجموع	7993	%١٠٠

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على . جمهورية العراق، هيئة النزاهة، بيانات غير منشورة لعام٢٠٢٢.

(2) Cavico , F , J , Mujtaba ,B , G , Stephen Muffler , M , (2016) , The Tort , 0f , Neglience in Employment Hiring , Supervision and Retention , American Journal 0f Business and , 1 (4) , ٢٠٥.

شكل (١٦)

نسب حالات الاهمال الإداري في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)

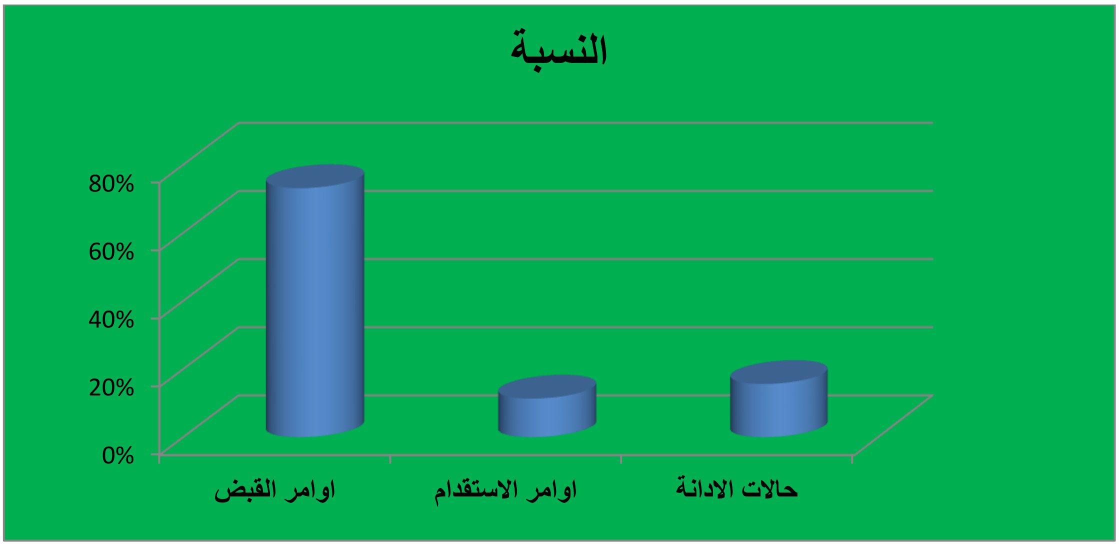

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول(١٦)

ثانياً . التزوير:

وهو صورة من صور الفساد الإداري ومؤشر دال على حجم التلاعب والتحريف والتضليل في الوثائق والمستندات الرسمية مخالف بذلك القوانين والانظمة التي تحكم عمل المؤسسات الحكومية ، مقابل ذلك للحصول على منافع ومكاسب مادية أو معنوية[١]، كما يقصد بالتزوير تغيير الحقيقة في بيانات محرر ما مع حصول ضرر للغير بسبب ذلك[٢] ، وقد بلغ حجم حالات التزوير في العراق (٩٦٢) حالة للمدة (٢٠١٥ – ٢٠٢١) إذ سجلت(١٤١) أوامر استقدام وبنسبة (١٤.٦٦%) من حجم الحالات المسجلة ، بينما سجلت (٥٢٥) امر قبض وبنسبة (٥٤.٥٧%)، من حجم الحالات المسجلة ، و(٢٩٦) عدد حالات الادانة وبنسبة(٣٠.٧٧%) من حجم الحالات المسجلة الجدول (١٧) والشكل (١٧)، وبالرغم من قلة حجم تلك المشكلة إلا

---

(١) غسان فيصل عبد ، فاتن سعد نعمان ، الفساد الإداري ، اسبابه . اثارة ، سبل معالجة ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ١ ، العدد ١ ، ٢٠١١، ص٦٩ .

(٢) عبد الفتاح خضر ، جرائم التزوير والرشة في نظم المملكة العربية السعودية ، ب ط، مكتبة عين الجامعة، ١٩٩٠، ص ٢٠ .

انها تعطي مؤشراً سلبياً يعكس وهن الاجراءات الرقابية أو تماهيها في اداء مهامها ، مما يوثر سلبا على اداء مؤسسات الدولة ، وليس أدل على ذلك من عمليات التزوير التي شابت الدورتين الانتخابيتين السابقتين

جدول (١٧) حجم حالات التزوير المسجلة في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)

ت	توصيف الحالة	حجمها	النسبة
١	حالات صدور أوامر الاستقدام	١٤١	14.66
٢	حالات صدور أوامر القبض	٥٢٥	54.57
٣	حالات الادانة	٢٩٦	30.77
٤	المجموع	962	%١٠٠

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على . جمهورية العراق، هيئة النزاهة، بيانات غير منشورة لعام٢٠٢٢.

شكل (١٧)

نسب حالات التزوير المسجلة في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)

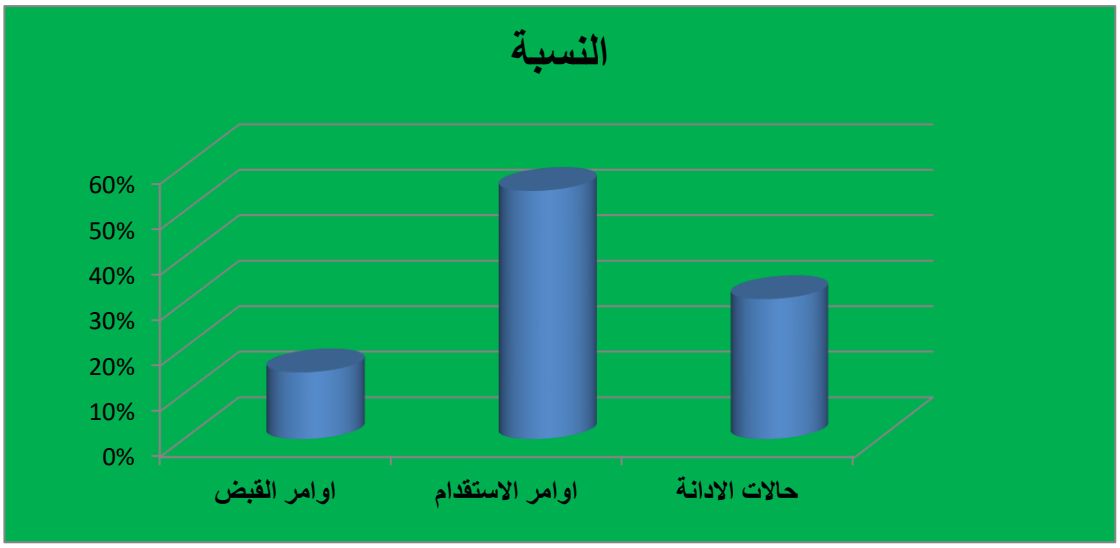

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول(١٧)

ثالثاً . تجاوز حدود الوظيفة:

تعني مخالفة قوانين الخدمة الوظيفية في اجهزة الدولة كما تعني سوء استخدام الوظيفة العامة أو سوء استخدام السلطة للحصول على منافع أو مكاسب شخصية باستخدام طرق غير مشروعة، يؤدي تجاوز حدود السلطة الى بروز ظاهرة الفساد في العمل الوظيفي والمساس بنزاهة الوظيفة العامة ، وانحرافها عن الهدف العام للوظيفة المتمثلة بالمصلحة العامة [1] ، إذ بلغ حجم حالات تجاوز حدود الوظيفة في العراق (25920) حالة للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١) إذ سجلت(١٩٢٤٨) أوامر استقدام وبنسبة (٧٤.٢٦%) من حجم الحالات المسجلة ، بينما سجلت (٢١٩٨) امر قبض وبنسبة(٨.٤٨%)، من حجم الحالات المسجلة ، كذلك سجلت (٤٤٧٤) عدد حالات الادانة وبنسبة(١٧.٢٦%) من حجم الحالات المسجلة الجدول(١٨) والشكل (١٨)، وهذا يكشف تراجع الدور الرقابي للجهات ذات العلاقة من جانب وابتعاد الدولة عن العمل المؤسسي من جانب اخر.

جدول (١٨)

حجم حالات تجاوز حدود الوظيفة العامة المسجلة في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)

ت	توصيف الحالة	حجمها	النسبة %
١	حالات صدور أوامر الاستقدام	١٩٢٤٨	74.26
٢	حالات صدور أوامر القبض	٢١٩٨	8.48
٣	حالات الادانة	٤٤٧٤	17.26
٤	المجموع	٢٥٩٢٠	%١٠٠

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على . جمهورية العراق، هيئة النزاهة، بيانات غير منشورة لعام٢٠٢٢.

(1) دعاء محمود عبد ، تجاوز حدود السلطة في الوظيفة العامة، مجلة الدراسات المستدامة، وزارة التربية، مركز البحوث والدراسات التربوية ، المجلد٣ ، العدد ٤، ٢٠٢١، ص، ٨٤١.

شكل (١٨)

نسب حالات تجاوز حدود الوظيفة العامة المسجلة في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢١)

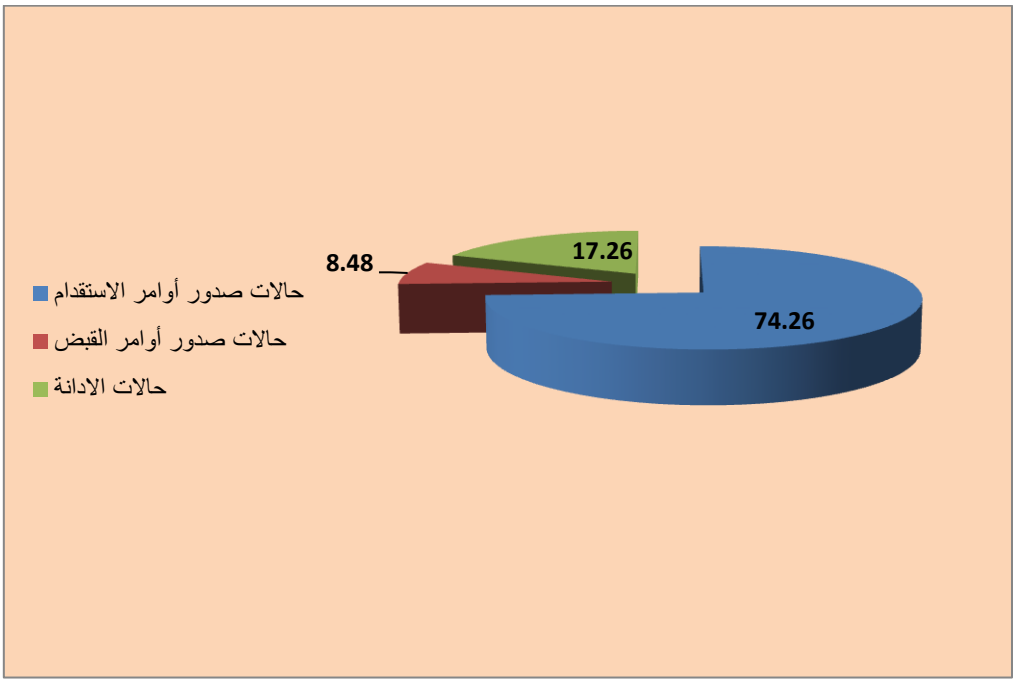

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول(١٨)

رابعاً . فساد التشريع:

يعد القانون من أول الوسائل التي تكافح ظاهرة الفساد بمختلف صورة واشكاله ، متخذا بذلك أسلوبين الاسلوب الوقائي والاسلوب العلاجي اللذين يهدفان الى اصلاح وتهذيب الجاني، والقانون أول من يقف في وجه الفساد وهو السلاح الضارب للمجتمع لحماية المؤسسات والممتلكات العامة والخاصة ، وعلية فإن غياب القانون ولو بشكل جزئي (نقص التشريعات) في أي مجال من المجالات التي يمكن ان يفلت الجاني من العقاب من خلال اغفال معالجة مسائل معينة ، أو عدم وضوح النص الذي يعالج تلك المسالة ، وهنا سوف نوضح اغفال التشريع الجزائي العراقي لبعض جرائم الفساد[١] :

(١) مجيد احمد خضر ، عبدال محمد قادر ، الدور التشريعي في اعاقة مكافحة الفساد ، مجلة رسالة الحقوق، كلية القانون جامعة كربلاء، المجلد ١٤ ، العدد ٣ ، ٢٠٢٢ ، ص ٢٤٦ ،ص ٢٥٢ .

::

١.اغفال بعض جرائم الفساد الواردة في الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد ٢٠٠٣.

٢.اغفال وعدم تجريم رشي الموظف الخاص أو الدولي.

٣.الامتيازات والحصانة الممنوحة للموظف الدولي على مسؤوليته الجزائية.

٤.اغفال تجريم استغلال النفوذ.

٥.ضعف اليات الكشف عن الجرائم وتداخل القانون .

ويلحظ أن حجم حالات الفساد المسجلة في السلطة التشريعية في العراق (١٩٢) حالة للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١) ، سجل أعلاها في العام (٢٠١٦) إذ بلغ عدد الحالات (٧٤) وبنسبة (٣٨.٥٤%) من حجم الحالات المسجلة ، بينما سجل اخفضها في العام (٢٠٢٠) إذ بلغ عدد الحالات المسجلة (١٧) وبنسبة (٨.٨٥%) من حجم الحالات المسجلة الجدول(١٩) والشكل (١٩)، خلاصة ما سبق إن فساد التشريع يعد اخطر انواع الفساد في الدولة كون المؤسسة التشريعية هي الركيزة الرئيسة في متابعة اداء مؤسسات الدولة وبالتالي يعكس بشكل سلبي على كل مفاصل الدولة العراقية.

جدول (١٩)

التباين الزماني لحالات الفساد في السلطة التشريعية للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)

ت	السنوات	عدد حالات الفساد	النسبة %
١	٢٠١٥	٢٧	14.06
٢	٢٠١٦	٧٤	38.54
٣	٢٠١٨	٣١	16.15
٤	٢٠١٩	٢٢	11.46
٥	٢٠٢٠	١٧	8.85
٦	٢٠٢١	٢١	10.94
٧	المجموع	١٩٢	%١٠٠

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على . جمهورية العراق، هيئة النزاهة، بيانات غير منشورة لعام٢٠٢٢.

شكل (١٩)

التباين الزماني لحالات الفساد في السلطة التشريعية للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)

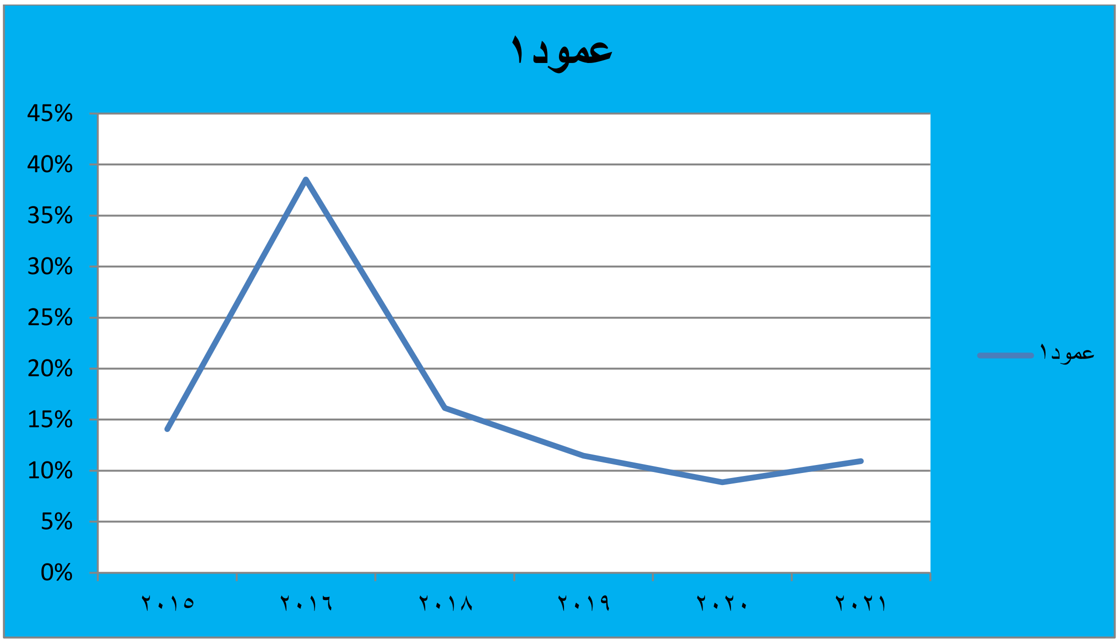

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول(١٩)

خامساً. فساد التنفيذ:

ولدت المحاصصة والتوافق بين الجهات والاحزاب السياسية المتنفذة التي تعد الدرع الحصين ومركز حماية المسؤول والموظف المخالف للقوانين والانظمة الذي ينتمي لهذه الجهات والاحزاب السياسية ، إذ ان التقصير والتهاون في تنفيذ العقوبة يؤدي الى زيادة حالات الجريمة فإذا لم

يعاقب المذنب فإنة يزداد سوء بسبب عدم وجود الرادع ، الذي يرغب بارتكاب الجريمة من ذوي النفوس الضعيفة يستسهل الامر ولاسيما عندما يصبح القانون اداة من الممكن تطويعها حسب تفسيرهم ومن ثم ينتشر ويعم مبدا عدم تنفيذ العقاب ويستباح المال العام، وتتضرر الدولة ومؤسساتها لأسباب مجهولة إذ لا يتم تطبيق العقاب على المسيء ، بل الأسوء من ذلك يكافئ المفسد بمنصب يتم بنقلة اليه[١]، ويؤدي فساد التنفيذ الى الاتي:

(١) رعد طعمه عواد ، مصدر سابق ، ص١٥٨ .

١ .تعطيل القوانين:

إن تعطيل القانون وايقاف العمل بالنصوص القانونية بشكل جزئي أو كلي يعني ترك النصوص القانونية ووقفها والعمل على غير مقتضاها جزءا أو كلاً لمدة طويلة أو قصيرة ، ويختلف التعطيل عن الالغاء فالإلغاء يعني اعدام النص أو انهاء وجوده، اما التعطيل فالنص يبقى قائما ويجمد وينقسم التعطيل على كلي أو جزئي يتحقق التعطيل الكلي بسبب امتناع الادارة عن الاصدار القوانين التنفيذية ، اما التعطيل الجزئي فقد يكون في النص من خلال وقف سريان احد النصوص القانونية لمدة معينة [١] .

٢ .التاخير في التنفيذ:

قد يقوم الموظف المختص وبسوء نيه الى التاخير أو التباطؤ في تنفيذ الاحكام القضائية دون التصريح بذلك ، وقد يلجأ الى سلوك شاذ في التعامل مع الاحكام القضائية من اجل محأولة اهدار الفائدة من الحكم على الجهة المستفيدة من الحكم التي صدر الحكم لصالحها كان يقوم بالتذرع بعدد من الحجج لتشريع امتناعة من تنفيذ القرارات مثل اشتراط الحصول على بعض التواقيع من مجموعة من الموظفين للبدء بالتنفيذ أو ادعاءه بوجود عدد من الاحكام الواجبة التنفيذ خلاف الواقع ، أو غيرها من الحجج[٢] . ويلحظ بان حجم الحالات المسجلة في السلطة التنفيذية في العراق (٥٥٢) حالة للمدة (٢٠١٥ –٢٠٢١) ، سجل أعلىها في العام (٢٠٢١) إذ بلغ عدد الحالات (١٦٣) وبنسبة (٢٩.٥٤%) من حجم الحالات المسجلة ، بينما سجل اخفضها في العام (٢٠١٦) إذ بلغ عدد الحالات المسجلة (٢٥) وبنسبة (٤.٥٣%) من حجم الحالات المسجلة الجدول(٢٠) والشكل (٢٠)، وصفوة القول إن تأخير تنفيذ الاحكام بحق الفاسدين يعطي رسائل اطمأنان أليهم ويجعلهم يتمادون في هدر المال العام واضعاف الدولة.

---

(١) اسماعيل صعصاع البديري ، ثامر محمد العيسأوي ، تعطيل القوانين كأثر لانحراف الادارة بانظمتها التنفيذية – دراسة تحليلية قياساً ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الكوفة، المجلد ١ ، العدد ٤٧ ، ٢٠٢٠ ، ص٢٥ .

(٢) محمد اسماعيل ابراهيم،احمد زغير مجهول،اثر الطاعة على المسؤولية الجزائية لامتناع الموظف عن تنفيذ الاحكام القضائية(دراسة قياساً)،مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة بابل، المجلد٦،العدد١،٢٠١٤،ص ٢٩٨.

جدول (٢٠)

التباين الزماني لحالات الفساد في السلطة التنفيذية للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)

ت	السنوات	عدد حالات الفساد	النسبة %
١	٢٠١٥	٩٠	16.30
٢	٢٠١٦	٢٥	4.53
٣	٢٠١٨	١١٦	21.01
٤	٢٠١٩	٩٧	17.57
٥	٢٠٢٠	٦١	11.05
٦	٢٠٢١	١٦٣	29.54
٧	المجموع	٥٥٢	100%

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على . جمهورية العراق، هيئة النزاهة، بيانات غير منشورة لعام٢٠٢٢.

شكل (٢٠)

التباين الزماني لحالات الفساد في السلطة التنفيذية للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)

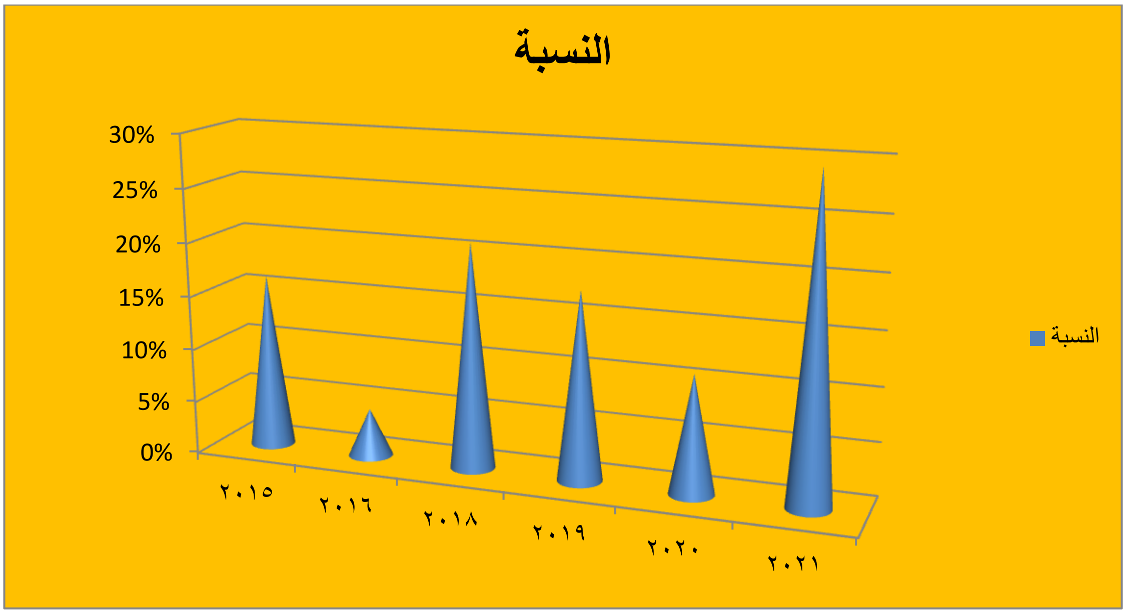

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول(٢٠)

سادساً : المحسوبية الإدارية:

احد اخطر مؤشرات وانواع الفساد الإداري في العالم اجمع ، وتعني تقديم خدمة أو تعيين اقارب او اصدقاء وهي ظاهرة سلبية تؤثر على اداء جميع المؤسسات في الدولة ، و تعبر عن المستوى الثقافي والاجتماعي للمجتمع ومدى تاثير القيم والعادات والتقاليد في المجتمع ، تنتشر المحسوبية من خلال استغلال العلاقات الاجتماعية من اجل تمرير الاهداف والحصول على مواقع وظيفية ومناصب ادارية، أو قد تكون وسيلة لتحقيق اهداف لحزب معين أو تمرير لسياسيات ومصالح حزبية أو طائفية على حساب الاخرين ، وقد تكون المحسوبية محسوبية جماعية من خلال تقاسم المناصب الإدارية والوظيفية لأحزاب معينة، أو مراعاة الاعتبارات العشائرية والقبلية [١] .

ان التمييز بين ابناء الوطن الواحد على اساس الدين أو العرق أو القرابة أو الانتماء الحزبي أو الصداقة يمكن تفسيره بانه نوع من انواع الفساد الإداري الذي يمنح الوظائف أو المنصب أو الترقيات على اساس الرعاية والنفوذ بدون استحقاق وبعيداً عن الكفاءة وقوانين التوظيف الحكومي ، فالقيام بعمل لصالح فرد أو جهة معينة ينتمي اليها الشخص يعد عمل مخالف للقانون ، وغالبا ما تحدث في المجتمعات التي تعاني من ضعف الوعي الاجتماعي والثقافي وبالنتيجة تفضيل شخص على شخص معين أو جهة على جهة اخرى بغير أوجه حق من اجل الحصول على مكاسب أو مصالح معينة ، وغالبا ما يستفيد من المحسوبية اصحاب النفوذ والاموال من خلال تولي المناصب والقيادات العليا بغض النظر عن الكفاءة والاستحقاق وهذا يولد انعكاسات خطيرة على المجتمع وتعطل عمل القطاع العام والخاص خصوصا في ابرام عقود المقاولات والمشاريع الخاصة بالبنى التحتية التي تكون فيها مجال للمحاباة والمحسوبية على حساب جودة العمل ومن ثم الاضرار بالصالح العام وهدر الاموال وتحقيق منافع خاصة للموظف والمسؤول وللأشخاص أو الجهة التي احيل لها المشروع [٢] .

([١]) محمد الروابدة ، واخرون، مصدر سابق، ص١٣.

([٢]) زيادعبدالوهاب النعيمي، احمد طارق ياسين ، اليات مكافحة الفساد الإداري في ضواء احكام القانون الدولي، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، دراسات اقليمية، العدد٤٠، ٢٠١٩،ص٧٦ .

وخلاصة القول فإن المحسوبية الإدارية إحدى اهم اسباب الفساد الإداري إذ تم تولي اشخاص غير كفؤين وغير قادرين على ادارة المؤسسات الحكومية، وهي واحدة من أساليب تدمير المصلحة العامة ، ومن الواضح أن الصالح العام له اهميته الكبرى في ادارة الدولة، إلا أن المحسوبية تعرقل هذه الادارة عندما تمكن من لا يستحق من الوصول إليها، ليعمل عكس المصلحة العامة لتحقيق مصالح شخصية أو فئوية أو حزبية وهذا ما نراه وبشكل واضح في وزارات الدولة ومؤسساتها، ويكون السبب في ذلك وجود أشخاص تولوا المنصب عن طريق المحسوبية وهو غير مؤهل لتولي المسؤولية، وإنما وصل إليها عن طريق حزبي أو طائفي أو قومي مما يبعد الدولة عن المسار الصحيح القائم على اساس الكفاءة والمهنية ويعرضها لمخاطر داخلية وخارجية كبيرة .

الفصل الثالث

العوامل المسببة للفساد المالي والإداري في العراق

- المبحث الأول : الاسباب السياسية للفساد المالي والإداري
- المبحث الثاني : الاسباب الاقتصادية للفساد المالي والإداري
- المبحث الثالث : الاسباب الاجتماعية للفساد المالي والإداري
- المبحث الرابع: الاسباب الإدارية والامنية للفساد المالي والإداري.

الفصل الثالث

العوامل المسببة للفساد المالي والإداري في العراق

تمهيد

من الواضح ان اسباب الفساد المالي والإداري كثيرة ومتنوعة إذ لا يمكن حصرها بعدد معين من الاسباب والمظاهر السلوكية، فلدى القائمين بالفساد اساليب واليات جديدة ومبتكرة من اجل تحقيق اهدافهم غير المشروعة في الحصول على المكاسب المادية والمعنوية، وفي العراق تتنوع اسباب الفساد المالي والإداري بعد العام ٢٠٠٣ بسبب حداثة النظام الديمقراطي في الدولة مع وجود الموارد الكبيرة و العديد من التحديات التي تواجه عملية مكافحته، وبما ان الفساد ظاهرة مركبة ومعقدة تتداخل فيها العديد من الاسباب التي تساهم في انتشارها، إذ تؤدي العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية دوراً كبيراً في تفاقمها غير أن سوء استغلال السلطة من بعض أصحاب القرار السياسي أسهم في استشراء الفساد من أجل تحقيق مصالح ومكاسب شخصية أو فئوية أو حزبية [١]، كذلك طبيعة النظام الساسي الحاكم إذ تؤثر المحاصصة الطائفية والحزبية والقومية والمحسوبية على إنتشار هذه الظاهرة، فضلاً عن تاثير ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في استشراء الفساد، كذلك يؤثر المستوى الثقافي والاخلاقي والعادات والتقاليد في استشراء هذه الظاهرة التي تخالف الاعراف والقوانين ، وبشكل عام يزداد حجم الفساد المالي والإداري بالدولة النامية كأحد المظاهر المصاحبة لانخفاض المستوى الثقافي بشكل كبير مما يؤدي نتائج سلبية وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية ويسهم في تبديد الثروات، مع الاخذ بنظر الاعتبار مدى الجدية في تطبيق القوانين والانظمة من قبل الاجهزة الرقابية، كذلك يؤثر الوضع الامني للدولة في حجم هذه الظاهرة فالدول التي تتمتع بوضع امني مستقر تتميز بقلة حجم هذه الظاهرة اما الدول التي يكون فيها الوضع الامني غير مستقر نرى تفاقم حجم الفساد فيها، إضافة الى كثرة الروتين والقيود الإدارية في المعاملات وضعف الولاء الوطني وعدم تكافؤ الفرص في الحصول على الوظائف، كذلك العقلية الاستبدادية للبعض في ادارة الدولة والاستئثار بالحكم والغاء الاخرين[٢].

([١]) فواز خلف ظاهر، الفساد المالي والإداري وغياب ثقافة النزاهة الاسباب وسبل المعالجة (دراسة قانونية)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة كركوك، المجلد ٧، العدد٣٦، ٢٠١٨، ص١٢١.

([٢]) نشأت احمد نصيف، الفساد المالي والإداري وسبل مكافحة،مجلة الجامعة العراقية،المجلد٣٣،العدد١،٢٠١٤،ص ٤٤٣-٤٤٨

المبحث الأول

الاسباب السياسية للفساد المالي والإداري

من أهم الأسباب التي يمكن أن تخلق بيئة خصبة للفساد هي الأسباب السياسية وهي متعددة، لانها ترتبط وتقترن بالشخصيات ذات النفوذ السياسي من حكومات تنفيذية أو سلطات تشريعية أو سلطات قضائية[١]، وتلك الشخصيات لها القدرة الكبيرة على استحداث أو إلغاء بعض القوانين التي تمنع أو تسمح بانتشار الفساد، وأن ضعف الإرادة السياسية أو انعدامها لمواجهة الفساد، وكذلك ضعف أجهزة الرقابة بالدولة ومحاربتها وعدم استقلاليتها بالشكل الكافي، وتمتع المسؤولين الحكوميون بحرية كبيرة في التصرف وعدم الخضوع للمسائلة لتمتعهم بانواع من الحصانة، وضعف أو عدم وجود نظام الحوكمة الرشيدة بالدولة، وضعف الشفافية، كلها عوامل تؤدي إلى بيئة فاسدة سياسيا[٢].

ومن الممكن رصد مجموعة من الأسباب ذات الطبيعة السياسية التي تؤدي إلى الفساد في جميع أشكال المجتمعات الفقيرة ومنها النامية، بل وحتى المجتمعات المتقدمة، فغالبا ما نشهد فضائح مالية لبعض رؤساء الدول، أو الحكومات، أو الوزراء، أو رؤساء الأحزاب، وحتى أعضاء البرلمان، الذين يلجأون إلى استغلال المراكز السياسية، والثقة الممنوحة لهم من النظام الحاكم لارتكاب أفعال الفساد الوظيفي أثناء مدة ممارستهم لوظائفهم، ويرجع ذلك إلى التنافس على السلطة السياسية ولجوء بعض المتنافسين عليها إلى وسائل غير مشروعة، وقد ترجع إلى الاستبداد السياسي للنظام الحاكم، كما يمكن أن تكون طبيعة العلاقات بين النظم السياسية الداخلية والمصادر الدولية للفساد من العناصر والأسباب التي تؤدي إلى حدوث الفساد في الدول

---

(١) Jawad Al- Frijawy, and others, The Phenomenon of the Spread of Administrative and Financial Corruption in IRAQ Despite the Muitiplicity of 0versight Bodies , Americn research journal of technology and sciences , vol 49, No 1, 2018, p8 .

(٢) علي سعدي عبد الزهرة جبير ، احمد عبد الجبار حميد حميدي ، دور الهيئات المستقلة في مكافحة الفساد في العراق (هيئة النزاهة نموذجا) مجلة الناقد للدراسات السياسية، الجزائر، ، المجلد٥ ، العدد١ ، ٢٠٢١ ، ص٢٥.

النامية، فضلاً عن تزاوج السلطة مع الثروة وتشابك المنافع المادية بين الحاكم أو الوزراء والمسؤولين السياسيين، وكبار رجال المال، والأعمال والاستثمار[١].

من اهم الاسباب السياسية التي تسهم في ضعف الحكومات المتعاقبة هو قلة الوعي السياسي والثقافي وعدم الالمام باليات النظم الانتخابية والإدارية على الرغم من حصول انتخابات بشكل دوري وتشكيل حكومات جديدة ، ولكن رغم ذلك فإن حالات الفساد في تزايد والسبب في ذلك هو عدم تطبيق القانون وضعف محاسبة المقصرين والفاسدين وترهل الادارات وغياب القدوة السياسية فضلاً على فساد التشريع والتنفيذ ، وفساد الاحزاب وغياب الضوابط لحماية المال العام وحماية اقتصاد الدولة من السرقات أو التدخلات المخالفة للقانون، علاوة على ضعف الممارسة الديمقراطية الوطنية، ان تأسيس حكومات عراقية بعد عام ٢٠٠٣ على اساس مبدا المحاصصة السياسية والمذهبية والقومية قد تسبب في شيوع الحزبية والفئوية في التعامل ما بين الكتل ذاتها وفي تعاملاتها مع الحكومة بشكل عام، وفوق كل ذلك عدم وجود عوامل الكفاءة والخبرة لإدارة الشؤون الإدارية والسياسية للدولة قد ساهم في تفاقم الفساد السياسي بشكل خطير [٢]

ان غياب القدرة السياسية وتفشي البيروقراطية الحكومية والمغالاة في مركزية الادارة الحكومية التي تضعف اداء سلطات الدولة من عوامل بروز الفساد، فضلاً عن ضعف الشفافية والمحاسبة إذ يقال إذا ما غابت الشفافية والمحاسبة حل الفساد والعكس صحيح ايضاً ، كذلك الانحراف الإداري يساهم في اضعاف المشاركة السياسية إذ تقتصر المشاركة على جماعات تتملك الثروة وركائز القوة الاقتصادية فتمكنها من اقامة علاقات خاصة مع القيادات السياسية الإدارية[٣] ، وللإحاطة بالموضوع سيتم تناول الاسباب السياسية بالشكل الآتي:

---

(١) بشار محيسن حسن الإمارة ، دور السلطة التشريعية في مكافحة الفساد الوظيفي (دراسة قياساً)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين ، ٢٠١٢، ص٣١.

(٢) فراس عبدالكريم البياتي ، الفساد وسياسيأت الاصلاح السياسي والإداري في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية العدد ٢٦ ، ٢٠٢١ ، ص٨.

(٣) عدنان قادر عارف الزنكنة ، الفساد الإداري في العراق الاسباب و المعالجة ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية ن جامعة كركوك ، المجلد ٣، العدد١١، ٢٠١٤، ص ٤٦٦.

اولاً. دور سلطة الاحتلال المؤقتة في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري:

ان انظمة الحكم المتلاحقة في العراق منذ تشكيل أول حكومة عراقية في عام ١٩٢١ لم تمثل الشعب العراقي باجمعه، وانما كانت تمثل قلة من العراقيين سواء كانت قومية ام مذهبية أو على نطاق العشيرة أو حزبا واحدا، وبعد الاطاحة بنظام الحكم في ٩/٤/ ٢٠٠٣ على يد قوات التحالف ، تغير نظام الحكم من الرئاسي الى البرلماني و شكل الدولة من البسيطة الى المركبة (الفدرالية) واصبحت فلسفة الدولة حيث الاقتصاد ليبرالية متبنيا نظام السوق الحر وبدات عملية الخصخصة لبعض مشاريع الدولة، إذ بدا العراق بمعالجة فلسفة الحكم والاقتصاد والفلسفة اللبرالية باساليب و قوانين اشتراكية، وهذا يخالف منطق العلم والعقل والواقع لذلك نجد ان هذه الاسباب جميعها ادت الى شيوع الفساد ولا سيما الفساد الإداري في جميع مرافق دولة العراق[١].

لقد أسهم الاحتلال الامريكي ومن خلال سيطرته على مقاليد السلطة في الدولة في توفير الغطاء الامني لبعض الشخصيات الفاسدة المحسوبة عليه الذين تقلدوا مناصب عليا في الدولة فضلاً عن الدور المباشر لهذه القوات بالدعوة الى ممارسة الفساد وتسيب المال العام[٢]، وبذلك يشغل العراق المراتب المتقدمة بالدول الاكثر فساداً وعليه يرجع ذلك الى الدور الامريكي الكبير الذي قام به المستشارون الامريكان الذين باتو يديرون الوزارات والمؤسسات الرسمية واغلبهم هم من العاطلين عن العمل في أوربا والولايات المتحدة الامريكية ويفتقدون الى الخبرة والكفاءة، علاوة على عملهم المقصود بتفكيك مؤسسات الدولة وحل الجيش وقوى الامن، ناهيك عن العمل في زرع الفتنة الطائفية بين مكونات المجتمع العراقي، مما اضعف الدولة وجعلها مرتع للفساد المالي والإداري[٣]، وليس أدل على ذلك من مسؤلية سلطة الائتلاف الموحد برئاسة (بريمر)، إذ كانت مسؤولة عن فقدان مليارات الدولارات من أموال النفط العراقية في عامي (٢٠٠٣-٢٠٠٤)، فضلاً عن القيام بعمليات بيع للنفط بدون وجود عدادات، علاوة على عمليات التهريب من داخل

---

(١) عدنان قادر عارف الزنكنة ، ،مصدر سابق ، ص ٤٧٢ .

(٢) حمزة حسن خضر حسن شيخو الطائي، مصدر سابق ، ص٤٣ .

(٣) فيصل اكرم نصوري ، مصطفى حميد كزار ، ظاهرة الفساد وتداعياتها على تفاقم مشكلة البطالة في العراق بعد عام (٢٠٠٣) ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد ، المجلد ٢٠ ، العدد ٧٨ ، ٢٠١٤ ، ص٣٠٦ .

العراق وخارجة، ناهيك عن عمليات تفجير انابيب النفط وتقدير خسائرها بين (٤٠٠-٨٠٠) مليون دولار شهرياً[١]، وعليه يمكن ارجاع استشراء الفساد المالي والإداري في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الى الاسباب السياسية الآتية [٢] :

ا. حالة التدهور الامني وغياب سلطة القانون في الدولة بعد ٢٠٠٣/٤/٩ ولمدة طويلة تجاوزت الاربعة اشهر لحين إنشاء مجلس الحكم، إذ رافق هذه المدة عمليات السلب والنهب لمؤسسات الدولة ووزارتها وما صاحبها من عمليات حرق وتدمير للبنى التحتية في الدولة .

ب. حل الاجهزة الامنية وغيرها من الاجهزة الرقابية ودوائر التفتيش وعدم تشكل اجهزة بديلة تشغل محلها في الرقابة والتدقيق والمحاسبة والتفيش كان له اثر سيء في شيوع الفساد الإداري.

ت. اعادة تشكيل الاجهزة الامنية والتنفيذية بشكل خاطىء ومخالف للضوابط والشروط التي يجب توافرها في من يتولى الوظيفة العامة، التي تكون في مقدمتها النزاهة والكفاءة والخبرة ودمج العناصر الفاسدة والسيئة في مراكز القرار والمسؤولية في دوائر الدولة ومؤسساتها المدنية والامنية واستغلال ظاهرة فقدان الأوليات والتزوير لتبوء منصب عالي في الدولة وتوظيفها لخدمة المصالح الشخصية والفئوية المدعومة من قبل الولايات المتحدة الامريكية.

ث. قيام بعض الموظفين الفاسدين باستغلال الحصانة القانونية التي يتمتعون بها أو الثقل السياسي أو الحزبي أو الاجتماعي أو التي ينتمون اليها أو الحماية التي توفرها لهم القوات متعددة الجنسيات للقيام بالكثير من أعمال الفساد الإداري وهدر المال العام واستغلال الوظيفة العامة .

ج. إستغلال الظرف الأمني الصعب الذي يمر فيه العراق لتحقيق مصالح شخصية من خلال تعيين حمايات وهمية أو صرف مبالغ لهذا الغرض.

([١]) محمد حميد علي ، مصدر سابق ، ص ٤١٨ .

([٢]) حمزة حسن خضر حسن شيخو الطائي ، مصدر سابق، ص٥٠-٥٢ .

ح. بعد تشكيل مجلس الحكم اصبحت وزارات الدولة ومؤسساتها تدار من قبل مستشارين عسكريين للقوات متعددة الجنسيات وهؤلاء لا يتمتعون بالكفاءة وكان واجبهم المحافظة على مصالح دولهم ولا يهمهم مصلحة العراق .

خ. إستغلال الاموال المخصصة لاعمار العراق والمعونات والمساعدات التي قدمت من الدول والمنظمات الانسانية والاستحواذ عليها من خلال الإعلان عن انشاء المشاريع الوهمية وبعض المشاريع الهشة مثل صبغ الارصفة في الشوارع العامة وصبغ البنايات وترميم بعض الابنية القديمة .

د. دخول الشركات الاجنبية والمحلية للعمل في العراق دون ان يكون لها قانون ينظم عملها، فضلاً عن كون هذه الشركات تتمتع بالحصانة من أي إجراءات قانونية أو كمركية أو ضريبية يمكن أن تُتخذ بحقها بموجب قوانين خاصة صدرت من المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة التي منحتها هذه الحصانة وإرتباط هذه الشركات والمنظمات بمسؤولين فاسدين وبمافيات اقليمية ودولية.

ذ. امتلاك الكثير من المسؤولين في الدولة لجنسيات اجنبية ساعدت في نقل الاموال المسروقة الى دولهم مستفيدين من حدود الدولة المفتوحة وغياب الاتفاقيات والمعاهدات التي تنظم اجراءات تسليم المتهمين والمجرمين الهاربين.

ويلحظ مما سبق إن ما قامت به سلطة الائتلاف المؤقت من قوانين وانظمة أسهم بشكل كبير في نشر الفساد الإداري والمالي وأتاح الفرصة لنهب الاموال العامة من خلال فتح خزائن الدولة العراقية على مصراعيها امام السراق والمهربين ، إذ نهبت الاموال الموجودة في المصارف والبنوك العراقية ونهبت الممتلكات العامة للدولة من أليات ومعدات مدنية كانت أو عسكرية، بل تعدى الأمر الى نهب ما موجود في المتحف العراقي من أثار يعود تاريخها الى اقدم العصور التاريخية لدولة ما بين النهرين وهذه تعد البذرة الأولى للفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ولعل هذا الامر يدخل ضمن إطار المشروع الامريكي الذي يروم تقسيم العراق الى دويلات متناحرة يسهل السيطرة عليها، الخريطة(٥).

الخريطة (٥)

المشروع الامريكي لتقسيم العراق

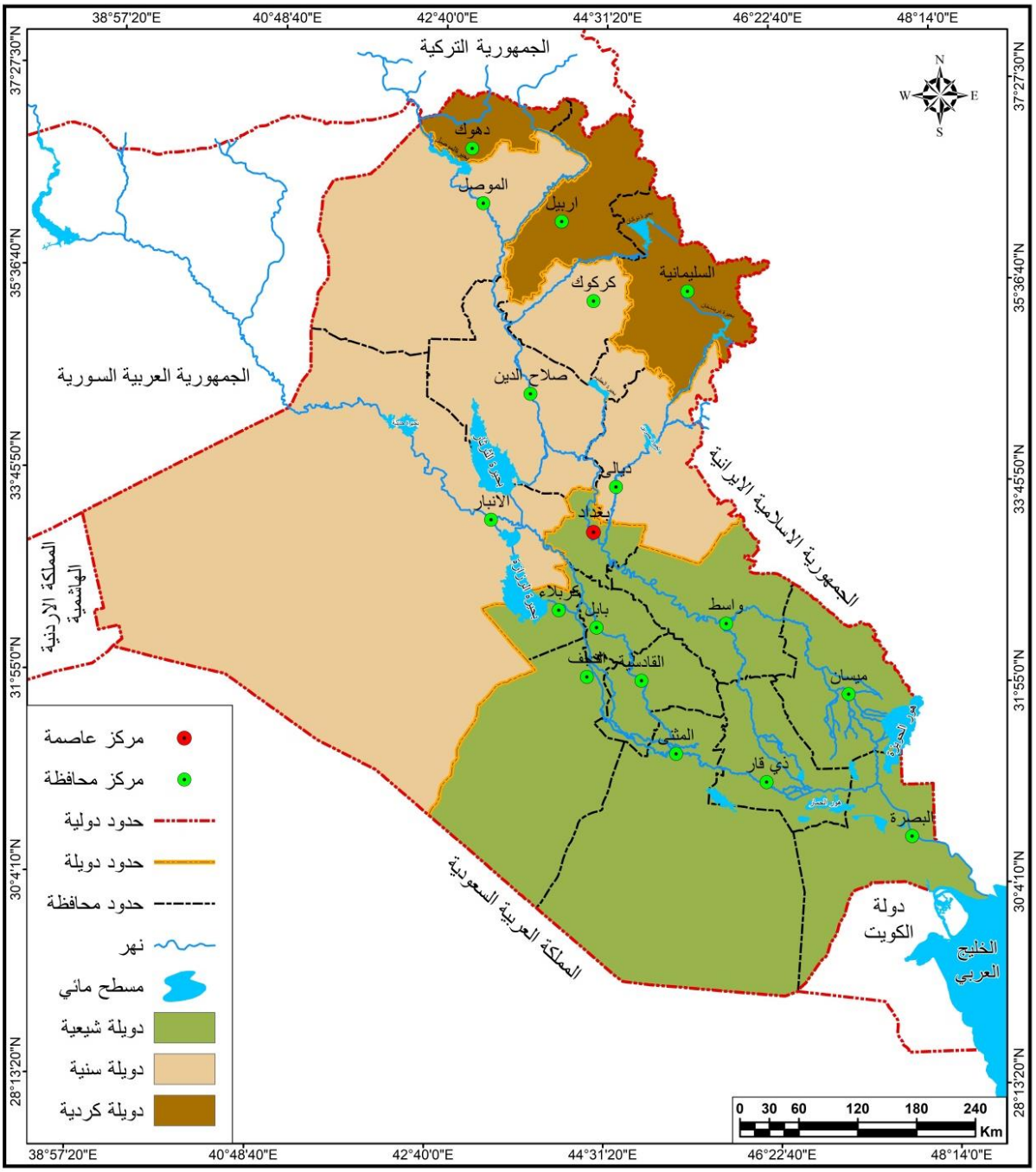

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على : لطيف كامل كليوي واعياء عبد الرضا عبد الله ، تحليل جغرافي سياسي لبناء الدولة العراقية بعد العام ٢٠٠٣ ، مجلة اوروك للعلوم الانسانية ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة المثنى ، ٢٠١٩، ص ١٦٩٤.

ثانياً. عدم اكتمال البناء المؤسسي واطاره القانوني في الدولة:

ان الدولة العراقية الجديدة في حالة إنتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى تختلف كليا عن سابقتها ، وهذا من شانه أن يترك الكثير من الثغرات أمام ضعاف النفوس، لا سيما ان المراحل الانتقالية تكون فيها الدولة في طور البناء وأعداؤها كثر مما يغري أصحاب النفوس الضعيفة ويدفعهم لممارسة الفساد المالي والإداري [١]، على ان الفساد المؤسسي مرتبط باستغلال الماسكين لمناصبهم في الدولة من أجل الإنتفاع الشخصي، فالعاملين بهذه المؤسسات يملكون سلطة وضع الآليات التي من شأنها أن تغذي الفساد أو تحد منه لامتلاكهم سلطة التشريع وسن القوانين وتنفيذها والمراقبة على مدى الالتزام بتنفيذها، ناهيك عن غياب الفصل بين مؤسسات الدولة وتحديد صلاحياتها واختصاصاتها مما اسهم في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري [٢] .

بناء على ما تقدم يمكن القول إن التغير السياسي بعد عام ٢٠٠٣ وما رافقة من حل لبعض مؤسسات الدولة العراقية مع تفشي الطائفية والمحاصصة بشكل كبير اثقل على كاهل الحكومة في بناء مؤسساتها الجديدة لكون النظام الجديد نظام برلماني يحتاج الى عملية توافق في صياغة القوانين والانظمة الضرورية التي تسيير مفاصل الدولة، فبناء مؤسسات جديدة يحتاج الى تمويل مالي كبير وهذا يشجع الفاسدين لاستغلال ذلك من اجل كسب منافع شخصية على حساب الدولة وكيانها السياسي .

ثالثاً. المحاصصة الطائفية:

تعد المحاصصة الطائفية واحدة من سمات الكثير من دول العالم الثالث ذات التعدد القومي والديني والمذهبي والحزبي، وهي في الحقيقة ديمقراطية تقوم في جوهرها على أساس المحاصصة التي تعمل على ان يكون ولاء المسؤول والموظف الحكومي للطائفة أو الحزب مقدم على الولاء للوطن ومن ثم سوف تضحي المحاصصة الطائفية بمبادئ المواطنة لحساب مبدأ مصالح

---

(١) ورود جمعه مطر ، الفساد الإداري واهمال المصلحة العامة في دوائر الدولة ، مجلة دراسات تربوية ، وزارة التربية، مركز البحوث والدراسات التربوية ، المجلد ١٤، العدد ٥٥ ، ٢٠٢١ ، ص٢٢٠.

(٢) فاتح النور رحموني ، ليلى مداني ، ظاهرة الفساد بحث في المفهوم الاسباب الانواع والمظاهر ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد٨ ، العدد ١، ٢٠٢١ ، ص٥٩٠ .

المكون العرقي والطائفي ، ولا يكون دور الحكومة على وفق مبدأ التوافق إلا كدور الوسيط وبذلك تتعدد مراكز اتخاذ القرار السياسي وتزداد جرائم الفساد السياسي كالرشوة والاختلاس والمحسوبية والتزوير وغيرها، وتظهر علاقة المحاصصة الطائفية بالفساد من خلال توزيع المراكز القيادية في الدولة على فئات محددة على أساس الانتماء الطائفي والعرقي وليس الكفاءة والمهنية الإدارية و مثل هذا يؤدي إلى إحتكار سلطة اتخاذ القرار بيد اشخاص ليس لديهم خبرة في إدارة موارد الدولة مبتعدين عن مبدأ العدالة الاجتماعية ومتخذين من المحاصصة سوق سوداء للتنافس والتداول على السلطة واحتكار المنافع الاجتماعية والمادية للمصالح الشخصية بعيداً عن المصالح العامة، وقد عملت الطائفية على جعل مؤسسات الدولة ساحة للصراع المكوناتي الحزبي من اجل الحصول على المنافع الاقتصادية لكل طائفة أو مكون على حدة [١] ،وعليه إن تطبيق المحاصصة الطائفية في العراق أدى الى تغييب دور الكفاءات في مختلف المستويات مما ولد تعارض دائم بين متطلبات كفاءة الأداء ومتطلبات عدالة التطبيق، لذلك فإن اعتماد المحاصصة في الامور الاستراتيجية لا يصب في مصلحة رفع الاداء الضروري في مؤسسات الدولة ويسهم في تفشي الفساد المالي والإداري فيها [٢] .

صفوة القول أن المحاصصة الطائفية واحدة من اهم الاسباب التي أدت الى انتشار الفساد المالي والإداري في العراق من خلال توزيع المراكز الإدارية على أشخاص لا يمتلكون الخبرة في ادارة مؤسسات الدولة، إذ إن توزيع ادارة الوزارات والمؤسسات الحكومية على الكتل والأحزاب السياسية يتيح لها فرصة إختيار الاشخاص الذين يحققون لها أكثر المنافع والمصالح مبتعدين بذلك عن مبدأ الكفاءة والقدرة على إدارة هذه المؤسسات لكون جميع القرارات المهمة تحتاج الى حصول اجماع من قبل المسؤولين في السلطة التشريعية والتنفيذية، علاوة على ذلك إن الديمقراطية التوافقية التي سارت عليها النخب السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تُعد من أسوء انواع الديمقراطيات التي ساهمت في استشراء الفساد المالي والإداري في الدولة واضعفت كيانها

([١]) محمد جميل احمد ، مظاهر الفساد وانعكاسه على الاداء السياسي في الدولة العراقية، مجلة ادأب المستنصرية ، المجلد ٤١، العدد، ٧٧، ٢٠١٧، ص١٥.

([٢]) فوزية خدا كرم عزيز ، اثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في العراق ، مجلة الأستاذ ، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، المجلد ٢، العدد ٢٠٧ ، ٢٠١٣ ، ص٨٥.

السياسي ووزنها الجيوبولوتكي .

رابعاً. المحاصصة الجغرافية:

يطالب الكثير من العاملين في السياسة بتمثيل محافظاتي في الحكومة الاتحادية ومؤسساتها بحجة ان وجود وزير أو مسؤول من ابناء المحافظة في الحكومة الاتحادية هو استحقاق للمحافظة وهذا الرأي يعكس ضعف التمييز في الاختصاصات والصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية[١] .

وعليه يمكن القول إن المحاصصة الجغرافية واحدة من أسباب الفساد المالي والإداري لكونها تستبعد الاشخاص الاكفاء على حساب المحاصصة المناطقية فهنالك الكثير ممن تولى مناصب في ادارة بعض مؤسسات الدولة لا يملكون مؤهلات ادارية تمكنهم من ادارة هذه المؤسسة ولكن لكونه ينتمي الى محافظة معينة فيها ثقل سكاني أو مركز إداري أو فيها موارد طبيعية على حساب الكفاءة والخبرة.

خامساً. غياب المساءلة .

ان غياب المساءلة بكل أو بمعظم صورها يكون على جانبين، أما غياب قانوني ويقصد به أن المنظومة القانونية لا يوجد فيها تنظيماً لأليات المساءلة والمحاسبة القانونية بسبب تدني الرقابة الدستورية أو المساءلة البرلمانية، أو احتواء بعض التشريعات على عيوب الصياغة القانونية الموضوعية والشكلية وفي بعض الاحيان يحدث تباعد بين العقوبات المنصوص عليها قانونا والعقوبات والجزائية الفعالة في مواجهة الفساد المالي والإداري ، وفي النتيجة فإن المساءلة لا تؤدي دورها الفعال المرجو منها [٢] .

([١]) انور سعيد الحيدري ، ميزان الانتخابات العراقية بين التوافق والاستحقاق ، مجلة حمورابي ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد ١٠ ، السنة الثالثة ، ٢٠١٤ ، ص ١٣٩ .

([٢]) احمد صدام ايدام ، سياسيات الحد من ظاهرة الفساد السياسي في مؤسسات الدولة العراقية ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام، مصر، العدد ٤١-٤٢٢، ٢٠١٩، ص ٥١٥.

ومصداق ذلك ما يحدث في العراق نتيجة ضعف اجهزة الدولة الرقابية والتهاون مع المقصرين والتستر عليهم، مما يُشعر الفاسد أن سرق لا محاسبة تنتظره ولا رقيب يردعه وإن وجدت تكون في الغالب العقوبة هي الطرد من الوظيفة بعد سرق أو اختلس ما يكفيه من اموال الشعب ويهرب الى احدى دول العالم ليعيش فيها هذا إذا لم يستطع زملاؤه الاخرون تزوير الأوراق وعرقلة الاجراءات وايقافها[١]،وليس ادل على ذلك هو السرقات الكبيرة التي حدثت في وزارة الكهرباء خلال تولي ايهم السامرائي الوزارة، علاوة على سرقة القرن التي طالت التمويل الضريبي.

سادساً. الفساد الانتخابي:

يقصد بالفساد الانتخابي كل عمليات التزوير أو التحايل أو الغش أو التهديد بالعنف أو شراء اصوات الناخبين من قبل المرشح وهذه العمليات كثيرة ومتعددة يدخل في نطاقها الكذب والاحتيال على الناخبين باستغلال سذاجتهم من خلال البرامج الانتخابية أو دفع مقابل لهم لشراء أصواتهم أو إستعمال التهديد والقوة والإبتزاز، كذلك تزييف الحقائق بتغيير نتائج الاقتراع بتحويل وجهة الادارة العامة لهيئة الناخبين طبقاً لرغبات المنتفع من الفساد أي تحويل الاصوات الانتخابية لمرشح أخر مرفوض من قبل هيئة الناخبين وبذلك يكون الفساد بهذا المعنى ماديا مباشراً والنتائج غير معبرة عن ارادة الشعب[٢] .

ان سلطان المال وسيطرته هو الطريق المضمون لمن لا يحظى باصوات الناخبين الى مقعد البرلمان ابتداء بالحصول على ثقة الحزب لترشيحه ومساندته بشراء اصوات الناخبين، فالرشوة الانتخابية تتجلى في ارشاء الساسة لشراء النفوذ ، وتقديم الساسة للرشوة بغرض شراء الاصوات ، فالرشوة يمكن ان تشغل كل الاشكال القانونية للنفوذ السياسي ...الخ) ، ويمكن ان يدفع الساسة الرشوة ويتلقوا رشاوى وتبرعات غير قانونية[٣] .

([١]) حمزة حسن خضر حسن شيخو الطائي ، مصدر سابق ، ص٤٢ .

([٢]) صالح حسين علي ، مظاهر الفساد الانتخابي ، مجلة الرافدين للحقوق ، المجلد ١٩ ، العدد ٦٦ ، العام ٢٠٢١ ، ص ١٨٣ .

([٣]) ايمن احمد محمد ، الفساد والمساءلة في العراق ، ورقة سياسيأت، مؤسسة فريدريش ايبرت ، مكتب الاردن والعراق ، ايلول ٢٠١٣ ، ص٦

ان التجربة الديمقراطية الانتخابية في العراق لا تزال تفتقر الى وجود القوانين الخاصة بمراقبة مصادر تمويل الاحزاب خارجياً و داخلياً، إذ لا حدود واضحة لمستوى إنفاق الأحزاب على هذه الحملات الانتخابية، فهنالك أحزاب قادرة على الإنفاق على حملاتها بشكل كبير بسبب الاستغلال الواضح للأموال العامة والمؤسسات الحكومية لأغراض الدعاية الانتخابية وهذا يعد خللاً وقصوراً كبيراً يترك اثار سلبية على الساحة السياسية لكون هذه الاموال والمنشآت الحكومية ملكية عامة لا يحق لأي جهة استخدامها والاستئثار بها بالمقابل هنالك احزاب اخرى لا تملك ابسط متطلبات الدعاية الانتخابية[1] ، لا بل هنالك إستغلالاً واضحاً للناس البسطاء والمستويات الثقافية المتدنية من قبل بعض الأحزاب وبعض المرشحين للانتخابات عن طريق إستعمال عدة وسائل منها إعطاء هدايا أو تقديم خدمة معينة كإيصال طريق أو مد شبكة ماء أو نصب محولة كهربائية أو غيرها من الخدمات أو اعطاء مبالغ مالية لهم بصورة مباشرة أو اعطائها للمروجين لهم وذلك من اجل الحصول على اصواتهم، وهذا يعُد مظهراً من مظاهر الفساد وسببا رئيساً لتفشي الظاهرة في العراق كونه يعُد بوابة لادامة وجود الفاسدين في المناصب العليا في الدولة، فعلى سبيل المثال لا على الحصر بلغ حجم الفساد الانتخابي المسجلة في لموظفي مفوضية الانتخابات في العراق (٢٢٦) حالة للمدة (٢٠١٥ –٢٠٢١) ، سجل أعلها في العام (٢٠١٦) إذ بلغ عدد الحالات (١١٣) وبنسبة (٥٠%) من حجم الحالات المسجلة ، بينما سجل اخفضها في العام (٢٠٢٠) إذ بلغ عدد الحالات المسجلة (٢) وبنسبة (٠.٨٨%) من حجم الحالات المسجلة الجدول (٢١) والشكل (٢١).

جدول (٢١) التباين الزماني لفساد موظفي مفوضية الانتخابات للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)

ت	السنوات	عدد حالات الفساد	النسبة %
١	٢٠١٥	١٣	5.75
٢	٢٠١٦	١١٣	50.00
٣	٢٠١٨	٢٤	10.62
٤	٢٠١٩	٥٣	23.45
٥	٢٠٢٠	٢	0.88
٦	٢٠٢١	٢١	9.30
٧	المجموع	٢٢٦	100%

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على . جمهورية العراق، هيئة النزاهة، بيانات غير منشورة لعام٢٠٢٢.

(1) ياسين العيثأوي ، الانتخابات العراقية رؤية تقويمية ، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، العدد ٤١ ، ٢٠١٠ ،ص ٣.

شكل (٢١)

التباين الزماني لنسب فساد موظفي مفوضية الانتخابات للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١)

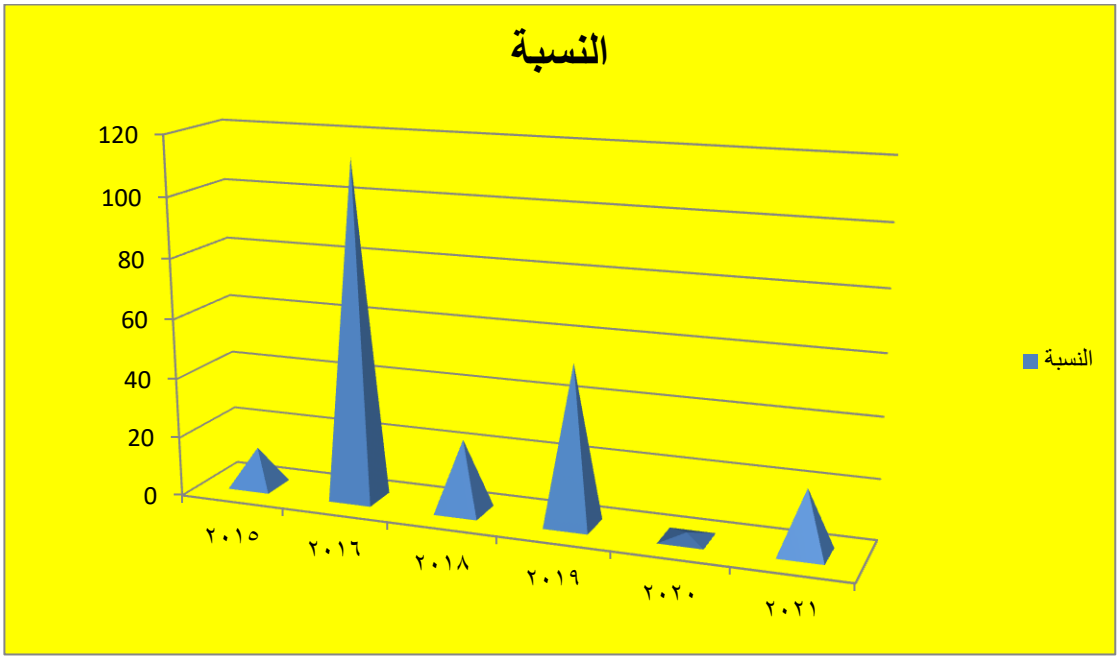

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول(٢١)

المبحث الثاني

الاسباب الاقتصادية للفساد المالي والإداري

تشمل الاسباب الاقتصادية مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام والقواعد المالية التي تنظم العمل الإداري والمالي في مؤسسات الدولة فضلاً مخالفة التعليمات المرتبطة بمؤسسات الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية والمتخصص بفحص ومراقبة حسابات أموال الدولة والهيئات العامة والشركات المتخصصة ويشمل صفقات توريد الأسلحة العالية الكلفة وانتشار الجريمة المنظمة ومنها غسيل الأموال والمخدرات والرشوة والاختلاس[١] .

وعليه فقد ساهمت الاسباب الاقتصادية في انتعاش الفساد المالي والإداري بصورة مستمرة وتصاعدية في العراق الناتج عن عدم كفاءة وقدرة المؤسسات المعنية بمكافحة

(١) بدرية صالح عبدالله ، مصدر سابق ص٤٥٧.

الفساد على رصد جميع أشكاله من جانب ومساندة جماعات الضغط كالأحزاب السياسية للفاسدين من جانب أخر، حتى أصبح الفساد نوعاً من الثقافة تطبع بها بعض الموظفون العموميون ، إذ يتفنن القائمون بها في كسبهم غير المشروع وفي جميع مفاصل الدولة ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية [١]، ولأجل الاحاطة بالموضوع سيتم تناول الاسباب الاقتصادية للفساد المالي والإداري بالشكل الاتي:

اولاً. ارتفاع معدلات التضخم في الدولة:

يعرف التضخم بانه الارتفاع في الاسعار بمدة زمنية طويلة [٢]، ان ارتفاع مستويات التضخم الناجمة عن اتباع سياسيات مالية خاطئة أو انخفاض الناتج القومي الاجمالي من إنفاق الدولة على قطاعات غير منتجة أو زيادة الانفاق العام بمستويات اعلى من المستويات الطبيعية أو موازنة الدولة غير الصحيحة (اعطاء قطاعات غير مهمة تخصيصات كبيرة) أو عدم توازن ميزان المدفوعات وهذه كلها أسباب تنعكس على القدرة المعيشية للفرد وخاصة ذوي الدخل المحدود وشكل الارضية المناسبة لارتكاب الفساد المالي والإداري من قبل بعض موظفي القطاع العام والخاص في الدولة، الذي سبب هدر ونهب للموارد المالية والطبيعية بعد العام ٢٠٠٣ [٣]

ويلحظ بان معدلات التضخم في العراق في حالة تزايد بالمستوى العام للمدة (٢٠٠٥ –٢٠٢١) ، سجل أعلاها في العام (٢٠٠٦) إذ وبنسبة (٥٣.٢) ، بينما سجل اخفضها في العام (٢٠٠٨) وبنسبة (٢.٧%) الجدول(٢٢) والشكل (٢٢)، وهذا يكشف عن ضعف بنية الدولة العراقية الاقتصادية.

---

(١) عدنان قادر عارف الزنكنة ، مصدر سابق ،ص ٤٦٦.

(٢) ناظم عبدالله عبد المحمدي ، علي نبع صايل الصبيحي ، التنبؤ بمسارات التضخم في العراق للمدة(٢٠١١–٢٠٢٠)، مجلة الدنانير ، العدد١٢، ٢٠١٨، ص٤.

(٣) ميسر قاسم محمد غزال معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٤، العدد٤٩، ٢٠٠٨، ص١٩٢.

جدول (٢٢) التباين الزماني لمعدل التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

ت	العام	معدل التضخم
١	٢٠٠٥	٣٦.٩
٢	٢٠٠٦	٥٣.٢
٣	٢٠٠٧	٣٠.٨
٤	٢٠٠٨	٢.٧
٥	٢٠٠٩	٢.٨
٦	٢٠١٠	٣.٥
٧	٢٠١١	٣١.٢٨
٨	٢٠١٢	٣٢.٤٥
٩	٢٠١٣	٣٣.٦٨
١٠	٢٠١٤	٣٤.٩٥
١١	٢٠١٥	٣٦.٢٧
١٢	٢٠١٦	٣٧.٦٣
١٣	٢٠١٧	٣٩.٠٥
١٤	٢٠١٨	٤٠.٥٢
١٥	٢٠١٩	٤٢.٠٥
١٦	٢٠٢٠	٤٣.٦٤

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على : ١. ناظم عبدالله عبد المحمدي ، علي نبع صايل الصبيحي ، التنبؤ بمسارات التضخم في العراق للمدة(٢٠١١-٢٠٢٠)، مجلة الدنانير ، العدد١٢، ٢٠١٨،ص٢٠-٢٦.

٢.جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢١.

الشكل (٢٢) التباين الزماني لمعدل التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

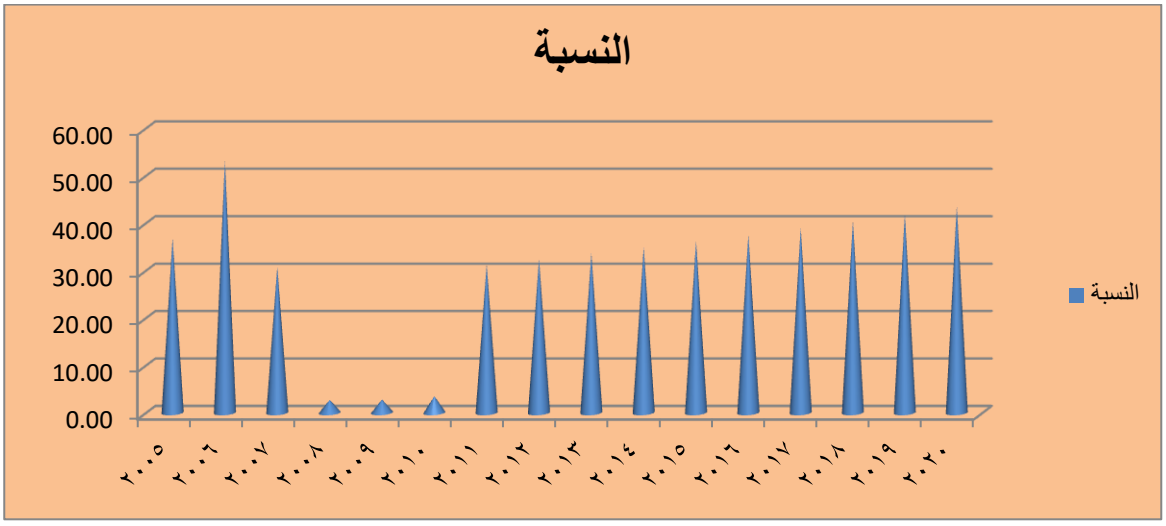

المصدر : من عمل الباحث اعتمادا على جدول رقم (٢٢)

ثانياً. غياب الفعالية الاقتصادية:

ان لغياب الفعالية الاقتصادية في الدولة دور مهم في استشراء الفساد المالي والإداري لان أغلب الفعاليات الاقتصادية هي تجارية مشبوهة أو ناتجة عن عمليات سمسرة يحتل الفساد المالي مجالاً واسعاً فيها، إذ تؤثر هذه العمليات على مدى نجاح عملية الانتاج وهو ما سينعكس بصورة أو باخرى على مستوى وبنية الاقتصاد الوطني، ناهيك عن ضخامة حجم بعض المشاريع الحكومية لاسيما تلك التي تتطلب نفقات ومصاريف كبيرة تجذب بعض الموظفين الطامعين إلى جني الأرباح الطائلة بصورة غير مشروعة، أضف الى ذلك عدم إستقرار البيئة القانونية والتشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية يضعف النظام القانوني والضريبي في الدولة ويجعلها غير قادرة على تأدية وظائفها مما يشجع المتعاملين معها على إستفحال اساليب غير قانونية كالرشوة لإنجاز اعمالهم الامر الذي يسهم في تفاقم مشكلة الفساد المالي والإداري في العراق [١] ، الامر الذي أدى الى وهن هيكل الدولة الاقتصادي ويجعلها غير قادرة على مواجهة الازمات الاقتصادية التي رافقت التحول السياسي في الدولة بعد عام ٢٠٠٣.

ثالثاً. انخفاض اجور ورواتب الموظفين:

من الاسباب المهمة التي تسهم في إنتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري هو انخفاض رواتب الموظفين وتجعلهم يلجأون الى الرشوة والاختلاس وغيرها من جرائم الفساد لسد حاجاتهم المعيشية[٢] ، كون انخفاض مستوى دخل الموظفين يجعلهم غير قادرين على الايفاء بالمتطلبات الضرورية للعيش لهم لأفراد عوائلهم مما يدفع غير المحصنين منهم الى الانحراف والوقوع في منزلقات الفساد المالي والإداري[٣]، ويمكن ارجاع ذلك الأمر إلى ضعف التشريعات الخاصة بهيكلية الأجور والرواتب وعدم العدالة في توزيع الناتج القومي الاجمالي وتحقيق التوازن بين مستلزمات المعيشة ومستويات الأجور، مما زاد في ميول بعض الأفراد الى تحقيق مدخولات

---

(١) احمد حامد عطية الخفاجي ، الفساد الاداري، مجلة نسق، المجلد ٣٤، العدد ٧، ٢٠٢٢ ، ص ٤٧٠.

(٢)علي محمد جار الله ، مصدر سابق ص٢٩.

(٣) علياء حسين خلف ، ضياء حسين سعود ، مصدر سابق ، ص ١٦٤ .

اضافية عبر طرق غير شرعية من خلال الانخراط في جوانب الفساد المالي والإداري لتغطية تكاليف المعيشة[١] .

نافلة القول إن عدم وضع سلم رواتب يعالج التفاوت الكبير بين موظفي الدولة في الاجور والرواتب والحوافز أدى الى عدم قدرة الموظف البسيط على مواكبة الظروف الاقتصادية الصعبة لا سيما في توفير الحد الادنى لمستويات العيش الكريم في ظل ارتفاع أسعار السلع والبضائع الذي اثقل كاهل المواطنين بصورة عامة والموظف البسيط بصورة خاصة فيضطر بعضهم الى اتباع أساليب غير قانونية لإشباع رغباتهم كالقبول بالهدايا أو الرشاوى أو غيرها من مظاهر الفساد لسد العجز المالي .

رابعاً. ضعف دور الاجهزة الرقابية:

يظهر الفساد في حالة ضعف الدور الرقابي وعدم القدرة على ممارسته، فضلاً عن عدم تفعيل صلاحيات الاجهزة الرقابية على أعمال الجهاز التنفيذي ومحاسبة المقصر علاوة على ضعف بعض الادارات الحكومية وعدم قدرتها على اداء المهام الموكلة لها أو المحاسبة عليها ، و القصور الحاد في استخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة في نظم الرقابة التي يمكن خلالها تقليص فجوة الفساد المالي والإداري[٢]، إذا ما احسن توظيفها واستغلالها وهي عامل مهم من العوامل الرئيسة للإصلاح ومكافحة الفساد المالي والإداري، فمن خلالها يتم استباق حدوث تلك الظاهرة فتصحح المفاهيم و تتم دراسة ومعالجة القصور وتوضع البدائل فيتم تفاديها، واحالة مرتكبيها أو محأولي ارتكابها الى الجهات المختصة، ولكن ما يتم لمسه على ارض الواقع في العراق إن معظم المراقبين اصبحوا يراقبون في الاتجاه الخاطئ وبالمنطقة الخاطئة وسخروا موقعهم الرقابي لتحقيق رغباتهم ومن ثم تمكين الفاسدين من توسيع نشاطاتهم المشبوهة، فأصبحت الوظيفة لدى بعضهم مجرد اداة سلطوية تستغل اسوء استغلال، على العكس من مقصد انشائها مما يؤدي الى إستشراء ظاهرة الفساد المالي والإداري في الدولة[٣]، ويلحظ مما

---

(١) احمد حامد عطية الخفاجي، مصدر سابق، ص ٤٧٠.

(٢) ورود جمعه مطر، مصدر سابق، ص٢٢٠

(٣) رعد طعمه عبود ، مصدر سابق، ص ١٥٨ .

سبق إن ضعف الدور الرقابي اسهم بشكل كبير في تفاقم مشكلة الفساد المالي والاداري في العراق وجعل الدولة واهنه خاوية امام التحديات التي تعرضت لها بعد العام ٢٠٠٣.

خامساً. طبيعة النظام الاقتصادي:

ان لطبيعة النظام الاقتصادي في الدولة دور مهم في توجيه النشاط الاقتصادي فيها وقد تخفق بعض الدول التي شهدت تحولاً اقتصادياً ومصداق ذلك العراق الذي حدث فيه تحول طارئ وغير منظم بعد عام ٢٠٠٣ وما تلاه من قيام الادارة الامريكية باحداث ترتبت عليها آثار مدمرة لاقتصاد الدولة ومنظوماتها الاقتصادية، ولاسيما ايقافها لمشاريع الدولة الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدمية والانتاجية التي اسهمت في ارتفاع مستوى الفقر والبطالة وظهور الفوارق الطبقية بين ابناء المجتمع العراقي، صاحبها ضعف إدارة أغلب مؤسسات الدولة وغياب التخطيط المستقبلي وفتح باب الاستيراد غير المنظم ودخول البضائع الرديئة، إذ غزت السوق العراقية البضائع الصناعية والزراعية بدون رقابة مما اثرت سلبا على المنتج المحلي علاوة على تحويل الاقتصاد العراقي الى اقتصاد استهلاكي لأبسط البضائع ناهيك عن التاثيرات الخارجية على ماهية المنظومة الاقتصادية حتى اصبحت الهوية الاقتصادية شبه معدومة مما جعل من الدولة بيئة مناسبة وارضاً خصبة رخوة لانتشار الفساد المالي والإداري[١]، بناء على ما تقدم يتضح غياب الهوية الاقتصادية الواضحة لاقتصاد العراق، الامر الذي افقده روح المبادرة الاقتصادية وجعل حلول الدولة ترقيعية لا تتناسب مع حجم المشكلات الاقتصادية التي تعانيها الدولة.

سادساً. سوء توزيع الدخل:

عندما توجد فجوة بين الاغنياء والفقراء في المجتمع وتتجه هذه الفجوة نحو الاتساع في ظل ثورة المعلومات ، والرغبة في التقليد وإحلال الثراء السريع لدى محدودي الدخل من الموظفين ، فقد يدفعهم ذلك الى الفساد الوظيفي لتحقيق أحلامهم في ظل ضعف وغياب الوازع الديني والاخلاقي وغياب مفهوم المسؤولية العامة ، وإنهيار النظام القيمي لدى الموظفين دون وجود

(١) محمد حسن سعيد ، مصدر سابق، ص٥٢ .

موجه للسلوك نحو القيم الايجابية ، فهذا يقوي القيم السلبية المنحرفة وزيادة معدلات الفساد الوظيفي، ويعُد سوء توزيع الثروة والدخل بين افراد المجتمع من الآفات الاجتماعية ، إذ تبرز فئة مرتفعة الدخل يقابلها فئات كبيرة تعاني العجز عن اشباع الحاجات الاساسية والشعور بالحرمان ،مما يضعف الولاء للأهداف العامة المشتركة للمجتمع، ويسمو السلوك الوظيفي المنحرف للحصول على الثروة بالطريق غير المشروع ، بغرض الصعود الطبقي والتمرد على الواقع الاجتماعي المتردي ، فيكون الفساد الوظيفي هو اقصر الطرق وليس أدل على ذلك من العراق الذي اتضحت فية مظاهر سوء توزيع الدخل وما نجم عنها من تفاقم لظاهرة الفساد المالي والإداري التي تشكل خطر حقيقي يهدد كيان الدولة ومؤسساتها[١] .

سابعاً. التلاعب بالقوانين وانظمة السوق:

بما ان الدولة هي المشرفة على تنظيم المناطق وتصنيفها، وعلى اعطاء التراخيص واصدار القوانين والانظمة، فإن النخب الحاكمة يمكنها فعلاً أن تكسر القوانين وتغيرها بما يخدم مصالحها، إذ يستطيع السياسيون الفاسدون سن قوانين تلائم مصالح خاصة وفردية ، وفي وسع الوزراء إصدار القرارات التي تخدم مصالحهم، كما في وسع المسؤولين كسر القوانين بما يحقق منفعتهم ومنفعة اقاربهم، وفي وسع المسؤولين ايضاً ان يعبثوا بقوانين وانظمة السوق لإعطاء حقوق احتكارية لهم ولأصحابهم ، أو للقضاء على منافسيهم في السوق أو الحصول على أية مكاسب قد يسعون لتحقيقها [٢].

صفوة القول إن الاسباب الاقتصادية ذات تاثيراً كبير في تنامي وانتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري، لكون هذه الاسباب لها ارتباط وثيق بحياة المواطنين العراقيين، فعلى الرغم من الميزانيات الانفجارية للعراق بعد العام ٢٠٠٣ إلا ان هنالك ارتفاع في نسبة الفقر والبطالة ونقص في الخدمات المقدمة للمواطن العراقي، مع التعقيد في اجراء المعاملات الرسمية لهم، كذلك طبيعة النظام الاقتصادي الذي عمل الاحتلال على تدميره مما ساهم في انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية الامر الذي ادى الى عدم كفاءتها وقدرتها على اداء مهامها بالشكل

([١]) بشار محيسن حسن الإمارة، مصدر سابق، ص٤٢.

([٢]) ايمن احمد محمد ،مصدر سابق ، ص٦ .

المطلوب، وعلية فقد ساهمت الاسباب الاقتصادية في انتعاش الفساد المالي والإداري بصورة كبيرة وتصاعدية في العراق، الناتج عن عدم كفاءة وقدرة المؤسسات المختصة بمكافحة الفساد والقضاء على جميع أشكاله، ومساندة جماعات الضغط كالأحزاب السياسية للفاسدين، حتى أصبح الفساد نوعاً من الثقافة تطبع بها بعض الموظفون الذين شغلوا مناصب مهمة في الدولة، إذ يتفنن القائمون بها في كسبهم غير المشروع للحصول على المكاسب الشخصية والفئوية .

المبحث الثالث

الاسباب الاجتماعية للفساد المالي والإداري

لا تمتد أثار الفساد الإداري إلى الجوانب الشخصية والسياسية والاقتصادية والإدارية فحسب ؛ بل تمتد إلى الجانب الاجتماعي ايضاً، كالضرر والتخبط اللذين يصيبان المجتمع لاسيما الجوانب المعنوية في الإنسان مثل الكرامة والأخلاق والسمو الروحي والتفاؤل والسعادة، كما إن الفساد المالي والإداري يساهم في إرتفاع معدلات الجريمة وإضعاف العدالة الاجتماعية، وإنحسارها داخل المجتمع ، لذا يشعر أفراد المجتمع باليأس والاحباط إذ يمتد إلى منظومة القيم الاجتماعية مما يولد التحلل والتدهور فيها حتى يعم التسيب في مجالات واسعة نتيجة الفراغ والبطالة التي يعاني منها البعض الذي أدى الى الإنحراف والجريمة وما يسببه من زعزعة الاستقرار الأمني في المجتمع وتقوض أمن واستقرار الدولة[1].

يحدث الفساد نتيجة انهيار منظومة القيم الاخلاقية للشعوب الذي تتمثل بالتقاليد والعادات والمثل الاجتماعية الموروثة، واستبدالها باطر قيمية منحرفة (هشة) بعيدة عن القيم والمبادئ الموروثة الصحيحة والثابتة في المجتمع، وتجدر الاشارة إلى ان التغيير الذي حصل في العراق في عام ٢٠٠٣ أنتج الانتماءات العشائرية والطائفية والقومية التي باتت حاضنة مشجعة للفساد المالي والإداري بكل اشكاله (الرشوة والمحسوبية والاختلاس ... الخ)، إذ اصبحت الحياة الاجتماعية تتقبلها ولا تعدها عيبا وعار أو فساداً بل يتم البحث عن المبررات لاستمرارها، من أجل تسيير الحياة وتحقيق المصالح الخاصة مهما كانت الاسباب والنتائج، فالمجتمع العراقي

(1) عدنان قادر عارف الزنكنة ، مصدر سابق ، ص ٤٤٣ .

تعرض في مراحل مختلفة من حياته الى ضربات موجعة أستهدفت منظومته القيمية وهددت نسيجه الاجتماعي، مما نجم عنها تخلخل بنيوي (أخلاقي) أضعف مبدأ الحلال والحرام عند الكثير من المسؤولين والأفراد، وكان تاثيراً واضحاً وكبيراً على وضع العراق السياسي والاجتماعي والاقتصادي[١]، ولأجل التفصيل في الموضوع سيتم دراسته بالشكل الآتي:

اولاً. سيادة سلوكيات دخيلة على المجتمع العراقي:

ان الاليات الفاسدة تؤدي الى سيادة سلوكيات جديدة دخيلة على المجتمعات التي انتشرت فيها ، إذ يصيب الخلل منظومة القيم السائدة وأخلاقيات العمل حتى اصبحت (الرشوة والعمولة والسمسرة) تأخذ شكلاً يؤطر تحت عنوان نظام جديد للحوافز في المعاملات اليومية، وبذلك برزت مسميات جديدة تسوغ الحالة الفاسدة (الفساد المنتج) وخرج من يروج لها ويدافع عنها بوصفها حلاً لتسهيل عمل مؤسسات الدولة[٢] .

ولعل العراق خير مثال على ذلك الامر الذي ساد الفساد فيه اتسعت بسبب عدم المهنية واللامبالاة والسلبية في العلاقات بين افراد المجتمع، فضلاً عن فقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط بمعايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي، ناهيك عن تراجع الاهتمام بالمصلحة والحق العام والشعور بالظلم لدى الغالبية، هذه العوامل أدت الى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد والفقر بين شرائح المجتمع وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة و لاسيما النساء والاطفال و الشباب [٣].

من خلال ما تقدم يلحظ وجود عولمة سلبية اصابت الدولة العراقية إذ وفدت اليها سلوكيات واساليب تتناقض وقيم المجتمع العراقي ، الامر الذي وسع دائرة الفساد المالي والاداري وجعل الدولة امام تحدي جدي قد يعصف بكيانها السياسي.

---

(١) فراس عبدالكريم محمد البياتي ، مصدر سابق، ص ٩.

(٢) ايثار عبود كاظم الفتلي ، مصدر سابق ، ص٥٧.

(٣) عدنان قادر عارف الزنكنة ، مصدر سابق، ص ٤٦٧ .

ثانياً. انخفاض اداء مستوى المؤسسات العامة التي تخدم المواطنين:

يعد من اكثر الاشياء التي تسبب استياء المواطنين بصورة عامة ،فالمواطن الذي يرى انه لا ينال استحقاقاته ، ولا تشعره الدولة بانها مهتمة به وتقدم الخدمات له ، سيلجأ الى اية وسيلة ممكنة بغض النظر عن مشروعيتها في سبيل استرجاع حقه المغتصب من قبل المسؤولين الفاسدين ، فما يهمه هو حصوله على حقه ،بل وصل الأمر ببعض المواطنين الى تخريب واتلاف الممتلكات العامة ، لأنه يشعر بانها ليست له ولا للأخرين ، وإنما يراها ملكاً للشخص المسؤول الفاسد مادام محروماً من خدماتها فيظن المواطن البسيط انه بذلك يغيظ المسؤول الفاسد[١] . ولا يريد الباحث تبرير هذا الفهم الخاطئ لكن عدوانية بعضهم ازاء الدولة تدفعه إلى امتهان الفساد المالي والإداري حينما يصل الى مفاصل المسؤولية .

ثالثاً. انخفاض المستوى الثقافي:

يعد الجهل من اهم العوامل التي تؤدي الى الفساد المالي والإداري فجهل المواطنين بحقوقهم يجعلهم اكثر عرضة للاستغلال من قبل الموظفين أو المسؤولين ، أو قد يكون جهل الموظف نفسه بحقوقه وواجباته تجعله يميل للوقوع في الفساد مقابل الحصول على منافع يحتاجها ، ومن مظاهر الجهل ايضاً الولاءات القبلية والطائفية و قلة وعي المواطنين ومستوى ثقافتهم وضعف التربية سواء في المدرسة أو في الاسرة[٢] ،

ولعل جهل اعداد كبيرة من المواطنين بالإجراءات الإدارية وجهلهم ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات وعدم معرفتهم بالقانون مع تدني المستوى التعليمي والثقافي لأعدد كبيرة منهم وارتفاع أعداد الامية يسهم في استغلالهم من قبل الموظف الفاسد الذي يستغل عدم معرفة وجهل هؤلاء المواطنين بالقوانين والانظمة الإدارية عبر تعقيد الإجراءات والاليات الخاصة بمعاملاتهم واجبارهم على دفع رشاوى من أجل الاسراع في اجراءها بالسرعة الممكنة .

([١]) ورود جمعه مطر، مصدر سابق ص ٢٢١ .

([٢]) علي محمد جار الله ، مصدر سابق ص٢٩.

رابعاً. الموروث الاجتماعي:

يحدث في العديد من الدول فجوة بين القيم الثقافية المتوارثة مع قيم العمل الوظيفي ،التي يجب أن تقوم على الانضباط، والأمانة والشرف، وطاعة الرؤساء الإداريين، وحرمة المال العام، وقيم الولاء والانتماء لجهة الوظيفة الحكومية، إلا أنه مع ذلك من المحتمل اختراق القيم الثقافية بشكل يؤدي إلى تغيير السلوك الوظيفي وكل ما يتعلق بالعمل الحكومي، ومن ثم فإن حدوث جرائم الاعتداء على المال العام خاصة عندما تصبح القيم المادية أعلى من القيم الدينية أو الأخلاقية، فيفقد المال العام حرمته وتكون النظرة الشخصية للعدوان على المال العام مبررة للمعتدي على أساس أنه ليس من الأموال الخاصة التي يجب حمايتها، فتحدث جرائم الاعتداء على أموال الدولة وعلى ملكيتها وعلى بنوكها، وقد يحدث اختلاس الأموال الحكومية عندما تكون في عهدة المخازن أو الخزينة، هذا فضلاً عن تبرير الرشوة تحت مسميات مختلفة كالاكرامية أو الهدية لتبرير هذه الجريمة[١] . لذلك تؤدي الموروثات الاجتماعية، والثقافية المجتمعية دور في بناء العلاقات وتنظيمها وقد تكون في الوقت نفسه مدخلا و سببا جوهرياً لظهور الفساد لاسيما في ظل شيوع علاقات عشائرية أو أرتباطات طائفية أو عرقية في المجتمع، على إن القيم تؤدي دوراً كبيراً في تفشي الفساد المالي والإداري نتيجة لانهيار النظام القيمي للأفراد الذي يتمثل بالقيم والتقاليد والعادات الاجتماعية الموروثة و استبدالها باطر قيمية منصرفة أو باطر قيمية هشة بعيدة عن القيم المعتمدة في المجتمع، كما ان للجهل والامية دوراً فعالاً في تكريس قيم الغزو والسلب والنهب للمال الخاص والعام بوصفها بطولة ورجولة كما إن ضعف المواطنة والايمان بالقيم الوطنية و الابتعاد عن طريق الحق تسهم في تسويق ثقافة الفساد باشكاله المختلفة [٢]. ويمكن ارجاع ذلك الى ضعف التوعية المجتمعية والدينية والقيمية التي تشكل المرتكز الاساس للعفة والنزاهة وحب الوطن والتضحية بالغالي والنفيس من اجله ، ورغم ان اغلب الاحزاب في السلطة دينية فإنها لم تفعل التوعية الدينية والتوعية الوطنية والتضحية من اجل الوطن بالشكل المطلوب[٣] .

---

(١) بشار محيسن حسن الإمارة ، مصدر سابق ،ص٣٩.

(٢) علياء حسين خلف ، ضياء حسين سعود، مصدر سابق، ص١٦٣ .

(٣) جمعة عبد غياض ، مصدر سابق ، ص٩١٤ .

بناء على ما سبق يمكن القول إن اهم ما يتميز به المجتمع العراقي هو صنيعة الطابع العشائري والطائفي والحزبي التي اثرت سلبا على أداء الاجهزة الرقابية والمؤسسات الحكومية في الدولة كونها باتت اسيرة الفئوية والمحاصصة بعيداً عن الكفاءة والنزاهة مما اسهم في تفاقم ظاهرة الفساد وبشقية المالي والإداري، فيتم اختيار الافراد ومنحهم الافضلية لشغل المناصب والوظائف العامة واعطائهم الترقيات والامتيازات والايفادات على اساس هذا الانتماء بغض النظر عن الاداء الوظيفي والخبرة والمهنية، مما يؤثر سلبا على عمل هذه المؤسسات ومن ثم تفشي الفساد المالي والإداري الذي بات يشكل عقبة حقيقية أمام تقدم الدولة العراقية وتعزيز قوتها الحيوية والاقتصادية والعسكرية.

خامساً. اسباب تربوية سلوكية:

إن عدم الاهتمام بغرس القيم والاخلاق الدينية في نفوس الأفراد يسمح ببروز سلوكيات غير مرغوب فيها، كذلك سوء التنشئة الاجتماعية للموظف أو المسؤول الإداري وفساد أخلاقه وقيمه الاجتماعية بشكل عام تعود الى تنشئته الاجتماعية [١]، كما إن لنمط العلاقات والاعراف بين افراد المجتمع تاثيراً كبيراً لتفشي الفساد المالي والإداري في العراق عبر تفضيل المسؤولين الحكوميين الأقارب والأصدقاء وإعطائهم الوظائف المهمة التي يحققون من خلالها المكاسب الخاصة غير المشروعة، ناهيك عن تاثيراً الاسباب الفردية مثل الطبيعة الشخصية للفرد والقيم الاخلاقية التي يحملها الفرد التي اكتسبها أصلاً من المجتمع الذي يعيش فيه، فالطمع وسواه من الامراض النفسية هي اسباب فردية بحثة غالبا ما يكتسبها الفرد من البيئة التي يعيش فيها وهذه تدفع الفرد الى ارتكاب انحرافات معينة وقد أثبتت بعض الدراسات وجود صلة بين جرائم الفساد وبعض الخصائص الشخصية لمرتكبيها مثل الجنس والعمر والمستوى الدراسي والبيئة التي يعيش فيها[٢].

([١]) ورود جمعه مطر ، مصدر سابق ، ص٢١٩ .

([٢]) احمد حامد عطية الخفاجي ، مصدر سابق ، ص ٤٧٢ .

سادساً. ضعف الوازع الديني:

يمثل الدين عاملاً مهماً في دفع الفساد والحد من انتشاره بما يمثله الدين من رقيب داخلي ذاتي، فإذا ضعف الوازع الديني انحسر الضمير الخلقي وسيطرت وساوس الشيطان على العبد ، فاتبع شهواته ، وتتبع تحقيق رغباته من غير ضابط ولا معيار، و يصبح أقرب إلى الوقوع في الجريمة لعدم وجود الرقيب على تصرفاته وسلوكياته فكلما كان الانسان قريبا من ربه كلما كان بعيداً عن الوقوع في العمل السيء[١] ،

وهذا ما ينطبق على العراق كدولة ضمن المراتب المتقدمه الاكثر فساداً بالرغم من كونه غالبية سكانها من المسلمين وبنسبة (٩٥%) من اجمالي سكانها البالغة (٤٤.١٩٠.٦٨٥) مليون نسمة في عام٢٠٢١ [٢].

المبحث الرابع

الاسباب الإدارية والامنية للفساد المالي والإداري

اولاً. الاسباب الإدارية للفساد المالي والإداري:

ان الفساد الإداري يرتبط بسلوكيات وأفعال الموظفين في مؤسسات وأجهزة الدولة، ويتمثل في الانحرافات التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته لمهامه في وظيفته العامة من أجل تحقيق منافع شخصية، وتنتشر هذه السلوكيات بقوة عندما تضعف أو تنعدم الرقابة على أعمالهم، وتتجلى أهم صورها في التسيب واللامبالاة وعدم احترام مواعيد العمل، فهي تعبر عن عدم الشعور بالمسؤولية، كما تندرج ضمنها أعمال إفشاء الأسرار الوظيفية وكل المظاهر الأخرى التي تؤثر على تحقيق اهداف الادارة العامة وتعيق المصالح العامة[٣] .

([١]) حاحة عبد العالي ، الاليات القانونية المكافحة الفساد الإداري في الجزائر ، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق ، اطروحة دكتوراه ، ٢٠١٣ ، ص ٧٢ .

([٢]) وزارة التخطيط العراقية ،الجهاز المركزي للاحصاء، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

([٣]) فاتح النور رحموني ، ليلى مداني ، مصدر سابق ، ص٥٩٠ .

أن الفساد الحكومي والانحراف موجودان في جميع الأشكال البيروقراطية، بل ان الدافع وراء الفساد هو وجود بيئة تساند فيه السياسة العامة للحكومة، وهذا يؤكد على أن سوء التنظيم الإداري وبيروقراطية القيادة الإدارية المتمثلة في تعدد القادة الإداريين وتضارب اختصاصاتهم وتضخم الجهاز الوظيفي، ونقص المهارات السلوكية والإنسانية لدى القادة، فضلاً عن القيادة المتخلفة والفاسدة وتناثر السلطة كلها اسباب ودوافع تفسد جو العمل وتعد دافعا وراء ظهور بعض العاملين المنحرفين سلوكيا[١] ، على ان للفساد الإداري ارتباطاً وثيقاً بالبيئة الداخلية للمؤسسات فله ظروف مشجعة ومحفزة واخرى مقأومة أو رافضة، المؤسسات المتطورة في نظمها واساليب عملها التي تدار من قبل قيادة ذات كفاءة ومخلصة ، اقدر على حماية ذاتها من التلوث بالفساد من المؤسسات المتخلفة في ادارتها ونظمها التي تكون بؤرة للفساد المالي والإداري[٢]. ولأجل الالمام بالموضوع سيتم تناوله وفق الآتي:

١.سوء اختيار القيادات الإدارية:

إن اختيار الموظف واستخدامه خارج الضوابط التي تؤهله لمسؤوليته وكفاءته بالقياس مع العمل المسند الية وفاعلية عنصر المحاباة من أجل قرابة أو مصلحة مشتركة ونحو ذلك من الاسباب الخفية لاستفحال الفساد المالي والإداري[٣]، كذلك تعود الى وجود خلل وانحراف في السلوك ونظام القيم لبعض المتصديين للمناصب المهمة، والاخطاء في تعيين الموظفين الشاغلين للمناصب وضعف انظمة المحاسبة والتحري الداخلية، وفساد الجهاز الرقابي ، وتقييد القضاء، وعدم وجود برنامج حقيقي شامل لمكافحة الفساد ، والنظام الشمولي في إدارة الحكم ، وقلة الوعي الإداري والسياسي في ادارة المسؤوليات، والتغلغل الحزبي في عمل الحكومات، وتسلط الفاشلين المناصب من غير ذوي الخبرة، والاتساع والتشعب السريع وغير المدروس في دوائر الدولة، وتطبيق القانون بانتقائية، ووجود فساد سياسي يؤسس ويغطي ويحمي مرتكبي جرائم

---

(١) صلاح الدين فهمي محمود ، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ب ط ، ص٤٦ .

(٢) حاحة عبد العالي ،مصدر سابق ، ص ٧٢ .

(٣) احمد حامد عطية الخفاجي ، مصدر سابق ،ص ٤٧١ .

الفساد الإداري[١]، ولعل من اسباب ذلك عدم وجود اليات منظمة ودقيقة تحدد مواصفات الشخص المتقدم لشغل المنصب أو الوظيفة، ناهيك عن الاسباب الاخرى التي تبوىء الشخص غير الكفء لمنصب عام لا لاستحقاق بل لاعتبارات اجتماعية وسياسية[٢]، لهذا فإن تنفيذ الادارات لمهامها يتوقف الى حد كبير على مدى حسن أختيارها الموظف الكفء وتعيينه في الوظيفة التي تتلاءم ومؤهلاته وقدراته واستعداداته، بيد ان الشيء الملاحظ ان تبوء المناصب العليا في الدول لا تحترم المبادئ والمعايير الموضوعية في تعيين القيادات الإدارية في مفاصل الدولة ومؤسساتها، فقد تمنح بعض القوانين افضلية وامتيازاً في التوظيف لفئة أو طائفة دون اخرى مثلاً تعطي القوانين الافضلية لأعضاء الاحزاب والمجاهدين وابنائهم في التوظيف والترقية والحصول على الكثير من الامتيازات دون مراعاة شروط الكفاءة وهذا ما ينطبق على العراق [٣].

وصفوة القول إن سوء اختيار القيادات الإدارية وعدم اعتماد مبدأ الكفاءة وقلة الخبرة في العمل الإداري يُعد من الاسباب الرئيسة للفساد المالي والإداري، إذ إن العمل الإداري يتطلب الخبرة والمعرفة بادق التفاصيل الإدارية والقانونية من أجل تحقيق افضل المستويات ، فالقيادات الإدارية يجب أن تتحلى بالقيم العليا حتى تصبح قادرة على توجيه العمل الإداري بالصورة الصحيحة وقادرة على الحد من انتشار الفساد المالي والإداري الذي قيد فاعلية الدولة العراقية في محيطها الاقليمي والدولي.

٢. انهيار اخلاقيات الوظيفة العامة:

ان المحسوبية أو المحاباة الناجمة عن إستغلال العلاقات القرابية وصلات المعرفة تسهم في نمو آليات الفساد حينما يتفاقم ذلك الاستغلال، ولعل هذه آلالية الفاسدة تضرب مفاصل مهمة في الجهاز الحكومي ومنها المناصب الإدارية العليا في الدولة التي تشغل بعيداً عن الكفاءة في أغلب الاحيان، مما يؤدي الى إضعاف هيبة الدولة والحكومة وأجهزتها أمام المجتمع وثقة الناس بها نتيجة لتراكم العناصر غير المؤهلة فيها، كما إن المحسوبية أو المحاباة تقلل من فرص

(١) على سعدي عبد جبير ، احمد عبد الجبار حميد حميدي ، ص ٢٥ .
(٢) حمزة حسن خضر حسن شيخو الطائي، مصدر سابق ، ص٤٣ .
(٣) حاحة عبد العالي ،مصدر سابق ، ص ٧٥ .

العدالة والمساواة فتغيير المعايير تؤدي على سبيل المثال الى خضوع تسنم المهام الإدارية الى الية المحاباة بدلا من المؤهل والتخصص وهذا هو الفساد الإداري بعينه[١] .

٣. القصور في تطبيق التشريعات والقوانين النافذة:

إن التقصير والتهاون في تطبيق العقوبة يؤدي الى زيادة معدل و قوع الجريمة ، فالمذنب إذا لم يعاقب يزداد سوءاً لعدم وجود الرادع، والراغب في الجريمة يستسهل الأمر، وضعاف النفوس وعديمو الضمائر الخالون من القيم يتخذون ذلك مسارا لهم فينتهجونه، إذ ان العقوبة هنا تكون مفرغة من اهم هدف من اهدافها و هو الردع العام و الخاص ،هذا كله يؤدي الى إضعاف النفس وإستغلال المواقف لأغراض سيئة ،لان القانون أصبح أداة من الممكن تطويعها حسب تفسيرهم، وعليه ينتشر ويعم مبدأ عدم العقاب فيستباح المال العام ، وتتضرر الدولة ومؤسساتها أحياناً ولأسباب مجهولة لا يتم تطبيق العقاب على المسيء ، بل والاسوء من ذلك مكافئة المفسد بمنصب اَخر في مكان اَخر ينقل اليه وهذا يمثل الانحراف الوظيفي ومظهر من مظاهر الفساد الإداري ان جميع هذه الأوضاع ولدتها حالة المحاصصة والتوافقية التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣[٢] .

٤. تضخم الجهاز الإداري:

عرفت معظم الدول العربية توسعاً ملحوظاً في القطاع الحكومي إستجابة للزيادة المفرطة في حجم الطلب على الخدمات العامة، غير إن عملية التوسع هذه تجاوزت حدود المعقول، الأمر الذي أدى إلى تضخم الجهاز الإداري من خلال الزيادة الكبيرة في عدد الموظفين العموميين مع الثبات النسبي لحجم النشاط الذي تقوم به، مما أدى إلى أثار سلبية منها تداخل الاختصاصات، ويرجع سبب ذلك لكون الحكومات العربية عامة اتبعت سياسة التوظيف الاجتماعي الارتجالي ، هذا فضلاً عن اسراف بعض القيادات الإدارية والسياسية العليا في تعيين بعض الأنصار والأتباع بغض النظر عن كفاءتهم وحاجة المؤسسات الرسمية اليهم، ولظاهرة تضخم الجهاز الإداري أثار سلبية على سير العمل الإداري، بعض منها يدخل ضمن مظاهر الفساد الإداري

---

(١) ايثار عبود كاظم الفتلي ، مصدر سابق ، ص٥٧.

(٢) رعد طعمه عبود ، ص ١٥٨ .

كالإهمال والتكاسل و الواسطة والمحاباة والمحسوبية والرشوة كوسيلة لإنهاء الخدمة أو للحصول على المكافآت والحوافز [1]، وتجدر الاشارة الى إن عدد الموظفين في العراق المدنيين والعسكريين في عام ٢٠٠٢ بلغ (١.٨٥٠) مليون موظف وارتفع الى (٧.٣٢٠) مليون موظف في عام ٢٠١٨ وهذا يعكس حجم التضخم الكبير في الهيكل الوظيفي في الدولة، وصفوة القول إن تضخم حجم الجهاز الاداري في العراق زاد من هدر المال فيه بطريقة مباشرة وغير مباشرة نتيجة سيادة البطالة المقنعة وايجاد مؤسسات ومناصب لا حاجة للدولة بها من اجل ارضاء هذه الجهة السياسية أو تلك .

٥. الجانب التنظيمي:

ان الجانب التنظيمي لمؤسسات ودوائر القطاع العام والخاص يعد من الاسباب الرئيسة التي تساعد على بروز الفساد الإداري ، لذا يُعد التنظيم من العمليات الإدارية التي يتحدد بموجبها ملامح الهيكل الإداري في الدولة، فهو الشكل الذي يعمل على تحقيق التنسيق والترتيب لجميع عناصر العمليات الإدارية من تخطيط وتنظيم وتنفيذ وتوجيه واجراءات وهياكل وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات وهو الاداة الرئيسة لتحقيق الرقابة الفعلية في البيئة التنظيمية لأية مؤسسة أو هيئة ضمن الأطار الذي يضم جميع الافراد العاملين في تلك المؤسسات والعلاقة فيما بينها ، فضلاً عن القواعد القانونية والانظمة والتعليمات التي تحدد اختصاصات وسلطات كل فرد مع بيان الواجبات التي من المفترض أن يقوم بها كل فرد بهدف الوصول إلى اهداف المنظمة المرسومة وعدم الانحراف عنها[2] .

يرجع بعضهم الأسباب التي أدت إلى تدهور السلوك الإداري في العراق وإنتشار السلوك الفاسد الذي يسود بين بعض العاملين إلى كثرة الأنظمة واللوائح الرقابية والتشريعية المنظمة لتصرفات وأفعال وسلوك العاملين مع تسليمنا بان بعض هذه القيود والحدود تهدف إلى حماية العاملين أنفسهم من التعسف واستغلال السلطة واستخدامها استخداماً سيئاً من جانب من يكون فوقهم في السلم الرئاسي، إلا أن زيادة القيود والحدود واللوائح المفروضة على تصرفات العاملين

([1]) حاحة عبد العالي ، مصدر سابق، ص ٧٢ .

([2]) عدنان قادر عارف الزنكنة ، مصدر سابق، ص ٤٤٣ .

وأفعالهم عادة ما تكون لها آثار ضارة تتمثل في تعطيل العمل وقتل روح الابتكار والتجديد، وظهور البيروقراطية، وتضخم العمل المكتبي وتظهر الآثار السلبية لذلك في التسلط الذي يفرضه بعض العاملين على أفراد الجمهور وهذه هي بداية الرشوة والابتزاز المالي التي قد تستخدم من قبل جهات داخلية أو خارجية همها الوحيد اضعاف الدولة وابعادها عن اخذ دور الجيوبوليتكي في المنطقة. [١] .

٦. غياب الشفافية:

ان الدول غير الديمقراطية معروفة بكون بياناتها مغلقة تسيطر الحكومات على أعلامها وتخضعه لرقابتها، ولا تسمح بنشر المعلومات التي لا توافق عليها وتخدم مصالحها، ومن ثم فإن ذلك يسهل على بعض المسؤولين من التلاعب بالقوانين التي تسهل عليهم اخذ الرشاوى وعقد الصفقات المشبوهة[٢]، وخير دليل حجم حالات الفساد المالي والإداري التي بلغ عددها في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢١) نحو(١١١٦٣٠) حالة وهذا يعكس حجم إستشراء الفساد في الدولة[٣].

ثانياً: الاسباب الامنية للفساد المالي والإداري:

إن أبرز سمات الوضع العراقي في المرحلة السابقة التي سبقت عام ٢٠٠٣، هي سيطرة الدولة على القطاعات الاقتصادية والمالية، وعسكرة الصناعة والتجارة، وضخ هائل للأموال الى الخارج لديمومة الحروب، وتصاعد ديون العراق لأرقام فلكية، وما أصاب هذا الاقتصاد منذ إجتياح الكويت من فرض الحصار الشامل على العراق، وتجميد امواله الخارجية، وشل عجلة الصناعات المحلية، فضلاً عن تدمير البنية التحتية وبعد سقوط النظام السابق في نيسان ٢٠٠٣ عمت العراق ابشع موجة سلب ونهب وتخريب للمؤسسات العامة (الصناعية و التعليمية و الثقافية والعسكرية) وكل أشكال المال العام المنقول و الثابت، ناهيك عن الوضع الامني المتردي وتردي الخدمات العامة، والارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات وتصاعد معدلات التضخم ،

([١]) صلاح الدين فهمي محمود ،مصدر سابق، ص٤٦ .

([٢]) احمد حامد عطية الخفاجي ، مصدر سابق ،ص ٤٧١.

([٣]) لطفاً راجع الجدول (٣) .

وضعف الاداء الإداري الحكومي، وارتفاع كبير في البطالة وتفشي الفساد المالي والإداري[1]، وهذا يعود بشكل أو باخر الى تدهور الوضع الامني في الدولة وضعف البيئة الامنية فيها بعد العام ٢٠٠٣ بسبب تاثيراً الفواعل الاقليمية والدولية على أداء المؤسسة الامنية وللإلمام بالموضوع سيتم دراسته على النحو الآتي:

١.عدم الاستقرار الامني:

لقد طبق النظام المركزي في تاريخ العراق المعاصر منذ تاسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ وحتى عام ٢٠٠٣ وأعقب ذلك تطبيق نظام المحاصصة الطائفية مع تشكيل مجلس الحكم من قبل الحاكم الاميركي (بول برايمر) عام ٢٠٠٣ الذي عمل على بث روح الفرقة والانقسام بين أبناء الشعب عبر العنف الذي مارسته المجاميع الارهابية المدعومة امريكياً بهدف خلق عراق ينتمي الى دهاليز وكواليس التخلف والظلام، مما اثر سلبا على تطبيق السياسيأت الأمنية في الدولة الأمر الذي سمح بظهور ما يشبه (المافيات السياسية الفاسدة) الداعمة للعمليات الارهابية ، إذ ان الكثير من الانشطة والعمليات التي قادتها ، الجماعات المسلحة كانت تعتمد على التمويل المتأتي من مصادر الفساد المالي، إذ إن الفساد يكلف العراق سنوياً بما يقدر (٤) مليار دولار الذي يمثل (١٠%) من حجم الناتج القومي الاجمالي يعمل على تمويل العمليات المسلحة وبالأخص من خلال الفساد في القطاع النفطي، إذ إن تهريب النفط الذي يتورط فيه بعض المسؤولين العراقيين يوفر دعما للعناصر الاجرامية بنحو مائة مليون دولار سنوياً [2].

٢. تفاقم مشكلة الارهاب:

إن انتشار الفساد المالي الإداري في المجتمع يؤدي الى تغليب المصلحة الشخصية على المصالح العامة وعدم الاهتمام بامور المواطنين أو توفير الخدمات لهم، كذلك يقود الفساد وتزامنه مع وجود أزمات اقتصادية في الدولة إلى الضغط على المواطنين، كما إن قلة مستوى الخدمات مثل الكهرباء تؤدي الى توقف العديد من الأعمال وتزداد البطالة، ومن ثم تقود الى

([1]) فوزية خدا كرم عزيز، مصدر سابق ، ص٩٠ .

([2])فوزية خدا كرم عزيز، المصدر نفسه، ص ٨٦.

التنمر الشعبي العام وقد تقود إلى اتجاه بعض شرائح المجتمع للاستعانة بجهات خارجية، لاستحصال حقوقها ومن ثم تقود إلى تمرد ضد الدولة وتفتح المجال لدخول الارهاب، الذي استغل هذا التذمر لأثارة النعرات الطائفية في الدولة، ولعل جزءً كبيراً مما حدث في العراق من عمليات ارهابية يعود الى الفساد المالي والإداري الناجم عن تراجع المستوى الخدمي الذي افادت منه الفواعل الاقليمية والدولية في دعم العمليات الارهابية في العراق وتمويلها من مؤسسات الدولة[١].إن الفساد والارهاب وجهان لعملة واحدة وهي من أكثر المشاكل التي يعاني منها العراق إذ إن الفساد الذي نخر وما يزال ينخر بكيان الدولة عبر سرقة وهدر المال العام والقيام بتهريب ثروات الدولة الى خارج قد أوهن الدولة وجعلها هشة امام التحديات، فالفساد يتاجر بثروات واموال العراقيين الخارجية والارهاب يتاجر بدماء العراقيين وارواحهم وكلاهما هدفه واحد ضرب العراق شعبا وكيانا[٢].

تأسيساً على ما تقدم يمكن القول بوجود علاقة طردية بين انتشار الفساد المالي والاداري وبين الارهاب كون الاول يعد البوابة الرئيسة لوجود الثاني، إذ إن الفساد المالي هو الممول الرئيس للعمليات الارهابية في العراق.

الفصل الرابع

(١) محمد جاسم محمد ، عباس سلمان محمد علي ، ظاهرة الفساد المالي والإداري ودورها في تحجيم اداء الاقتصاد العراقي بعد العام ٢٠٠٣، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة بابل ، المجلد ٨ ، العدد٣، ٢٠١٦،ص٧٦٠.

(٢) حمزة حسن خضر الطائي ،مصدر سابق، ص٤٥.

الانعكاسات الجغرافية السياسية لظاهرة الفساد المالي والإداري على قوة العراق

- المبحث الأول: اثر ظاهرة الفساد المالي والإداري على قوة العراق العسكرية.
- المبحث الثاني : اثر ظاهرة الفساد المالي والإداري على قوة العراق الاقتصادية.
- المبحث الثالث: اثر ظاهرة الفساد المالي والإداري على قوة العراق الحيوية.

الفصل الرابع

الانعكاسات الجغرافية السياسية لظاهرة الفساد المالي والإداري على قوة العراق

تمهيد

لقد فرضت الظروف المحيطة بالعراق وما رافقهما من عملية التغيير الجذري بعد نيسان عام ٢٠٠٣ الكثير من التحديدات على بناء الدولة بشكل عام وبكافة مرافقها ومؤسساتها، ومن ابرز هذه التحديات الفساد الإداري والمالي الذي يعد العقبة الكبيرة في تنمية قدرات الدولة وفي كافة الاصعدة والمجالات، الذي امتد الى كل مرافق ومؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ شهدت فساداً مالياً وادارياً كبيراً ونهبا منظماً لأموال الدولة ترك تأثيراً سلبياً عليها

وأدى إلى اضعاف قوة العراق سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، واضعف مكانة السلطة السياسية والإدارية عل المستوى الداخلي والخارجي [١] .

بل شمل تاثيراً الفساد المالي والإداري أخلاقيات وقيم ومبادى المجتمع، إذ عمل على انهيار البيئة الاجتماعية والاخلاقية والثقافية فعندما يتقبل المواطن والموظف المكلف بخدمة عامة الفساد المالي والإداري ويقوم بشرعنته ويستخدمه أسلوبا في العمل ووسيلة من أجل كسب المنافع فهذا يؤدي إلى إنهيار المبادئ الاخلاقية للمجتمع، كذلك يهدد الفساد العلاقات الاقتصادية المتوازنة ويقوم بتحطيم مرتكزات الدولة الاقتصادية ويؤدي إلى التوزيع غير العادل في الثروة، ويزيد من نسب البطالة والفقر مع زيادة في أعداد الوفيات بسبب ضعف مؤسسات الرعاية الصحية كم يعمل على انهيار البنى التحتية وإضعاف الخدمات العامة الامر الذي يسبب تفكك المجتمع وزيادة مشاكله الاجتماعية [٢] .

المبحث الأول

اثر ظاهرة الفساد المالي والإداري على قوة العراق العسكرية

تكمن أهمية القوة العسكرية في كونها أحد العناصر الاساسية في تحديد مركز الدولة ومكانتها في النظام الدولي ، فضلاً عما تمثله من مفتاح للأمن والاستقرار، ومن ثم فإن تحديد متطلبات بناء القوات المسلحة يعد من الأولويات التي على قيادة الدولة السياسية تحديدها، وهذه المتطلبات هي الاخرى يجب أن تنسجم مع جملة من المعطيات التي لابد من أخذها بنظر الاعتبار [٣] :

([١]) حسن سلمان خليفة البيضاني ،متطلبات بناء وتطوير القدرات العسكرية العراقية في ضل التهديدات القائمة، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد٣٧، السنة التاسعة، ٢٠٢١ ،ص١٠٣ – ١١٦.

([٢]) مؤمل حسين جويسم، اثر ظاهرة الفساد المالي على عملية التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد٨، العدد٣، ٢٠١٨، ص١٠٧.

([٣]) حسن سلمان خليفة البيضاني، مصدر سابق، ص ١٠٦–١٠٧.

١. طبيعة التهديدات المحتملة سواء للحالة الآَنية القائمة أو العدو المحتمل والمستقبلي .

٢. القدرات الاقتصادية المتيسرة ومدى امكانية توظيف جزء منها في تامين متطلبات البناء للمنظومة العسكرية والامنية .

٣. البنية التحتية لعموم الدولة بشكل عام والمؤسسة العسكرية والامنية القائمة ومدى قدرتها على التطور نحو تامين متطلبات المرحلة اللاحقة .

٤. العامل البشري ومدى تأمينه ، خاصة ما يتعلق منه بالعناصر ذات القدرات والقابليات العالية المستوى ، التي تسطيع التعامل مع المستجداَت العلمية في مجالات بناء القوات العسكرية .

٥. الوضع الجيوبولتيكي للدولة من حيث مدى حاجتها الى تامين متطلباتها بذاتها، إذ إن لكل جزء من الدولة طبيعة خاصة قد تختلف حيث متطلباتها عن الاخرى .

٦. مدى انسجام الهياكل التنظيمية القائمة في القوات المسلحة مع متطلبات البناء المطلوب ومدى الحاجة الى التعديل أو الاستبدال لهذه الهياكل .

ولأجل ابراز الانعكاسات الجغرافية للفساد المالي والإداري على قوة العراق العسكرية سيتم التعرض للموضوع بالشكل الآَتي :

اولاً. اثر ظاهرة الفساد المالي والإداري على حجم القوة العسكرية العراقية:

تعبر القوة العسكرية عن الحشد الفعلي للعناصر البشرية والمقومات التقنية والاعتبارات الاقتصادية لما يخدم أهداف هذه المؤسسة التي من مظاهرها القوات المسلحة حيث حجم القوات ونوعها (برية ، بحرية ، جوية) ودرجة معنوياتها وما تتسلح به من أسلحة بما يخدم أعمال الدفاع والهجوم[١]، على إن المفهوم العام للقوة يطابق بشكل أو باخر بما تبنته المدرسة الواقعية الذي يتضمن القوة العسكرية كقوة صلبة ، وان هذا يعتمد على قدرات الدولة المادية والقابلية على توظيف قدرتها في إجبار خصومها على إتباع ما ترغب به وينعكس ذلك بالتالي على الأهداف

([١]) نعيم الظاهر، الجغرافية السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع . الطبعة الأولى ،٢٠٠٧ ، ص٤٣.

والمصالح التي تنوي الدولة تحقيقها، لقد ظهرت هناك العديد من الاتجاهات توضح مفهوم القوة ، إذ يُعرف الاتجاه الأول القوة على انها القدرة في التاثير على الغير، أي بمعنى القدرة على حمل الآخرين على التصرف بالطريقة التي تضيف لمصالح واهداف صاحب القوة، في حين يعرف الاتجاه الثاني بان القوة هي المشاركة الفعالة في صنع القرارات المهمة التي تخص المجتمع، وقد حدد هذا مفهوم القوة ضمن اطار أهداف المجتمع ، أما الاتجاه الثالث فقد حاول الجمع بين الاتجاهين السابقين ويعرف القوة بانها الحكم والسيطرة المباشرة لشخص معين أو جماعة معينة على القضايا السياسية، أو عملية توزيع المهام وما يترتب عليه من مقدرة في التقرير أو التاثير أو في الموقف بالاتجاه الذي يرغب به صاحب القوة[١].

ان تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق بعد العام ٢٠٠٣ هو نتاج الدور الامريكي في الدولة بشكل رئيس، إذ حرصت على عدم إعداد قوة عسكرية عراقية فاعلة قادرة على مسك الحدود وتأمين استقرار الدولة، الأمر الذي أنعكس سلبا على قوة العراق وكيانه السياسي، ولا بد من الاشارة الى إن الولايات المتحدة الامريكية لم تسمح باعداد القدرات العراقية بالشكل المناسب، كما لم تشكل الصنوف المهمة للجيش السائدة منها والخدمية؛ كالمدفعية والدروع والهندسة العسكرية والهندسة الآلية الكهربائية والتموين والنقل والصنف الإداري والطبابة وغيرها. وكل ما قامت به هو تشكيل فرق وألوية صغيرة الحجم مسلحة باسلحة خفيفة ومتوسطة لا تتناسب مع ترتيب القوة العسكرية للدول المجاورة الجدول (٢٣)، من دون تأمين الحدود الدنيا من الإسناد الناري والإداري والفني لها، مما اوجد نقاط ضعف عديدة فيها ابرزها الاتي[٢]:

١. عدم وجود قوات قادرة على الردع والدفاع عن حدود العراق؛ بسبب افتقارها إلى كثير من مقومات القوة المادية والعسكرية واللوجستية؛ فالقوات البرية عبارة عن قوات مشاة خفيفة تتفأوت قدراتها العسكرية والتدريبية بشكل كبير.

---

(١) حمزة رحيم المفرجي ، توظيف القوى العسكرية كأداة لحماية السيادة وتحقيق النفوذ (الدولة العراقية نموذجا) رؤية استراتيجية مستقبلية ، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العدد ٤١ ، العام الحادية عشر ،٢٠٢٢، ص٢١٧.

(٢) عثمان رياض ، تحديات مؤسسات الامن والدفاع في الحكومة الاتحادية العراقية ، مجلة رؤية تركية، الابحاث للدراسات، تركيا، العدد١، ٢٠٢١ ، ص ١٤٢.

٢. عدم تكامل القدرات العسكرية للقوة الجوية لتقديم الدعم والإسناد الجوي الكامل والكافي للقوات البرية؛ ومن ذلك الاستطلاع الجوي والتصاوير الجوية والإسناد الجوي القريب. وهو ما جعل الحاجة ملحة لوجود قوات التحالف الدولي لتقديم الدعم الاستخباري واللوجستي، وتقديم الإسناد الجوي خلال مدة محاربة داعش، وهذا إخفاق كبير في بناء القوات المسلحة العراقية.

٣. تعد القوات البحرية العراقية قوات نهرية بسيطة، تملك زوارق حربية بسيطة جداً، ولا تشكل قواتها ما يشبه قوات خفر السواحل.

٤. ضعف الجانب الاستخباراتي في بداية إنشاء الأجهزة الأمنية كان أحد الأسباب الرئيسة وراء التدهور الأمني في العراق، ولم تتمكن منظومة الاستخبارات العسكرية أو وكالات الاستخبارات الأمنية من مجاراة مستوى التهديدات المحتملة، وتوقع هجمات المستقبل، بما في ذلك حجم العمليات المتوقعة وكيفية مواجهتها وإجهاضها.

اضف الى ذلك هنالك نقصاً كبيراً في تجهيز القوات المسلحة بالأجهزة والمعدات والاسلحة الحديثة بسبب الفساد المالي والإداري الذي اثر سلبا على قوة العراق العسكرية، التي تكمن في كونها اهم مرتكزات الدولة في حماية امنها الداخلي والخارجي ، وعند قياس حجم القوات العسكرية للعراق قياساً بدول الجوار، يلحظ أن ايران تصدرت المركز الأول بواقع ٨٧٣٠٠٠ مقاتل، تليها تركيا بواقع ٧٣٥٠٠٠ مقاتل، بينما بلغ حجم القوات النظامية في المملكة العربية السعودية ٦٠٣٠٠٠ مقاتل، والعراق احتل المركز الرابع بواقع ٣١٠٠٠٠ مقاتل الجدول(٢٤)، وهذا لا يتناسب مع طول الحدود التي يمتلكها العراق إذ يمتلك حدود برية طويلة تبلغ ٣٤٦٢ كيلو متر فضلاً الى حدود بحرية تبلغ حوالي ٦٠ كيلو متر، ومن زاوية اخرى يجاور العراق ست دول اربعة منها عربية هي سوريا والاردن والمملكة العربية السعودية والكويت ويبلغ مجموع اطوال حدود العراق مع هذه الدول ١٧٨٥ كيلو متر ويشكلان نسبة ٥١.٥٥% من اطوال حدوده الدولية واثنتان اجنبيتان هما تركيا ٣٧٧ كيلو متر وايران ١٣٠٠ كيلو متر وكما موضح بالجدول(٢٥)، وهذه الحدود الطويلة تحتاج الى قوات عسكرية كبيرة ومجهزة باحدث الاسلحة والتجهيزات العسكرية لحماية حدودها ومنع دخول المجاميع المسلحة والارهابين من دول الجوار الى داخل الدولة، مع الاخذ بنظر الاعتبار بان قوة العراق العسكرية تأتي بالمرتبة الرابعة قياساً بدول الجوار

التي تربعت تركيا على المرتبة الأولى وايران على المرتبة الثانية، والمملكة العربية السعودية على المرتبة الثالثة وكما موضح في الجدول(٢٤)،

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الانفاق العسكري في العراق الى انها لم تستطيع الوصول الى المستوى المطلوب سوى الشيء القليل من المعدات العسكرية كالدبابات والمدرعات وغيرها من المعدات القتالية المتواضعة جداً قياساً بدول الجوار الجغرافي التي تتصدرها تركيا في المركز الأول ثم الكيان الصهيوني في المركز الثاني ثم إيران في المركز الثالث، الجدول(٢٦).

جدول (٢٣) ترتيب القوة العسكرية مقارنةً بدول الجوارلعام ٢٠٢١.

ت	الدولة	الترتيب العالمي
١	تركيا	١١
٢	ايران	١٧
٣	السعودية	٢٢
٤	العراق	٤٥
٥	سوريا	٤٧
٦	الكويت	٧١
٧	الاردن	٨١

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: https://ar.m.wikipedia.org/wiki/

الجدول(٢٤)

حجم القوات المسلحة النظامية في العراق قياساً بدول الجوار الجغرافي لعام ٢٠٢٠

ت	الدولة	المجموع
٢	تركيا	٧٣٥٠٠٠
٣	ايران	٨٧٣٠٠٠
٥	السعودية	٦٠٣٠٠٠
١	العراق	٣١٠٠٠٠
٤	الكويت	٣٩٠٠٠

٦	الاردن	١٠٠٠٠٠
٧	سوريا	١٤٢٠٠٠
٨	الكيان الصهيوني	٦١٥٠٠

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على: فاضل جويد عداي الجوذري ، قوة ايران وتأثيرها في الشرق الاوسط (دراسة جيوبولوتيكية) كلية الاداب، جامعة القادسية، ٢٠٢١، ص١٧٣.

جدول (٢٥)

اطوال حدود العراق مع الدول المجاورة

الدولة	سوريا	الاردن	المملكة العربية السعودية	الكويت	تركيا	ايران	المجموع
طول الحدود (كم)	٦٠٠	١٧٨	٨١٢	١٩٥	٣٧٧	١٣٠٠	٣٤٩٢
النسبة المئوية	%١٧.٣٣	%٥.١٤	%٢٣.٤٥	%٥.٦٣	%١٠.٩	%٣٧.٥٥	%١٠٠

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: عبدالله سالم المالكي، جغرافية العراق دار الوضاح للنشر ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٦ ، ص٢٩.

الجدول (٢٦) القدرة العسكرية العراقية الدفاعية والهجومية قياساً بدول الجوار الجغرافي لعام ٢٠٢٠.

ت	الدولة	الطائرات المقاتلة	الطائرات المروحية	الدبابات	المدرعات وناقلات الجند	القطع البحرية	الغواصات	مدافع مختلفة الاحجام	قنابل نووية
١	العراق	٣٤٨	١٦٨	٣٠٩	٤٧٣٩	٦٠	–	١٠٢٣	–
٢	تركيا	١٠٥٥	٤٩٧	٢٦٢٢	٧٧٧٧	١٤٩	١٢	٩٥١١٨	–
٣	ايران	٨٥٩	٤٨٦	٢٥٠٠	٤٣٠٠	٣٩٨	٣٥	٩٠٠٠	–
٤	السعودية	٨٧٩	٢٨٣	١٠٦٢	١٢٨٢٥	٥٥	–	٥٨١٥	–

٥	كويت	٨٥	٤٠	٣٦٧	٧٤٥	٣٨	–	٥٢٨	–
٦	الاردن	١٠٢	٣٩٦	١١٠٠	١٣٢٥	١٠		١٢٣٢	–
٧	سوريا	٤٥٦	١٦٥	٤١٣٥	٥٣٧٠	٥٦	–	١٠٢٢	–
٨	الكيان الصهيوني	٥٨٩	١٨٦	٢٧٦٠	١٠٢٧٥	٦٥	١٥	٦٩٠٠	٨٥

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على : فاضل جويد عداي الجوذري ، قوة ايران وتأثيرها في الشرق الاوسط (دراسة جيوبولوتيكية) كلية الاداب، جامعة القادسية، ٢٠٢١، ص١٧٣.

ثانياً. اثر ظاهرة الفساد المالي والإداري على الانفاق العسكري في العراق:

توجد علاقة قوية بين نسبة الانفاق العسكري والفساد وذلك بسبب انعدام الرقابة على هذا النوع من الانفاق، إذ يتسم بالسرية التامة من ناحية وضخامة المدفوعات مما يسمح بالحصول على عمولات ضخمة من ناحية اخرى[١]، لقد اضطرت الحكومات المتعاقبة إلى تخصيص نسبة كبيرة من الإنفاق الحكومي للأمن والدفاع الجدول (٢٧)، لكونهما الهدف الأكثر أهمية والأكثر إلحاحا في أجندة جميع الحكومات، كما أن الإنفاق العسكري لا يقتصر على قوات الجيش بصنوفه وأسلحته (البرية والجوية والبحرية) فحسب، بل يتجاوزه إلى صنوف وأسلحة وذخائر القوات شبه العسكرية، التي تقدم العون، أو تشغل محل قوات الجيش لتوطيد الأمن؛ سواء كانت تتبع رئاسة الحكومات أم وزارات أخرى. وغالبا ما تكون هذه القوات كبيرة في الدول غير المستقرة، مثل العراق، أن الإنفاق العسكري العراقي يستنزف الاقتصاد، ويتسبب في آثار سلبية، ومع ذلك فإنه من الصعب خفض هذا الإنفاق بنسبة كبيرة؛ لتجنب تقليص القدرات الدفاعية، كما أن الاقتصاد العراقي يعاني بشكل خاص انخفاض الإيرادات المعتمدة كلياً على الصادرات النفطية، وهذا يحتم على راسمي السياسيات الاقتصادية البحث عن حلول لخفض الإنفاق الحكومي على الإنفاق العسكري والأمني[٢].

جدول (٢٧) التباين الزماني لحجم الانفاق العسكري للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

(١) خالد عيادة نزال عليمات ، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الاردن ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ، ٢٠١٥ ص ١١٨.

(٢) عثمان رياض ، مصدر سابق ، ص١٤٣-١٤٤.

ت	العام	حجم الانفاق العسكري بالمليار دينار	النسبة %
١	٢٠٠٤	٨٩٢	1
٢	٢٠٠٥	١٦٤٩	2
٣	٢٠٠٦	١٨١٤	2
٤	٢٠٠٧	٢٤٩٧	3
٥	٢٠٠٨	٣٧١٨	4
٦	٢٠٠٩	٣٧٨٨	4
٧	٢٠١٠	٤٣٩١	5
٨	٢٠١١	٥٠٠٦	6
٩	٢٠١٢	٤٨٢٩	5
١٠	٢٠١٣	٩٠٧٢	10
١١	٢٠١٤	٨٠٧٣	9
١٢	٢٠١٥	١١٢١١	13
١٣	٢٠١٦	٧٠٥٧	8
١٤	٢٠١٧	٨٧٨١	10
١٥	٢٠١٨	٧٤٨٧	8
١٦	٢٠١٩	٩٠٥٦	10
	المجموع	٨٩٣٢١	%١٠٠

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على : وضاح رحيم راهي ، اثر الانفاق العسكري على الاداء المالي في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٠)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد ١٢، العدد١ ،٢٠٢٢،ص٣١.

يلحظ بان حجم الانفاق العسكري في العراق للمدة (٢٠٠٤ -٢٠١٩) بلغ (٨٩٣٢١) مليار دينار عراقي الذي ساهم في استنزاف الموازنات العراقية ، سجل أعلها في العام (٢٠١٥) إذ بلغ نسبتها (١٣%) ، بينما سجل اخفضها في العام (٢٠٠٤) وبنسبة (١%)،

عند مقارنة حجم الانفاق العسكري العراقي مع دول المحيط الجغرافي لعام ٢٠٢٠ يلحظ بان المملكة العربية السعودية قد استحوذت الى المرتبة الأولى عربياً إذ بلغ حجم الانفاق (٥٧.٥١٩) مليار دولار، اما العراق ياتي بالمرتبة الثانية عربياً وبواقع (٧.١٦) مليار دولار، فيما اخذت الكويت بالمرتبة الثالثة عربيا بواقع (٦.٩٤١) مليار دولار ، اما الاردن فقد بلغ حجم الانفاق

(٢.٠٧٧) مليار دولار ، فيما بلغ حجم الانفاق العسكري التركي (١٧.٧٢٥) مليار دولار، وايران (١٥.٨٢٥) مليار دولار، والكيان الصهيوني (٢١.٧٠٤) مليار دولار الجدول(٢٨)، خلاصة القول إن المنحنى البياني للانفاق العسكري العراقي في تصاعد نسبي بيد إن الفساد المالي الذي بدد الخطط المعدة لرفع قدرة العراق العسكرية.

جدول (٢٨)

حجم الانفاق العسكري للعراق وبعض دول الجوار محيطة الاقليمي لعام ٢٠٢٠

ت	الدولة	حجم الانفاق بالمليار دولار
١	تركيا	١٧.٧٢٥
٢	ايران	١٥.٨٢٥
٣	الكويت	٦.٩٤١
٤	السعودية	٥٧.٥١٩
٥	الاردن	٢.٠٧٧
٦	العراق	٧.١٦
٧	الكيان الصهيوني	٢١.٧٠٤

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: أماني عصام محمد عبدالحميد ، الانفاق العسكري في الشرق الاوسط ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد٣٦، العدد الثالث ،٢٠٢٢، ص٨.

ثالثاً . اثر ظاهرة الفساد المالي والإداري على تسليح الجيش العراقي:

لم تعد مؤسسة الدفاع في مأمن من آفة الفساد وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار تلك النظرة السامية التي ينظر بها الجمهور بشكل عام للمؤسسة العسكرية في جميع أنحاء العالم، فإن ما قد يُدهش الكثيرين أن مؤسسات الدفاع ليست حصنا ضد الوباء الذي يجره الفساد على المجتمع[١] ،

(١) تودور تاغاريف ، واخرون ، بناء النزاهة والحد من الفساد في قطاع الدفاع خلاصة وافية لافضل الممارسات ، ترجمة محمود سليم السيد، مركز دراسات حقوق الانسان والديمقراطية، الرباط ، ٢٠١٦،ص٣.

وتشير التقارير الصادرة من الهيات الرقابية الى اتساع حجم الفساد في عملية تسليح الجيش العراقي ،فقد اشارت التقارير السنوية لهيئة النزاهة الى وجود قضايا فساد مالي واداري في وزارة الدفاع والداخلية ، كما اشار الى ذلك تقرير مكتب المفتش العام الامريكي الخاص لإعادة اعمار العراق(SIGIR) في تقاريره ربع السنوية الى وجود قضايا فساد في ملف تسليح الجيش العراقي التي يعززها بالعديد من الوقائع والامثلة التي لا تترك مجالا للشك حول هذا الموضوع ، وما صفقة طائرات النقل من طراز انتينوف (٣٢) التي ابرمتها وزارة الدفاع العراقية مع أوكرانيا إلا خير مثال على حالات الفساد في المؤسسة العسكرية، فقد اشارت التقارير الى وجود الكثير من التساؤلات حول هذه الصفقة وذلك بسبب رداءة تلك الطائرة كونها مستعملة وتعود لعام ٢٠٠٢ وأن سعر مثل هكذا طائرة وبهذا العمر يترأوح بين (٣ الى ٤) ملايين دولار باحسن الاحوال، كذلك صفقة الطائرات (ME17) مثالاً آخر على الفساد الإداري والمالي الأمريكي الذي تسبب باهدار اموال الشعب العراقي واضعاف جيشه من خلال تسليحه باسلحة قديمة وفاسدة منها سيارات مصفحة خرقتها طلقات نارية من رشاشات قديمة من طراز (أي كي -١٧)، كما استبدلت صفقة رشاشات من طراز (ام بي ٥) يصل سعر القطعة منها إلى (٣٥٠٠) دولار بنسخ مصرية لا يتعدى سعر القطعة منها (٢٠٠) دولار وتضمنت الأسلحة التي تم اشتراها الأمريكان للعراق من بولندا مروحيات سوفيتية الصنع عمرها(٢٨)عاماً[١].

وتجدر الاشارة الى إن حجم الفساد في وزارة الدفاع للمدة (٢٠٠٥ – ٢٠١٨) بلغ ٢١٤.٢٠٠ مليار دولار الجدول(٢٩) والشكل (٢٣)، وهذا مؤشر سلبي وتحدي حقيقي لبنية المؤسسة العسكرية العراقية التي تعد المرتكز الاساسي الذي تستند عليه الدولة في حماية حدودهاوامنها واستقرارها.

جدول (٢٩)

حجم فساد عقود التسليح في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٨)

ت	نوع الصفقة	حجم الفساد/ مليار دولار	النسبة %

(١) عماد هادي علو الربيعي ، العراق والتحالف الغربي ١٩٩١ – ٢٠٠٣، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص ٢٥٠ .

١	طائرات مقاتلة	٦٨.٣	٣١.٨٩
٢	مدرعات	٧٣.٠	٣٤.٠٨
٣	طائرات مروحية وصواريخ	٠.٤	٠.١٩
٤	دبابات وعربات مدرعة	٣٨.٥	١٧.٩٧
٥	بنادق	٤.٠	١.٨٧
٦	ذخيرة	٣٠.٠	١٤.٠
٧	المجموع	٢١٤.٢	%١٠٠

المصدر : جمهورية العراق ، هيئة النزاهة ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٢.

الشكل(٢٣)

حجم فساد عقود التسليح في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٨)

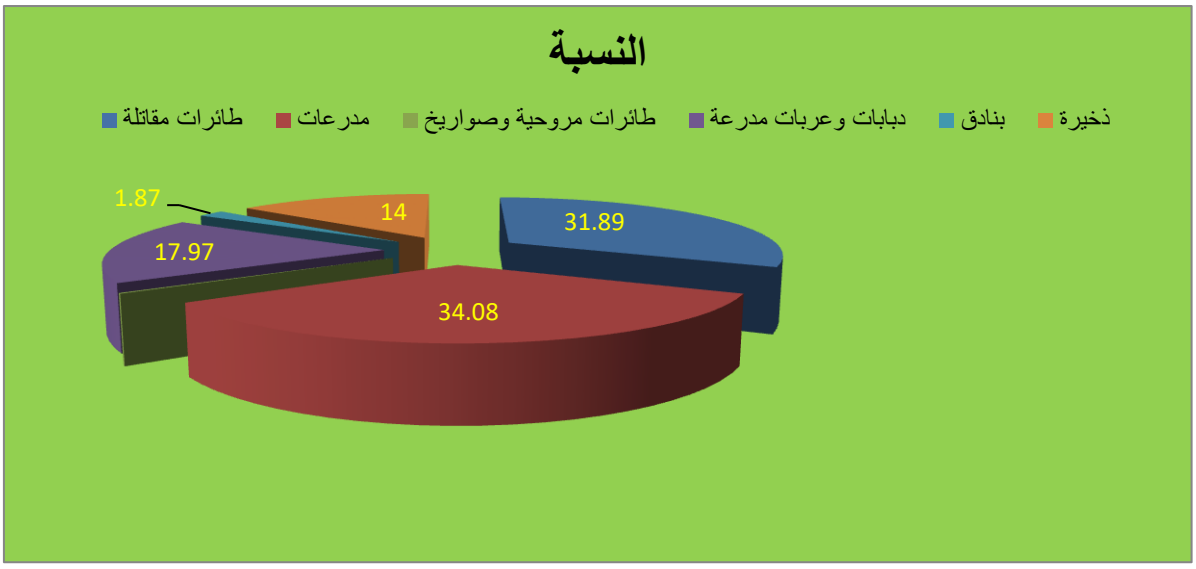

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول(٢٩)

رابعاً . اثر ظاهرة الفساد المالي والإداري على الخدمات العسكرية:

اخفقت المنظومة الإدارية في تقديم الدعم اللوجستي بسبب تفشي الفساد المالي والإداري، ويشير تقرير وزارة الدفاع الأمريكية فيما يخص الدعم اللوجستي للقوات المسلحة العراقية؛ إلى أن ميزانية وزارة الدفاع العراقية عام ٢٠٠٩ كانت(٧٠%) منها قد تم تخصصيه للرواتب بقيمة (١.٩١ مليار دولار)، ونسبة (٢٤%) منها ذهب الى تحسين حياة الجنود كحوافز وبدل خطورة

ومكافآت بقيمة (١ مليار دولار)، كما جرى ايضاً إلغاء المشروعات الجديدة، مثل بناء القوة الجوية والمدفعية والخدمات اللوجستية والاستخبارات والاتصالات والوحدات الطبية، وبلغت فاتورة الصيانة العسكرية السنوية (٣٦٠) مليون دولار في ميزانية عام ٢٠٠٩ وبحلول عام ٢٠١١ ، كان قد تم بناء (٤٠%) من الوحدات اللوجستية للجيش العراقي، منها (١٥%) فقط للشرطة الاتحادية في وزارة الداخلية، وقد جرى بناء اثنين من كتائب مدفعية الميدان، في أربع عشرة فرقة في الجيش العراقي. كما أن وحدات الشرطة الاتحادية والجيش العراقي ليست لديها أسلحة ثقيلة مضادة للدبابات، ما عدا قإذفات (RPG-٧) [١]،

بيد إن تلك الاموال الكبيرة التي انفقت من أجل تحسين حياة الجنود كانت بوابة للفساد المالي والإداري إذ لم يحصل الجندي العراقي إلا على جزء يسير وما عداه يذهب الى خزائن العناصر الفاسدة، الامر الذي اضعف قوة المؤسسة العسكرية واضعف ادائها في تنفيذ المهام الملقاة على عاتقها واولها امن واستقرار الدولة، كذلك أثر سلبا على الروح الوطنية والعقيدة العسكرية للجندي العراقي ، فعلى سبيل المثال لا الحصر في عام ٢٠١٤ انهارت المنظومة العسكرية المتواجدة في غرب العراق بعد دخول المجاميع الارهابية من سوريا (تنظيم داعش) إذ تمكن هذا التنظيم الاجرامي من بسط نفوذه على المنطقة الغربية من العراق دون مقاومة تذكر الخريطة (٦) وهذا الامر يعود الى ما تم ذكره في اعلاة من تدني مستوى الخدمات المقدمة للجندي العراقي .

الخريطة (٦)

الامتداد الجغرافي للتنظيم الارهابي (داعش) في عام ٢٠١٤

(١) عثمان رياض ، مصدر سابق ، ص١٤٣.

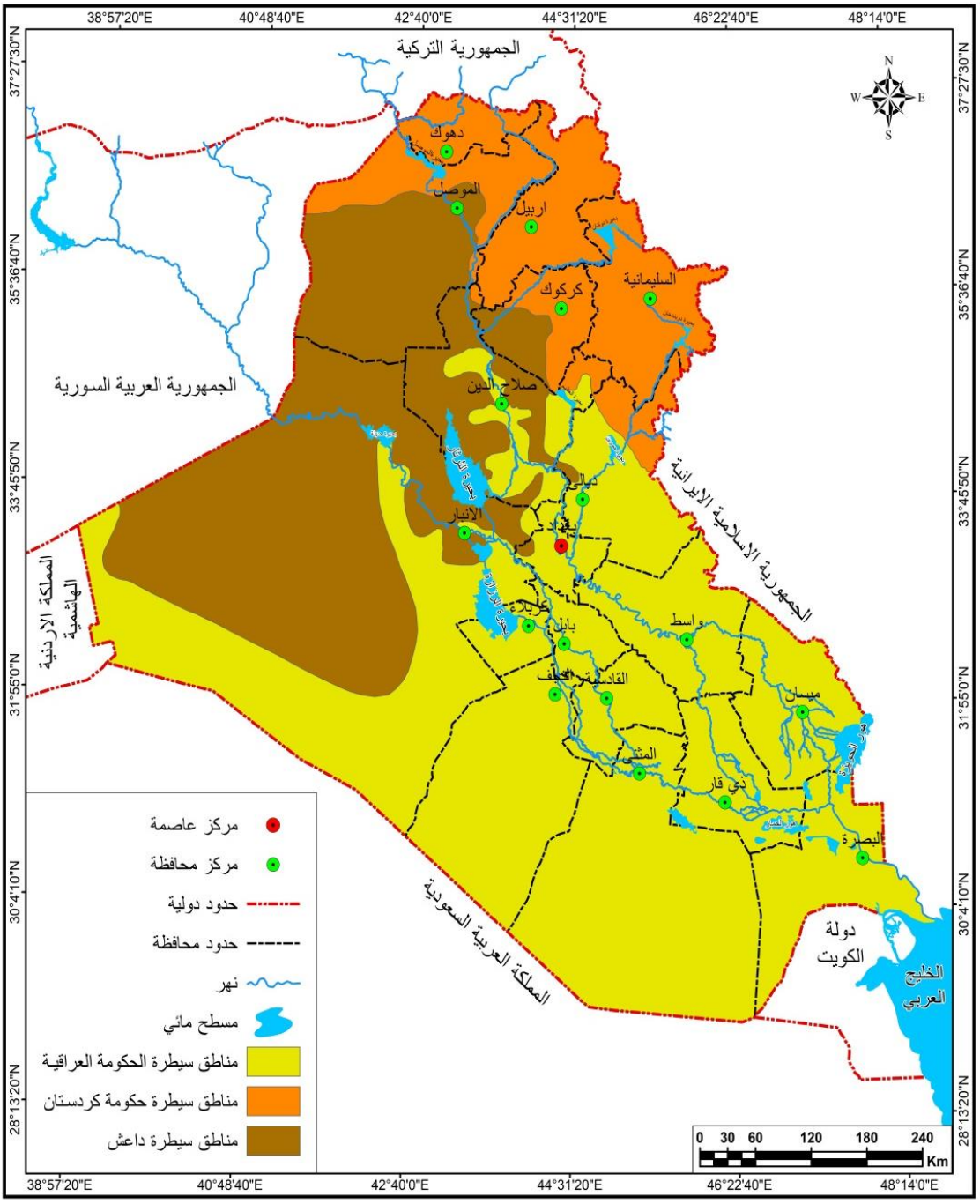

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على، جون باثو، واخرون، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة عمر سعيد الايوبي، أمين سعيد،الطبعة الاولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٨، ص١٣٢.

المبحث الثاني

اثر ظاهرة الفساد المالي والإداري على قوة العراق الاقتصادية

يؤدي الفساد إلى الحد من كفاءة الاقتصاد الوطني لأي دولة، ذلك أنه يضعف وتيرة النمو إن لم يتسبب في توقفها نهائياً بل ويمكنه أن يؤدي إلى تراجعها وذلك من خلال تخفيض حوافز الاستثمار فإنتشار الرشوة مثلا تضع المشاريع في يد من لا يستحقها، كما أن انتشار الفساد يخلق مديونية كبيرة للدولة عندما يقضي على وتيرة نمو اقتصادها، ناهيك عن انه يرتبط بتردي حالة توزيع الدخل والثروة من خلال استئثار أصحاب النفوذ بالجانب الأكبر من مزايا الاقتصاد الوطني، وهذا ما يؤدي إلى تباين طبقات المجتمع[١] ، على إن للفساد المالي والإداري أثار اقتصادية كثيرة تكمن خطورته على تشويه الاقتصاد في جوانب كثيرة منه ، فقد أصبح الفساد على مر الأعوام ظاهرة عالمية لم ينج منها المجتمع، وليس محصوراً في دولة دون غيرها، إلا أنه في الدول النامية ومنها العراق أشمل وأعم، و تتحمل الدول الكبرى بشركاتها ومؤسساتها مسؤولية جزء من هذا الفساد، كما إن تطور النظام الاقتصادي العالمي المبني اساساً على تحرير الأسواق المالية والتجارية الخارجية وتقليص الحواجز الجمركية و التجارية بل وإزالتها في بعض الأحيان بين الدول نتج عنه نمو الفساد وانتشاره في هذه البيئة الخصبة[٢] . وللإحاطة بالموضوع سيتم التعرض له بالشكل الآتي:

اولاً. اثر ظاهرة الفساد المالي والإداري على التنمية الاقتصادية:

يعد الفساد عاملاً معاكساً للتنمية ويؤدي الى إستنفاذ الموارد والاختلالات في البنى الاساسية التي ترتكز عليها عملية التنمية مما يؤدي الى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وله تاثيراً مباشر في تراجع كفاءة الاستثمار العام كما يرتبط بعملية توزيع الثروة[٣]، لا بل يؤثر في التنمية بكل أبعادها فهو يعد أكبر معوق لها على الرغم من التبريرات التي يتبناها المستثمرون في الدول النامية والقائمة على حجة إن الفساد وسيلة للحصول على المنافع التي لا يتمكن المرء من الوصول إليها بالطرق القانونية، فهو يعمل من وجهة نظرهم على تخصيص الموارد ورفع قيمة

([١]) صديقي بلال ، جرائم الفساد في القطاع الخاص في التشريع الجزائري ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق ، ٢٠١٩، ص١٢.

([٢]) نور الدين كناي ،مصدر سابق ، ص٣٦ .

([٣]) زينب محمود محمد حسين البعاج ، اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد وموقف التشريع العراقي منها (دراسة تحليلية قياساً) ، رسالة ماجستير ، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة الكوفة، ٢٠١١ ، ص١٨.

الأرباح وتفادي القوانين وتسهيل الخدمات والإجراءات الإدارية وربح تكلفة الوقت من خلال تذليل القوانين والقيود الموضوعة[١].

وعليه فالفساد آثار كبيرة ومتنوعة قد تتناول حجم عمليات التنمية وكذلك المجالات أو الحقول التي تتم فيها التنمية كالتنمية الزراعية أو الصناعية أو الاجتماعية أو الثقافية أو البيئية هذا من جانب ومن جانب آخر فإن الفساد له آثار كبيرة على عمليات تمويل التنمية سواء كانت داخلية أو خارجية وكل هذه الامور تنعكس سلبا على اهداف عملية التنمية في زيادة الدخل والقضاء على الفقر وتحسين الخدمات وسيتم التركيز هنا على آثار الفساد في المتغيرات الاساسية وهي الايرادات الحكومية، النمو الاقتصادي، القطاع الضريبي، الانفاق الحكومي، سوق الصرف الاجنبي، سوق الأوراق المالية وصناديق الاستثمار مستوى الفقر وتوزيع الدخل وعلى النحو الآَتي [٢]. ولبيان تاثيراً الفساد المالي والإداري في القيمة الاقتصادية سيتم تناول الآَتي :

١. اثر الفساد على الايرادات الحكومية : تخسر الحكومات مبالغ كبيرة من الايرادات يقود الفساد إلى العديد من النتائج السلبية على التنمية الاقتصادية منها: الفشل في جذب الإستثمارات الخارجية والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة نتيجة لهدر الإيرادات العامة والفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية، نتيجة لسوء سمعة النظام السياسي وهجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحابات في إشغال المناصب. فضلاً عن هروب الأموال المحلية لخارج الدولة وما يتبعه من قلة فرص العمل وزيادة البطالة والفقر ، وضياع أموال الدولة التي كان من الأجدر استثمارها في مشاريع تخدم المواطنين مما يؤدي الى انخفاض ايرادات الدولة و انخفاض معدلات النمو الاقتصادي والاستثمار [٣] .

---

(١) هاشم الشمري ، ايثار الفتلي ، مصدر سابق، ص٨٤.

(٢) مؤمل حسين جويسم ،مصدر سابق، ص١١٢-١١٣.

(٣) يحيى حمود حسن البوعلي، الفساد الاقتصادي لأصحاب المناصب العليا واثرها على الاقتصاد العراقي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد ١٤ ، العدد ٣، ٢٠١٧، ص٩٣٩.

٢.اثر الفساد على الانفاق الحكومي : ان وجود الفساد الإداري سيؤثر على تخصيص النفقات العامة ، وهذا يعني انخفاض نسب أو مقادير المنافع التي يمكن ان يحصل عليها المجتمع والناتجة عن سوء تخصيص أو توجيه الموارد الاقتصادية ، اي انها ستوجه الى مجالات اقل اهمية أو لا تحظى بالأسبقية من وجهة نظر المجتمع اي ان التركيز سيكون على بعض الجوانب المظهرية وغير المهمة واغفال أو اهمال لنشاطات أو القطاعات الاقتصادية الفاعلة في المجتمع كما ان مستويات الجودة للمشروعات العامة المنفذة أو المناقصات تكون متدنية . فضلاً عن ذلك فإن المواد الأولية المستوردة والآلات وغيرها ستكون بمستويات جودة لا تتناسب مع اسعارها أو مع الاغراض الذي اشتريت من اجلها فضلاً عن ذلك فإن المواد الأولية المستوردة والآلات وغير ها ستكون بمستويات جودة لا تتناسب مع اسعارها أو مع الاغراض الذي اشتريت من اجلها فضلاً عن انها تكون من مناشىء أو اسواق تربطها علاقات مع الجهات المتنفذة في الدولة المستورد [١] .

٣.اثر الفساد الإداري على سعر الصرف الاجنبي: من المهام التي تقوم بها الدول على إرساء السياسة النقدية تحديد سعر لعملتها الوطنية مقابل العملات الاجنبية، وأن يتسم هذا السعر بالثبات على الأقل لمدة معينة حتى تتمكن من أجراء الإصلاحات الاقتصادية المعنية التي ترغب في تحقيقها ، ولكن الممارسات الفساد في سوق الصرف الأجنبي يترتب عليها انقسام سوق الصرف إلى سوقين، سوق رسمي يسوده السعر الرسمي للصرف الأجنبي ويتميز هذا السوق بندرة في الصرف الأجنبي مقارنةً بالطلب ، وسوق غير رسمي يسوده سعر غير رسمي للصرف أعلى من السعر الرسمي ويتميز هذا السوق بالحركة والنشاط في شراء العرض المتاح من النقد الأجنبي ، وتوجيه هذا النقد أما إلى تمويل الانشطة غير المخططة، أو تمويل أنشطة محظورة من قبل الدولة، أو يتم توجيه النقد الأجنبي الذي يتم تجميعه من السوق الرسمي إلى تمويل تجارة المخدرات أو السلع المهرية من الخارج، وبالنتيجة يؤدي الى زيادة عجز ميزان المدفوعات

([١]) مؤمل حسين جويسم ، مصدر سابق، ص١١٢-١١٣.

واستمراريته في العجز مما يقود إلى عدم قدرة الدولة على سداد ديونها ولجوئها إلى الاقتراض من الخارج [١]

٤.اثر الفساد الإداري على سوق الأوراق المالية وصناديق الاستثمار: يقوم سوق الأوراق المالية بالإفصاح اي اعطاء أو نشر المعلومات المتعلقة بالشركات الحكومية أو الاهلية التي تطرح اسهمها أو أوراقها المالية في الاسواق المالية وقد تتعلق هذ المعلومات بالميزانية العمومية أو بكشف الارباح والخسائر أو بالنسب المالية التي تعكس الوضع المالي الحقيقي بنشاط تلك الشركات، كذلك زيادة التضخم في النفقات التجارية نتيجة حماية الشركات ذات النفوذ والمعارف في الحكومة من المنافسة ، وذلك يعني وجود شركات غير مؤهلة نتيجة لافتقاد الكفاءة فضلاً عن انه يولج تشوهات اقتصادية كبيرة في القطاع العام الحكومي وذلك بسبب تحويل استثماره لمشروعات رأسمالية تكثر فيها الرشاوى[٢] .

٥.تشوية الاسواق وسوء التخصيص في الموارد: يحدث ذلك عن طريق تخفيض قدرة الحكومة على فرض الرقابة ونظم التفيش لتصحيح فشل السوق مما يفقد الحكومة سيطرتها الرقابية على البنوك والتجارة الداخلية والمستشفيات والنقل والاسواق المالية وغيرها من المؤسسات، مما يشوه الوظيفة الاساسية للحكومة في تنفيذ العقود وضمان حماية حقوق الملكية ، فضلاً عن توجيه الفساد لطالبي الوظائف نحو المجالات التي تتيح لها فرصة تولد دخل اضافي عن طريق الارتشاء كالجباية الضريبية والرسوم الكمركية على الرغم من انخفاض اجورها ، كما ان اجراء التوظيف والترقية في القطاع العام يخضع للمحسوبية مما يخفض من نوعية الادارة ويزيد من القرارات الخاطئة ، الامر الذي يهبط من همة العناصر البشرية المؤهلة والكفوءة ويشوه سوق العمل ويضعف من كفاءة الموارد المخصصة لتنمية[٣].

٦. ينعكس الفساد على التنمية الاقتصادية من خلال الهبوط بجودة البنية الأساسية، ذلك أن جزءاً من الموارد التي كان ينبغي أن توجه إلى المشروعات العامة لإقامة بنية أساسية تدعم

([١]) محمد غالي راهي ، الفساد المالي والإداري في العراق وسبل معالجته، مجلة الكوفة، المجلد ١، العدد٢، ٢٠١٩، ص٢٠٥-٢٠٦.

([٢]) محمد حميد علي، مصدر سابق ، ص٤٢١ .

([٣]) هاشم الشمري ، ايثار الفتلي، مصدر سابق ، ص٩٣.

الإنتاج يتم توجيهها من خلال علاقات الفساد إلى الاستهلاك الخاص للمنفذين في الأجهزة الحكومية التي تقوم بتلك المشروعات، الأمر الذي يزيد من تكلفتها ويهبط بمستوى جودتها، كما يشير الواقع إلى أنه قد تم تنفيذ كثير من المشروعات ذات المردود الاقتصادي المنخفض استجابة لعلاقات الفساد حيناً ولعائدها السياسي حيناً آخر، بل إن نشأة الفساد في كثير من الدول النامية كانت مرتبطة بالمشروعات العامة[١]، ويمكن ان تتاثر عملية التنمية الاقتصادية بما يلي[٢]:

أ. تدني مستوى الانتاجية والاداء كميا وكيفيا ورفع كلفة تأدية الخدمة العامة .

ب. انهيار اقتصادي اجتماعي نتيجة الخسائر الكبيرة التي يلحقها الفساد باقتصاد المجتمع .

ج. هجرة الكفاءات والخبرات والمؤهلات للعمل في الشركات الخاصة أو الدول الغنية .

د. تبذير المال العام وعدم أنفاقه في ما يعود بالنفع على المجتمع وافراده .

هـ. يفرز الفساد إئتلافات واتحادات لا اخلاقية بين التيارات والجماعات الفاسدة وكل هذه القوى متحدة توجه ضد القوى النظيفة التي تسعى للإصلاح والتغيير والتطوير .

٦. التاثير على الموازنة العامة للدولة: تمثل الزيادة المباشرة في التكاليف بسبب الفساد المالي والإداري وما يرافقه من دفع الرشاوى والعمولات من قبل رجال الاعمال والشركات الى الموظفين الحكوميين مقابل الحصول على مناقصة أو عطاء معين لن يتحملها رجل الاعمال أو الشركة في النهاية وانما يتم في الغالب نقل عبئها الى طرف ثالث قد يكون المستهلك أو الاقتصاد الوطني أو كليهما معا ، إذ يقوم رجل الاعمال بكل بساطة برفع سعر السلعة التي استوردها من الخارج أو رفع تكلفة المناقصة أو العطاء ليعوض ما دفعه من رشوة ، وقد تتحملها ميزانية الدولة إذا كانت الحكومة هي التي تشتري السلعة[٣].

---

(١) خالد عيادة نزال عليمات ، مصدر سابق ، ص ١١٦.

(٢) عبيدالله احمد المصراتي ، الفساد الإداري نحو نظرية الاجتماعية في علم الاجتماع الانحراف والجريمة، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، ٢٠١١، ص٧٢-٧٣.

(٣) نواف سالم كنعان ، الفساد الإداري والمالي ، اسبابه ، اثارة ، وسائل مكافحته ، مجلة الشريعة والقانون ،كلية الشريعة والقانون، القاهرة ، العدد الثالث والثلاثون، يناير ٢٠٠٨، ص١٢٤.

٧. كذلك التهرب عن دفع المستحقات الضريبية يودي الى انخفاض معدل الإنفاق العام للدولة وتشويه تركيبته أو عناصره .

٨. تتمثل أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على الفساد في الزيادة المباشرة في التكاليف ، وتأتي هذه الزيادة نتيجة لعدد من الآثار المتسلسلة لمظاهر الفساد، إذ يؤثر الفساد على أداء الاقتصاد الوطني لأي دولة كان ونموه، إذ يؤثر سلبا في استقرار البيئة الاستثمارية العامة، ويؤدي إلى زيادة تكلفة المشاريع، ويحد من إمكانات نقل التكنولوجيا والمهارات، ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية، ويؤدي إلى هروب الأموال واستثمارها في الخارج لغياب التنافس الشريف الذي يعد شرطاً أساسياً لجلب الاستثمارات المحلية والخارجية ، خاصة عندما تطلب الرشاوى من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم أو يطلب الموظفون المرتشون حصة من العائد الإستثماري[١] .

وعليه فإن الارتفاع في قيمة التكلفة العامة للخدمات بسبب التكاليف الإضافية الناتجة عن ممارسات الفساد، وارتفاع تكاليف المشاريع الاقتصادية بسبب العمولات التي تضاف فوق التكلفة الأصلية، وتقويض فرص الاستثمار وتدني كفاءته مما يعيق النمو الاقتصادي بسبب اتجاه الأعمال والمشاريع نحو العمل الريعي لا المنتج ، وتشويه نظام السوق وتخصيص الموارد ، وخلق ثقافة الفساد في المجتمع ، والتزايد المستمر في حجم المديونية الخارجية [٢]، على إن الفساد المالي والاداري يؤثر على الاقتصاد الوطني للدولة من خلال زيادة التكاليف الاقتصادية للعديد من للقطاعات ومنها[٣]:

أ. يرفع الفساد من تكاليف المشاريع (المباني والمعدات) نتيجة العمولات التي تتراوح ما بين (٢٠ – ٥٠ %) أو أكثر فوق التكلفة الأصلية.

---

(١) حسن طبرة ، دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر (الكلفة الاجتماعية للفساد) ، هيئة النزاهة ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد السادس، ٢٠١٣ ، ص٢٧.

(٢) ابتسام محمد العامري ، ظاهرة الفساد السياسي اسبابها وتاثيراًها وسبل معالجتها (الصين انموذجا) ، مجلة الكوفة ، العدد٧، ٢٠١٠، ص٢٩.

(٣) هاشم الشمري ، ايثار الفتلي ، مصدر سابق ، ص١٠٤–١٠٥.

ب. يرفع الفساد الكلف النهائية للمعاملات والسلع والخدمات النهائية، فهو يساهم من جهة في رفع أقيام الكلف النهائية لها ومن جهة أخرى تكون على حساب الكم والنوع والصلاحية ووفقاً لدراسة حديثة للبنك الدولي وجد أن الفساد يرفع تكلفة الخدمات إلى ١٠%.

ج. يخفض الفساد من الكفاءة الاقتصادية من خلال انتهاكه لسيادة القانون ومن ثم لن تكون هناك حماية لحقوق الملكية الخاصة وتنفيذ العقود.

د. الفساد يقلل من قدرة الدولة على تامين قدرتها التنافسية والمحافظة عليها فللفساد تكلفة وان العجز من المنافسة يدخل ضمن هذه التكلفة .

تاسيساً على ما سبق يمكن القول إن الفساد المالي والاداري المستشري في العراق حد من عمليات التنمية الاقتصادية، لا بل عطل خططها في تحقيق التنمية الشاملة.

ثانياً. اثر ظاهرة الفساد المالي والإداري على القطاعات الاقتصادية:

١.اثر ظاهرة الفساد المالي والإداري على القطاع الزراعي :

يؤثر الفساد في الناتج الزراعي عن طريق العديد من القنوات منها أثره في الاستثمار بكل أنواعه وهذا يعد عاملاً معيناً لجذب الاستثمارات الزراعية ، ويؤثر الفساد في حجم الإنفاق المخصص للزراعة ويضعف الرقابة على الائتمان الممنوح له، ويؤثر في تحصيل الرسوم والضرائب على المنتجات الزراعية المستوردة مما يجعل السياسيأت الزراعية غير فاعلة وتنعكس على انخفاض الإنتاج الزراعي [١]، كما أن الفساد يؤثر في التزام الدولة بتوفير الغذاء والوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي عن طريق انتهاج المسؤولين سياسيأت غذائية تخلو من الموازنة بين سياسة الاستثمار بهدف جني الأموال وسياسة الإصلاح الزراعي لمراعاة التغذية في المشاريع الزراعية،، كما يؤثر الفساد على ضعف وتشوه القطاع الصناعي الذي يعد قطاعاً دافعاً ومكملاً

للنهوض بالتنمية الزراعية[٢] ، إن التحدي الأبرز الذي يواجه الحكومة العراقية في الوقت الحالي هو الفساد، إذ يؤثر سلبا على التنمية في كافة مجالاتها ومنها الجانب الزراعي، لكون الفساد ادى

(1)Taboli H.R. Samie , Administrativ C0rruption ; Why andHow , International Journal of Advanced Studies in Hamanities and Soial Science , Volume 8 , Issue 3 , 20019 , p283.

(٢) سعد عبد الكريم حمادي الدليمي ، زينب سامي عبد المشهداني ، مصدر سابق، ص ٣٧٧ .

الى تدني مستوى الانتاج الزراعي، إذ تعاني الزراعة العراقية من تدني مستوى الإنتاجية وانخفاض نصيب الزراعة من الاستثمارات العامة وانخفاض مستوى التخصيصات المالية انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وبشكل كبير، مع العلم ان هناك مجموعة من الموارد والطاقات الزراعية غير مستغلة، وأن المستغل منها مازال دون مستوى الاستغلال الاقتصادي الأمثل وعدم توفر الادارة المجتمعية والسياسية التي تهيئ الارضية المناسبة في انطلاق التنمية المستدامة الزراعية العراقية وكذلك عدم توفر استراتيجية مستقبلية لتطوير مؤشراتها ومعالجة جوانب الخلل والقصور فيها[١] .

وعلية يمكن القول إن الفساد المالي والاداري أثر سلبا على النشاط الزراعي في الدولة وحد من تحقيق الامن الغذائي فيها وجعلها تعيش حالة من التبعية للخارج الذي لا يريد خيراً للعراق.

٢ .تاثيراً الفساد على القطاع الصناعي:

لقد أصبح الفساد ظاهرة عامة تعكس تدني وتخلف سواء البنية المؤسسية والهيكلية للنظام الاقتصادي، ولم يكن القطاع الصناعي في مأمن من تاثيراً الفساد، إذ اثر تاثيراً كبير على النمو الصناعي كما ونوعا، يؤثر الفساد سلبا على عملية التنمية الصناعية إذ يسهم في رفع تكاليف المعاملات الاقتصادية، فضلاً عن تاثيراًه في الكفاءة، وطبقاً للنظرية الاقتصادية التقليدية فإن الفساد يعوق النمو الصناعي مما يؤثر سلبا على هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية، ليس هذا فحسب وإنما الفساد يثبط الاستثمار الأجنبي ايضاً ويخفض الموارد المتاحة للهياكل الأساسية للعملية الإنتاجية والخدمات العامة وبرامج محاربة الفقر. وباختصار فالفساد هو المعوق الأول للتنمية المستدامة ومعوق أول لتخفيض الفقر والأداء الحكومي الجيد[٢]. وبعد العام ٢٠٠٣ ولاسيما بعد تعرض المعامل الى عمليات السلب والنهب وتوقف الكثير من المشاريع التي كانت قائمة آنذاك، وما زاد من تدهو الأمور فتح الحدود أمام السلع

---

(١) باسم فاضل لطيف ، مروة احمد عودة، دراسة اقتصادية وقياسية للعوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية المستدامة في القطاع الزراعي للعراقللمدة (١٩٩٠-٢٠١٧) مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ١٥ ، العدد ٤٨ ، الجزء ٢ ، ٢٠١٩ ، ص ٤٩٢ .

(٢) يسرى حازم جاسم الحيالي ، خالد حمادي المشهداني ، العوامل المؤثرة في النمو الصناعي في تجارب دولية مختارة ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ٨، العدد ٢٤ ، ٢٠١٢ ، ص ١٧٩ .

المستوردة وبصورة فوضوية ومن دون وجود تعرفة كمركية عليها مما زاد من احباط الصناعة وتدهورها. جميع الدول عدا العراق أولت اهتماماً كبيراً بقطاعها الصناعي، وسارعت لتطويره، بوصفه رافداً أساسياً من روافدها التنموية وبه يتحقق الاكتفاء الذاتي، ويسهم في تطوير كثير من القطاعات الأخرى عن طريق منتجاته لتلك القطاعات مثل: الزراعة والتجارة والنقل والتعليم، والسياحة، وغيرها، ان القطاع الصناعي يعاني من تراجع وتخلف رهيب، إذ تشير معطيات الواقع الى تراجع خطير في وقت تعاني فيه الاسواق المحلية من ظاهرة الاغراق السلعي، وغدت ثقافة الاستهلاك هي السائدة في ظل انعدام الصناعات المحلية[١] ، وتأسيساً على ما سبق فقد اسهم الفساد المالي والاداري من اضعاف البنية الصناعية في العراق وعطل كثير من الشركات والمصتانع العاملة قبل العام ٢٠٠٣.

ثالثاً . دور ظاهرة الفساد المالي والإداري في تفشي ظاهرة البطالة:

تشير البطالة الى عدم توفر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته على ادائه في مهنة معينة تتفق مع استعداده لعمل ، وتحدد البطالة نسبة العمل العاطلين عن العمل بالقياس الى مجموع القوى العاملة ويقصد بها ايضاً ان يكون الفرد في سن العمل وقادرا عليه جسميا وعقليا وراغبا في ادائه ويبحث عنه ولا يجده ما يترتب عليه تعطله بالرغم من احتياجه الى الاجر الذي يتقاضاه إذا ما توفرت له فرصة عمل .اما منظمة العمل الدولية (ILO) فقد عرفتها بانها تشمل كل من هو

قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الاجر السائد ولكن دون جدوى [٢].

لقد اسهم عدم وجود فرص استثمارية جديدة وعدم وجود الاطار النقدي لتوليد فرص العمل، الى تفاقم مشكلة البطالة في هذه الدولة التي تخضع لحجم ومستوى الطلب الفعال، فإذا انخفض حجم الطلب الفعال، فإن ذلك يقود إلى انكماش الاقتصاد الوطني ومن ثم تصبح حالة الركود هي

---

(١) شذى خليل ، تدمير القطاع الصناعي العراقي على يد الفساد وسوء الادارة ، بحث منشور على شبكة الانترنت ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٨/اغسطس/٢٠٢١ ، https://rawabetcenter.com/archives/132600 .

(٢) لطيف كامل كليوي، مصدر سابق ، ص٢١٧.

الحالة السائدة فيها مما يدفع إلى تخفيض الايدي العاملة في النشاط الاقتصادي ومن ثم ظهور ظاهرة البطالة ، الا أن الأمر يختلف في الدول النامية ومنها العراق للأسباب التالية[1]:

١. ان حجم التشغيل لا يتوقف على حجم الطلب الفعال وذلك للأسباب الآتية .

أ. ضمور القاعدة الانتاجية.

ب. ضالة اعداد واحجام المشاريع الاقتصادية، نتيجة لضآلة التراكم وتكوين رأس المال الثابت، والمرتبطة اصلا بفكرة نقص العوامل التكميلية.

ت. نقص المقدرة التنظيمية، التي تساعد على عدم اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة التي تساعد على امتصاص البطالة من خلال التوسع في حجم ومستوى التحليل.

٢. تواجه هذه الدول وضعا خاصا" بالمتغير الديمغرافي لا ينسجم مع الامكانات المادية الاقتصادية القائمة (ويستثني العراق ربما من هذا الوضع بسبب الامكانات المادية، في ظل وجود اقتصاد ريعي) إذ ارتفاع معدلات الزيادة السكانية قياساً مع الدول المتقدمة، مما يعني ذلك تفاقم الاختلال بين عرض العمل والطلب عليه، يساعد ذلك الهجرة الداخلية لتلك الدول.

٣ . هناك اختلال في هيكل أو تركيب قوة العمل، اي انخفاض مستويات المهارة للأيدي العاملة، مما يساعد على الحد من امتصاصها في المجالات الانتاجية الحديثة، اضافة الى عدم الاجهزة التعليمية والتدريبية في هذه الدول، من اعداد الكوادر العلمية وتنمية العمالة المهارة التي تحتاجها تلك المجالات الحديثة ومن ثم الحد من التوسع في مجالات التحليل في مثل هذه القطاعات ومن ثم اعاقة تطور وتوسع تلك المشاريع الاقتصادية الحديثة.

٤ . ترتبط امكانات التوسع في مجال تحليل الايدي العاملة بتقنية التحليل التي يمكن اتباعها إذ امكانات الانتاج كثيف العمل لا يساعد على الانتاج الحديث ويكون بعيداً عن المنافسة في الاسواق الحديثة الداخلية والخارجية ، مما يعني انه في الامد القصير فإن التوسع في التحليل التي تتطلبها لأسواق الحديثة تتقاطع مع اساليب الانتاج كثيف راس المال، ومن ثم تكون موفرة للأيدي العاملة ما يتسبب في وجود ظاهرة البطالة.

([1]) جمال عزيز فرحان العاني ، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (الفقر البطالة والفساد) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد١، العدد ١٩، ٢٠١٥، ص١٤١.

٥. إن مسالة الاتجاه نحو اساليب الانتاج الموفرة للعمل والمكثفة لراس المال الثابت ترتبط عمليا باتجاهات هيكل الاجور ، وان نظرية التنمية في ظروف عرض العمل غير المحدود ، التي طرحها كل من ارثر لويس ونيركساه ...الخ، ترى بان وجود فائض العمل في الريف، وانخفاض انتاجية العمل الى مستويات متدنية جداً، يمكن ان يتيح لهذه الدول سحب اعداد كبيرة من العمال الفائضين من الريف وتشغليهم باجور واطئة في القطاع الحديث، في المناطق الحضرية. وهذا يعني من الناحية الاقتصادية للصرف انه خط التكلفة سوف يمس منحنى الناتج المتسأوي في نقطة ترجح اختيار أساليب انتاج كثيفة العمل.

إن التوجيه غير السليم للموارد البشرية ادى الى بروز ظاهرة البطالة، إذ إن الفساد المالي والإداري المستشري في مؤسسات الدولة أثر سلبا في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة واسهم بشكل كبير في تفاقم هذه الظاهرة ، لذلك يمكن القول بان اَفة الفساد تعد من الاسباب الرئيسة لتفاقم ظاهرة البطالة ، فضلاً عن الصراعات السياسية بين احزاب السلطة وعملها في تعطيل الاداء المؤسساتي في الدولة وتعرض العراق الى الهجمة الشرسة التي تعرض لها عام ٢٠١٤ جراء دخول المجاميع الارهابية واحكام سيطرتها على اكثر من ثلث مساحة العراق مما ادى الى انشغال صانع القرار العراقي بمواجهة ذلك التحدي على حساب المشكلات المتفاقمة اصلا في الدولة مثل ظاهرة البطالة التي كانت وما زالت تفتك بالمجتمع[١].

وتبعاً لذلك الامر ارتفعت معدلات البطالة في العراق نتيجة لسوء ادارة الدولة، فضلاً عن الفساد المالي والإداري واختلاف القوانين الخاصة بالاستثمارات وسوق العمل وحركة الاموال[٢]، كذلك ادى عدم الاستقرار السياسي الى زيادة في البطالة بسبب توقف عجلة النشاطات الاقتصادية وعدم الاستغلال الكفء للثروات الطبيعية بسبب الضعف من المنظمين وانخفاض

([١]) لطيف كامل كليوي ، تحليل جغرافي لظاهرة البطالة في محافظة المثنى للمدة (٢٠١٠_ ٢٠١٦) ، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية، المجلد ٤٣، العدد٢، ٢٠١٨، ص٢٢٠.

([٢]) دانيال محسن بشار ، التحليل الجغرافي للنشاط الاقتصادي ومؤشرات البطالة في العراق ،مجلة كلية الاسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والانسانية ، المجلد ٣ ، العدد٥ ، ٢٠٢١، ص ٧٩.

لحجم المدخرات وسواء ادارتها مما يحرم الدولة من مشروعات تخلق فرص عمل تساهم في تقليص حجم البطالة[1].

على إن معدلات البطالة في العراق قد تباينت للمدة (٢٠١٠ –٢٠٢١) إذ سجلت أعلاها في عام ٢٠٢١ وبنسبة (١٤.٢%) واخفضها في العام ٢٠١١ وبنسبة(٨.٣%) الجدول(٣٠) والشكل (٢٤).

جدول (٣٠) التباين الزماني لمعدلات البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣–٢٠٢١)

العام	معدل البطالة %
٢٠١٠	١٢
٢٠١١	٨.٣
٢٠١٢	١١.٩
٢٠١٣	١٣.٧
٢٠١٤	١٠.٦
٢٠١٥	١٠.٧٢
٢٠١٦	١٠.٨٢
٢٠١٧	١٣.٨
٢٠١٨	١٢.٩
٢٠١٩	١٢.٧٦
٢٠٢٠	١٣.٧٤
٢٠٢١	١٤.٢

المصدر: . لطيف كامل كليوي ، تحليل جغرافي لظاهرة البطالة في محافظة المثنى للمدة (٢٠١٠_ ٢٠١٦) ، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية، المجلد ٤٣ ، العدد ٢، ٢٠١٨ ، ص٢٢٠.

– السنوات من (٢٠١٠–٢٠١٨) رحيم كاظم حسن الشرع ، هاجر حسين سلمان ، تقدير مؤشر البؤس الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٨)، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد الثالث، العدد١، كانون الأول ٢٠٢٢ ، ص ٢٦٣.

–السنوات من(٢٠١٩– ٢٠٢١) https://ar.tradingeconomics.com/iraq/unemployment-rate.

(1) ارشد طه عثمان ،اسباب وخصائص واثار البطالة في مدينة اربيل / دراسة ميدانية لعام ٢٠١٩ ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ١٦، العدد ٤٩، ٢٠٢٠ ، ص١٢٠ .

الشكل (٢٤)

التباين الزماني لمعدلات البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

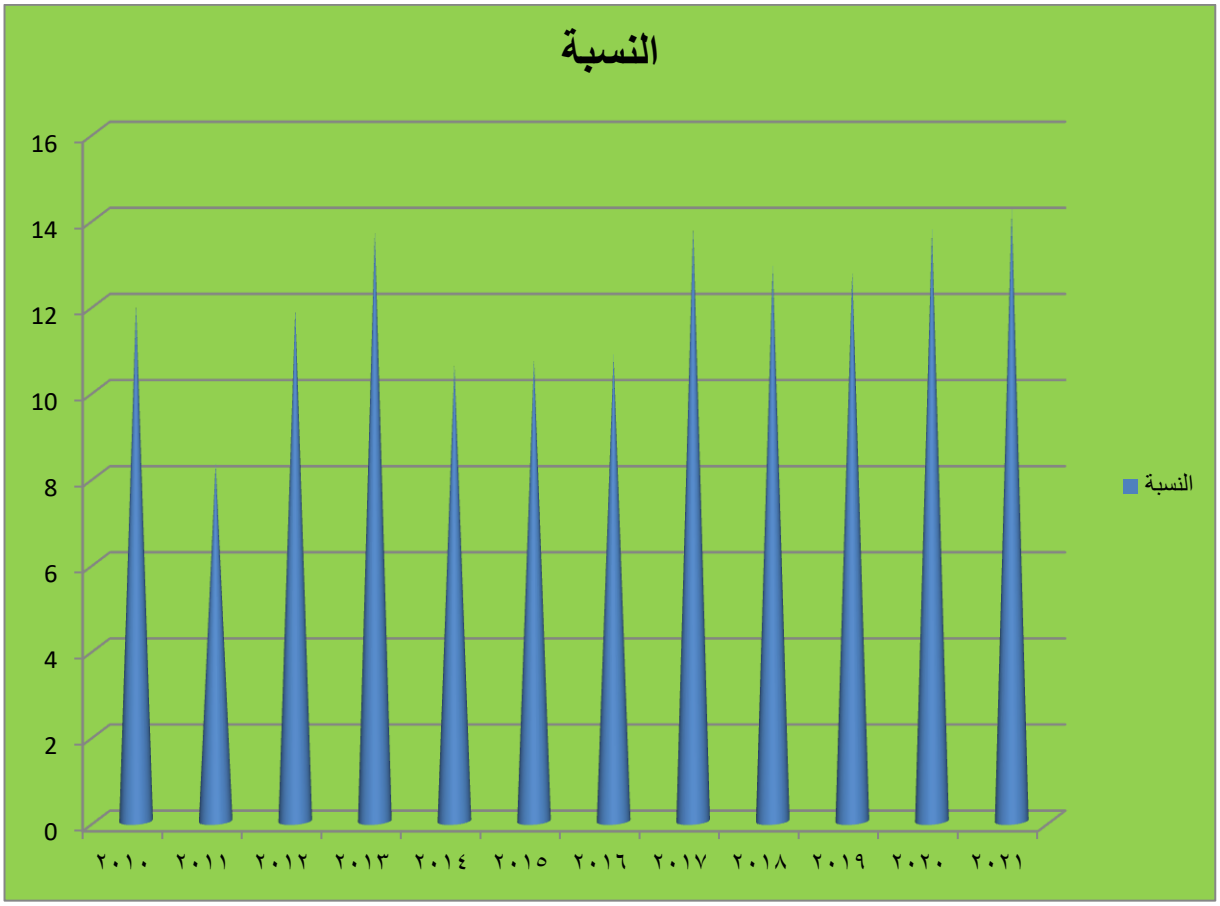

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول(٣٠)

ولوحظ بان هنالك تفأوت في معدلات البطالة بين محافظات العراق إذ تتباين النسب من عام الى أخر متأثره بالوضع السياسي والاقتصادي وحالة الاستقرار الامني في محافظات العراق الجدول(٣١) الشكل (٢٤)، وبالرغم من تباين تلك المعدلات إلا انها تؤشر خللاً واضحاً في اداء مؤسسات الدولة التي باتت عاجزة عن حل مشكلة البطالة بسبب ظاهرة الفساد المالي والاداري المستشرية فيها.

جدول (٣١)

التباين المكاني لنسب البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٧)

المحافظة	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٢	٢٠١٤	٢٠١٦	٢٠١٧
نينوى	٢٦.٢٠	٣٣.٦٧	٢١.٩١	١٤.٥٨	٨.٧٩	–	١٩.٢
كركوك	٣١.٣٠	٩.٦١	١٢.٦٣	٤.٩٤	٣.٩٨	٩.٩٢	٦.٣
ديالى	٣٤.٧٠	٣٦.٦٢	١٤.٦٢	١٢.٩٣	١١.١١	٥.٦٨	١٣.١
الانبار	٢٥.٠٠	–	١٣.٧٧	١٠.٧٠	٢١.٣٢	–	٣٢.٤
بغداد	٢٨.٥٠	٢٤.٨١	١١.٧٧	١٥.٠٣	١٣.٣٢	٩.٨٣	٩.٣
بابل	١٣.٥٠	٢٥.٢٣	١٢.٣٤	٨.٤٤	١٠.٠٤	٧.٣٢	١٣.٨
كربلاء	١٣.٠٠	٢٠.١٥	١٤.٢٠	٧.٤٢	٧.٦٥	٧.١٠	٦.٧
واسط	١٧.١٠	١٨.٠٦	١٢.٧١	١٣.٠٥	١١.٣٥	١٠.٧٨	٨.٧
صلاح الدين	١٦.٩٠	٤١.٢٠	١٨.٠١	٨.٧٤	٩.٩٥	١٠.٧٩	٩.٥
النجف	٢١.٦٠	٢٠.٢١	١٤.٤٨	١١.٠١	١٠.٢٠	٩.٥١	٩.٤
القادسية	٣٥.٢٠	٢٥	١٤.٧٨	١٣.٣١	١٥.٤٧	١١.٨٦	١٧.٤
المثنى	٢٩.٩٠	٢١.٠٦	٢٤.٨٩	٩.٢٨	١١.٣٣	١٤.٤٦	١٢.٦
ذي قار	٤٦.٩٠	٢٥.٦٦	٣٠.٨١	١٨.٥	١٨.٦٨	١٤.٩٢	١٨.٧
ميسان	٢٤.٦٠	١٦.١٠	١٦.٥٨	١٥.٣٠	١٥.٦٨	١٧.٠٦	٢٠.٤
البصرة	١٠.٥٠	١٤.٩٢	١٥.٥١	١٤.٦٥	١٢.٤٣	١٢.٣٩	٧.٦
دهوك	–	–	–	–	٨.٨	١٦.٦	٢٦.٢
السليمانية	–	–	–	–	٥.٧	١٠.٢	١٣.٣
اربيل	–	–	–	٨.٣	٨.٣	١٣.٦	١٦.٦

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على :

-رحيم كاظم حسن الشرع ، هاجر حسين سلمان ، تقدير مؤشر البؤس الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٨)، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد الثالث، العدد١، كانون الأول ٢٠٢٢ ، ص ٢٦٣.

- الجهاز المركزي للاحصاء https://ar.tradingeconomics.com/iraq/unemployment-rate.

رابعاً. دور ظاهرة الفساد المالي والإداري في اضعاف القطاع العام في الدولة:

يؤدي لفساد الى فقدان باجهزة الدولة ومؤسساتها واعتبارها عاجزة عن اداء مهامها بالشكل الصحيح ومن ثم يتأثر الانتماء سلبا عند اغلب الافراد بما يضعف المشاركة الشعبية لدى الافراد كما ان الفساد يسهم كثيراً في وصول غير الاكفاء والمؤهلين الى المناصب الإدارية والقادية بالمجتمع يسهم في عدم نجاح المشاريع التنموية في تحقيق اهدافها[1]. ان الفساد نجده متغلغلا في كل القطاعات العامة ، كالإدارة والتعليم والصحة والأمن والانتخابات ونحو ذلك من المرافق الحيوية، ففي قطاع الصحة نجد صفقات الأدوية الفاسدة أو اعتماد المحسوبية في التوزيع وسرقة الأدوية لبيعها للمواطنين والمصحات الخاصة أو استخدام أدوية فاسدة. وتطهر آثار الفساد بصفة خاصة على المستوى القطاعي وفي مجال الصحة بالتحديد، إذ قيمت منظمة الصحة الدولية ب ٧.٣% من المصاريف العالمية للقطاع يتم تحويلها من سوء التصرف والتحايل ومن جهتها كشفت منظمة الشفافية الدولية من خلال المؤشر العالمي للفساد لعام ٢٠١٩ أن مستوى الرشوة في المستشفيات ومراكز الصحة،كذلك عدم كفائة المؤسسات التعليمية في استيعاب الاعداد المتزايدة من التلاميذ والطلبة وعدم تلبية احتياجاتهم من الكتب والقرطاسية ومستلزمات التعليم، لقد وجد القطاع العام في الدولة لكي يبقى، وإن بقائه مرهون بادائه وفاعليته ، وتحقيق الأهداف التي وجد من اجلها أصلاً لخدمة المجتمع وأفراده ، ولكن الشكوى كانت وما زالت من الفساد، الهدر الغالب على مؤسسات الدولة حتى إن من هم في السلطة يعانون من هذه الظاهرة وهذا ما يظهر واضحاً في خطبهم وتصريحاتهم الداعية للإصلاح و محاربة الفساد، إذ يبدو أن القطاع العام يعد مرتعاً خصباً للإنحرافات الإدارية والسرقات المالية، لأن الحافز الفردي غائب والمصلحة الشخصية للقائمين على النشاط الاقتصادي غير متوفرة ، فيكون التعويض دائما هو ذلك النمط من توظيف العام لصالح الخاص وتحويل المواقع الى مواقع ربحيه يجلب أصحابها المنافع ويستغلون المواقع من أجل أهداف لا علاقة لها بان تربح المنشأت والشركات العامة أو تخسر ما دامت الدولة هي المالك الوحيد القادر على تعويض الخسائر وتغطية السرقات بل وربما التستر على فساد الكبار أحيانا .

([1]) عبدالله احمد المصراتي ، الفساد الإداري نحو نظرية في علم اجتماع الجريمة والانحراف مصدر سابق، ص٧٣.

ولابد من الإشارة إلى أن نفقات قطاع الدولة أكبر من نفقات القطاع الخاص، لأن مؤسسات الدولة تدفع التزاماتها المالية القانونية تجاه المجتمع (كالخدمات العامة، تأمينات اجتماعية ، تأمين الأمن الداخلي والخارجي للمجتمع ... الخ) بكاملها ، بينما القطاع الخاص متحرر من كل هذه الالتزامات ويتهرب على الأغلب من دفع كامل [1].

ان الفساد يؤدي الى اضعاف مؤسسات الدولة مثل الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني والاتحادات والجمعيات ويرسخ الفساد ممارسات القبيلة والعشيرة ، بل ويذهب بعض الباحثين الى إن الفساد المؤسسي في اجهزة تنفيذ القانون يضعف التعأون وتبادل المعلومات مع الاجهزة المماثلة لها في الدول الاخرى مما يؤدي الى ضعف المؤسسات العامة للدولة[2]، اضف الى ذلك فإن الفساد في كثير من الاحيان يودي الى نمو هش لبعض القطاعات الخدمية وخاصة عندما يتحكم الفاسد في تقديم السلع والخدمات فإن تكلفة الرشاوى أو العمولات عادة ما تضاف الى اسعار السلع الواردة أو الخدمات المتقدمة علاوة على ايجاد رأي عام معادي لسياسة الدولة وتوجهاتها الداخلية والخارجية [3].

المبحث الثالث

اثر ظاهرة الفساد المالي والإداري على قوة العراق الحيوية

اولاً. اثر ظاهرة الفساد المالي والإداري في اضعاف الخدمات المجتمعية:

إن الدراسات النظرية والميدانية تؤكد أن الحكومات التي ينتشر فيها الفساد تكون أكثر ميلاً إلى توجيه نفقاتها إلى المشروعات والإنفاق على الخدمات المجتمعية، التي يسهل فيها الحصول على الرشوة وتحقيق المصالح المادية والمعنوية، وذلك لصعوبة تحديد سعرها في السوق، أو لأن إنتاجها أو شراؤها يتم من قبل مؤسسات محدودة مثل: الإنفاق العسكري والإنفاق على الجسور والطائرات والأجهزة الطبية ومشاريع الطاقة الكهربائية، ومشروعات البنية الأساسية الكبيرة، في

([1]) ايثار عبود كاظم الفتلي، مصدر سابق ، ص٢٦.

([2]) زينب محمود، مصدر سابق ، ص١٩.

([3]) محمود محمد معابرة ، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الاسلامية دراسة قياساً بالقانون الإداري، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠١١، ص ١٢١.

حين يقل الإنفاق على الخدمات التعليمية والخدمية التي تقل فيها فرص الفساد، وإن كانت لا تنعدم كذلك، فعلى سبيل المثال، وجد أن تحسن مؤشر الفساد في دولة ما ينتج عنه ارتفاع في حجم الإنفاق على التعليم بنسبة ٥% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بسبب الاستثمار البشري عن طريق النهوض بالتعليم[١].

ان عدم تقديم الخدمات وارتفاع اعباء توفير كمية قليلة من الخدمات العامة أو على الاقل التوزيع غير العادل لها أو تردي نوعيتها أو صعوبة الحصول عليها دون رشوه أو توسط ، وكذلك عدم المسأواة بين المواطنين لان بعضهم سيحظى بمعاملة خاصة وتسهيلات معينة لعلاقاتهم الشخصية أو لارتباطاتهم الحزبية أو الطائفية أو القومية وغيرها أو لقدرتهم على دفع الرشوة وفي ذلك نوع من انواع انتهاك حقوق الانسان فالفساد ينتهك حقوق الانسان لحرمانه الفقراء من الوصول الى الخدمات العامة والحيلولة دون ممارستهم حقوقهم السياسية[٢].

لذلك يولد الفساد تشوهات اقتصادية في القطاع العام عن طريق تحويل استثمار المال العام إلى مشروعات رأسمالية تكثر فيها الرشا، ويلجأ المسؤولون إلى حيلة زيادة التعقيدات الفنية لمشاريع القطاع العام لإخفاء أو لتمهيد الطريق لهذه التعاملات غير المشروعة، ما يؤدي بالنتيجة الي زيادة تشويه استثمار المال العام، ويؤدي الفساد كذلك إلى خفض معدلات الالتزام بضوابط البناء والمحافظة على البيئة و الضوابط الأخرى و إلى تردي نوعية الخدمات الحكومية وزيادة الضغوط على ميزانية الحكومة[٣]، وعليه يمكن القول إن ضعف مستوى الخدمات المقدمة الى المواطن تجعلة ناقم على الدولة بسبب عدم قدرتها على تحسين الواقع الخدمي بفعل عمليات الفساد المالي والاداري التي رافقت النظام السياسي الجديد في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

ثانياً . دور ظاهرة الفساد المالي والإداري في أنتشار ظاهرة الفقر:

من المعروف إن إنتشار مظاهر الفساد في دولة ما يؤدي إلى تزايد حالات الفقر فيها، إذ

---

(١) خالد عيادة نزال عليمات ،مصدر سابق، ص١١٦.

(٢) عبدالواحد غازي النعيمي ، سوسن احمد سعيد ، دور المحاسبة والتدقيق في الحد من الفساد المالي والإداري ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد٦، العدد١٢، ٢٠١٤، ص ٥٣٣.

(٣) محمد جاسم محمد ، عباس سلمان محمد علي ، مصدر سابق ،ص٧٥٩.

يسهم الفساد في تراجع العدالة الإجتماعية وإنعدام ظاهرة التكافؤ الإجتماعي والإقتصادي ، ويؤدي كذلك إلى تدني المستوى المعيشي لطبقات كثيرة في المجتمع نتيجة تركز الاموال والسلطات في أيدي فئة الأقلية التي تملك المال والسلطة على حساب فئة الأكثرية وهم عامة الشعب الفقراء . ويحصل ذلك من خلال سوء توزيع الدخول بشكل غير مشروع ، وينجم عن ذلك الإفقار ملابسات كثيرة قد تؤدي بهذه الفئات المسحوقة إلى الإنحراف الإجتماعي ومن ثم تعطيل قوة فاعلة في المجتمع كان من الممكن الإستفادة منها لو أحسن التعامل معها[١].

يقلل الفساد من فرص الفقراء على الكسب لعدم مقدرتهم على المنافسة في ظل انتشار الفساد وذلك تقتصر فرص الربح على ذوي المناصب الرفيعة دون باقي أفراد المجتمع مما يزيد من نسبة المهمشين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ويؤدي إلى تثبيط الهمم وانخفاض الحافز لدى الكثير، طالما أن ثمار التنمية لن يتم توزيعها بصورة عادلة ويؤدي ذلك كله إلى انخفاض ثقة الأفراد في الحكومة، مما يؤدي إلى حدوث اضطرابات وقلاقل تهدد الأمن والاستقرار، كما يترتب على ذلك تغير الحوافز والدوافع السلوكية بحيث تسود الأنشطة غير الإنتاجية الساعية إلى الربح السريع كالمشروعات الخدمية والسياحية والمضاربة على العملات[٢]، ان عرقلة النمو وزيادة الفقر والعجز عن مكافحته ، لان مساعدة الفقراء تتطلب تحويل الموارد العامة الى انشطة تصب في اطار تعزيز النمو كإلزامية التعليم الابتدائي والرعاية الصحية الأولية ، الا ان ذلك لا يناسب السياسيين الباحثين عن أموال الفساد فهم غير قادرين على جمع اموال ضخمة الا من مستويات مرتفعة من الانفاق التي تتيح قدرا أعظم من فرص الفساد كعمليات شراء الاسلحة ومشاريع الاعمار الكبرى لذا لا يحتل الانفاق لمصلحة الفقراء سوى ادنى مرتبة في سلم أولويات الفساد السياسي[٣].

كذلك يرى بعضهم ان وجود الفقر في اي دولة يعتمد على عنصرين اساسيين هما : المستوى المتوسط للدخل القومي، وعدم المساواة في توزيع الدخل، فإن ازدياد حالة عدم المسأواة في توزيع الدخل يعكس درجة كبيرة من تفشي الفقر، وبطريقة مشابهة فإن انخفاض المستوى

---

(١) حسن طبرة ، مصدر سابق ، ص٢٥.

(٢) خالد عيادة نزال عليمات ،مصدر سابق، ص١٢٠.

(٣) عبدالواحد غازي النعيمي ، سوسن احمد سعيد ، مصدر سابق، ص ٥٣٣.

المتوسط للدخل يعكس درجة عالية ايضاً من الفقر الشكل (٢٥) ، ان الحد الادنى من مستويات الدخل اللازم لاشباع الحاجات الضرورية المادية مثل الاغذية والملابس والمأوى لضمان استمرارية الحياة يمثل الحدود الدنيا لما يسمى بالفقر المطلق[١]، ولقد ادى الفساد الى تراكم الثروة الوطنية لدى أقلية من أفراد المجتمعة ويترتب على ذلك تكون نظام طبقي متميز بكونه يتألف من طبقتين الأولى ثرية والاخرى معدومة وفقيرة وهي الغالبية[٢]، مما يساعد على تعميق الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون واصبحت الخدمات العامة مسالة خاضعة للبيع والشراء ، مما يؤدي الى خلق حالة من التمييز والطبقية وعدم العدالة داخل المجتمع .وهذا الاثر يتم عبر عدة طرق اهمها[٣]:

١.ان زيادة معدل النمو الاقتصادي تساعد على زيادة الرفاه الاقتصادي لجميع فئات المجتمع وان تفأوتت درجة الاستفادة . بما ان الفساد الإداري والمالي يؤدي الى تراجع معدلات النمو الاقتصادي فهو بذلك يساعد على تراجع المستويات المعيشية وهذا التراجع يضر بالدرجة الأولى وبشكل كبير الفئات الفقيرة في المجتمع .

٢.عند استخدام الضرائب التصاعدية وتكون الادارة بعيدة عن الكفاءة أو تتفشى في ظل النظام

الضريبي المتصاعد ظاهرتا الاستثناءات والتهرب ، فإن الاستفادة ستكون في الصالح اصحاب النفوذ لان هذا النظام يفقد قدرته على تقلص الفجوة بين الفئات ذات الدخل المرتفع والفئات الفقيرة مما يعمل على تعميق الفجوة بين الاغنياء والفقراء .

٣.يزيد الفساد من كلفة الخدمات الحكومية مثل التعليم والصحة والسكن ... الخ مما يقلل من حجم هذه الخدمات ونوعيتها فينعكس سلبا على الفئات الاكثر احتياجا لها، وترى منظمة الشفافية الدولية T1 أن الفساد يبتلع الأموال والمشاريع المخصصة لمكافحة الفقر، إذ تقوم الدول عادة بمشاريع تكون مخصصة للحد من مظاهر الفقر سواء أكان ذلك بصورة مباشرة كتوزيع المعونات

---

(١) ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة محمود حسن حسني ، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، ٢٠٠٦، الجيزة، ص٩٣.

(٢) عبدالله احمد المصراتي، مصدر سابق، ص٧٢.

(٣) هاشم الشمري ، ايثار الفتلي، مصدر سابق، ص٩٣-٩٤.

والمساعدات للعوائل الفقيرة كمشروع شبكة الحماية الإجتماعية الذي تقوم به وزارة العمل والشؤون الإجتماعية في العراق ، أو بصورة غير مباشرة كتوفير فرص العمل للحد من نسبة البطالة أو العمل على تدريب الشباب على المهن والحرف المتنوعة لغرض زجهم في سوق العمل ، أو برامج القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المشاريع، وفي حال تغلغل إيدي الفساد إلى هذه المشاريع سيؤدي ذلك إلى عرقلتها وإحداث الكثير من المشاكل فيها ومن ثم حرمان العوائل الفقيرة من الإستفادة منه[١] .

٤.عندما يساء استخدام برامج الدعم للسلع والخدمات الاجتماعية أو الاقتصادية الهادفة الى رفع المستوى لمعيشي لفقراء من قبل الاغنياء فإن ذلك يعمق الفقر ويساعد على ديمومة التفأوت المعيشي بين افراد المجتمع.

٥.للفساد تاثيراً على زيادة مستوى الفقر وتوزيع الدخل وتوسيع الفجوة بين الاغنياء والفقراء مما يؤدي الى تركز الثروة في ايدي فئة تجيد اكثر من غيرها استغلال الانشطة التي لا تتسم بالشفافية وينتج عنه حالة تردي الدخل والثروة ، عن طريق استغلال اصحاب النفوذ ، لمواقعهم المتميزة في المجتمع وفي النظام السياسي ، مما يتيح لهم الهيمنة على الجانب الاكبر من المنافع ولا يخفى ان اثراء القلة على حساب الكثرة يساعد على ان تصبح الخدمات مسالة خاضعة للبيع والشراء[٢].

واستنادا على ما سبق يؤدي الفساد إلى إحداث خلل وعدم توازن في عملية توزيع الدخل والثروات على الأفراد فحين يستأثر فرد أو عدد من الأفراد سواء كانوا في مناصب حكومية أو شركات على أكبر قدر من من أموال الدولة ، سيحرم بذلك قطاعات واسعة من المجتمع من الإنتفاع بها ويخلق تمايزاً طبقيا بين أفراد الشعب ، فعلى سبيل المثال إن المرتبات العالية التي يتقاضاها المسؤولين في الدولة وأعضاء مجلس النواب العراقي إضافة إلى المخصصات التي تصرف على حمايتهم وتوفير الآليات المدرعة لهم ومخصصات الإيفادات وغيرها من المخصصات تدر عليهم أموال كبيرة لم يحلموا بها مكنتهم من بناء القصور والفلل في أرقى

([١]) حسن طبرة ،مصدر سابق، ص٣١.

([٢]) زينب محمود محمد حسين البعاج، مصدر سابق ، ص٢٠.

العواصم العربية والعالمية . ومن جانب آخر بقاء أغلب الموظفين من الدرجات المتدنية يعانون الامرين من قلة رواتبهم وعدم كفايتها لتأمين عيشهم يخلق ذلك تشكيل طبقة قليلة شديدة الثراء إلى جانب طبقات متوسطة وفقيرة[١] .

٦.يؤدي الفساد الى عدم القدرة على معالجة المشاكل الاقتصادية وعدم القدرة على توفير الحاجات الاساسية للفرد وسوء انتاج القطاعات القومية المتمثلة بالصناعة والتجارة والسياحة وغيرها من مصادر الانتاج ، وبألتالي الفساد يؤدي الى انخفاض وتردي مستوى دخل الفرد وتوزيع الثروات، ويؤدي الى خلل كبير يصيب اخلاقيات المهنة من خلال سيادة حالة ذهنية تبررالفساد وتجد لة ذرائع[٢] .

إن معاناة العراق من الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة والأوضاع الامنية غير المستقرة بسبب الازمات التي تعرض اليها ومنذ عقود وهذه الازمات ساهمت في ارتفاع نسبة الفقر في العراق الى نحو ٢٠ % ، فالسياسية تتمثل بان تفشي الفقر والجوع والحرمان يبعد القرد عن التفكير في استحقاقاته السياسية ويكون جل تفكيره يتمحور حول كيفية الحصول على لقمة العيش الكريم ومن ثم يكون لقمة سائغة للأحزاب النفعية التي تعتاش على معاناة المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣، اما الاقتصادية فهي مرتبطة بحالة الثراء الحزبي التي استفحلت في الدولة عبر اللجان الاقتصادية التي كثر الحديث عن دورها في تسيير تعاقدات الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى، وعليه يمكن القول أن مواجهة ظاهرة الفقر ليست بالمستحيلة نظرا لما يتمتع به العراق من امكانات اقتصادية وموارد مالية كبيرة، وانما تتطلب حكومة وطنية مهنية لا نفعية هما الرئيس بناء الدولة وحفظ كرامة الانسان العراقي الامر المتعذر وجود في العراق بعد العام ٢٠٠٣ بسبب تفاقم ظاهرة الفساد المالي والاداري[٣] .

([١]) حسن طبر ، مصدر سابق، ص٣١.

([٢]) سامر مؤيد عبدالطيف، حيدر سامي، الفساد الاداري ودور المؤسسات الدستورية في مكافحته، مجلة اهل البيت، المجلد ١، العدد ٢٢، ص٨٦.

([٣]) لطيف كامل كليوي ، تحليل جغرافي سياسي لظاهرة الفقر وانعكاساتها على الامن الانساني العراقي ، مجلة الدراسات المستدامة، العام الرابعة ، المجلد الرابع ، العدد الثالث ، ٢٠٢٢ ، ص١٨٩٦ .

الشكل (٢٥)

علاقة الفقر بالفساد

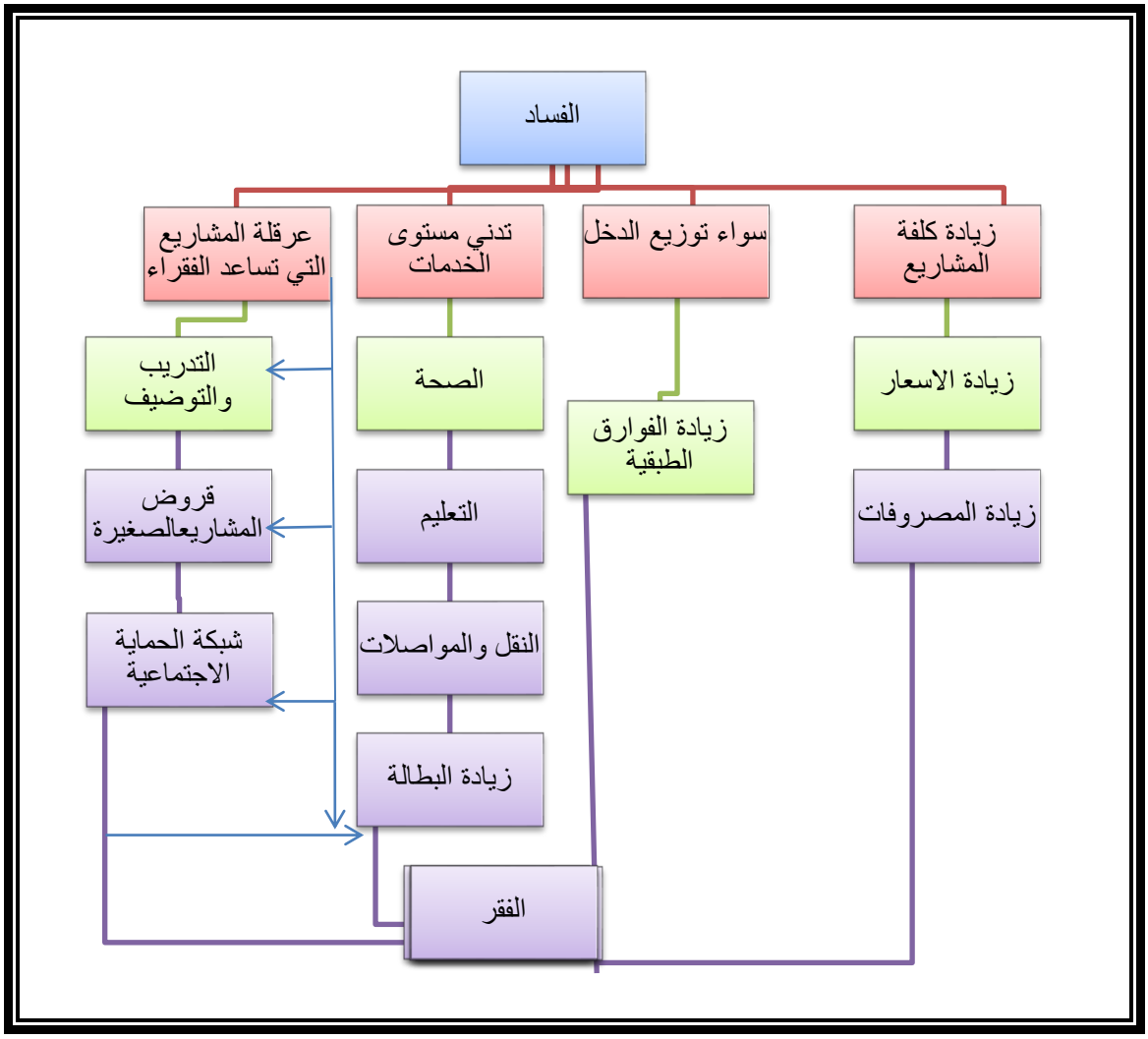

المصدر. حسن طبرة ، دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر (الكلفة الاجتماعية للفساد) ، هيئة النزاهة ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد السادس، ٢٠١٣ ، ص٣٢.

وقد اختلفت نسبة الفقر في العراق من محافظة الى محافظة اخرى ، ويرجع هذا التباين الى اختلاف السياسيأت الحكومية المتبعة في تلك المحافظات ، واتباع خطط تنموية فاشلة من قبل صانعي القرار ، ناهيك عن عدم جدية الجهات ذات العلاقة في التصدي لها ، يلحظ ان محافظة المثنى قد سجلت اعلى نسبة فقر في العراق ، إذ بلغت نسبتها (٥٢%)، تلتها محافظة القادسية بالمرتبة الثانية إذ بلغت نسبتها (٤٥ %) ، ثم محافظة ميسان بالمرتبة الثالثة إذ سجلت نسبة

فقر ٤٣% ، يليها محافظة ذي قار بالمرتبة والرابعة وبنسبة (٤١%)، بينما سجلت اخفض نسبة في محافظة السليمانية التي بلغت فيها ٣% الجدول(٣٢) والشكل (٢٦)، يظهر مما تقدم إن نسب الفقر متباينة على مستوى الدولة العراقية إذ تنخفض في اقليم كردستان وترتفع تدريجياً في بقية المحافظات العراقية بالرغم من الموارد المتاحة في الدولة والميزانيات الانفجارية التي ذهبت في غالبياتها الى خزائن الفاسدين فيها.

جدول (٣٢)

التوزيع الجغرافي لنسب الفقر في العراق لعام ٢٠٢١

ت	المحافظة	نسبة الفقر%
١	بغداد	%١٣
٢	بابل	%١٥
٣	كربلاء	%١٢
٤	الانبار	%١٦
٥	اربيل	%٤
٦	ديالى	%٢١
٧	كركوك	%١٠
٨	السليمانية	%٣
٩	دهوك	%٦
١٠	البصرة	%١٥
١١	ميسان	%٤٣
١٢	ذي قار	%٤١
١٣	المثنى	%٥٢
١٤	القادسية	%٤٥
١٥	النجف	%١١
١٦	صلاح الدين	%١٥
١٧	نينوى	%١٧
١٨	واسط	%٢٥

المصدر: لطيف كامل كليوي ، تحليل جغرافي سياسي لظاهرة الفقر وانعكاساتها على الامن الانساني العراقي ، مجلة الدراسات المستدامة، العام الرابعة ، المجلد الرابع ، العدد الثالث ، ٢٠٢٢ ، ص١٨٩٦- ١٨٩٧ .

الشكل (٢٦)

التوزيع الجغرافي لنسب الفقر في العراق

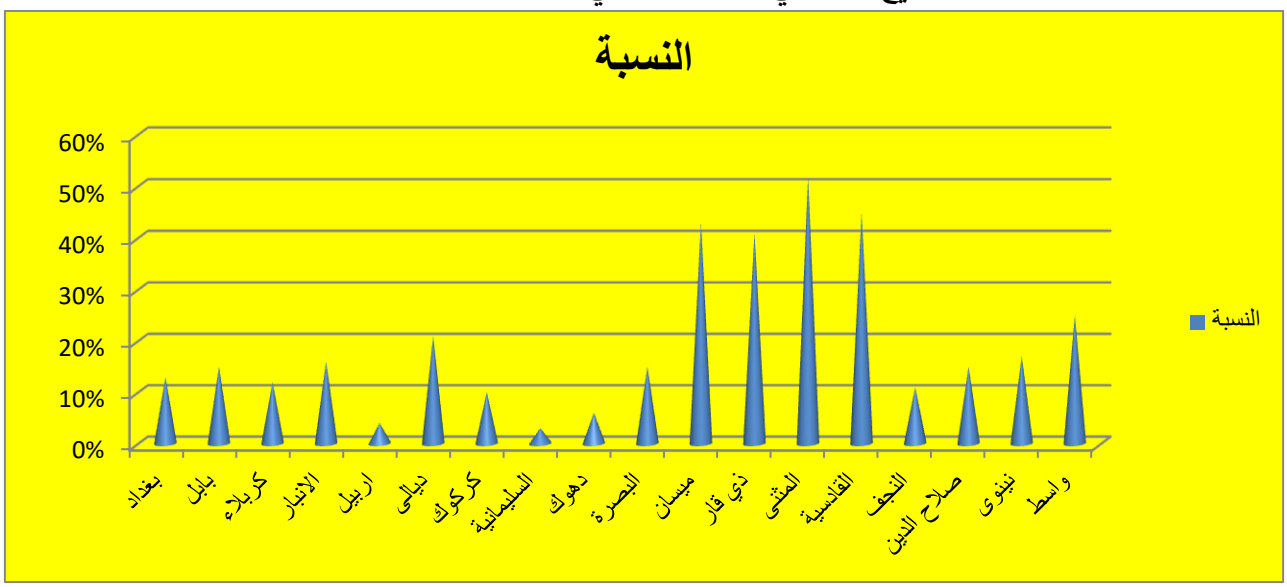

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (٣٢)

ثالثاً . دور ظاهرة الفساد المالي والإداري في زيادة معدلات الوفيات:

تهتم الجغرافية بالوفيات ضمن منهجها القائم في كشف العلاقات المكانية، لذلك تدرسها بوصفها أحد طرفي الحركة الطبيعية للسكان، فهي السبب في تناقص أعداد السكان بينما يزداد السكان بالمواليد، وعندما يتجاوز التعويض بينهما ينتقل إلى تسجيل توازن إيجابي بينهما. وبذلك فإن الجغرافي يدرس أنماط التوزيع المكاني للوفيات والأسباب الرئيسة للوفاة وارتباطها بالظروف البيئية السائدة، معتمداً في ذلك على مقاييس الوفاة التي تعد مؤشرات للأحوال الصحية السائدة[١]، معتمدا في ذلك على مقاييس الوفاة التي تعد مؤشرات للأحوال الصحية السائدة ، ولكن يعوق من اتساع مجالات البحث قلة البيانات عن أسباب الوفيات في البيئات المختلفة بالعالم ولاسيما فى البيئات النامية[٢].

---

(١) باسم عبدالعزيز عمر العثمان ، عدنان عناد غياض العكيلي ، جغرافية السكان اسس وتطبيقات ، الطبعة الأولى، مكتبة دجلة للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد ، ٢٠٢٠، ص٢٦١.

(٢) فتحي محمد ابو عيانه ، جغرافية السكان اسس وتطبيقات، الطبعة الرابعة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، ١٩٩٣، ص ١٤٧.

إن الكثير من أسباب الموت في هذا الوقت وحتى انتهاء مدة الدراسة هي أسباب اجتماعية يسأل عنها المستوى الإجتماعي والإقتصادي والثقافي السائد. وقد حددت من وقت لآخر عبر التاريخ البشري أن تعاظم دور الوفيات في حركة السكان الحيوية عند إنتشار المجاعات والأوبئة واندلاع الحروب، ومن الناحية الديموغرافية يتسع الاهتمام بمعدلات الوفيات الخام والوفيات حسب فئات السن والمهنة ووفيات الرضع، ويقصد بالأخيرة وفيات الذين أعمارهم أقل من عام، وكذلك معدل المواليد الأموات ويقصد به نسبة عدد هؤلاء المواليد الأموات إلى جملة المواليد جمعياً الأحياء والأموات، كما ينسحب الاهتمام إلى معدل وفيات الأجنة ايضاً[1].

ان الوفيات ظاهرة اجتماعية لكونها تتأثر بالظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة ومن الامور المهمة التي يهتم بها الجغرافي فهي ترتفع في المجتمعات التي تنتشر فيها الامراض والفقر والجهل وتقل عند توفر الخدمات الصحية وقد ساهم الفساد الإداري والمالي في تردي الواقع الصحي في الدولة ومن ثم زيادة في معدل الوفيات بشكل عام والزيادة في اعداد الوفيات من الاطفال الرضع بشكل خاص[2]. لقد تباينت معدلات الوفيات للأطفال الرضع للمده (٢٠٠٦-٢٠٢٠) إذ بلغ أعلاها في عام ٢٠١٨ وبمعدل (٢٩.٨) لكل (١٠٠٠) مولود حي، بينما سجل اخفضها في عام ٢٠١٣ وبمعدل (٢١) لكل (١٠٠٠) مولود حي الجدول(٣٣)، وقد سجلت محافظة بابل اعلى معدلات للوفيات للأطفال الرضع عام ٢٠٢٠ وبواقع (٢٨.٨) لكل (١٠٠٠) مولود حي، بينما سجل اخفضها في محافظة السليمانية (٠.٥) لكل (١٠٠٠) مولود حي الجدول(٣٤) والخريطة (٧)، وهذا بسبب تحسن الوضع الصحي في محافظة السليمانية، كما ويلحظ بان محافظة بغداد قد سجلت أعلى معدلات الوفيات الخام (٦.٠) لكل ١٠٠٠ من السكان، بينما سجل اخفض معدلات الوفيات الخام في محافظة السليمانية(٢.٥) الجدول(٣٥) والخريطة (٨).

---

(١) عبد علي الخفاف ، جغرافية السكان اسس عامة ، الطبعة الثانية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ٢٠٠٧ ، ص١٥٩.

(٢) عمار عبيس شنبارة، التحليل الجغرافي للوفيات في ناحية القاسم لسنتي (٢٠٠٠-٢٠٠٥)، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد٢٧، العدد٣، ٢٠١٩.ص١٢٣

جدول (٣٣) التباين الزماني لمعدل الوفيات الرضع لكل (١٠٠٠) مولود حي في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠)

العام	معدل وفيات الاطفال الرضع لكل (١٠٠٠) مولود حي
٢٠٠٦	٣٥
٢٠٠٩	٢٤
٢٠١١	٣٢
٢٠١٣	٢١
٢٠١٥	١٩.٧
٢٠١٨	٢٩.٨
٢٠١٩	١٩.٦
٢٠٢٠	١٨.٥

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الاحصائي، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢١.

جدول(٣٤) التباين المكاني لمعدل وفيات الاطفال الرضع لكل ١٠٠٠ ولادة حية في العراق لعام (٢٠١٩ -٢٠٢٠)

المحافظة	٢٠١٩	٢٠٢٠
نينوى	١٩.٥	١٧.١
كركوك	٢٠.٨	١٩.٥
ديالى	٢١.٩	٢٤.١
الانبار	٧.٢	٩.١
بغداد	٢٤.١	٢٢.٤
بابل	٢٧.٢	٢٨.٨
كربلاء	١٨.٣	١٨.٨
واسط	١٩.٧	١٧.٤
صلاح الدين	٧.١	٦.١
النجف	٢٥.٩	٢٥.٧
القادسية	٢٥.٣	٢٢.٦
المثنى	١٢.٨	١٢.٠
ذي قار	٢٤.٤	٢٢.٨
ميسان	١٤.١	١٣.٧
البصرة	٢٤.٧	٢٣.٧
دهوك	١٩.٣	٨.١
اربيل	١١.٢	٥.٥
السليمانية	١٩.٦	٠.٥

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الاحصائي، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢١.

خريطة (٧)

التباين المكاني لمعدل وفيات الاطفال الرضع لكل ١٠٠٠ ولادة حية في العراق لعام (٢٠١٩-٢٠٢٠)

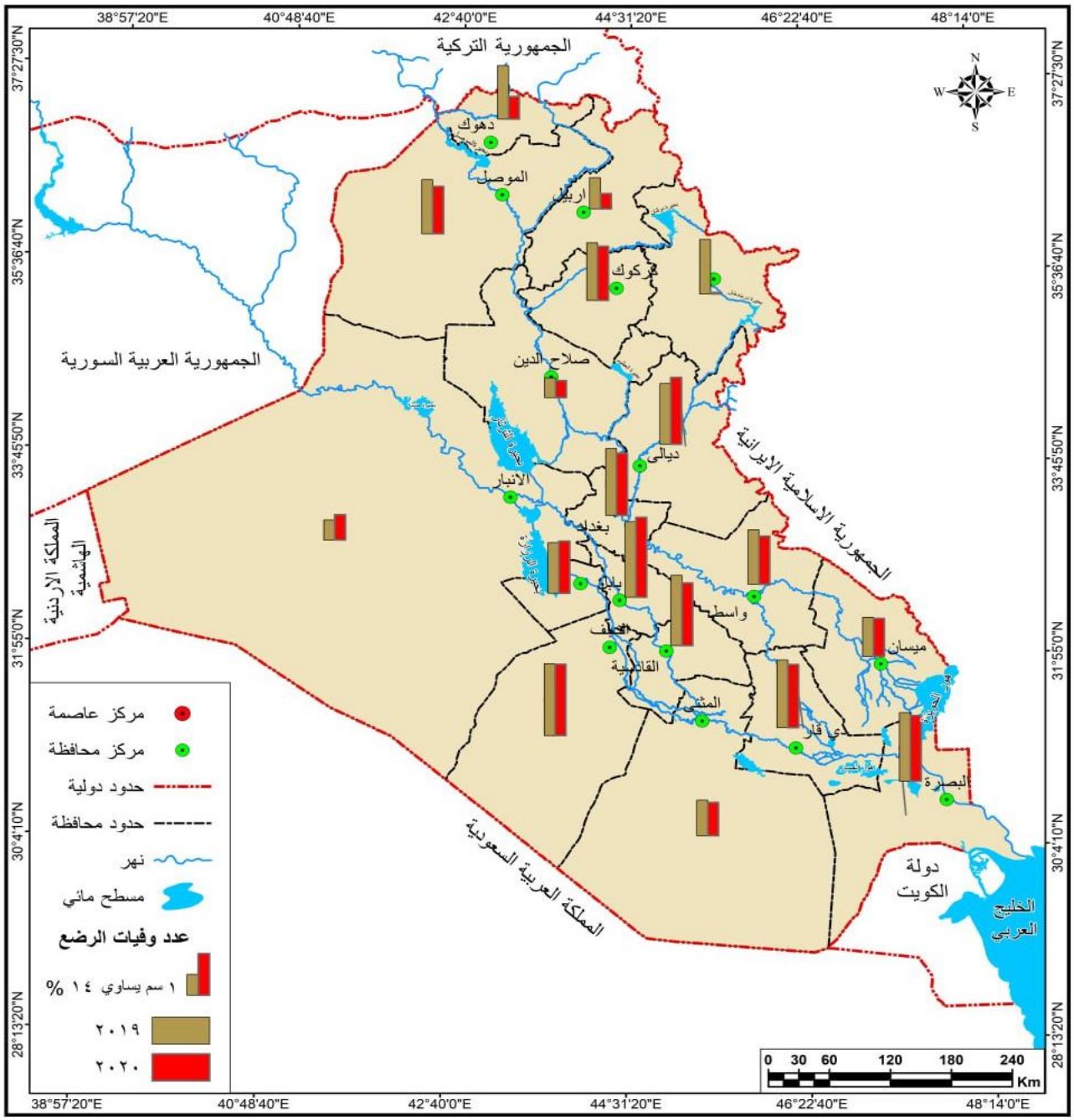

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول(٣٤).

جدول (٣٥)

التباين المكاني لمعدل الوفيات الخام لكل ١٠٠٠ من السكان في العراق عام ٢٠٢٠

المحافظة	٢٠٢٠
نينوى	٣.١
كركوك	٤.٢
ديالى	٤.٤
الانبار	٢.٧
بغداد	٦.٠
بابل	٤.٣
كربلاء	٥.٣
واسط	٤.٤
صلاح الدين	٢.٩
النجف	٥.٥
القادسية	٤.٤
المثنى	٤.١
ذي قار	٤.٥
ميسان	٣.٩
البصرة	٥.٣
دهوك	٣.٦
اربيل	٣.١
السليمانية	٢.٥

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة الصحة ، التقرير الاحصائي السنوي لعام ٢٠٢١ ، ص ٦٩.

خريطة (٨)

التباين المكاني لمعدل الوفيات الخام لكل ١٠٠٠ من السكان عام ٢٠٢٠

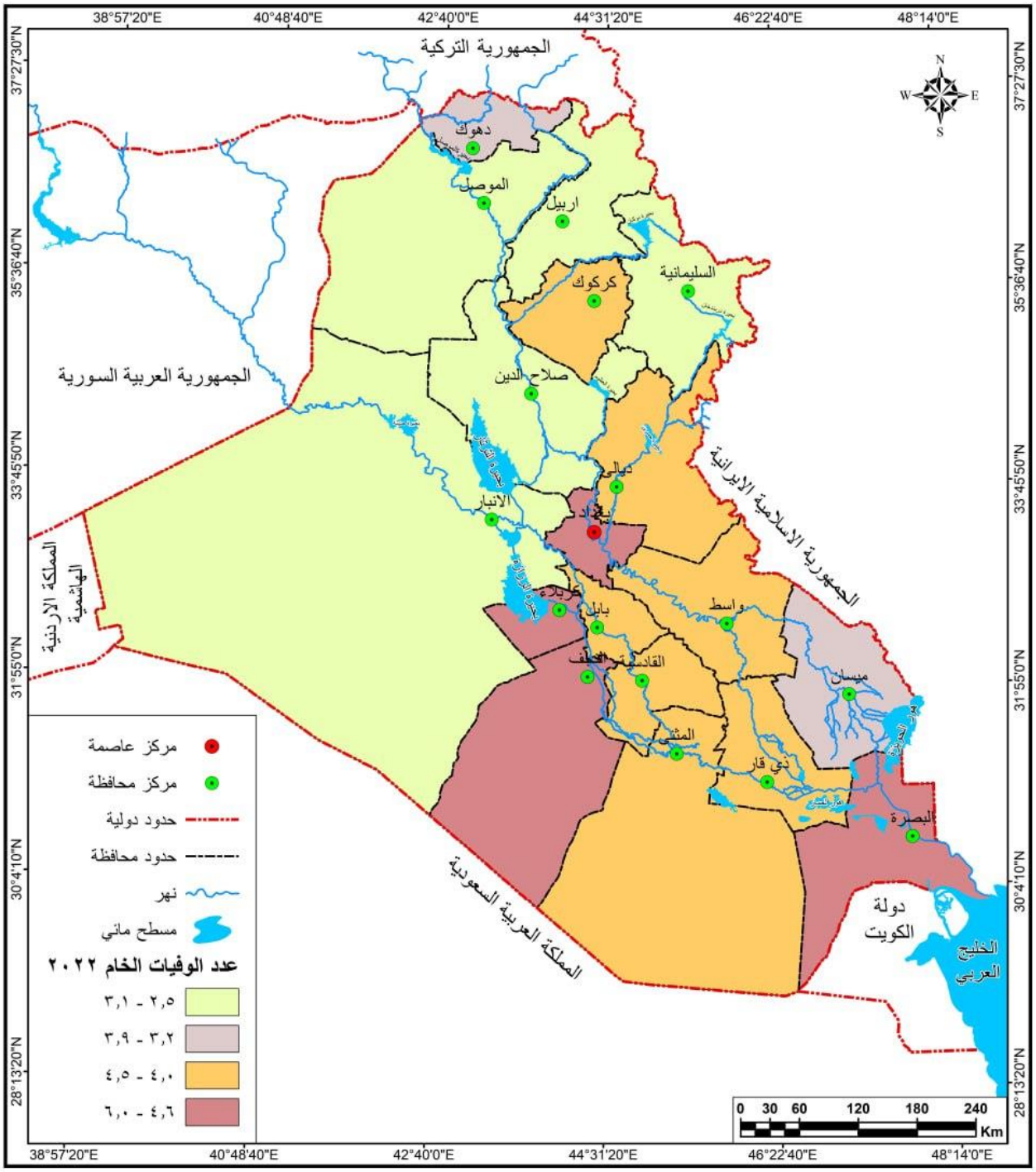

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول(٣٥)

ولكون الفساد الإداري والمالي هو ظاهرة سابقة سيطرت على المؤسسات الحكومية في العراق منذ نشأة الدولة العراقية ، واستشرت هذه الظاهرة بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣، ومن ضمن هذه المؤسسات مؤسسات القطاع الصحي، الذي يعاني من مشكلات ابرزها الاتي [١]:

١.عدم وجود خطة مرسومة متخذة من قبل وزارة الصحة لتحسين الاشغال السريري بالرغم من ان قلة الاشغال السريري في المؤسسات الصحية هو من التحديات المذكورة ضمن خطة التنمية الوطنية لوزارة التخطيط للأعوام (٢٠١٣-٢٠١٧).

٢.عدم كفاية صالات العمليات الجراحية الضرورية للمرضى مما يؤدي الى انتظارهم ضمن قائمة طويلة تصل الى عدة شهور ، فضلاً الى عدم كفاءة الصالات وفي اغلب المستشفيات حيث مطابقتها للمواصفات العالمية ، وتكرار حالات التلوث الجرثومي فيها الذي يسبب بطئ شفاء العمليات الجراحية .

٣. قلة الوعي الصحي من قبل الملاك التمريضي لبعض المؤسسات الصحية وعدم قيام ادارة المستشفيات باتخاذ اجراءات ادارية رادعة لغرض تطبيق الادلة والارشادات بصورة صحيحة لتحسين معدل الإشغال السريري.

٤. اغلب المؤسسات الصحية تكون خالية من الادوية السرطانية مما يضطر بعض المرضى شرائها من الصيدليات الاهلية أو المذاخر رغم ارتفاع اسعارها.

٥. التوزيع غير السليم للمواد الطبية على المؤسسات الصحية .

٦. السرطانية تكديس النفايات الطبية داخل الصالات ولمدة تتجاوز اليومين مما تسبب في ان تكون وسط مناسب لتكوين المستعمرات الجرثومية ومن ثم تؤدي الى تلوث الهواء داخل الصالات وأتلاف الأجهزة والمستلزمات الطبية .

٧. عدم وجود معيار أو مؤشر لقياس نسبة التلوث الجرثومي في المؤسسة الصحية قياساً

---

(١) حنان عبدالامير كاظم ، الفساد الإداري والمالي في القطاع الصحي واثرة على تحقيق التنمية المستدامة، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد٩، العدد٤، ٢٠١٩، ص١١٧-١١٩

بالمعايير العالمية، فضلاً عن ضعف الاجراءات المتخذة من قبل اغلب المؤسسات الصحية في فرز النفايات الطبية عن النفايات الاعتيادية.

٨. تصل نسبه ٦٠% من الادوية المشترات من الصيدليات الاهلية أو المذاخر غير مفحوصة أو من مناشئ غير رصينة.

خلاصة القول إن تردي الخدمات الصحية المقدمة للمواطن العراقي هي نتاج ظاهرة الفساد المالي والاداري الامر الذي انعكس سلبا على الامن الصحي في الدولة.

رابعاً . دور ظاهرة الفساد المالي والإداري في تفاقم ظاهرة الهجرة السكانية:

تعرف الهجرة بانها انتقال الاشخاص عبر الحدود الإدارية أو السياسية من مكان معين إلى مكان آخر لغرض الاقامة والسكن لمدة طويلة أو دائمة، بحيث يكون المكان الجديد بعيداً عن المكان الاصلي لدرجة تحول دون ممارسة العمل نفسه في المكان القديم [١]، كما يقصد بها انتقال السكان من منطقة تدعى منطقة الاصل الى منطقة اخرى تدعى الوصول ويتبع هذا الانتقال تغير في محل الاقامة وتختلف تلك الحركة من حيت مدى المسافة المقطوعة والزمن الذي تستغرقه[٢] ، والهجرة واحدة من أنماط الحركة المكانية، و التي يقصد منها الانتقال من مكان إلى آخر دون النظر إلى المسافة التي قطعها المتنقلون وإلى طبيعة العوامل الدافعة إلى ذلك، وإذا ما استهدف من هذا الانتقال تغيير محل الإقامة أطلق عليه هجرة وتشمل معظم تحركات السكان تقريبا، والهجرة كأهم أشكال الانتقال وأكثرها تاثيراً في التوزيع الجغرافي للسكان وفي جملة خصائصهم تطرح دوماً في المؤتمرات الدولية لشؤون السكان بوصفها واحدة من المشكلات الرئيسة، وتهتم أقطار العالم بتسجيلها وإحصائها إما بوساطة إحصاء خاص لها أو

من خلال التعدادات السكانية العامة الشاملة[٣] .

([١]) باسم عبدالعزيز عمر العثمان ، عدنان عناد غياض العكيلي ، مصدر سابق، ص٣٠٥.

([٢]) كفاء عبدالله لفلوف الجياشي ، اتجاهات الهجرة الوافدة في محافظة المثنى للسنوات (٢٠١٧-٢٠١٤) ، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة المثنى ، العدد ٤٨ الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الافتراضي الأول ، ٢٠٢٠، ص ٥٤٦.

([٣]) عبد علي الخفاف ، مصدر سابق، ص١٩٦.

وتجدر الاشارة الى إن للفساد دوراً كبيراً في تفاقم ظاهرة هجرة العقول والكفاءات والخبرات والمؤهلات العلمية للبحث عن العمل في الشركات الخاصة في الدول الغنية كون الفساد يؤدي الى تدني في مستويات الانتاجية ورفع كلفة الخدمات العامة وتراكم الثروة الوطنية لدى اقلية من افراد المجتمع وتكوين نظام طبقي ، وهذا يؤدي الى انهيار اقتصادي واجتماعي وزيادة اعداد المهاجرين [١].

ان انتشار ظاهرة الفساد في اي دولة من دول العالم يودي الى زيادة حالات الفقر[٢]، وبناء على ذلك فإن زيادة مستوى الفقر في المجتمع يؤدي إلى ارتفاع ظاهرة الهجرة والسفر إلى الخارج، ما يضطر العاطلون إلى البحث عن فرص عمل مناسبة، بعيداً عن محيطهم الاسري أو الاجتماعي، وما ينطوي عليه من اثار سيئة على كل من الفرد والأسرة والمجتمع[٣]، وما لاشك فيه أن الظروف السياسية والاقتصادية التي شهدها العراق خلال العقود الأخيرة لاسيما خلال العقدين الماضيين أدت إلى تحركات سكانية داخلية واسعة، وأن معظمها لم تكن اختيارية، وإنما ارتبطت بمفهوم التهجير القسري، أو ما يسمى بالنزوح، الذي يقصد به حسب وثائق الأمم المتحدة: بانه اضطرار أو إجبار مجموعة من السكان للهرب وترك ديارهم وأماكن إقامتهم المعتادة نتيجة لنزاع مسلح، أو حالات عنف عام، أو انتهاكات الحقوق الانسان، أو كوارث طبيعية، ولم يعبروا الحدود السياسية المعروفة للدولة (وثيقة) الأمم المتحدة، (١٩٩٨)، تضاف لها الدوافع الاقتصادية والاجتماعية الضاغطة التي تحفز السكان على التحرك بين المحافظات أو الهجرة من الريف إلى المدن أو بين مدينة واخرى[٤]، لقد عملت حالة الاصطفاف الطائفي بدفع من فواعل اقليمية ودولية اربك المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدولة، وليس أدل على ذلك من احداث عام ٢٠١٤ الدامية لاسيما بعد اجتياح تنظيم داعش الارهابي لثلث مساحة العراق وما رافق ذلك الاجتياح من هجرة قسرية بلغ عددها (١٥٠٢٦٩) اسرة ، ناهيك

---

(١) عبدالله احمد المصراتي ، مصدر سابق ، ص٧٢-٧٣.

(٢) حسن طبرة، ،مصدر سابق، ص٢٥.

(٣) دانيال محسن بشار ، مصدر سابق، ص ٧٤.

(٤) حسام صبار هادي ، عدنان عناد غياض العكيلي ، الابعاد الجغرافية لظاهرة الهجرة السكانية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، كلية الاداب ، جامعة واسط ، المجلد ٢، العدد٤٥، ٢٠٢٢، ص٩٠٥.

عن جرائم القتل والخطف وتسريح للقوى العاملة في القطاعات الاقتصادية ضمن المحافظات العراقية التي خضعت لسيطرة ذلك التنظيم الارهابي التي ساهمت في زيادة الهجرة داخل العراق[١].

ويلحظ من خلال التباين المكاني لحجم الهجرة القسرية الوافدة الى محافظات العراق في عام ٢٠١٤ ، إذ سجل أعلها في محافظة كركوك وبواقع (٤٥٠٦٠) اسرة وافدة وبنسبة (٣٥.٩%) ، بينما سجل اخفضها في محافظة ميسان بواقع (١٠٧٠) اسرة وبنسبة (٠.٧) من حجم الهجرة القسرية الوافدة الى المحافظات الجدول (٣٦) ، الخريطة (٩)، يلحظ مما تقدم حجم الضغوطات التي عانى منها المجتمع العراقي كالطائفية المقيتة والارهاب بعد عام ٢٠٠٣ وما رافقها من فساد مالي واداري طال الاعانات الانسانية فيها وجعلها عرضة قسراً للازمات المتلاحقة ، الامر الذي اوهن الامن للمهاجرين.

جدول (٣٦) التباين المكاني لحجم الهجرة القسرية الوافدة الى بعض المحافظات العراقية لعام ٢٠١٤

ت	المحافظة	عدد الاسر النازحة	النسبة %
١	كركوك	٥٤٠٦٠	٣٥.٩٧
٢	بغداد	٢٩٣٢٣	١٩.٥١
٣	ديالى	٢٥٦٤٠	١٧.٠٦
٤	بابل	٨٥٤٤	٥.٦٨
٥	كربلاء	١١٠٣٣	٧.٣٥
٦	واسط	٣٤٠٩	٢.٢٧
٧	النجف	١٠٤٣٦	٦.٩٤
٨	القادسية	٢٧٢٥	١.٨١
٩	المثنى	١٠١٠	٠.٦٧
١٠	ذي قار	١٤٤٥	٠.٩٦
١١	ميسان	١٠٧٠	٠.٧١
١٢	البصرة	١٦٠١	١.٠٧
	المجموع	١٥٠٢٩٦	%١٠٠

المصدر: لطيف كامل كليوي ، تحليل جغرافي سياسي لظاهرة الفقر وانعكاساتها على الامن الانساني العراقي ، مجلة الدراسات المستدامة ، المجلد ٤، العدد ٣، ٢٠٢٢ ، ص١٩٠٠ .

(١) لطيف كامل كليوي تحليل جغرافي سياسي لظاهرة الفقر وانعكاساتها على الامن الانساني العراقي ، مصدر سابق ، ص١٨٩٨.

خريطة (٩)

التباين المكاني لحجم الهجرة القسرية الوافدة الى المحافظات العراقية لعام ٢٠١٤

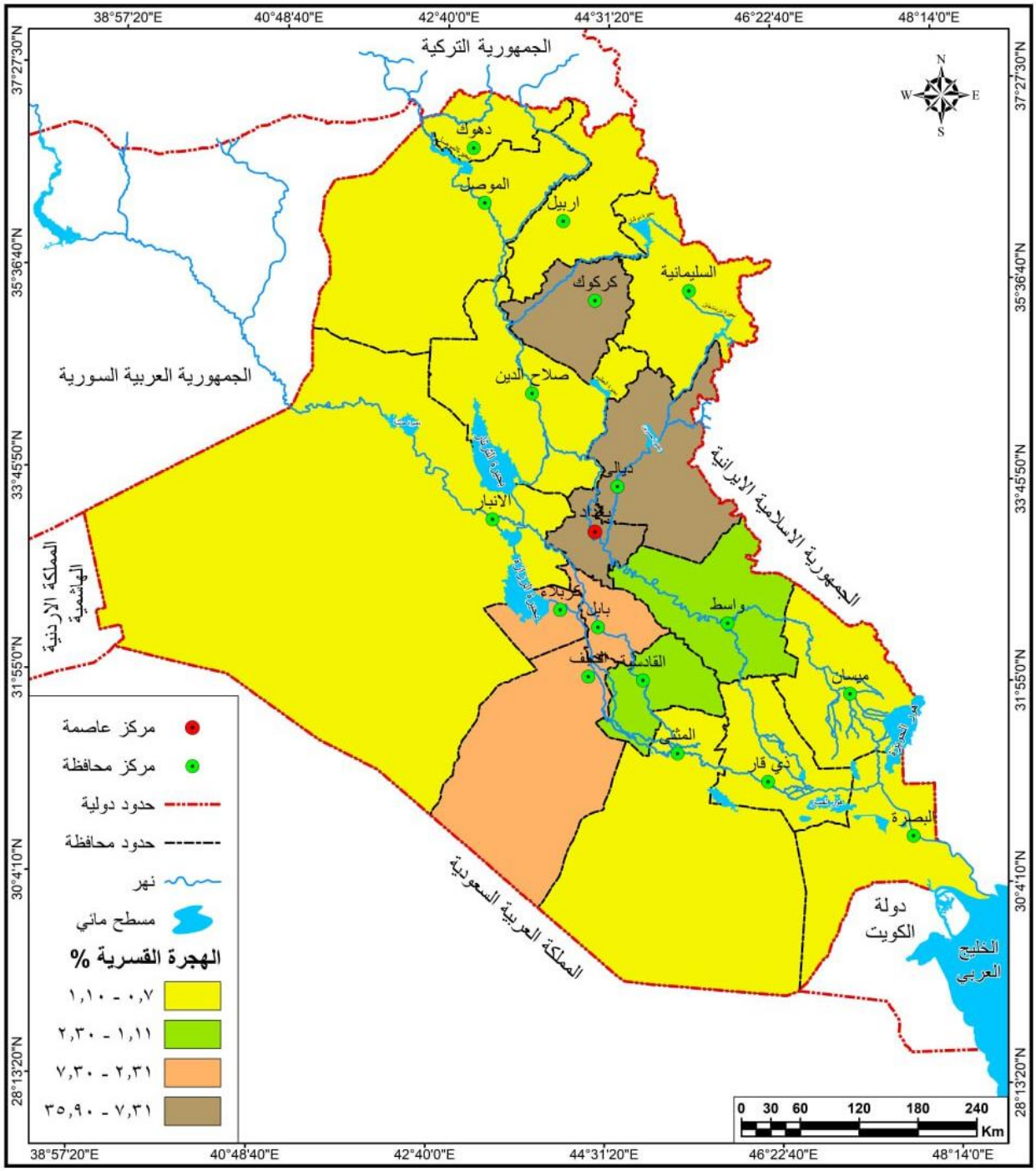

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول(٣٦)

الفصل الخامس

الحلول الجغرافية السياسية لمواجهة ظاهرة الفساد المالي والإداري

- المبحث الأول: **الحلول الجغرافية على المستوى السياسي**
- المبحث الثاني: **الحلول الجغرافية على المستوى الاقتصادي**
- المبحث الثالث: **الحلول الجغرافية على المستوى الاجتماعي**
- المبحث الرابع: **الحلول الجغرافية على المستوى الامني**

الفصل الخامس

الحلول الجغرافية السياسية لمواجهة ظاهرة الفساد المالي والإداري

تمهيد

لابد من مواجهة الفساد المالي والإداري من خلال وضع مجموعة من الوسائل والحلول السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية التي تسهم في زيادة قوة الدولة وتعاظم هيبتها على المستوى المحلي والدولي، من خلال اعداد طبقة من السياسيين والقادة الإداريين والامنيين الذين يمتلكون القدرة على رفع مستوى موظفيهم وارشادهم نحو الطريق الصحيح القادر على النهوض بدوائرهم ومؤسساتهم الى المستوى المطلوب، فاعادة غرس القيم الدينية والمبادئ الانسانية في نفوس موظفي الدولة وتعليمهم الانضباط في العمل وحسن معاملة المواطن احد الحلول في مكافحة هذه الظاهرة ، كذلك ضرورة السعي الى القضاء على الفقر والبطالة وتحسين المستوى الاقتصادي لافراد المجتمع بوصفه شرطاً اساسياً في مكافحة الفساد، مع زيادة قوة العراق العسكرية والامنية من اجل اعادة هيبة الدولة ومن اجل فرض القانون والنظام .

المبحث الأول

الحلول الجغرافية على المستوى السياسي

اولاً. تحسين بيئة صنع القرار:

ان عملية صنع القرار السياسي في العراق قد تتخبط لكثرة الاطراف السياسية التي تعمل على اتخاذ القرارات السياسية وربما لا تروق للكتل السياسية الأخرى، مما يجعل هناك صراع سياسي محتدم بين الأطراف الماسكة على زمام السلطة، إذ أن بعض الأحزاب التقليدية الاساسية قد قامت باعادة صياغة نفسها ، بالمشاركة عبر تحالفات وحركات جديدة ، وكذلك قيام بعض الاحزاب السياسية بالخروج من تحالفاتها المعتادة والدخول في كتل تضم قوى سياسية كانت من قبل لا تؤمن بتوجهاتها ، واضحت القوى والاحزاب السياسية مجرد تكتلات سياسية انتخابية تستند

في أهدافها إلى حسابات إنتخابية تقوم على تعبئة زمنية لقواعدها الجماهيرية لمدة قصيرة تسبق مرحلة الانتخابات وليس لحسابات مبدئية مع بروز محاولات مغادرة حالة التخندق المذهبي والتخندق القومي بصورة نسبية[١] .

خطورة وأهمية صناعة ذلك القرار وما قد يسببه من فوضى في حال لم يؤسس على قواعد علمية وعملية قوية ، يجعل من ضرورة الاعتناء به، بمكانة ومنزلة تحضر ورقي الدولة نفسها ، أي أن فشل ذلك القرار في تحريك عجلة النظام، سيتسبب في فوضى لا حدود لها، ما سيؤثر بشكل أو باخر في روح ومسيرة تلك الدولة الحضارية والتنموية[٢] ، وعليه تحتاج عملية صناعة واتخاذ القرار الى العديد من الامور منها:

١. القضاء على الفساد المستشري في اغلب مفاصل الدولة إذ تشير التقارير المالية الدولية في خسارة العراق ما يقارب ٢٥% من ميزانية الدولة بسبب الفساد، الامر الذي ادى الى وضع العراق في المراتب الاخيرة من بين الدول الاكثر فساداً ، إذ ان اغلب المتهمين بعمليات الفساد الكبيرة هم سياسيون وقادة كتل واحزاب سياسية ،والابتعاد عن المحاصصة السياسية لما لها من تاثيراً على عملية صنع القرار في العراق ، فضلاً عن رفض التدخلات الخارجية في عملية صنع القرار العراقي إذ اثرت على اداء الحكومات السابقة المختلفة بالضعف وعدم الفاعلية في اغلب جوانب الحياة الاقتصادية والصناعية والزراعية [٣] .

٢. تنمية الموارد والكفاءات البشرية لتفعيل عملية صنع القرار والقادرة على الإبداع والتطوير والتجديد التكنولوجي واستثمار وحسن إدارة التغيير، بما يمكنها من صياغة القرارات السليمة وتنفيذها، أي تبنى مداخل جديدة لتنمية أفرادها من خلال التركيز على الكفاءات وخلق ثقافة تنظيمية جديدة بالرغبة في التعلم المستمر وتقاسم المعلومات من اجل صنع قرارات فعالة تتوافق مع الأهداف المشتركة، ومن خصائص الكفاءات التي يجب توافرها لدى صانع القرار أن يكون

([١]) نادية فاضل عباس فضلي، المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣ ، جامعة بغداد مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مجلة اشراقات تنموية، المجلد ٦، العدد التاسع والعشرون، ٢٠٢١، ص٣٨١

([٢]) ياسين العيثأوي ، مصدر سابق ، ص ١٨ .

([٣]) نادية فاضل عباس فضلي ، مصدر سابق، ص٣٨٤.

شخصاً قادراً على التأقلم مع الظروف المتغيرة والغامضة، وأن يعمل ما يجب ويكون مثابراً على العمل وحده مع قدرته على تعلم أشياء أخرى عند الضرورة[١] .

٣.يحتاج القرار إلى التنفيذ، والتنفيذ يحتاج إلى المتابعة والتقييم، وهو ما يتوقع معه إدخال العديد من التعديلات على تلك القرارات، فليس المهم هو اتخاذه وإنما أهم من ذلك ما بعد اتخاذه كذلك صنع القرار يحتاج إلى عقلية متفتحة مرنة، بعيداً عن الجمود وأحادية الرأي، فإن الذي لا يفكر إلا من طريق واحد ولا ينظر إلا من منظار واحد تتغلق عليه الطرق مع وجود الكثيرة منها ممهد. [٢]

ثانياً. تطبيق الحكم الجيد والرشيد:

نظراً لما تشكله ظاهرة الفساد من مخاوف على الدول بوصفها ظاهرة ليس لها موطن، وباعتبار أنها من أكبر وأخطر المشكلات الرئيسة التي يعاني منها المجتمع الدولي فقد سعت المنظمات الدولية إلى وضع حد لهذه الظاهرة ومعالجتها ضمن ما يعرف بعالمية محاربة الفساد، إذ تبنت المنظمات الدولية بعض الاستراتيجيات والرؤى لمواجهة هذه الظاهرة، ومنها الحكم الجيد أو الحكم الصالح، إذ بدأ استخدام هذا المفهوم منذ عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي، وعرفته الأمم المتحدة بانه ممارسة السلطة السياسية الإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي وتقدمي أي أن الحكم الجيد هو الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة. وقيادات إدارية مؤهلة ملتزمة بتطوير موارد المجتمع ويتقدم المواطنين ويتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم[٣] .

وفي العراق، يبدو مستغربا وصعبا الحديث عن امكانية نجاح الخيار الديمقراطي في الوصول الى الحكم الصالح مع ارتفاع معدلات الفساد وإتساع نطاقه، الأمر الذي يهدد وعلى نحو جدي

---

(١) طارق عبدالرؤوف عامر ، ايهاب عيسى المصري ، صناعة واتخاذ القرار، الطبعة الاولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٨٠ .

(٢)عبدالله عبدالرحمن عبدالله الاسمري، تقييم عملية صنع القرار التربوي في مدارس التعليم الثانوي والحكومي في مكة المكرمة، رسالة ماجستير،جامعة ام القرى، كلية التربية قسم الادارة التربوية والتخطيط، ٢٠١٤ ، ص١٥ .

(٣) أكرم صالح العجي ، الفساد بين الانتشار وسبل المواجهة ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، المانيا ، برلين ، ٢٠٢٠، ص ٣٤١.

محاولاًت توصيف النظام السياسي على أنه ديمقراطي، فالديمقراطية والفساد ضدان لا يلتقيان هنا لابد من مواجهة حقيقية للفساد لكي يحظى الشعب العراقي بنظام سياسي صالح يتناسب وحجم التضحيات الكبيرة والثمن الغالي الذي دفعه من اجل الوصول إلى حكم الديمقراطية الصالح[١].

وللحكم ثلاثة أضلع الاقتصادي والسياسي والإداري، فالحكم الاقتصادي يشمل عمليات صنع القرار التي تؤثر على الانشطة الاقتصادية لدولة ما وعلى علاقاته بالاقتصادات الاخرى ، اما الحكم السياسي فهو عملية صنع القرار من أجل صياغة سياسات الدولة الداخلية والخارجية ، في حين إن الحكم الإداري هو نظام تنفيذ هذه السياسات ، والحكم الرشيد الذي يضم الاضلع الثلاثة يحدد العمليات والهياكل التي توجه العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فالمعيار الأول يشمل حكم القانون و المعاملة والمشاركة ، بالمسأواة وتوفير فرص متسأوية للاستفادة من الخدمات التي توفرها الدولة، أما المعيار الثاني فيخص التمثيل والمشاركة والتنافسية السياسية والاقتصادية والمعيار الثالث الشفافية والمساءلة[٢].

لقد تميزت الدول العربية ومنها العراق يتنوع الهياكل الاقتصادية ووفرة الموارد الطبيعية والبشرية فيها، لكن انجازاتها في مجال التنمية تتفأوت فيما بينها بل أن بعضها تواجه تحديات كبيرة، وتحتل الدول العربية في مؤشر النوعية المؤسساتية المركز الأخير بقيمة (٠.٥٧) بالقياساً بمناطق العالم وبهذا تعاني من فجوة في ادارة الحكم ووفقاً للبيانات الدولية لا توجد أي دولة عربية تتمتع بحكم راشد أي تصنيف ممتاز الجدول(٣٧)، وتؤكد النتائج أن اغلب الدول العربية تتصف بمؤسسات تقل نوعيتها عن المتوسط ما عدا قطر (٠.٦١) الامارات (٠.٤٩) عمان (٠.٣٩) ، الكويت (٠.٢١) البحرين (٠.٢٤)، والاردن (٠,٠٨)[٣] .

---

(١) حميد فاضل حسن، الحكم الصالح التضاد بين الفكر المثالي والواقع الفاسد ، العراق انموذجاً، المجلة السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد٢٨، ٢٠١٥ ص٨٦ .

(٢) مصطفى موسى ابو حسين ، معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية ، رسالة ماجستير، جامعة الاقصى ، اكاديمية الادارة والسياسية للدراسات العليا ، ٢٠١٧، ص١٧

(٣) صادق طعمة خلف البهادلي ، الحكم الرشيد وكفاءة التخطيط للموازنة الاتحادية والدور المرتقب لتحقيق التنمية المستدامة في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العام التاسعة عشر ، العدد الواحد والسبعون ، كانون الأول ٢٠٢١ ، ص ١٠ .

يلحظ بان الدنمارك قد سجلت المرتبة الأولى عالميا كأفضل دولة في مؤشر للنوعية المؤسساتية وبنسبة (١.٧٩) تليها فلندا (١.٧٦) ثم السويد(١.٧٤) ، بينما عربياً فقد سجلت قطر المرتبة الأولى وبنسبة (٠.٦١) تليها الامارات (٠.٤٩) ثم عُمان ٠(٠.٣٩) ، بينما سجل العراق (٠.٠٧) وهي مرتبة دون المتوسط الجدول(٣٧).

جدول (٣٧) قيم مؤشرات الحكم الرشيد للعراق قياساً ببعض دول العالم

ت	الدولة	مؤشر النوعية المؤسساتية
١	الدنمارك	١.٧٩
٢	فلندا	١.٧٦
٣	السويد	١.٧٤
٤	سويسرا	١.٧٣
٥	نيوزلندا	١.٧١
٦	قطر	٠.٦١
٧	الامارات	٠.٤٩
٨	عمان	٠.٣٩
٩	الكويت	٠.٢١
١١	البحرين	٠.٢٤
١٢	الاردن	٠.٠٨
١٣	العراق	٠.٠٧

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على، صادق طعمة خلف البهادلي ، الحكم الرشيد وكفاءة التخطيط للموازنة الاتحادية والدور المرتقب لتحقيق التنمية المستدامة في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد ١٩ ، العدد ٧١ ، ٢٠٢١ ، ص١٠ .

إن المعوقات الأساسية للوصول إلى الحكم الصالح في العراق التي تمثلت في الوضع الأمني والاستقرار السياسي والاجتماعي والفساد الإداري والمالي والترهل الوظيفي وتضخم حجم القطاع العام والبيروقراطية الإدارية. وهذه العوامل مجتمعة فضلاً عن عوامل أخرى عملت بشكل أو باخر على تقويض مفهوم الحكم الصالح في العراق بشكل كبير وهذا ما انعكس على وضع

الدولة خلال السنوات الأخيرة [١] ، إن سبل تعزيز الحكم الصالح في العراق عديدة ومتنوعة يمكن تسليط الضوء على أهمها من خلال النقاط التالية:

١. إعادة النظر في الجهاز الحكومي:

إن الترهل الكبير في أجهزة الدولة المختلفة ان كان له ما يبرره في الوقت الحالي فإن المستقبل القريب لابد وان يشهد حل حقيقي لهذه المشكلة والحد من آثارها المختلفة. فلا يمكن باي حال من الأحوال الاستمرار إلى ما لانهاية في هذا الوضع القائم والقبول بهذا الترهل الكبير في حجم القطاع الحكومي لما له من آثار غير مرغوبة ستلقي بضلالها على التنمية البشرية في الأمد المتوسط والبعيد. فإنتاجية منتسبي القطاع العام في العراق تعد منخفضة قياساً الى الإنتاجية في الدول النامية كما ان حجم القطاع الحكومي يعد الأعلى في العالم بالقياس الى حجم السكان. لذا فإن مسالة دعم القطاع الخاص بالشكل الذي يؤهله في خلق الوظائف وفرص العمل ومن ثم تخفيف الضغط على القطاع العام [٢] .

٢. تعزيز اللامركزية المالية الإدارية:

بعد عام ٢٠٠٣ تم التوجه نحو اللامركزية في بعدها المالي مرافقا للبعد الإداري، وكانت تجربة مجالس المحافظات أساس لذلك ، ومع ان اللامركزية المالية بدت مقيدة ومحددة، فمن المعروف ان الدولة تعتمد على الموارد النفطية كمصدر وحيد لتمويل الموازنة ومن ثم فإن الاموال تكون بيد الحكومة وهي المسئولة عن الصرف ضمن موازنة موحدة، لكن التشريعات المتعلقة بالحكومات المحلية اعطت صلاحيات بالجباية والحصول على الموارد من خلال الخدمات المقدمة وكذلك اقامة المشاريع المشتركة وفرض الرسوم ولكن ذلك الأمر لم يفعل بشكل كبير سوى في بعض المحافظات ولم يستمر بسبب تدخل السلطات الاتحادية [٣] .

([١]) حيدر نعمة بخيت ، الحكم الصالح في العراق ودورة في بناء الدولة ، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العام التاسعة ، العدد الثامن والعشرون ، ٢٠١٣، ص١٢٢ –١٢٣.

([٢]) حيدر نعمة بخيت المصدر نفسه ، ٢٠١٣، ص١٢٢ –١٢٣.

([٣]) نصيف جاسم العبادي، احمد جاسم المطوري، دور الامركزية والحكم الرشيد في الاقتصاد العراقي للمدة(٢٠٠٣–٢٠١٢) مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد التاسع، العدد السادس والثلاثون، ٢٠١٤، ص٧٩.

٣. تعزيز الهوية الوطنية:

طالما كان العراق دولة متنوعه ومتعددة سياسياً وأثنياً ودينياً ولغوياً وعشائرياً، فمن الافضل والأنسب والأصلح للعراق دولة وشعبا ان يتبنى هوية سياسية واحدة، هي الهوية الوطنية القائمة على اساس ومعيار سياسي لا اثني ولا ديني، وهو معيار المواطنة، بشرط أن اعتماد الهوية الوطنية وتبنيها والتوكيد على علويتها وتفوقها على الهويات الاخرى لا يلغي أو يتجاهل الانتماءات الاثنية والدينية والعشائرية، انما يعطي الافضلية الى الهوية الوطنية عن الانتماءات السابقة، إن اعتماد الهوية الوطنية الواحدة يؤدي الى اعادة تماسك المجتمع العراقي، ومن ثم مواجهة التحديات الراهنة واعادة بناء الدولة على اسس صحيحة ومقبولة، وتساهم في الغاء وتحريم الطائفية والعنصرية بجميع اشكالها ومظاهرها، ومحاسبة مرتكبيها والمروجين لها والمتواطئين بالسكوت عنها والغاء اعتماد المحاصصة بجميع مسمياتها لتولي المناصب العليا في الدولة العراقية [١] .

٤. تفعيل دور منظمات المجتمع المدني:

إن نجاح تجربة المجتمع المدني في العراق في صياغة التحولات المجتمعية ، وبشكل إيجابي تتطلب وقبل كل شيء توفير المناخ الطبيعي الملائم المستقر أمنياً وسياسياً واقتصادياً لنجاحها بوصفه شرطاً لازماً من الوعي العام باهمية التجربة والممارسة في البناء السياسي والديمقراطي الصحيح، ومن هنا فإن مؤسسات المجتمع المدني ينبغي أن تلعب دوراً مهما في توفير مناخ ملائم للعملية الديمقراطية والحراك السياسي والمجتمعي الفاعل الذي يشده العراق والمنطقة [٢] .

من خلال معاينة الجدول(٣٨) تبين ان العراق يعاني من انخفاض كبير المؤشر السياسي، إذ لم تسجل مؤشرات ايجابية، اما مؤشر الصوت والمساءلة فقد سجل أقل درجة بلغت ١.٣٠- في عام ٢٠٠٥، و ، وافضل درجة في عام ٢٠٢٠ فقد بلغت ١.٠١- اما مؤشرات الاستقرار

([١]) حميد فاضل حسن، الهوية الوطنية العراقية أزمات الماضي والحاضر الاسباب والمعالجات، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٩،٢٠١٥، ص٧٣.

([٢]) عباس فاضل محمود، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق، مجلة الأستاذ، العدد٢٠١٢،٢٠٣، ص٦٢٥.

السياسي فقد سجل درجات جميعها في المستوى السلبي إذ سجل افضل درجة عام ٢٠١٣ بلغت (2.01-) واخفض درجة عام ٢٠٠٦ فقد بلغت (٢.٨٣ –).

جدول (٣٨) تباين قيم مؤشرات الحكم الرشيد في العراق للمدة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

العام	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي	فاعلية الحكومة	نوعية الاطر التنظيمية	سيادة القانون	مكافحة الفساد
٢٠٠٥	-١.٣٠	-٢.٦٩	-١.٦٣	-١.٥٣	-١.٧١	-١.٣٧
٢٠٠٦	-١.٢٨	-٢.٨٣	-١.٧٢	-١.٣٩	-١.٦٨	-١.٤٥
٢٠٠٧	-١.١٣	-٢.٧٧	-١.٥٧	-١.٣٢	-١.٨٤	-١.٤٦
٢٠٠٨	-١.١٠	-٢.٤٧	-١.٢٤	-١.١٥	-١.٧٧	-١.٤٦
٢٠٠٩	-١.٠٢	-٢.١٨	-١.١٨	-١.٠١	-١.٧٠	-١.٣٣
٢٠١٠	-٠.٩٩	-٢.٢٤	-١.٢٠	-١.٠٥	-١.٥٦	-١.٢٦
٢٠١١	-١.٠٧	-١.٨٥	-١.١٣	-١.٠٩	-١.٤٥	-١.١٧
٢٠١٢	-١.٠٨	-١.٩٣	-١.١١	-١.٢٥	-١.٤٦	-١.٢٢
٢٠١٣	-١.٠٦	-٢.٠١	-١.١٠	-١.٢٤	-١.٤٥	-١.٢٨
٢٠١٤	-١.١٤	-٢.٤٨	-١.٤	-١.٢٥	-١.٣٣	-١.٣٣
٢٠١٥	-١.١٣	-٢.٢٦	-١.٢٥	-١.٢٤	-١.٤٢	-١.٣٧
٢٠١٦	-١.٠٢	-٢.٣١	-١.٢٧	-١.١٣	-١.٦٣	-١.٣٩
٢٠١٧	-١.٠٥	-٢.٣١	-١.٢٦	-١.٢٠	-١.٦٣	-١.٣٧
٢٠١٨	-١.٠٠	-٢.٥٣	-١.٣١	-١.١٧	-١.٧٥	-١.٣٩
٢٠١٩	-٠.٩٦	-٢.٦٠	-١.٣٤	-١.١٨	-١.٧٢	-١.٣٤
٢٠٢٠	-١.٠١	-٢.٥٣	-١.٣٣	-١.٣٨	-١.٧٥	-١.٢٨

المصدر : هاني مالك العسكري ، تطبيق معايير الحكم الرشيد مسار لتعزيز التنمية المستدامة في العراق ، مجلة كلية الكوت الجامعة ، عدد خاص لبحوث المؤتمر العلمي الخامس الدولي للعلوم الإدارية والاقتصادية ،٢٦-٢٧ إذار ٢٠٢٢، ص٦.

ثانياً. محاربة فساد التشريع:

تمثل ظاهرة الفساد خطورة كبيرة و ذات أوجه متعددة على جميع دول العالم ذلك لأنها لم تعد شأناً محلياً بل ظاهرة عالمية تهدد المجتمعات في جميع النواحي كذلك التطور الكبير الحاصل في الاساليب المتبعة في الفساد أوجب على الجميع تطوير اليات مكافحته ، ومن بين هذه الاليات يجب سن القوانين و التشريعات التي تحد وتكافح الفاسدين ، وعليه يجب على

المشرع العراقي منع تمتع المتهم أو المحكوم علية بثمار الرشوة في حال اخفاءها أو اتلافها أو اختلاطها بالمال المشرع له وتضمينه مصادرة قيمة الرشوة في حال عدم ضبطها ليصبح نص ، فضلاً عن مصادرة العطية التي قبلها الموظف أو المكلف بخدمة عامة، كذلك معالجة القصور التشريعي في قانون مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب واسترداد الاموال المغسولة الى العراق[١].

وظاهرة شرعنه الفساد الذي يشكل نوعا من الفساد قد يتحقق من خلال تشريع قانون جديد دون النص في أحكامه الختامية على الغاء القانون السابق الذي يعالج أو ينظم الموضوع ذاته، وهنا سنلجأ إلى تطبيق قواعد التفسير، ومنها إن اللاحق ينسخ السابق عند التعارض أو اختلاف الحكم، وإذ أن القانون الجديد قد لا ينظم بعض المسائل التي نظمت القانون القديم مع عدم وجود تعارض بين هذه النصوص القديمة والقانون الجديد فإن ذلك قد يعني إمكان تطبيق هذه النصوص ايضاً الأمر الذي يمكن له أن يخلق حالة أرباك حقيقي وتضخم تشريعي غير مبرر، ولا يحقق أهداف القانون الجديد في المجتمع[٢] .

لقد عملت الكثير من الدول الى اتخاذ العديد من الاجراءات لمكافحة الفساد عبر عدة وسائل داخلية ويعد التشريع احد اهم هذه الوسائل، وعليه يجب تشريع وتفعيل مجموعة من

الاليات التي تحد من ظاهرة الفساد منها[٣]: .

١. تشريع وتعديل بعض القوانين والانظمة والتعليمات والأوامر لغرض الحد من الفساد الإداري والمالي إذ سبق الاشارة الى قانون العفو العام الذي بسببها استفحال الفساد الوجود حيلة قانونية فيه واستغلال المفسدين والارهابين الثغرات القانونية لصالحهم وتكون الضحية اما الحكومة أو الافراد .

---

(١) احمد حمد الله احمد ، عماد علي ارباط ، طرق استرداد الاموال المهربة المتاتية من جرائم الفساد وموقف المشرع العراقي منها ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد العاشر، العدد الأول ، ٢٠١٩ ، ص١٤٢.

(٢) حيدر ادهم عبدالهادي ، شرعنة الفساد دراسة في التشريعات الناتجة عن ظاهرة الفساد ، ، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، المجلد ٢٨، العدد ٢، ٢٠١٣، ص٤٣ .

(٣) حمزة حسن خضر شيخو الطائي ، مصدر سابق ، ص ١٤١ .

٢. إعادة العمل بقانون الخدمة المدنية العامة في التعيينات الغرض السيطرة على جميع التدخلات غير الشرعية مع الأخذ بالنظر الكفاءات العلمية وتعيينهم ضمن المواقع المناسبة الذي يستحقونها انطلاقا من مبدا الرجل المناسب في المكان المناسب .

٣. تفعيل قانون العقاب والثواب من المواضيع الحساسة التي من خلالها يمكن الحد من الفساد الإداري والمالي لان الموظف الذي يلتزم بجميع الواجبات التي تقع على عاتقه والمكلف بها من قبل مسؤولة ترد له من خلال المكافاة والتشكرات اما الموظف المسيء والمخالف لجميع القوانين والتعليمات والأوامر الصادرة من مسؤولة فإن المشرع العراقي شرع قوانين وتعليمات وأوامر المعاقبة وبالنتيجة تتحقق العدالة من خلال تطبيق القانون مع ازالة الفساد الإداري والمالي.

٤. الحد من الحصانة الممنوحة للوزارات ومجلس النواب لتمكن الجهات القضائية في التحقيق والمساءلة في قضايا الفساد المرفوعة ضدهم، ووضع انظمة فعالة وجدية لتقويم اداء المؤسسات الحكومية من خلال مبدأ محاسبة تكاليف الفساد المادية وغير المادية لكي لا تكون مبرراً لتجميد إلغاء خطط مكافحة الفساد لارتفاع تكاليفها عن تكاليف الفساد[١] .

٥. القضاء على التضخم التشريعي المسبب لحالة التعارض في التشريع الذي يعد ظاهرة مساعدة على تكريس فكرة الفساد من خلال مراجعة القوانين النافذة والقرارات ذات الصلة وتصنيفها بالشكل الذي يؤدي إلى الغاء الفاسد منها وغير الصالح للتطبيق، فضلاً عن تبني عنأوين لقوانين جديدة وإلغاء النصوص في القوانين السابقة التي لم تعد تنسجم مع الحياة الحديثة بحيث يكون المجتمع أمام قانون لمكافحة الفساد[٢] .

ثالثاً. الحفاظ على استقلال القضاء :

يقصد باستقلال القضاء إن لا يخضع القضاة والمحاكم في الدولة لسلطان أي جهة أخرى ، وان يكون عملهم خالصاً لإقرار الحق والعدل ، خاضعاً لما يمليه الشرع

---

(١) سحر محمد انوار صالح جاد، اثر فاعلية الاساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان، القاهرة، المجلد٣١، العدد ٤، ٢٠١٧، ص٦٠٠.

(٢) حيدر ادهم عبدالهادي ، مصدر سابق، ص٤٣ .

أو القانون والضمير دون اي اعتبار اخر[١]، كما يعني استقلال القضاء أن يكون للقضاة الحرية في تقييم وقائع النزاع المطروح أمامهم، وتفسير القانون المعمول به، دون اي ضغط مباشر، أو غير مباشر يفرضه عليهم الآخرون، كما يعني أنه يجب أن يكون للقضاة حق الدفاع عن استقلاليتهم في إطار حق الاجتماع المكفول لهم دستورياً من اجل ان يتمكن القضاء من القيام بدوره [٢].

وهذا يقتضي وجود سلطة قضائية مستقلة في جميع فروعها وكون القضاء يمثل الوسيلة المتاحة والسهلة للمواطنين للجوء في عرض ظلاماتهم بمعنى ان القضاء يمثل في نظر الافراد الجهة الحيادية لذا فإن الاصرار والمناداة باستقلاله يعزز ثقة المواطنين بالدولة ويولد الشعور لهم بالأمان والطمأنينة بوجود سلطة مستقلة قادرة على حمايتهم سواء من الحكومة أو المؤسسات أو الافراد[٣]، ان استقلالية القضاء الذي من أهم مقوماته حياد القاضي يفرضه مبدأ العدالة، الأمر الذي يستدعي أن يكون القاضي بعيداً عن أي مؤثرات أو ضغوط خارجية حتى لا يتأثر بها أثناء عمله [٤] ، كما أن استقلال القاضي يتجسد بما ياتي:

١. الاستقلال الشخصي :

يقصد به أن القاضي لا يخضع لأية سلطة تملي عليه ما يجب فعله عند نظر الخصومات ولا يكون مسؤولاً أمام أي جهة. وإنما يخضع للقانون حسب ما يمليه عليه ضميره واقتناعه الشخصي، ان السلطة القضائية مستقلة وتمارس في إطار القانون وأن

---

(١) رزكار محمد قادر ، استقلال القضاء كونه ركيزة من ركائز المحاكمات العادلة دراسة قياساً في القانون الوضعي والشريعة الاسلامية ، مجلة الرافدين للحقوق ، جامعة الموصل، المجلد (١١) ، العدد (٣٩) ، العام (٢٠٠٩) ، ص٢١٧ .

(٢) كاروان عزت بربهاري، الضمانات الاساسية لاستقلال القضاء الدستوري في الانظمة الفدرالية ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة كركوك، ٢٠١٥، ص ١٠٣.

(٣) نور رياض عاجل ، استقلال القضاء في التشريعات العراقية، جامعة ديالى، كلية القانون، بحث غير منشور ، ص ٢.

(٤) بالطيب فاطمة ، حياد القاضي في ظل مبدأ استقلالية القضاء دراسة فقهية قانونية ، مجلة البحوث العلمية والدراسات الاسلامية ، كلية العلوم الاسلامية ، جامعة الجزائر، العدد الرابع عشر ، ٢٠١٧، ص٢٨٨-٢٨٩.

القاضي لا يخضع إلا للقانون ومحمي من كل أشكال الضغوط والتدخلات والمناورات التي قد تضر باداء مهمته أو تمس نزاهة حكمه، كما ويحضر أي تدخل في سير العدالة وأن القاضي محمي من كل التاثيرات سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو مهنية[١].

٢.الاستقلال المؤسسي:

يشير مفهوم الاستقلال المؤسسي إلى الاستقلال الذاتي الممنوح للقاضي أو للمحكمة للبت في الدعاوى عند تطبيق القانون على الوقائع، وهذا الاستقلال ينطبق على السلطة القضائية بوصفها مؤسسة مستقلة عن غيرها من فروع السلطة، فإن الاستقلال يتطلب أن يكون كل من السلطة القضائية والقضاة بمنأى عن الخضوع لباقي السلطات العامة، إن فكرة الاستقلال المؤسسي جاءت بوضوح في العبارة الثانية من المبدأ الأول من المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن إستقلال السلطة القضائية، إذ نصت على واجب جميع المؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات احترام ومراعاة استقلال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية والتشريعية المقيدتين بوجوب احترام وتنفيذ أحكام وقرارات السلطة القضائية، وهذا من شأنه أن يشكل ضمانة ضد الخلافات التي قد تثار حول الأحكام الصادرة عن المؤسسات الأخرى ورفضها للامتثال لها، ومن ثم فهذه الاستقلالية في صنع القرار أمر أساسي لأعلىء سيادة القانون وحقوق الإنسان [٢] .

٣. الفصل بين السلطات:

تتكون الدولة في المجتمعات الحديثة من سلطات ثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وتتولى هذه السلطات التعبير عن ادارة الدولة، فالسلطة التشريعية تضع الانظمة التي تحمي الحقوق والحريات والمصالح الاجتماعية المختلفة ، والسلطة التنفيذية تتولى تنفيذ تلك الانظمة

([١]) بالطيب فاطمة ، المصدر نفسه ، ص٢٨٨-٢٨٩.

([٢]) صباح فرج سعد ماضي، استقلال القضاء ووسائل حمايتة دراسة في ضوء الشريعة الاسلامية والدستور الليبي، اطروحة دكتوراه، اكاديمية الدراسات الاسلامية ، جامعة ملايا، كوالالمبور، ٢٠١٧، ص١٦٤.

وتصريف شؤون الدولة وترتيب المصالح العامة وتنظيم تفاصيلها ،والسطات القضائية هي التي يعهد اليها بالفصل في الخصومات والدعاوى[١] .

إن مقتضى هذا المبدأ ان يستقل كل سلطة من سلطات الدولة في مباشرة الوظيفة التي اسندها اليها الدستور ، ولا يجوز لأي منهما الاعتداء على وظيفة السلطات الاخرى أو تجاوز حدود اختصاصاتها، ويمكن استخلاص معنيين اساسين لمبدا الفصل بين السلطات أولهما الاستقلال العضوي ويقصد به ان يتمتع كل من سلطة من سلطات الدولة بالاستقلال الذاتي في مواجهة باقي السلطات اي ان هذا المبدأ يقوم على اساس عدم التدخل في شؤون باقي السلطات، ثانيهما التخصص الوظيفي إذ تختص كل سلطة بممارسة اختصاصاتها بحيث تقتصر وظيفة السلطة التشريعية على سن القوانين، في حين تقتصر وظيفة السلطة التنفيذية بمهمة تنفيذ القوانين، اما السلطة القضائية تنفرد بمزاولة وظيفتها القضائية التي تتمثل بتطبيق القانون على المنازعات والخصومات التي ترفع اليها[٢] .

٤ .الحياد:

إن الحياد من اهم عناصر استقلال القضاء إذ انه لا عدل دون قضاء ولا قضاء دون حياد ، والحياد هو تنزيه القاضي والبعد به عن كل ما يؤثر على حكمه أو رايه سواء اكان لامر خارج عن القاضي أو نابعا من الفطرة الانسانية سواء اكان ذلك حقيقة أو معنى . يعني حياد القاضي في ان ينظر في الدعوى دون ان يتحيز لمصلحة احد اطرافها أو ضد مصلحته ، اي ان ينظر فيها متجردا عن الميل والهوى وحسب قناعته الشخصية [٣] .

---

(١) فيصل عبدالله الشهراني ، استقلال القضاء في دول مجلس التعأون الخليجي (دراسة تاصيلية – قياساً) ، رسالة ماجستير ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، كلية الدراسات العليا ، ٢٠٠٦ ، ص ٨٦.

(٢) سيبان جميل مصطفى الاتروشي ، مبدا استقلال القضاء ((دراسة دستورية قياساً)) ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٣ ، ص١٠ .

(٣) فيصل عبدالله الشهراني، مصدر سابق، ص ٥٠ .

المبحث الثاني

الحلول الجغرافية على المستوى الاقتصادي

اولاً . تفعيل دور ديوان الرقابة المالية:

يعد ديوان الرقابة المالية من أهم المؤسسات الرقابية في العراق واحد الاعمدة الرئيسة لمكافحة الفساد المالي والإداري ، يساهم ديوان الرقابة المالية في الحفاظ على المال العام من الهدر والتبذير وسوء التصرف والمساهمة في استقلالية الاقتصاد ودعم نموه واستقراره ، فضلاً عن نشر معايير انظمة المحاسبة والتدقيق على الصعيدين المحلية والدولية وتطوير مهنتي المحاسبة والتدقيق والنظام المحاسبي ، تأسس ديوان الرقابة المالية بموجب القانون رقم ٣١ لعام ٢٠١١ [١]، يتولى ديوان الرقابة المالية الرقابة على أعمال الجهات الخاضعة لرقابته وتدقيقها في جميع ارجاء العراق وبشكل عام فإن ديوان الرقابة المالية يحقق مجموعة من الاهداف منها[٢]:

١. المحافظة على المال العام من الهدر أو التبذير أو سوء التصرف أو ضمان كفاءة استخدامه.

٢. المساهمة في تطوير كفاءة اداء الجهات الخاضعة للرقابة.

٣. المساهمة في استقلالية الاقتصاد ودعم نموه و استقراره .

٤. نشر انظمة المحاسبة والتدقيق المستند على المعايير الدولية والمحلية وتحسين القواعد والمعايير القابلة للتطبيق على الادارة والمحاسبة بشكل مستمر.

٥. تطوير مهنتي المحاسبة والتدقيق والنظم المحاسبية ونشر الوعي المالي والمحاسبي ورفع مستوى الاداء المحاسبي والرقابي في الجهات الخاضعة للرقابة.

٦. المصادقة على الحسابات الختامية لكافة مؤسسات الدولة .

٧. ضمان امتثال السلطة التنفيذية لإدارة السلطة التشريعية .

([١]) فيان عبدالرحمن ياسين، ابتسام علي حسين، مصدر سابق، ص ١٠٢ .

([٢]) زينب محمود محمد حسين البعاج ، مصدر سابق ، ص٢٦٦ .

٨. تشجيع استخدام المال العام على النحو الأفضل وتحقيق أفضل النتائج باقل التكاليف.

٩. منع الفساد من خلال إجراءات مالية مهمة على نحو فعال لتقليل الفساد وزيادة احتمالاته .

ثانياً . اعتماد الحكومة الالكترونية :

ان فلسفة الحكومة الإلكترونية تتمثل في تغيير نمط وأسلوب تعامل وتفاعل مؤسسات الأعمال على اختلاف توجهاتها وأنواعها مع المواطنين، ويستوجب ذلك إعادة النظر في أسلوب تنظيم المعاملات والخدمات الحكومية المختلفة، وإعادة هيكلتها إلكترونيًا للتخلص من الروتين السائد من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة، التي أصبحت متاحة للجميع وتعمل على توفير خطط سريعة لأنشاء البنى التحتية الأساسية في الدول المختلفة ، وعليه فإن الحكومة الإلكترونية وسيلة لتحسين الأداء الحكومي ليصبح اكثر كفاءة وفاعلية فهي تعمل على زيادة الشفافية في ادارة الدولة ودعم اتخاذ القرارات والرقابة على الأداء ، وهي كذلك تهدف إلى تحقيق أنموذج متقدم في بيئة العمل يعتمد استخدام المعلومات والتقانات المتقدمة لإحداث التغيير الشامل وليس مجرد إحداث تغييرات شكلية على هياكل الأعمال القائمة بالفعل، لذلك يجب الاهتمام بتطوير الاجهزة الرقابية الحكومية في ضوء منهاج تطبيق الحكومة الإلكترونية عن طريق تفعيل دور هذه الاجهزة في الحد من الفساد المالي والإداري وذلك ومن خلال الاستفادة من تجارب الدول في تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية وضرورة صياغة القوانين الملائمة الأداء المعاملات الإلكترونية الحكومية وما يترتب على ذلك من الاهتمام بامن المعلومات وسلامتها وتقويم أنظمة الرقابة الداخلية وضرورة التأكيد على إتباع أساليب التدقيق الحديثة، من خلال الآليات الالكترونية المتعددة عند التدقيق [١] مع اتباع برامج توعوية لزيادة معرفة المواطن بالاساليب الالكترونية الحديثة لتنظيم المعاملات وتقديم الخدمات، ويمكن للحكومة الالكترونية أن تحد من الفساد المالي والإداري من خلال الآتي :

([١]) دجلة عبدالحسن عبد ، دور ستراتيجيات الحكومة الالكترونية في تطوير اداء الاجهزة الرقابية للحد من الفساد المالي والإداري ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد ١٨، العدد ٧٤ ، ٢٠٢١، ص٢٩٢ .

١. كسر الحواجز الجغرافية:

تعمل الحكومة الالكترونية في كسر الحواجز الجغرافية ، السكانية ، والمهارة والمعرفة الفردية والقدرة على الدفع ووضع أوليات لبعض القطاعات المتمثلة في أعمال الاحوال المدنية كالتعليم والخدمات الاكاديمية عن بعد وخدمات الاعمال والخدمات الاعمال الاجتماعية والسلامة العامة والامن والضرائب والرعاية الصحية وشؤون النقل والخدمات المالية ووسائل الدفع الالكتروني[١] .

٢. تعزيز دور الاجهزة الرقابية:

تستطيع الحكومة الالكترونية ان تعالج مشكلة الفساد المالي والإداري عن طريق القضاء على الروتين الذي تعاني منه المؤسسات الحكومية ، وكذلك تعزز دور الاجهزة الرقابية وتطورها بما يتلائم مع التطور التكنلوجي الحاصل ، إذ تمثل تحولا ايجابيا في الادارة العامة للدولة والارتقاء في تقديم الخدمة للمواطنين وفي المشاركة المتفاعلة بين المواطن والحكومة التي تعزز من دوره في الرقابة والتقييم المستمر لاجهزتها مما يساهم في القضاء على الفساد المالي والإداري [٢] .

٣. الشفافية:

ويقصد بالشفافية في نطاق العمل الإداري الوضوح التام في اتخاذ القرار ورسم الخطط والسياسيأت وعرضها على المواطنين وخضوع الممارسات الحكومية وتصرفاتها للمحاسبة والمراقبة بصورة مستمرة. وهي ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرفات الإدارية بطريقة مكشوفه، ويتعاظم دورها في الكشف عن المسأوئ التي تمارسها الحكومة ومن هنا برز دور الشفافية في نطاق الحكومة الالكترونية في تحقيق المصلحة العامة، وتوفير النجاح والاستمرارية لأي جهة إدارية تريد مكافحة الفساد بكل أشكاله وتمتاز الشفافية بكونها عامل استقرار قوي يرسخ

---

(١) عامر ابراهيم احمد الشمري ، اثر الحكومة الالكترونية المحلية في تطوير الامركزية الإدارية بالعراق ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ، المجلد ١٢، العدد ٢ ،٢٠٢٢ ، ص٦٣٨.

(٢) دجلة عبدالحسن عبد ،مصدر سابق ، ص٣٠٦ .

مفاهيم التقدم السياسي لدى الحكومة وتعد إحدى أهم خصائص الحكومة الالكترونية[١] ، ان خصائص تطبيق الادارة الالكترونية قد مثلت دافعاً اساسياً لدى القائمين على مبادرات التحول الالكتروني في الكثير من الدول وتوج بخلق استراتيجية الكترونية متنوعة[٢] .

٤. التقليل من التعقيدات الإدارية:

تسهم الحكومة الإلكترونية في تقليل التعقيدات الإدارية التي تمر بها المعاملات في نطاق الحكومة التقليدية، إذ بموجب النظام الجديد لن تكون هناك حاجة لأن يراجع المواطن دوائر الدولة ويقف في طابور الانتظار، بل كل ما هناك هو تقديم طلب على شبكة الحكومة الإلكترونية عن طريق لوحة المفاتيح الموجودة في الحاسب الآلي ومتابعة مراحل تنفيذها وهو جالس في منزله، فالشخص الذي يرغب في الحصول على شهادة ميلاده التي فقدت منه، ما عليه إلا أن يقدم الطلب عبر الشبكة المذكورة ثم يقوم الموظف المختص بالبحث في سجل الأحوال المدنية المتوافرة ايضاً على الشبكة، وبعد إتمام الطلب يحصل عليه من دون حاجة للتوجه إلى شراء النموذج أو تقديم الطلب يدوياً وما يرافق ذلك من إجراءات معقدة[٣] .

٥. تخفيض التكاليف:

لا شك أن إقامة نظام الحكومة الإلكترونية يحتاج في البداية إلى مبالغ غير يسيرة تنفق في شراء الأجهزة والمعدات وإعداد البرامج وتدريب العاملين، غير أن أداء الخدمات بالطريق الإلكتروني بعد ذلك تقل تكلفته كثيراً قياساً بادائها بالطريق التقليدي أو اليدوي، إذ يؤدي إلى تقليل عدد الموظفين المطلوبين للعمل في الإدارة، واختصار الإجراءات ومراحل العمل، فضلاً

---

(١) فرج جهاد عبدالسلام ، الفساد الإداري والتصدي له عن طريق التحول للحكومة الالكترونية ، مجلة الجامعة العراقية ، المجلد٤٠، العدد٣، ص ٣٧١ .

(٢) مفلاح صليحة ، القرار الإداري في ظل الادارة الالكترونية ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم ،٢٠١٩، ص١١ .

(٣) نوال احمد سارو الخالدي اثر الحكومة الالكترونية على مبدأ المساواة امام المرفق العام، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد ٢، العدد٢، ٢٠١٧،، ص ٢٩١ .

عن تخفيض أو الاستغناء عن كميات الأوراق والأدوات المكتبية المستخدمة في أداء الخدمات[١].

٦. تبسيط الإجراءات:

عن طريق الحكومة الإلكترونية يمكن القضاء على البيروقراطية بمعناها البغيض ونتائجها السيئة المؤدية إلى إهدار الجهد والوقت والمال وتعذيب أصحاب المصلحة، فعلى سبيل المثال يلزم للإفراج عن البضائع من الدوائر الجمركية في أغلب الدوائر العربية الحصول على ما يقرب من عشرين توقيعاً من توقيعات الموظفين القابعين في مكاتب مبعثرة في أماكن مختلفة، ويقتضي الحصول على كل توقيع منها الدخول في الصف وانتظار الدور لمدة قد تطول، والحصول عليها جميعاً للتمكن من الإفراج الجمركي يستغرق مدداً مضاعفة وجهداً كبيراً وبالحكومة الإلكترونية يمكن تبسيط وتيسير الإجراءات، بل وبخطوة واحدة تجري بالدخول على الخط مع الحكومة عبر شبكة المعلومات يمكن إنجاز المطلوب بسرعة وسهولة وتوفيرا للوقت والجهد، وهذا يؤدي إلى تقليص النفقات، لاسيما فيما يتعلق باماكن الإدارات وأعداد العاملين. ويمكن في نظام الإدارة الإلكترونية لموظف واحد إنهاء المعاملة المطلوبة دون الرجوع الى رؤسائه أو رفاقه في العمل[٢].

ثالثاً . تعزيز دور هيئة النزاهة:

هيئة النزاهة هيئة مستقلة تأسست وفق القانون العراقي ، تخضع لرقابة مجلس النواب العراقي لها شخصية معنوية واستقلال مالي واداري ويمثلها رئيسها أو ما يخوله ، ومن اهم اهدافها منع ومكافحة واعتماد الشفافية في ادارة شؤن الحكم على جميع المستويات من خلال التحقيق في قضايا الفساد طبقاً لاحكام القانون بوساطة محققين كفؤين وتنمية ثقافة احترام اخلاقيات الخدمة العامة في القطاعين العام والخاص اضافةً الى متابعة خفايا الفساد التي لا يجرؤ احد على التحقيق فيها ومتابعة عمل المصارف الاهلية، أن اليات مكافحة الفساد المتمثلة باجراءات هيئة النزاهة ومكتب المدعي العام الإداري والمالي ان تم تفعيلها بمصداقية وبدون

---

(١) محمد فرحات ، اليسار علي طحان ، دور الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد ١٦ ، العدد ٦٥ ، ٢٠٢٠، ص١٧٥ .

(٢) محمد فرحات ، اليسار علي طحان ، مصدر سابق ، ص ١٧٤-١٧٥ .

ضغوطات فإن لها دوراً كبيراً في التقليل من فرص حدوث حالات الفساد المالي والإداري، كذلك الغاء مكاتب المفتشين العموميين وتفعيل دور دائرة المدعي العام الإداري والمالي وقضايا المال العام تعد خطوة ضرورية في مكافحة الفساد والتقليل من الازدواجية في العمل الرقابي مع ضرورة وجود تنسيق مشترك بين الاجهزة الرقابة العليا وتوزيع المسؤولية فيما بينهم لمنع الازدواجية في العمل الرقابي [١] ، لذلك تقوم هيئة النزاهة بتنفيذ وتطبيق القانون وبشكل نظامي عن طريق [٢] :

١.التحقيق في حالات الفساد المشكوك فيها التي يمارسها منتسبو وموظفو الدولة .

٢.وضع اسس ومعاير للأخلاق الواردة في لائحة السلوك التي يستوجب الالتزام بتعليماتها من قبل جميع موظفي الدولة والقطاع المختلط كشرط للتعيين .

٣.اعتماد معايير الشفافية لكشف المصالح المالية لكبار مسؤولي الدولة .

٤.القيام باعداد برامج وندوات شعبية واسعة ومتكررة لتثقيف الجماهير على كيفية المطالبة بحكومة عادلة ونزيهة تخضع للمحاسبة .

٥.اقتراح تشريعات أو تعديلات للقوانين النافذة لتعزيز بناء دولة القانون .

٦.اتخاذ اجراءات اخرى حسب الظروف والحاجة لاجتثاث الفساد وتبني ثقافة مبنية على النزاهة والشفافية .

المبحث الثالث

الحلول الجغرافية على المستوى الاجتماعي

اولاً . محاربة الفقر:

يؤدي الفساد المالي والإداري الى أضعاف أداء السياسات الاقتصادية في العراق، التي لم تكن بمستوى التحولات الاجتماعية والاقتصادية ولا تناسب مع حجم الامكانات البشرية والمادية للعراق ، وبالمحصلة التاثير على ذوي الدخل المحدود والانخفاض في نوعية الحياة والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والزيادة في معدلات الفقر، لذلك يجب وضع استراتيجية وخطط مستقبلة موحدة لمكافحة الفقر في العراق بمشاركة الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية

(١) فيان عبدالرحمن ياسين ، ابتسام علي حسين ، مصدر سابق ، ص ١٠٦ .

(٢) هاشم الشمري ، ايثار الفتلي ، مصدر سابق ص ١٧٤ .

المعنية الأخرى، بالسياسيات والهياكل والأطر النظرية، مع التأكيد على ضرورة المشاركة مع المنظمات الدولية في جميع السياسات المعنية لمعالجة الفقر واعادة النظر في السياسات الاقتصادية الكلية القائمة، إذ تحقق أهداف خفض الفقر ومناصرة الفقراء، وتحديد الأولويات والمتطلبات الملحة التي يجب الإسراع بها في المرحلة القادمة خاصة في مجالات التعليم والمياه والصحة والسكن والبنى التحتية، وضرورة إشراك المرأة في مراحل إعداد وتنفيذ برامج الإستراتيجية المرحلية المكافحة الفقر، وأهمية إكمال الدراسات التحليلية اللازمة لتحديد فجوة المعرفة الإحصائية والبيانات اللازمة في مجال مستوى الفقر وأبعاده وخصائصه وعمق انتشاره الجغرافي في العراق وتحسين قاعدة البيانات من خلال التعداد السكاني من أجل رسم السياسات الجديدة في مجال التنمية المناصرة للفقراء [١] .

ومن اهم الاجراءات التي تعالج ظاهرة الفقر في العراق :

١ .تنويع الايرادات العامة:

كما هو معروف للجميع ان الايرادات النفطية هي المهيمنة على النسبة الاعظم من الايرادات العامة في العراق ، وان اي خلل أو انخفاض فيها يسبب مشكله كبيره للموازنة العامة ويعرض الوضع الاقتصادي الى منزلق كبير تعجز الدولة عن تلافيه وتندفع نحو اجراءات ضاره غير محمودة عقباها ومن ثم سيحصل تاثيراً واضح على قدرات المواطنين وبالذات الفئات الهشة منه لذا يعد التفكير بتنوع الإيرادات أول الاولويات الواجب العمل عليها من قبل الحكومة وعلى مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية[٢] .

([١]) حاتم كريم بلحأوي إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق الأسباب والنتائج والخطط المستقبلية، مجلة واسط للعلوم الانسانية والاقتصادية، المجلد١٣، العدد ٣٨،٢٠١٧، ص٢٣٠.

([٢]) هبه عبدالرزاق خضر ، احمد عبدالله سلمان الوائلي ، تحليل وقياس اثار الانفاق الحكومي على بعض مؤشرات الفقر في العراقللمدة ٢٠٠٤ – ٢٠١٩ ، مجلة واسيط للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ١٩ ، العدد٥٣ ، ٢٠٢٢، ص٥١٣.

٢.الاهتمام بالتنمية الريفية:

بالنظر لارتفاع نسبة الفقر في الريف عنها في الحضر فإن العوامل المفسرة لانخفاض دخول العاملين في الزراعة تستلزم رفع انتاجية العمل الزراعي كمدخل اساسي لزيادة مردود العمل الزراعي إذ ان نصف الفقراء في العراق يعيشون في الريف فإنه يمكن للتنمية الزراعية والتنمية الريفية غير الزراعية ان تسهما في التخفيف من الفقر، كما ان الانتاجية الزراعية الأعلى تشجع النمو في قطاعات اخرى، ويقصد بالتنمية الريفية تحسين نوعية الحياة والرفاهية الاقتصادية للناس الذين يعيشون في مناطق معزولة نسبيا وقليلة السكان ، وتهدف التنمية الريفية الى ايجاد السبل لتحسين الحياة الريفية بمشاركة سكان الريف انفسهم وذلك لتلبية الحاجة المطلوبة من المناطق الريفية [١].

٣. حماية اجتماعية فعالة للفقراء:

وضع حد لظاهرة الاسماء الوهمية والفساد في رواتب الحماية الإجتماعية، لتأثيرها في حرمان الكثير من العوائل المستحقة لتلك الرواتب ووضعها في جيوب الفاسدين ودعم جهود في مجال محاربة الفقر ، ولاسيما رواتب الحماية الاجتماعية التي تشمل شريحة واسعة من المجتمع العراقي ، كذلك الاستمرار في عملية تدريب العاطلين عن العمل لتخريج عمال ماهرين ومتدربين بشكل جيد مؤهلين للعمل في مجال التخصص الذي تدربوا عليه وحث القطاع الخاص على إقامة مشاريع يوظف من خلالها العاطلين عن العمل للعمل فيها، بدلا من توظيف العمالة الأجنبية ، والامتناع من مشروع إلغاء البطاقة التموينية لاعتماد الكثير من العوائل المتعففة عليها وإن تعوض العوائل الفقيرة بالبدائل المالية بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق ومن ثم فإن تلك الأموال قد لا تسد احتياج الفرد من المواد الغذائية ، و تشجيع ودعم الجمعيات الخيرية التي تهتم بشؤون الفقراء وتحأول تقديم المساعدات المادية والعينية، وتوفير العلاج الصحي لبعض المرضى منهم ، ومراقبة صرف الأموال التي تحصل عليها تلك الجمعيات لضمان نزاهة تلك

([١]) نجوى وحيد صياح الجبوري ، التحليل المكاني لمستويات الفقر في محافظة النجفللمدة ٢٠٠٦ . ٢٠١٧،رسالة ماجستير ، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة ، كانون الثاني /٢٠١٠م، ص١٨١.

المؤسسات في توزيع المساعدات على العوائل الفقيرة ، ووضع آليات وضوابط تضمن نزاهة وحيادية العاملين على توزيع وإعطاء القروض للمشاريع الصغيرة [١].

٤. تحسين مستوى التعليم:

ان الاهتمام بالنظام التعليمي والعمل على توفير المدارس الكافية ومستلزماتها وكفاءة التعليم ولاسيما المدارس في المناطق الفقيرة التي يرتادها الفقراء تشكل عاملاً حاسماً في اجتذاب المزيد منهم الى المقاعد الدراسية وضمان عدم تسربهم من الدارس [٢] ، لذلك يعد التعليم من القطاعات المهمة تساعد في النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة وان جودة التعليم هي احدى العوامل الاساسية للتنمية البشرية ، وان اصلاح منظومة التعليم كأحد اليات التخفيف من الفقر تحتاج الى تحول استراتيجي لأعداد انسان قادر على التكيف مع الحياة الجديدة وخلق بيئة خاصة للفقراء التي يطلق عليها التنمية الودودة أو الناعمة [٣] ، يرتبط الفقر ارتباط وثيق بالتعليم فمعدلات الامية بين ارباب الاسر المعوزة والفقيرة اعلى منه بالأسر المتعلمة ، لذلك فإن من اهم اسباب تفشي ظاهرة الفقر هو عدم تكافؤ فرص التعليم الذي يتيح للأغنياء ويحرم منه الفقراء إذ تجبرهم الظروف المعيشية التي يواجهونها على ترك الدراسة والانخراط في سوق العمل[٤].

٥. تحسين الخدمات الصحية:

ان الفساد المالي والإداري يؤدي الى تدهور الاحوال الاقتصادية والاجتماعية فالحصار والصراعات التي مرت بها الدولة ادى الى معاناة الأجيال السابقة والحالية من تردي في تقديم الخدمات كحق الفرد في التعليم أو الحق في الصحة ، فعلى الرغم وجود قوانين رادعة للحد من الفساد ومواكبة العراق للتطور الدولي الحاصل في الحد من الفساد وانضمامه للاتفاقيات الدولية

---

(١) حسن طبرة ، مصدر سابق ص ٣٣ .

(٢) نجوى وحيد صياح الجبوري ، المصدر نفسه، ص١٨٣.

(٣) علي عبدالهادي سالم ، ، احمد حميد حمادي . تحليل سياسيات معالجة الفقر في العراق والاستراتيجية الوطنية المقترحة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد ٧ العدد١٣، ٢٠١٥م ،ص١٦٨ .

(٤) احمد مهدي حمزه الجياشي ، التحليل المكاني للمتغيرات الاقتصادية والتعليمية وعلاقتها بظاهرة الفقر في العراق للمدة ٢٠٠٧ – ٢٠١٦ م ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة المثنى ، ٢٠١٩ ، ص١٩١.

للأمم المتحدة واعداده خطة استراتيجية للحد من الفساد غير اننا نجدهُ من الدول المتصدرة في الفساد مما يشير الى سوء التطبيق للقوانين والتشريعات والاتفاقيات ومن ثم عدم وجود استراتيجية ناجعة للقضاء علية [١].

يتعرض الفرد بسبب الفقر الى الوقوع فريسة للأمراض والأوبئة كذلك بسبب الاختلاط الواسع بالسكان ايضاً مع عدم القدرة على التكيف مع اسلوب الحياة الجديدة، إذ تتسم المناطق المتخلفة في المجتمع بالشوارع الضيقة وازدحام هذه المناطق بالسكان مما يؤدي الى انخفاض المستوى الصحي بينهم ويعد السكن غير الصحي من العوامل التي تضر بصحة السكان هذا وان عدم توفر مصادر المياه وطفح المجاري وتراكم القمامة يؤدي بدوره الى ظهور مختلف الامراض [٢]،

لذلك يعد القطاع الصحي من القطاعات الحيوية في الدولة العراقية ويجب ان يحظى باولوية في السياسة الوطنية للدولة خاصة انه يعني بحياة المواطن وامنه الصحي ، وتهدف محصلة الصحة الى الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية المتكاملة والشاملة لكافة المواطن ولجميع المناطق ولاسيما المناطق النائية والفقيرة مع تحقيق سهولة الوصول اليها لخلق مجتمع معافي جسديا ونفسيا واجتماعيا[٣] ، ان قطاع الصحة من القطاعات المهمة في سبيل تطوير قدرات الافراد وتحقيق التنمية الاجتماعية ولاسيما في العراق فإن قطاع الصحة يجب ان يكون ذات اهمية كبيرة بالذات للأفراد الذين لا يستطيعون توفير الاموال الازمة للحصول على الخدمات الصحية من القطاع الخاص [٤] ،

وعليه يجب اقامة ورشة عمل حول مظاهر الفساد في القطاع الصحي ، والاساليب التي يتم التعامل بها من قبل العاملين في المستشفيات لاستحصال الاموال غير المشروعة من قبل

([١]) حنان عبدالامير كاظم ، مصدر سابق ، ص ١١٩ .

([٢]) بسمة رحمن عودة ، سوزان عبدالباقي حسن ، مشكلة الفقر الحضري في المجتمع العراقي المعاصر ، دراسة اجتماعية ميدانية في محافظة الديوانية ، مجلة القادسية ، المجلد السادس عشر ، العدد ١ ، ٢٠١٦ ، ص٣٤٩.

([٣]) ، نجوى وحيد صياح الجبوري، مصدر سابق، ص١٨٣.

([٤]) علي عبدالهادي سالم ، مصدر سابق ، ص ١٦٩.

المرضى كأخذ الرشى على العمليات الجراحية وبيع الادوية واحالة المرضى الى العيادات الخاصة لجني الارباح على حساب المواطن الفقير[١].

وترى الدراسة بان تحسين مستوى اداء الخدمات الصحية من خلال زيادة الانفاق على القطاع الصحي مع محاربة الفساد في هذا القطاع وتقديم الدعم للأدوية والمستلزمات الصحية يؤدي الى تحسين صحة الافراد ومن ثم القدرة على العمل والانتاج وهذا يساهم في تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي للأفراد ومن ثم القضاء على الفقر.

٦.تحسين اداء الخدمات العامة:

ان العمل على تحسين اداء ومستوى الخدمات العامة يعد من الامور المهمة للتخفيف من الفقر، إذ التوسع في الخدمات العامة وتطويرها مثل خدمات للماء الصالح للشرب والصرف الصحي والطاقة الكهربائية يشكل الية فعالة لتحسين بيئة الفقراء[٢].

ثانياً . حل مشكلة البطالة:

على الرغم من ان ظاهرة البطالة من الظواهر المعقدة والكبيرة التي تعاني منها الدولة العراقية الى ان هنالك العديد من الاليات التي يتم من خلالها معالجة هذه الظاهرة ومنها[٣] :

١. ضرورة العمل على محاربة الفساد المالي والإداري المستشري في العراق ، كونه أكثر الاسباب تاثيراً في تفشي ظاهرة البطالة .

٢. تحسين المناخ الاستثماري عن طريق تقليل الروتين الحكومي وتسهيل منح الرخص الاستثمارية فيها ، لأن تنشيط الجانب الاستثماري يوفر الكثير من فرص العمل التي ستخفف من حجم البطالة .

٣. دعم القطاع الخاص كي يكون سانداً لجهود الحكومة في استيعاب العاطلين عن العمل .

---

(١) حسن طبرة ، مصدر سابق ، ص ٣٣ .

(٢) نجوى وحيد صياح الجبوري ، مصدر سابق ، ص١٨٣.

(٣) لطيف كامل كليوي ، مصدر سابق ، ص ٢٤٣ .

٤. دعم المشاريع الصغيرة عن طريق فتح القروض الميسرة للعاطلين عن العمل ، فضلاً عن متابعة تنفيذ تلك المشاريع ، كي لا توضع في غير محلها ومن ثم تبقى المشكلة قائمة .

٥. العمل على ايجاد حالة من الملائمة بين مخرجات المؤسسات التعليمية واحتياجات سوق العمل ، لاسيما ان العديد من التخصصات العلمية لا توجد لها منافذ في سوق العمل .

٦. ايجاد مراكز خاصة لتدريب العاطلين عن العمل واكسابهم المهارة الكافية ، خصوصاً إذا ما علمنا ان الغالبية العظمى منهم يفتقرون للخبرة والمؤهل العلمي اللازم للتوظيف الحكومي أو العمل في القطاع الخاص.

٧. ضرورة قيام الدولة العراقية باعادة العمل بنظام التجنيد الالزامي لما في ذلك من ايجابيات على مستوى الدولة والافراد ، إذ يعزز الانتماء الوطني ويتيح فرصة للتخفيف من حجم البطالة في الدولة عامة .

٨.العمل على ايقاف تيار الهجرة من الريف الى المدينة عن طريق الاهتمام بالمناطق الريفية وتوفير الخدمات المجتمعية الرئيسة ، لاسيما ان استمرار تدفق المهاجرين من الريف الى المدينة يعمل على زيادة حجم البطالة في المراكز الحضرية ويحدث خلل في الخصائص الديموغرافية لسكان المناطق المهاجر منها والوافد منها.

٩. دعم النشاط الزراعي عن طريق ايجاد سياسة زراعية تتلائم وحجم المشكلات التي يعانيها الفلاح ، لاسيما ان تدهور الزراعة اسهم في تفاقم ظاهرة البطالة .

١٠- العمل على تحقيق التعايش السلمي والابتعاد عن الحركات السياسية كونها أضعفت الدولة واستنزفت مواردها وابعدتها عن المسار الصحيح للتنمية الشاملة التي لو تحققت لحلت كل المشكلات المحلية في الدولة ومنها البطالة .

ثالثاً . نشر الوعي بين صفوف المجتمع حول خطورة ظاهرة الفساد:

يتم نشر الوعي بين صفوف المجتمع بخطورة الفساد من خلال تشجيع المواطنين عل الالتزام بالأمانة والنزاهة وكشف حالات الفساد والابلاغ عنها وكذلك حمايتهم من التهديدات التي قد

تواجههم من خلال مكافئتهم مادياً و معنوياً ، اضافةً الى زيادة ثقة المجتمع بفاعلية اجهزة الدولة الرقابية ودورها في مكافحة الفساد الإداري والمالي الذي يتأتى من خلال استقلالية هذه الاجهزة وعدم رضوخها للضغوطات التي تمارس بحقها[١] .

وإضافة الى ذلك ويتم نشر الوعي بين افراد المجتمع من خلال ما يأتي [٢] :

١.توعية الافراد عن طريق وسائل الأعلام المختلفة لانشاء النزاهة وحفظ المال العام عن طريق استراتيجية طويلة المدى لغرض تحقيق الولاء والانتماء بين الفرد والدولة إذ ان القانون ليس هو الرادع الوحيد للفساد وانما يجب ان تكون هناك ثقافة النزاهة وحفظ المال العام .

٢.اقامة دورات تدريبية للافراد وتوعيتهم على كيفية الحفاظ على المال العام وتقليص الروح الانانية والسمو بالروح الجماعية.

٣.وضع في المناهج الدراسية سواء في وزارة التربية والتعليم أو التعليم العالي منهجاً علمياً أو مادة دراسية يوضح الحرص على المال العام والنزاهة في التعامل مع الجمهور .

٤.اصدار قوانين صارمة لمنع هدر الاموال العامة والفساد الإداري والمساءلة الجدية لهم .

رابعاً . تقنيين الطابع العشائري المهيمن على سلطة الدولة:

ان احد اساليب مكافحة الفساد هو تقنين الطابع العشائري المهيمن على سلطة الدولة من خلال التخلي عن المحسوبية في ادارة الدولة ومنح المشاريع وذلك يوضع اجراءات وسياسات ادارية وقانونية فاعلة والزام الجهات المنفذة بالتقيد بالمعايير والمواصفات الموضوعية ومحاسبة المخالفين[٣] .

([١]) فيان عبدالرحمن ياسين ، ابتسام علي حسين ،مصدر سابق ، ص ١٠٦.

([٢]) سحر محمد انور صالح جاد ، مصدر سابق ، ص٥٩٩.

([٣]) رعد طعمة عواد ، مصدر سابق ، ص ١٧٠.

المبحث الرابع

الحلول الجغرافية على المستوى الامني

اولاً. بسط الأمن وإعادة هيبة الدولة:

مفهوم هيبة الدولة كان وما يزال يعاني الكثير من سوء الفهم بين الطبقات الاجتماعية أو على مستوى الطبقة السياسية والنخب الحاكمة أو حتى تفسيرها وتداولها بين المثقفين إذ مرت مراحل ادراك مفهوم هيبة الدولة في العراق بالكثير من التناقض والتذبذب في التطبيق نتيجة للتوجهات الدينية والقومية والاثنية المكون لها المجتمع العراقي من جهة وطبيعة النظام السياسي التي مر بها العراق، ان كل مظاهر واليات هيبة الدولة ممكن ان تنضوي تحت اطارين هما[1]، النوع الأول: مرتبط بالهيبة التي تميز الممارسات السياسية ضمن اطار الدول الديمقراطية والليبرالية التي تحرص على كرامة المواطن ورفاهيته وحق من حقوقه في التعبير عن آرائه وتوجهاته وطموحاته بحرية تامة في مواجهة السلطة التي تعد مجرد وسيلة من اجل تحقيق الأهداف الحضارية للدولة، لذا فإن هيبة الدولة نابعة من داخل المواطن نفسه ، وليست مفروضة عليه من الخارج، ولذلك فمن الطبيعي أن يقوم المواطن باحترام الدولة ويتحمس بالإنتماء لتوجهاتها السلوكية والفكرية اليها، النوع الثاني: يتمثل بالهيبة المرتبطة بالممارسات الاجتماعية والسياسية في الدول الإستبدادية والشمولية ، التي تقوم بفرض هيبتها بصورة قسرية على مواطنيها عن طريق البطش بهم واستخدام العنف والترهيب ضدهم، إذ أن السلطة في نظرهم غاية في حد ذاتها من أجل استمرار الرؤساء والزعماء على هرم السلطة ، وفي هذه الحالة فإن هيبة الدولة لا تنبع من داخل المواطن الذي يكره النظام السياسي ويضمر له السقوط، إلا أن يتظاهر باحترام الدولة بل وتقديسها إذ يصل التعامل بوجهين في هذه الحالة ، وينطبق النوع الاول على العراق على بعد العام ٢٠٠٣، وإن مكافحة الجماعات المسلحة التي تعمل خارج القانون من اهم عوامل تحقيق هيبة الدولة لذا من واجب الدولة، ومن مبدأ احترام سيادة القانون ان تقوم بعدة اجراءات

---

(1) علي عبد الخضر محمد المعموري ، سبل تعزيز الاستراتيجية الشاملة للمؤسسات الامنية والعسكرية في العراق بعد ٢٠٠٣ ، مجلة مركز بابل للدراسات االانسانية ، جامعة بابل ،مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية ، المجلد ١١ ، العدد ٢، ٢٠٢١ ، ص٧٥١.

وعلى شكل مراحل لمكافحة نفوذ الجماعات المهددة للامن الوطني وتقديم الدعم للمؤسستين الامنية والعسكرية، ان عمليات بسط الامن واعادة هيبة الدولة تحتاج الى تكوين رؤية مستقبلية واضحة في ظل التعدد القومي والعرقي والديني في العراق واختلاف وجهات النظر السياسية في ادارة الدولة ، لذلك يجب ان توضع استراتيجيات امنية من الحكومة للسيطرة على الأوضاع الامنية وخفض نفقات الامن لاعمار الدولة وانشاء جهاز امني قدير والتخلص من سيطرة الجهات المتنفذة خارج اطار الدولة وسيطرتها[١] .

ثانياً:تعزيز قدرات الاجهزة الامنية والقوات العسكرية بالتكنلوجيا والاسلحة الحديثة:

لعل هذا هو المجال الذي يشكل أعلى مخاطر الفساد نظرا للكميات الكبيرة من الأموال المشمولة في عقود الاقتناء والصيانة والخدمة وللتأكد من أن المشتريات تدعم احتياجات التحليل الحقيقية، فمن المهم أن يكون هناك إشراف ومراجعة وثيقة لعملية المتطلبات برمتها بداية من تحديد وجود حاجة تحليلية من خلال المواصفات الفنية والمناقصات العامة واختبار جودة المنتج الذي تم تسليمه ولضمان كفاءة ونزاهة النظام فإنه من الضروري الحفاظ على سلامة النظام التنافسي، بما في ذلك الشروط القياسية للمناقصات العامة وإجراءات تقييم العطاءات ومسودات العقود، ويعد وضع معلومات على الإنترنت حول المشتريات المقبلة والجارية وسيلة جيدة لتعزيز الشفافية وتعزيز المنافسة المتزايدة كما أنه يسمح الموردين بتقديم الشكاوي في حال شعورهم بالاستبعاد غير العادل من المنافسة وينبغي تحديد "المصادر الفردية" أو المشتريات غير التنافسية بشكل حازم[٢] .

وقد تطورت إستخدام التقنيات التكنولوجيا الحديثة في ضوء التطور في برمجياتها وتجهيزاتها من أجل تنشيط المنتسبين لاكتشاف المعلومات الأمنية والتفكير بحس أمني واسع والقراءة والبحث وحل المشكلات و اكتساب الكثير من الخبرة بعالم المعلومات الأمنية والاستخبارية ، والمعرفة بثقافة العالم الحديث، أما أهم الاستخدامات للتكنولوجيا الحديثة في المجال الأمني والاستخباري

([١]) رعد طعمة عواد ، مصدر سابق ، ص ١٧٠.

([٢]) تودور تاغاريف ، مصدر سابق ، ص٢١٠

التي يمكن استخدامها في العراق فهي [1]:

١.التحقيق التكنولوجي: مثال ذلك، جدولة البيانات الأمنية، نمذجة المعلومات الأمنية، البحث في الأنترنت، الدخول الى قواعد البيانات و ملاحظة الإتصالات المباشرة، إذ يتم من خلالها الحصول على المعلومات الأمنية والبحث فيها، والتساؤل عما نريد الإستقصاء عنه، وهنا يجد الضابط المختص مإذا يريد من المادة الاستقرائية والبحث عنها سريعاً.

٢. تكنولوجيا الاتصال: منها المؤتمرات الفيديوية، البريد الألكتروني وبرامج المحاكاة والمحادثة، وهنا يتم تمييز المهارات الأساسية للمعلومات الأمنية بما يتناسب مع خصائص الضابط المختص ومن بينها تخديد المفاهيم الأمنية الجديدة، وفهم العبارات التي من خلالها يتم كتابة الأفكار الأمنية والاستخبارية الرئيسة منها والفرعية.

٣. تكنولوجيا بناء المعلومات: وأهمها رسم الخرائط للمعلومات الأمنية و آلية المعلومات وأنظمة التحكم، إذ يتم توظيف تلك البرامج في تصميم برامج بناء المعلومات من أجل بناء شخصية الضابط وتنمية أفكاره الاستراتيجية.

٤. تكنولوجيا التعبير: من خلال برامج صور متحركة ، مؤثرات تصويرية فضلاً عن القدرات التفاعلية إذ تستخدم من أجل تنمية قدرات الضابط على ضبط فهم ما يقرأ وما يشاهد وما يسمع.

ثالثاً . بناء وتطوير قدرات المؤسسات الامنية والعسكرية:

ان ابعاد مؤسسات الدولة عن المحاصصة السياسية هي واحدة من ادوات مكافحة الفساد ، من خلال وضع حد لجميع الاحزاب والكتل بعدم التدخل في شؤون الدولة لكون الحكومة المنتخبة من قبل الشعب جاءت بناءا على برامج ولغرض تمثيل الشعب لا يحق لجميع الاحزاب والكتل بالتدخل من خلال المحاصصة والمحسوبية مما يؤدي الى استغلاله والخروج على القانون

(1) علي عبد الخضر محمد المعموري ، مصدر سابق ، ص٧٤٥.

وهذه الحالة تؤثر على عمل الحكومة لوجود ازدواجية في الاجراءات مما ادى الى خلق فساد في الكثير من مؤسسات الدولة[١] .

ان بناء مؤسسات الدولة العراقية الجديدة يواجه معوقات عديدة بين اطرافها والاطراف المعارضة لها، فهناك عدم ايمان بين هذه الاطراف بالديمقراطية ومتلازماتها من الاحتكام الى صناديق الاقتراع والتداول السلمي للسلطة وغيرها، وأدت أزمة الثقة بين هذه الاطراف جميعا الى ارتكازهم على قواهم المادية بدل السعي لبناء مؤسسات دولة قوية ترتكز عليها جميع الاطراف، وقد انعكس كل ذلك على البناء المؤسسي العسكري والأمني للدولة من خلال ما يأتي[٢] :

١. عدم بناء المؤسسة العسكرية والأمنية على الاسس المهنية .

٢. الاخفاق وضعف إجراءات عمليات نزع السلاح وارتباط حمايات المسؤولين واسلحتهم يعود اليهم شخصياً لا الى الجهات الحكومية الرسمية التي تتولى تسجيل اسماءهم ومنح استحقاقاتهم المالية فحسب، الأمر الذي ادى الى اتهام حمايات اكثر من مسؤول عراقي بعمليات مخالفة للقانون، أو حتى عمليات ارهابية.

٣. إخفاق الحكومة في بعض الاجراءات التنفيذية الهادفة الى الوصول الى حل لبعض المشكلات السياسية والامنية قد ادى فيما ادى اليه الى تسريب وتهريب كميات كبيرة من الأسلحة

٤. خروج سلاح الجماعات الحزبية الكردية المسلحة (البيشمركة) عن محور القيادة العامة للقوات المسلحة المرتبطة دستوريا بالقائد العام للقوات المسلحة رئيس مجلس الوزراء، دفع بعضهم الى اطلاق دعوات الى فدرلة أو اقلمة العراق كي يكون السلاح خارج اطار الدولة الاتحادية، وتكون المؤسسات العسكرية والأمنية بيد الزعامات المناطقية عبر تشكيل ما يعرف بالحرس الوطني المماثل لحرس الاقليم الذي هو الوصف الدستوري للبيشمركة .

---

(١) حمزة حسن خضر شيخو الطائي ، مصدر سابق ، ص ١٤١ .

(٢) ستار جبار علاي ، دور المؤسسة العسكرية والامنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك ، المجلد ٢٠-٦ ، العدد١٥، ٢٠٢٢ ، ص ٥-٦ .

٥. لقد مثلت احداث دخول داعش الإرهابي) والسيطرة على الموصل في العام ٢٠١٤م انعطافه كبيرة في مدى تراجع قدرات المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التهديدات والمخاطر لذلك ينبغي أن يكون هناك رؤية واضحة لإنشاء مؤسسة عسكرية كفوءة ومهنية تضمن امن العراق ومصالحه وسلامة مواطنيه واراضيه ويمكن تحقيق ذلك من خلال[١] :

١. رفع قدرات المؤسسة العسكرية والاجهزة الاستخبارية البشرية والتدريب والتسليح والمعدات والتجهيزات تبما يتلائم مع التحديات والتهديدات .

٢. وضوح وتحديد المهام وتجنب التداخل في المهام وساحة العمل .

٣. رسم سياسة التكامل والتنسيق المشترك بين جميع المؤسسات الامنية والاستخبارية وذلك من خلال البرامج والمنظومات الموحدة التي تخدم جميع المهام التي تحقق الامن الوطني .

٤. المساهمة في تعزيز التعأون الاقليمي والدولي ولاسيما في مجال تعزيز قدرات الاجهزة الامنية ومكافحة الارهاب والجريمة المنظمة .

٥. القيادة العليا للبلاد هي التي تقرر مدى مشاركة المؤسسة العسكرية في ادارة الازمات من عدمه وهذا بطبيعة الحال يتوقف على وجود قراءة استراتيجية مسبقة لطبيعة تلك الازمة وتداعياتها.

٦. المؤسسة العسكرية تستند قدرتها على المشتركة في ادارة الازمات اي كان نوعها على الامكانيات المتيسرة لديها في المجال الذي تلقي تلك الازمة في ظلالها عليها .

([١]) سلمان محمد وهيب الهيزاعي ، دور المؤسسة العسكرية العراقية في ادارة الازمات الداخلية بعد العام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير ، كلية الدفاع الوطني، ٢٠٢٠ ، ص ١٦٥-١٦٦ .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

١. كشفت الدراسة إن الفساد المالي والإداري ظاهرة عالمية لا تختص بدولة معينة أو باقليم معين بحد بذاته، وتتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتتباين درجة انتشارها من دولة الى اخرى تزداد حدتها في الدول النامية مقارنةً بالدول المتقدمة، والعراق واحدة من الدول التي يستشري فيها الفساد المالي والإداري ولاسيما بعد العام ٢٠٠٣، إذ احتل العراق المراكز الاخيرة عالمياً في مؤشرات مدركات الفساد.

٢. تنتشر مظاهر الفساد المالي والإداري بصورة كبيرة، وتشمل اغلب المؤسسات العامة والخاصة والهياكل الإدارية، وكل هذه المظاهر تعمل على هدم اقتصاديات الدولة، وتختلف هذه المظاهر حيث الحجم من الفساد الصغير الى الفساد الكبير ، ومن القطاع العام الى القطاع الخاص ، كذلك من الفساد المحلي الى الفساد الدولي.

٣. إن استشراء الفساد المالي والإداري مؤشر يدل على ضعف في الهيئات والمؤسسات الرقابية في الدولة ، وهو انعكاس لعدم وجود نظام سياسي صالح ورشيد قادر على القضاء على ظاهرة الفساد المالي والإداري أو الحد من ممارساته.

٤. بينت الدراسة إن للفساد المالي والإداري مجموعة من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ساهمت في انتشاره التي لها آثار شمولية على الدولة من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٥. لقوات الاحتلال الامريكي الدور الكبير في استشراء الفساد المالي والإداري في العراق من خلال القرارات الإدارية الخاطئة التي وضعتها سلطة الاحتلال المؤقتة من جهة، وحمايتها لبعض المسؤولين الفاسدين من جهة أخرى.

٦. اوضحت الدراسة إن للمحسوبية الاثر الكبير في انتشار الفساد المالي والإداري من خلال عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب ، بحيث اصبحت المناصب المهمة في الدولة تعطى حسب الانتماء الحزبي أو الديني الو المذهبي بدل من الخبرة والمهنية والجدأرة في ادارة مؤسسات الدولة.

٧. تصدرت محافظة بغداد محافظات العراق في حجم حالات الفساد المالي والإداري وبنسبه 42% من حجم الفساد المسجل في العراق، وهذا يعود الى تعقيد الحراك الاقتصادي في العاصمة فضلاً عن ضخامة الاموال فيها، ووجود اكبر المؤسسات المالية والمصرفية، فيما سجل اقل حالات الفساد في محافظات أربيل والسليمانية ودهول وبنسبة ٢% من حجم حالات الفساد المسجل للمدة أعلىه.

٨. كشفت الدراسة إن العراق في عام ٢٠٢١ سجل أعلى نسبة للفساد المالي والإداري للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١) .

٩. يؤدي الفساد الى أضعاف المؤسسة العسكرية والامنية ويجعلها غير قادرة على مواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه الدولة ، وما حدث في عام ٢٠١٤ هو نتيجة تغلغل الفساد في هذه المؤسسات .

١٠. يساهم الفساد في زيادة نسبة البطالة وارتفاع نسبة الفقر في العراق، وهدر الموارد الاقتصادية .

١١. يؤدي الفساد الى هجرة اصحاب العقول والكفاءات الى خارج العراق فضلاً عن هجرة رؤوس الاموال وهروب المستثمرين.

١٢. عمل الفساد الى ضعف في المؤسسات الخدمية كالصحة والتعليم وطرق النقل والمواصلات.

التوصيات:

١. تفعيل التشريعات والقوانين التي تكافح وتحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق ، وفرض عقوبات صارمة على مرتكبي الفساد ولاسيما كبار المسؤولين المتهمين في الفساد.

٢. وقف الاجراءات التي من شأنها التاثير على سير التحقيقات في جرائم الفساد مع رفع الحصانة عن جميع السياسيين والمسؤولين لكي يكون الجميع تحت طائلة القانون.

٣. اعطاء صلاحيات رقابية أوسع الى الاجهزة الرقابية ولاسيما هيئة النزاهة لما لها من دوراً كبيراً في كشف عن مظاهر الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة.

٤. ضرورة وجود تنسيق دولي لمكافحة الفساد المالي والإداري ولاسيما مع الدول الاقليمية والكشف عن عمليات غسل الاموال وتهريب العملة الى خارج الدولة.

٥. اعطاء مكافئات مالية أو معنوية للهيئات أو الاشخاص الذين يقومون بالكشف عن ممارسات الفساد المالي والإداري وبنسب تصل الى ٢٥% من حجم الاموال المسروقة الامر الذي يساهم في تشجيع الاجهزة الرقابية والاشخاص العاديين في البحث والتحقيق عن اي شبهة فساد في مؤسسات الدولة.

٦. تشجيع التعأون والتكاتف بين الاجهزة الرقابية وبين المواطنين من اجل كشف جرائم الفساد المالي والإداري ، لكون الفساد ظاهرة مجتمعية يمكن مكافحتها من خلال زيادة وعي المواطن وتعأونه للإبلاغ عن الحالات المشبوهة .

٧. تنمية القيم والمبادئ القائمة على الامانة والصدق والعدل والمساواة بين الناس من خلال تفعيل دور الصحافة والأعلام الهادف المستقل والمؤسسات الأعلمية النزيهة والشفافة ومؤسسات المجتمع المدني .

٨. تحسين الظروف المعيشية للموظفين مع وضع عقوبات صارمة لمن يقوم بارتكاب احد اعمال الفساد المالي والإداري.

٩. محاربة الفقر والقضاء على البطالة من خلال وضع برنامج حكومي يعمل توفير فرص العمل للعاطلين مع اعطاء دعم اضافي لشبكة الحماية الاجتماعية.

١٠. الاهتمام بالنظام التعليمي والعمل على توفير المؤسسات التعليمية القادرة على استيعاب الكم الكبير من التلاميذ والطلبة ، وتوفير جميع المستلزمات التعليمية .

١١. تحسين الخدمات الصحية والبنى التحتية للدولة الذي يساهم في رفع المعاناة عن كاهل المواطن .

١٢. العمل على تفعيل الحكومة الالكترونية من أجل التقليل من الاجراءات الروتينية في المعاملات الرسمية في دوائر الدولة.

المصـــادر والمـــراجـع

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- المصادر المكتبية

اولاً: المعاجم والموسوعات

١. ابن منظور، لسان العرب، ط٣، دار احياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الثالث، بيروت، ١٩٩٩.

ثانياً: الكتب

١. ابراهيم ،صالح ، المدرس ،مروان ، دراسة في ضوء احكام القانون البحريني ، الطبعة الأولى ، مطبعة جامعة البحرين ، ٢٠٠٧ .

٢. ابو عيانه ،فتحي محمد ، جغرافية السكان اسس وتطبيقات، الطبعة الرابعة ،دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، ١٩٩٣.

٣. اسماعيل ،محمد صادق ، الفساد الإداري في العالم العربي مفهومه وابعاده المختلفة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ٢٠١٤.

٤. جار الله، علي محمد، كفى فساداً، الطبعة الأولى، السما للنشر والتوزيع، ٢٠١٩.

٥. الخفاف ،عبدعلي ، جغرافية السكان اسس عامة ، الطبعة الثانية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧.

٦. خضر ،عبدالفتاح ، جرائم التزوير والرشة في نظم المملكة العربية السعودية، ب ط مكتبة عين الجامعة، ١٩٩٠.

٧. زين الدين، بلال أمين ، ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن ، قياساً بالشريعة الاسلامية ، دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية، ٢٠١٢.

٨. شتا ،علي ، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل ، الطبعة الأولى ، مكتبة الاشعاع، الاسكندرية ،١٩٩٩.

٩. الشمري ،هاشم ، الفساد الإداري والمالي واثارة الاقتصادية والاجتماعية ، الطبعة الأولى، دار اليازي للنشر والتوزيع، ٢٠١١.

١٠. الطائي، مزه حسن خضر ، مازن ليلوا راضي، الفساد الإداري في الوظيفة العامة ، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الاكاديمي،٢٠١٥.

١١. الظاهر ،نعيم ، الجغرافية السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد ، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،٢٠٠٧.

١٢. عامر، طارق عبدالرؤوف ، ايهاب عيسى المصري ، صناعة واتخاذ القرار، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

١٣. عبد ربه، رائد محمد ، الاقتصاد السياسي ، الطبعة الأولى، الجنادرية للنشر والتوزيع ، ٢٠١٣.

١٤. العجي ،أكرم صالح ، الفساد بين الانتشار وسبل المواجهة ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، المانيا ، برلين، ٢٠٢٠.

١٥. العثمان ،باسم عبدالعزيز عمر ، عدنان عناد غياض العكيلي ، جغرافية السكان اسس وتطبيقات ،، الطبعة الأولى، مكتبة دجلة للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٢٠.

١٦. فهمي ،محمود ،صلاح الدين ، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ب ط ، كتب عربية، ٢٠٠٥.

١٧. الفوزان، محمد بن براك ، المفاهيم والابعاد في الاستيراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ، الطبعة الأولى ، مكتبة القانون والاقتصاد ، ٢٠١٢.

١٨. قدو ،ياسر محمد سعيد ، الحماية الجنائية للمال العام و أسباب الفساد وسبل المكافحة والعلاج، دراسة تطبيقية، الطبعة الأولى، المركز العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٨.

١٩. القريوتي ،محمد قاسم ، الاصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠.

٢٠. محمد، نصر الدين سليمان ، جريمة اختلاس المنفعة وتقاضي العمولات من اعمال الوظيفة العامة، دراسة تحليلية قياساً في ضوء اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، المركز العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.

٢١. المصراتي، عبدالله احمد، الفساد الإداري نحو نظرية في علم اجتماع الجريمة والانحراف الاجتماعي ، ب ط، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، ٢٠١١.

٢٢. معابرة ،محمود محمد ، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الاسلامية دراسة قياساً بالقانون الإداري، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ٢٠١١.

٢٣. الوكيل، محمد ابراهيم خيري، مكافحة جريمة غسل الاموال في المملكة العربية السعودية، دراسة لنظام غسيل الاموال السعودي، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض،٢٠١٥.

ثالثاً: الكتب المترجمة

١. تودور تاغاريف ، واخرون ، بناء النزاهة والحد من الفساد في قطاع الدفاع خلاصة وافية لا فضل الممارسات ، ترجمة محمود سليم السيد، مركز دراسات حقوق الانسان والديمقراطية، الرباط ، ٢٠١٦.

٢. تودارو ،ميشيل ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة، حسني ،محمود حسن ، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، ٢٠٠٦.

٣. جون باثو، واخرون، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة عمر سعيد الايوبي، أمين سعيد،الطبعة الاولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٨.

رابعاً: الاطاريح والرسائل الجامعية

١. اطاريح الدكتوراه

أ- الحساني، جواد كاظم جبار ، وسائل الادارة للحد من الفساد الإداري والمالي في العقود الحكومية والرقابة عليها في القانون العراقي (دراسة قياساً) ، اطروحة دكتوراه ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، ٢٠١٨.

ب-الطالباني، محمد نجم علي، الفساد أنواعه، ومظاهره ، واسبابه، واثاره ، وطرق معالجته في اقليم كردستان ، اطروحة دكتوراه، جامعة سانت كلمنتس، ٢٠١٠.

ت-ماضي ،صباح فرج سعد ، استقلال القضاء ووسائل حمايتة دراسة في ضوء الشريعة الاسلامية والدستور الليبي، اطروحة دكتوراه، اكاديمية الدراسات الاسلامية ، جامعة ملايا، كوالالمبور، ٢٠١٧.

ث-عبد العالي ،حاحة ، الاليات القانونية المكافحة الفساد الإداري في الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، اطروحة دكتوراه ، ٢٠١٣.

ج- كليوي، لطيف كامل، تحليل جغرافي سياسي للسياسة الخارجية العراقية حيال تركيا وايران، اطروحة دكتورة، كلية الاداب، جامعة البصرة ،٢٠١٤.

ح- نزال، عليمات خالد عيادة ، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الاردن ، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر ، ٢٠١٥ .

٢. رسائل الماجستير

أ- ابو دية ،ماهر موسى عايش ، الواسطة والمحسوبية في الوظيفة العامة في فلسطين واثرها على التنمية السياسية (الضفة الغربية)، رسالة ماجستير ، كلية للدراسات العليا، ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، ٢٠١٥.

ب- الاتروشي ،سيبان جميل مصطفى ، مبدا استقلال القضاء ((دراسة دستورية قياساً)) ، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل ، كلية القانون ، ٢٠٠٣م.

ت- الامارة ،بشار محيسن حسن، دور السلطة التشريعية في مكافحة الفساد الوظيفي (دراسة قياساً)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين ، ٢٠١٢.

ث- البعاج ،زينب محمود محمد حسين ، اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد وموقف التشريع العراقي منها (دراسة تحليلية قياساً) ، رسالة ماجستير ، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الكوفة ،٢٠١١.

ج- بلال ،صديقي ، جرائم الفساد في القطاع الخاص في التشريع الجزائري ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٩.

ح- الجبوري ،نجوى وحيد صياح ، التحليل المكاني لمستويات الفقر في محافظة النجف للمدة ٢٠٠٦ . ٢٠١٧،رسالة ماجستير ، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١٠.

خ- الجياشي، احمد مهدي حمزه ، التحليل المكاني للمتغيرات الاقتصادية والتعليمية وعلاقتها بظاهرة الفقر في العراق للمدة ٢٠٠٧ – ٢٠١٦ م ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة المثنى ، ٢٠١٩ .

د- فاضل جويد عداي الجوذري ، قوة ايران وتأثيرها في الشرق الاوسط (دراسة جيوبولوتيكية) كلية الاداب، جامعة القادسية، ٢٠٢١.

ذ- سعيد ،محمد حسن ، وسائل الفإنون الدولي لمكافحة جرائم الفساد، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٩ .

ر- الشهراني ،فيصل عبدالله ، استقلال القضاء في دول مجلس التعأون الخليجي (دراسة تاصيلية – قياساً) ، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، ٢٠٠٦.

ز- صليحة ،مفلاح ، القرار الإداري في ظل الادارة الالكترونية ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم ،٢٠١٩.

س- عبدالله عبدالرحمن عبدالله الاسمري ، تقييم عملية صنع القرار التربوي في مدارس التعليم الثانوي والحكومي في مكة المكرمة ، رسالة ماجستير ، كلية التربية، جامعة ام القرى ، ٢٠١٤.

ش- عمران ،عصام محمد ،الواسطة والمحسوبية بين الواقع والتجريم، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية ، ٢٠١٨ .

ص- الفتلي ،ايثار عبود كاظم ، الفساد الإداري والمالي واثارة الاقتصادية والاجتماعية في دولةان مختاره ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، ٢٠٠٩.

ض- كناي ،نورالدين ، اثار الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني ،سبل لبوقاية والعلاج ، دراسة اقتصادية تحليلية ،حالة الجزائر ما بين ٢٠٠٠ -٢٠١٢ ، رسالة ماجستير ، ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠١٣.

ط- مظلوم ،زينب علي ، تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات الحكم الرشيد دراسة تطبيقية على العراق ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى،٢٠١٩.

ظ- الهيزاعي ،سلمان محمد وهيب ، دور المؤسسة العسكرية العراقية في ادارة الازمات الداخلية بعد العام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير ، كلية الدفاع الوطني، ٢٠٢٠.

مصطفى موسى ابو حسين ، معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية ، رسالة ماجستير، جامعة الاقصى ، اكاديمية الادارة والسياسية للدراسات العليا ، ٢٠١٧.

خامساً: البحوث والدراسات

١. ابراهيم ،محمد اسماعيل ، احمد زغير مجهول ، اثر الطاعة على المسؤولية الجزائية لامتناع الموظف عن تنفيذ الاحكام القضائية (دراسة قياساً) ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، كلية القانون جامعة بابل، المجلد ٦، العدد ١ ، ٢٠١٤.

٢. ابراهيم ،نهال حسن ابراهيم ، اليات مكافحة الفساد المالي والإداري في العراق، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، المجلد ١، العدد٨، ٢٠٢٠.

٣. احمد ،حمدي احمد، الحكم الرشيد واشكالية ادارة الثروة النفطية في العراق (دراسة تحليلية)، مجلة الجامعة العراقية ، العدد ٢/٣٨، ٢٠١٧.

٤. احمد ،محمد جميل ، مظاهر الفساد وانعكاسه على الاداء السياسي في الدولة العراقية، مجلة ادأب المستنصرية ، المجلد ٤١ ، العدد ، ٧٧ ، ٢٠١٧.

٥. احمد ،يونس علي. دراسة اقتصادية تحليلية لظاهرة غسيل الاموال وتاثيراًها في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩١-٢٠١٧) الواقع والافاق ، جامعة تكريت ، كلية

الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٥، العدد٤٥، ٢٠١٩ .

٦. احمد، حمد الله احمد ، عماد علي ارباط ، طرق استرداد الاموال المهربة المتاتية من جرائم الفساد وموقف المشرع العراقي منها ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد العاشر، العدد الأول ، حزيران ٢٠١٩.

٧. اشهيب ،رشاد خالد ، تحليل اثر مؤشر ادراك الفساد في العراق وانعكاسه على الموازنة العامة للمدة (٢٠٠٣.٢٠١٧)، مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم النسانية ، المجلد ١، العدد ٢، العام الأولى ٢٠٢٢ .

٨. الاميري ،شاكر محمود عيال ، النمو السكاني في العراق (التاثيرات والتحديات)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية ، المجلد ٢، العدد١، إذار ٢٠٢٠ .

٩. اولأد سعيد ،احمد ، مكافحة الفساد المالي في الاسلام، جريمة الرشوة انموذجاً، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، العدد ١٢ ، ٢٠١١.

١٠. ايدام ،احمد صدام ، سياسيأت الحد من ظاهرة الفساد السياسي في مؤسسات الدولة العراقية ، مجلة السياسة الدولية، الدولية ، العدد ٤١-٤٢٢، ٢٠١٩ .

١١. باش ،عياد محمد علي ، الفساد الحكومي في الدول النامية اسبابه واثارة الاقتصادية والاجتماعية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ٥ ، العدد ٢٠٠٢،٣.

١٢. بالطيب، فاطمة ، حياد القاضي في ظل مبدأ استقلالية القضاء دراسة فقهية قانونية، مجلة البحوث العلمية والدراسات الاسلامية ، كلية العلوم الاسلامية ، جامعة الجزائر، العدد ١٤، ٢٠١٧.

١٣. بخيت ،حيدر نعمة ، الحكم الصالح في العراق ودورة في بناء الدولة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، ،جامعة الكوفة، المجلد ٩، العدد ٢٨ ، ٢٠١٣.

١٤. البديري ،اسماعيل صعصاع ، ثامر محمد العيسأوي ، تعطيل القوانين كأثر لانحلراف الادارة بانظمتها التنفيذية ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد ١ ، العدد ٤٧ ، ٢٠٢٠.

١٥. البديري، سلمى طلال ، واخرون ، الوثائق القياسية ودورها في الحد من الفساد، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد ٥، العدد ٢–٣، ٢٠٢١.

١٦. بربهاري ،كاروان عزت ، الضمانات الاساسية لاستقلال القضاء الدستوري في الانظمة الفدرالية، كلية ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، ٢٠١٥.

١٧. بشار ،دانيال محسن ، التحليل الجغرافي للنشاط الاقتصادي ومؤشرات البطالة في العراق ،مجلة كلية الاسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والانسانية ، المجلد ٣ ، العدد٥ ، لعام ٢٠٢١.

١٨. بلحأوي ،حاتم كريم ، إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق الأسباب والنتائج والخطط المستقبلية، مجلة واسط للعلوم الانسانية والاقتصادية، المجلد١٣، العدد٣٨، ٢٠١٧ .

١٩. بن رجم ،محمد ، الفساد المالي والإداري في الجزائر واثاره واستيراتيجيات مكافحته ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد، ،جامعة الكوفة، المجلد ١٣، العدد ٤٠، ٢٠١٦.

٢٠. البهادلي ،صادق طعمة خلف ، الحكم الرشيد وكفاءة التخطيط للموازنة الاتحادية والدور المرتقب لتحقيق التنمية المستدامة في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة التاسعة عشر ، العدد الواحد والسبعون ، كانون الأول ٢٠٢١.

٢١. البو علي ،يحيى حمود حسن ، الفساد الاقتصادي لاصحاب المناصب العليا واثرها على الاقتصاد العراقي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد، ،جامعة الكوفة، المجلد الرابع عشر ، العدد ٣، ٢٠١٧.

٢٢. البياتي ،فراس عبدالكريم ، الفساد وسياسيأت الاصلاح السياسي والإداري في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية العدد ٢٦ ، ٢٠٢١.

٢٣. البيضاني ،حسن سلمان خليفة ، متطلبات البناء وتطوير القدرات العسكرية العراقية في ضل التهديدات القائمة ، مجلة حمورابي . العدد ٣٧ ، العام التاسعة ، ٢٠٢١.

٢٤. جاب الله شافية، واقع ظاهرة الفساد الاداري في الادارة الجزائرية ودور الرقابة الادارية كالية لمكافحته. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية،جامعة الجزائر٣، المجلد ٢ ، العدد١، ٢٠١٣.

٢٥. الجبوري ،سوسن كريم هودان ، علي ،اديان سالم ، قياس وتحليل اثر مزاد العملة الاجنبية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)، مجلة اكاليل للدراسات الانسانية، الجمعية العراقية العلمية للمخطوطات، العدد الثامن، كانون الأول،٢٠٢١.

٢٦. جبير ،علي سعدي عبد الزهرة ، احمد عبد الجبار حميد حميدي ، دور الهيئات المستقلة في مكافحة الفساد في العراق (هيئة النزاهة نموذجاً) مجلة الناقد للدراسات

السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، المجلد٥ ، العدد١ ، ٢٠٢١.

٢٧. جويسم ،مؤمل حسين ، اثرالفساد الإداري والمالي على عملية التنمية الاقتصادية في العراق (دراسة استطلاعية لاراء عينة من منتسبي المعهد التقني في الديوانية ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ٨ ، العدد٣ ، ٢٠١٨.

٢٨. الجياشي ،كفاء عبدالله لفلوف ، اتجاهات الهجرة الوافدة في محافظة المثنى للسنوات (٢٠١٧-٢٠١٤) ، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية ، جامعة المثنى، العدد ٤٨ الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الافتراضي الأول ، ايلول ٢٠٢٠.

٢٩. حسن ،حميد فاضل ، الهوية الوطنية العراقية أزمات الماضي والحاضر الاسباب والمعالجات، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٤٩،٢٠١٥ .

٣٠. حسن ،حميد فاضل حسن، الحكم الصالح التضاد بين الفكر المثالي والواقع الفاسد ، العراق انموذجاً، المجلة السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد٢٨، ٢٠١٥.

٣١. حسن ،شريهان ممدوح ، جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية دراسة قياساً ، المجلة القانونية المتخصصة في الدراسات والبحوث العلمية، جامعة شقراء المملكة العربية السعودية ، ٢٠١٨.

٣٢. حسين ،مريم خالص ، الحكومة الالكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، ٢٠١٣.

٣٣. حمد ،ساجر ناصر ، محمد، ادريس حسن ، اثر الفساد الإداري في اهدار المال العام ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد ٥ ، العدد ١٨، ٢٠١٣.

٣٤. حميد ،علي ،محمد ، الاثر الاقتصادي للفساد المالي الإداري في العراق وسبل مكافحته ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية جامعة ديالى، المجلد العاشر، العدد الأول، ٢٠٢١.

٣٥. الحيالي ،يسرى حازم جاسم ، المشهداني ،خالد حمادي ، العوامل المؤثرة في النمو الصناعي في تجارب دولية مختارة ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ٨ العدد ٢٤ ، ٢٠١٢.

٣٦. الحيدري ،انور سعيد ، ميزان الانتخابات العراقية بين التوافق والاستحقاق ، مجلة حمورابي ، العدد العاشر ، العام الثالثة ، تموز / يوليو ٢٠١٤.

٣٧. الخالدي ،نوال احمد سارو ، اثر الحكومة الالكترونية على مبدأ المسأواة أمام المرفق العام ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، المجلد ٢ ، العدد ٢ ، الجزاء ١، ٢٠١٧.

٣٨. خريسان ،باسم علي ، العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي ٢٠٢١ ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠٢٢.

٣٩. خضر ،مجيد احمد ، قادر، عبدالله محمد ، الدور التشريعي في اعاقة مكافحة الفساد ، مجلة رسالة الحقوق، كلية القانون ، جامعة كربلاء، السنة الرابعة عشر ، العدد الثالث ، ٢٠٢٢.

٤٠. خضر ،هبه عبدالرزاق ، الوائلي ،احمد عبدالله سلمان ، تحليل اثار الانفاق الحكومي على بعض مؤشرات الفقر في العراق للمدة ٢٠٠٤ – ٢٠١٩ ، مجلة واسيط للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ١٩ ، العدد ٥٣، ٢٠٢٢.

٤١. الخفاجي، احمد حامد عطية ، الفساد الاداري، مجلة نسق، الجمعية العراقية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد ٣٤، العدد،٧، ٢٠٢٢.

٤٢. خلف ،علياء حسين ، سعود ،ضياء حسين ،مكافحة الفساد خيار استراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق ، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد ٤٢ ، ٢٠١٨.

٤٣. دأود ،ايهاب علي ، رسن ،عباس فاضل ، قياس تحليل العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي في العراق للمدة(٢٠٠٤-٢٠١٩) مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة،العدد الثاني، المجلد ١٧، ٢٠٢١.

٤٤. راهي ،محمد غالي ، الفساد المالي والإداري في العراق وسبل معالجته، مجلة الكوفة، المجلد١، العدد٢، ٢٠٠٩.

٤٥. راهي ،وضاح رحيم،اثر الانفاق العسكري على الاداء المالي في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٠)،مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد ١٢،العدد١،٢٠٢٢.

٤٦. رحموني ،فاتح النور ، مداني ،ليلى ، ظاهرة الفساد بحث في المفهوم الاسباب الانواع والمظاهر ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد٨ ، العدد ١، ٢٠٢١.

٤٧. رحيم ،محمد احمد ، الفساد المالي والإداري واثارها على المرافق العامة، دراسة قانونية ، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة جامعة تكريت للحقوق العام، المجلد، ٣ العدد، ٤ ، الجزء١، ٢٠١٩،.

٤٨. رشيد ،مصطفى كامل ، ابراهيم ،مصطفى محمد ، قياس اثر نافذة بيع العملة الاجنبية في مؤشرات مختارة للاستقرار المالي في العراق للمده (٢٠٠٤. ٢٠١٦)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، المجلد السادس عشر، العدد السابع والخمسون، ٢٠١٨.

٤٩. رمضان ،محمد ،حمدان ، الفساد السياسي دراسة تحليلية من منظور اجتماعي، مجلة اداب الفراهيدي ، المجلد الثاني ، العدد ١٦ ، ايلول ٢٠١٣.

٥٠. الروايدة ،محمد ، واخرون .مدى تفشي ظاهرتي الواسطة والمحسوبية في القطاع العام الاردني ، جامعة اليرموك، مركز الملكة رانيا للدراسات الاردنية وخدمة المجتمع ، تموز ٢٠٢٠.

٥١. رياض ،عثمان ، تحديات مؤسسات الامن والدفاع في الحكومة الاتحادية العراقية ، مجلة رؤية تركية، مركز الابحاث والدراسات، تركيا، ٢٠٢١.

٥٢. الزنكنة ،عدنان قادر عارف ، الفساد الإداري في العراق الاسباب والمعالجة ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد ٣، العدد١١، ٢٠١٤.

٥٣. سالم ،علي عبدالهادي ، حمادي ،احمد حميد. تحليل سياسيأت معالجة الفقر في العراق والاستراتيجية الوطنية المقترحة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد ٧، العدد١٣، ٢٠١٥.

٥٤. سامية ،قايدي ، جريمة الرشوة في الوظيفة العامة ومكافحتها في القانون الجزائري، مجلة دراسات الوظيفة العامة، الجزائر، العدد الثالث، ٢٠١٥.

٥٥. سعد عبدالكريم حماد فرحان،صبحي عبدالغفور جروان، الارتفاع المستمر لمبيعات مزاد العملة الاجنبية للبنك المركزي العراقي وأثرها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمدة(٢٠١١-٢٠٠٣)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد١٠،العدد٣٠، جامعة تكريت ، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٣.

٥٦. سعيد ،فاتن حميد ،ظاهرة غسيل الاموال وانعكاساتها على التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة واسط للعلوم الانسانية، جامعة واسط، المجلد ،١١ . العدد٢٢، ٢٠١٦ .

٥٧. سلامة، رنا ،اثر الفساد على تحقيق الامن الغذائي، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية ، كلية التربية الاساسية، جامعة ميسان، المجلد ١٨، العدد٣٦، ٢٠١٩.

٥٨. شافية ،جاب الله ، واقع ظاهرة الفساد الإداري في الادارة الجزائرية ودور الرقابة الإدارية كالية لمكافحته، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية ،جامعة الجزائر ٣ المجلد ٢، العدد ، ٢٠١٣ .

٥٩. الشرع ،رحيم كاظم حسن ، هاجر حسين سلمان ، تقدير مؤشر البؤس الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٨)، مجلة الريادة للمال والاعمال، جامعة النهرين، المجلد الثالث، العدد١، كانون الأول ٢٠٢٢.

٦٠. الشمري ،عامر ابراهيم احمد ، اثر الحكومة الالكترونية المحلية في تطوير الامركزية الإدارية بالعراق ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ، المجلد ١٢، العدد ٢ ،٢٠٢٢.

٦١. الشمري، كمال كاظم جواد ، البغدادي، غيث سالم نايف ،دور الافصاح في الحد من ظاهرة غسيل الاموال، مجلة وارث العلمية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد ٣، العدد٢٠٢١،٥،

٦٢. شنبارة ،عمار عبيس ، التحليل الجغرافي للوفيات في ناحية القاسم لسنتي (٢٠٠٠–٢٠٠٥)، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد٢٧، العدد٣، ٢٠١٩.

٦٣. الصفو ،نوفل علي ، جرائم الانتفاع الواقعة على المال العام، مجلة بحوث مستقبلية، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحدباء الجامعة ،العدد العاشر ،٢٠٠٥.

٦٤. طبرة ،حسن ، دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر (الكلفة الاجتماعية للفساد) ، هيئة النزاهة ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد السادس،٢٠١٣.

٦٥. ظاهر ،فواز خلف، الفساد المالي والإداري وغياب ثقافة النزاهة الاسباب وسبل المعالجة (دراسة قانونية)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ،جامعة كركوك، المجلد ٧، العدد٣٦، ٢٠١٨.

٦٦. عاجل ،نور رياض ، استقلال القضاء في التشريعات العراقية ، جامعة ديالى ، كلية القانون ، بحث غير منشو، ٢٠٢١.

٦٧. العامري، ابتسام محمد ، ظاهرة الفساد السياسي اسبابها وتاثيراًها وسبل معالجتها (الصين انموذجاً) ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، المجلد١، العدد٧، ٢٠١٠.

٦٨. العاني ،جمال عزيز فرحان ، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (الفقر البطالة والفساد) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة واسط، المجلد ١، العدد (١٩)،٢٠١٥.

٦٩. العبادي ،نصيف جاسم ، المطوري ،احمد جاسم ، دور الامركزية والحكم الرشيد في الاقتصاد العراقي للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٢) مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة، المجلد التاسع، العدد السادس والثلاثون، ٢٠١٤.

٧٠. عباس، عقيل عبد محمد ، دور مزاد العملة في التدفقات المالية غير المشروعة في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، السنة الاربعون ، العدد مئة وثلاثة عشر ، ٢٠١٧.

٧١. عبد ،دجلة عبدالحسن ، دور استراتيجيات الحكومة الالكترونية في تطوير اداء الاجهزة الرقابية للحد من الفساد المالي والإداري، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، المجلد ١٨، العدد ٧٤ ، ٢٠٢١.

٧٢. عبد ، دعاء محمود عبد ، تجاوز حدود السلطة في الوظيفة العامة، مجلة الدراسات المستدامة، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة ، المجلد الثالث ، العدد الرابع ، ٢٠٢١.

٧٣. عبد ،غسان فيصل ، نعمان ،فاتن سعد ، الفساد الإداري ، اسبابه . اثارة ، سبل معالجة ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ١ ، العدد ١ ، ٢٠١١.

٧٤. عبدالرضا، نبيل جعفر، عواد، محمد جاسم، استراتيجية مقترحة لمعالجة الفساد في الاقتصاد العراقي ، مجلة الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد ١، العدد ٣ ، ٢٠١٠.

٧٥. عبدالسلام ،فرج جهاد ، الفساد الإداري والتصدي له عن طريق التحول للحكومة الالكترونية، مجلة الجامعة العراقية ، المجلد ٤٠، العدد ٣، ٢٠١٨.

٧٦. عبدالله ،بدرية صالح ، الفساد السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ وسبل مكافحته، مجلة جامعة الانبار للعلوم السياسية، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، ٢٠٢١.

٧٧. عبدالهادي ،حيدر ادهم ، شرعنة الفساد دراسة في التشريعات الناتجة عن ظاهرة الفساد ، مجلة العلوم القانونية، كلية الحقوق الجامعة، المجلد ٢٨ ، العدد ٢ ، ٢٠١٣.

٧٨. عثمان ارشد طه ،اسباب وخصائص واثار البطالة في مدينة اربيل / دراسة ميدانية لعام ٢٠١٩ ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ١٦ ، العدد ٤٩ ، ج٢ ، ٢٠٢٠.

٧٩. عزيز ،فوزية خدا كرم ، اثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في العراق ، مجلة الأستاذ، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، العدد ٢٠٧ ، المجلد الثاني ، ٢٠١٣.

٨٠. العسكري ،هاني مالك ، تطبيق معايير الحكم الرشيد مسار لتعزيز التنمية المستدامة في العراق ، مجلة كلية الكوت الجامعة ، عدد خاص لبحوث المؤتمر العلمي الخامس الدولي للعلوم الإدارية والاقتصادية ،٢٦-٢٧ إذار ٢٠٢٢.

٨١. العكيلي نرباب ناظم خزام . احمد صبيح عطية . مزاد العملة بين وفرة الموارد النقدية واستقرار سعر الصرف . مجلة كلية الكوت الجامعة . العدد١ . العام الأولى . ٢٠١٦ .

٨٢. علاي ،ستار جبار ، دور المؤسسة العسكرية والامنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، الجامعة العراقية، المجلد ٦/٢٠ ، العدد١٥، ٢٠٢٢.

٨٣. علي ،صالح حسين ، مظاهر الفساد الانتخابي ، مجلة الرافدين للحقوق، جامعة الموصل، المجلد ١٩ ، العدد ٦٦ ، ٢٠٢١.

٨٤. عواد ،رعد طعمة ، المواجهة الجنائية لمكافحة الفساد في ظل القوانيين العراقية والاجهزة الرقابية ، مجلة الشرائع للدراسات القانونية ، مركز الشرائع لتنمية المهارات القانونية والادارية، المجلد ٢ ، ، العدد١ ،٢٠٢٢.

٨٥. عودة ،بسمة رحمن ، حسن ،سوزان عبدالباقي ، مشكلة الفقر الحضري في المجتمع العراقي المعاصر ، دراسة اجتماعية ميدانية في محافظة الديوانية ، مجلة القادسية ، كلية التربية، جامعة القادسية،المجلد السادس عشر ، العدد ١ ، ٢٠١٦.

٨٦. العيثأوي ،ياسين ، الانتخابات العراقية رؤية تقويمية ، مجلة العلوم السياسية، جانعة بغداد، العدد ٤١ ، ٢٠١٠.

٨٧. فارس، روقيه عثمان ،مدى صلاحية هيئة النزاهة في اقليم كردستان في تحقيق الجرائم الواقعة على العقود الإدارية، مجلة تكريت للحقوق ، العام ٦ ، المجلد ٦ ، العدد ، ٢ الجزء ١ ، ٢٠٢٢.

٨٨. فارس ،ناجي ساري ، دراسة وتحليل ظاهرة الفساد الاقتصادي في العراق ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد ٤٣ ، جامعة البصرة ، مركز دراسات البصرة والخليج ، كانون الأول ٢٠١٩.

٨٩. فرحات ،محمد ، طحان ،اليسار علي ، دور الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد ١٦ ، العدد ٦٥، ٢٠٢٠.

٩٠. فرحان ،سعد عبدالكريم حماد ، صبحي عبدالغفور جروان، الارتفاع المستمر لمبيعات مزاد العملة الاجنبية للبنك المركزي العراقي واثرة على تحقيق الاستقرار السياسي للمدة (٢٠٠١ . ٢٠٠٣) ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ١٠، العدد، ٣٠، ٢٠١٣.

٩١. فضل الله ،جان سيريل ، التخطيط لبناء قاعدة تطبيقية لتقييم خدمات الحكومة الالكترونية في العراق ، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة بغداد ، المجلد ٤ ، العدد٢ ،٢٠١٢.

٩٢. فياض ،جمعة عبد ، الرشوة والموقف الرقابي والقانوني فيها ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، العام ١ ، المجلد ٢ ، الجزء ٢ ، كانون الأول ٢٠١٦.

٩٣. قادر ،رزكار محمد ، استقلال القضاء كونه ركيزة من ركائز المحاكمات العادلة دراسة قياساً في القانون الوضعي والشريعة الاسلامية، مجلة الرافدين للحقوق، جامعة الموصل، المجلد ١١ ، العدد ٣٩ ، ٢٠٠٩.

٩٤. القحطاني ،محمد بن حسن بن علي ، هنيدي، ماجد بن سعود بن محمد ، الشفافية ودورها في القضاء على الفساد الإداري (العقود الإدارية .الوظيفة العامة) ، جامعة الملك بن عبد العزيز، مجلة الجامعة العراقية ، المجلد ٥٤، العدد٣، ٢٠٢٢.

٩٥. كاظم ،حنان عبدالامير ، الفساد الإداري والمالي في القطاع الصحي واثرة على تحقيق التنمية المستدامة ، بحث تطبيقي في احد دوائر الصحة ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، المجلد٩، العدد٤، ٢٠١٩.

٩٦. كليب ،انمار غالب ،قياس وتحليل العلاقة بين مؤشر ادراك الفساد العالمي ومؤشر الارهاب العالمي في الدول العربية للمدة (٢٠١٤ – ٢٠١٥) ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ١٢ ،العدد ٣٦ ، ٢٠١٦.

٩٧. كنعان ،نواف سالم ، الفساد الإداري والمالي ، اسبابه ، اثارة ، وسائل مكافحته ، مجلة الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، القاهرة، العدد الثالث والثلاثون ، يناير ٢٠٠٨.

٩٨. كوزان ، زينة صاحب ، سلمان كامل سلمان الجبوري، استراتيجية مكافحة الفساد الإداري في العراق ، كلية الامام الكاظم للعلوم الاسلامية الجامعة، النجف الاشرف، المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي الأول لطلبة الدراسات العليا كلية القانون بالتعأون مع جامعة بتسبيرغ في الولايات المتحدة الامريكية للمدة ١٤ – ١٥ ت١ ٢٠٢٠.

٩٩. لطيف ،باسم فاضل ، عودة مروة احمد ، دراسة اقتصادية وقياسية للعوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية المستدامة في القطاع الزراعي للعراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٧) مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ١٥ ، العدد ٤٨ ، الجزء ٢ ، ٢٠١٩.

١٠٠. لطيف كامل كليوي ، تحليل جغرافي سياسي لظاهرة الفقر وانعكاساتها على الامن الانساني العراقي ، مجلة الدراسات المستدامة، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، السنة الرابعة ، المجلد الرابع ، العدد الثالث ، ٢٠٢٢.

١٠١. لطيف كامل كليوي ، تحليل جغرافي لظاهرة البطالة في محافظة المثنى للمدة (٢٠١٠_ ٢٠١٦) ، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية ، كلية التربية للعلوم الصرفة ، جامعة البصرة العدد ٢، المجلد ٤٣ ،العام ٢٠١٨.

١٠٢. محمد ،ايمن احمد ، الفساد والمساءلة في العراق ، ورقة سياسيأت ، الناشر ، مؤسسة فريدريش ايبرت ، مكتب الاردن والعراق ، ايلول ٢٠١٣.

١٠٣. محمد، سحر، ا صالح ، نوار، اثر فاعلية الاساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان، المجلد ٣١ ، العدد ٤، ٢٠١٦.

١٠٤. محمد ،فلاح حسن ، دور نظام الرقابة في منع ظاهرة تهريب العملة الاجنبية ، بيع العملة في البنك المركزي انموذجاً، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، هيئة النزاهة، العدد السادس ،٢٠١٣.

١٠٥. محمد جاسم محمد ، علي ،عباس سلمان محمد ، ظاهرة الفساد المالي والإداري ودورها في تحجيم اداء الاقتصاد العراقي بعد العام ٢٠٠٣، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، كلية القانون، جامعة بابل، العدد الثالث ، العام الثامنة ، ٢٠١٦.

١٠٦. المحمدي ،ناظم عبدالله عبد ، الصبيحي ،علي نبع صايل ، التنبؤ بمسارات التضخم في العراق للمدة(٢٠١١-٢٠٢٠)، مجلة الدنانير، كليةالادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية ، العدد١٢، ٢٠١٨.

١٠٧. محمود ،عباس فاضل ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق، مجلة الأستاذ، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، العدد٢٠١٢،٢٠٣.

١٠٨. مختار ،احمد عبدالسلام مختار. بعض جوانب الفساد الإداري في التعليم دراسة تجريبية ، مجلة قضايا السياسية ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، المجلد ٤٦، العدد ٤٥، ٢٠١٦.

١٠٩. مطر ، ورود جمعه ، الفساد الإداري واهمال المصلحة العامة في دوائر الدولة ، مجلة دراسات تربوية، وزارة التربية، مركز البحوث والدراسات التربوية ، العدد ٥٥ ، ٢٠٢١.

١١٠. المعموري ،علي عبد الخضر محمد ، سبل تعزيز الاستراتيجية الشاملة للمؤسسات الامنية والعسكرية في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ، جامعة بابل ،مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية ، ٢٠٢١ ، المجلد ١١، العدد ٢ ، ٢٠٢١.

١١١. المفرجي ،حمزة رحيم ، توظيف القوى العسكرية كأداة لحماية السيادة وتحقيق النفوذ (الدولة العراقية نموذجا) رؤية استراتيجية مستقبلية ، مجلة حمورابي للدراسات ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد ٤١ ، العام الحادية عشر ،٢٠٢٢.

١١٢. مؤمل حسين جويسم، اثر ظاهرة الفساد المالي على عملية التنمية الاقتصادية في العراق دراسة استطلاعية لاراء عينة من منتسبي المعهد التقني في الديوانية، مجلة

المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة المثنى، المجلد٨، العدد٣، ٢٠١٨.

١١٣. غزال، ميسر قاسم محمد، معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد ١٤، العدد ٤٩، ٢٠٠٨.

١١٤. نادية فاضل عباس فضلي المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع القرار السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣ ، مجلة اشراقات تنموية، مؤسسة العراقة للثقافة والتنمية، العدد التاسع والعشرون، ٢٠١٨.

١١٥. نصوري ،فيصل اكرم ، كزار، مصطفى حميد ، ظاهرة الفساد وتداعياتها على تفاقم مشكلة البطالة في العراق بعد عام (٢٠٠٣) ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد، المجلد ٢٠ ، العدد ٧٨ ، ٢٠١٤.

١١٦. نصيف ،نشأت احمد ، الفساد المالي والإداري وسبل مكافحتة، مجلة الجامعة العراقية ، المجلد ٣٣، العدد١، ٢٠١٤.

١١٧. نطاح مريم، بوزيان مكلكل، الرقابة الادارية كالية لمكافحة الفساد الاداري في التشريع الجزائري، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن ، المجلد السابع ، العدد ١، ٢٠٢١

١١٨. النعيمي ،زياد عبدالوهاب ، احمد طارق ياسين ، اليات مكافحة الفساد الإداري في ضواء احكام القانون الدولي ، مجلة دراسات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، كلية العلوم السياسية، العدد ٤٠ ، ٢٠١٩.

١١٩. النعيمي ،عبدالواحد غازي ، سعيد ،سوسن احمد ، دور المحاسبة والتدقيق في الحد من الفساد المالي والإداري ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد ٦، العدد ١٢، ٢٠١٤.

١٢٠. هادي ،حسام صبار ، العكيلي ،عدنان عناد غياض ، الابعاد الجغرافية لظاهرة الهجرة السكانية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، كلية الاداب، جامعة واسط، المجلد ٢، العدد٤٥، ٢٠٢٢.

١٢١. ياسين ،فيان عبدالرحمن ، حسين ،ابتسام علي ، اليات مكافحة الفساد المالي والإداري في العراق وجهود اجهزة الرقابة العليا في الحد منه ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الرابع والستين ، ٢٠٢١.

سادساً: التقارير والنشرات الرسمية

١. مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ،دليل استقصاء الفساد ، مبادئ توجيهية منهجية لقياس الرشوة واشكال الفساد الاخرى من خلال استقصاء العينة، ٢٠١٨،

٢. منظمة الشفافة الدولية، التقرير السنوي لمؤشر مدركات الفساد، ٢٠٢١.

٣. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، بيانات غير منشورة، ٢٠٢١.

٤. جمهورية العراق، وزارة الصحة، التقرير السنوي الاحصائي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢١.

٥. جمهورية العراق، هيئة النزاهة، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٢.

٦. جمهورية العراق، مكتب مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

٧. جمهورية العراق، البنك المركزي ، دائرة الاحصاء والابحاث، تقارير السياسة النقدية، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٠.

٨. رشيد، زياد عبدالكريم ، عبدالقادر، عبدالوهاب عبدالقادر، دراسة تحليلية لظاهرة غسيل الاموال مع اشارة خاصة للعراق، وزارة المالية الدائرة الاقتصادية ، قسم السياسيأت الاقتصادية، ٢٠١٦.

سابعاً: المصادر الانكليزية

1. .Jams Chen (٦ ,١٢,٢٠٢١) Corrupti٠n , investopedia , Retrieved ٢٤,١,٢٠٢٢ Edited

2. Cavico , F , J , Mujtaba ,B , G , Stephen Muffler, The Tort , 0f , Neglience in Employment Hiring , Supervision and Retention , American Journal 0f Business and ,voiume 1, Issue 4 , 2016 .

3. Dr. Stefan Sumah , Matic Borosak , Anze Sumah , , Administrative coouption , American Journal of HUMANITIES AND sciences Research , Voiume 4 , Issue 12,2020 .

4. Taboli H.R. Samie , Administrativ C0rruption ; Why and How , International Journal of Advanced Studies in Hamanities and Soial Science , Volume 8 , Issue 3 , 20019 .

5. Vito tanzi, Corruption Around the World Causes, Consequences, Scope, and Cures , INTERNAIONAL , MONETARYFUND , Fiscal Affairs department , 1998.

6. World Bank, world development report, Oxford university press, Washington D.C., 1997,

7. Parvaneh M ousani , Masoud porkiani , Administrative coouption , Ways of tackling the problem , European Online Journal of Natural and Social Sciences , vol,2 , No 3 , 2013.

8. Jawad Al- Frijawy, and others, The Phenomenon of the Spread of Administrative and Financial Corruption in IRAQ Despite the

Muitiplicity of 0versight Bodies , Americn research journal of technology and sciences , vol 49, 2018 , No 1.

9. Boris Begovic, Corruption Concepts, Types, Causes, and conese quences, Center fo International Private Enter prise, Washington, D.C. 2005.

10. Tran sparency intenational, Berin, 2004: www. tran spavency, 0rg.

11. Lateef Kamel Kelaiwy A Spatial Analysis For The Phenomenon Of Financial And Administrative Corruption In Iraq And Its Political And Economic ,E International Journal of Psychosocial Rehabilitation, Vol. 22, Issue 04, 2018.

ثامناً: مصادر الانترنت:

١.مصادر الانترنت العربية:

أ. خليل ،شذى ، تدمير القطاع الصناعي العراقي على يد الفساد وسوء الادارة ، بحث منشور على شبكة الانترنت ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٨/اغسطس/٢٠٢١ ، https://rawabetcenter.com/archives.

ب. باسم علي خريسان . العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي ٢٠٢١ . سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط . ٢٠٢١، ص٨، متوفر على الشبكة العالمية للأنترنت، https://www.bayancenter.org. منظمة الشفافة الدولية، مؤشر مدركات الفساد، الشبكة الدولية للانترنت، https://www.transparency.org

٢.مصادر الانترنت الاجنبية:

a.https://www.transparency.org

b.https://ar.m.wikipedia.org/wiki/

Abstract

Corruption, in both its financial and administrative aspects, is one of the most dangerous phenomena that spread widely in the institutions of the Iraqi state after 2003 due to the absence of an effective oversight role and the lack of commitment of employees to perform their assigned duties in the public and private sectors. Thus, Iraq occupied the last positions among the countries of the world in the indicators of corruption perceptions, as the manifestations of financial and administrative corruption spread in the institutions and departments of the state, and the phenomenon of bribery, embezzlement, functional exploitation, nepotism, nepotism, and theft of wasteful and extravagant funds in the state's public money became widespread in all governorates of Iraq.

One of the most important objectives of the study is to know the nature and extent of financial and administrative corruption in Iraq, and to know the most important manifestations and reasons for its pervasiveness, if the political, economic and social factors contributed and the extent to which citizens and employees are

Abstract:::

aware of the laws and regulations that govern the work of state institutions. By combating the spread of financial and administrative corruption, although Iraq has large budgets as a result of the money obtained from the sale of oil, it suffers from mismanagement and high expenditures, and thus the inability of its budget due to waste, embezzlement and theft of state funds in fake projects and deals, as well as not adopting The state has correct development and economic recovery programs that contribute to the eradication of unemployment and poverty

In order for the study to reach its goal, it was divided into five chapters. The first chapter dealt with the concept of financial and administrative corruption and its indicators, which was divided into two sections. The first topic was to know the concept of financial and administrative corruption, while the second topic dealt with indicators of financial and administrative corruption. Iraq was divided into three sections. The first section was devoted to the reality of the phenomenon of financial and administrative corruption in Iraq, while the second section dealt with indicators of financial corruption in Iraq. The third section described indicators of administrative corruption in Iraq, while the

Abstract:::

third section discussed the factors causing financial and administrative corruption in Iraq. In a cycle of four topics, the first topic dealt with the political causes of financial and administrative corruption, while the second topic described the economic reasons for financial and administrative corruption, and the third topic focused on the social causes of financial and administrative corruption, while the fourth topic described the administrative and security reasons for financial and administrative corruption, while the chapter dealt with Fourth, to the geopolitical repercussions of the phenomenon of financial and administrative corruption on the strength of Iraq. It was divided into three sections. The first section described the impact of the phenomenon of financial and administrative corruption on Iraq's military strength. The second section included the impact of the phenomenon of financial and administrative corruption on Iraq's economic strength, while the third section focused on The impact of the phenomenon of financial and administrative corruption on the vital force of Iraq, while the fifth chapter dealt with the geo-political repercussions to confront the phenomenon of financial and administrative corruption, and it was divided into four sections. Geographical

Abstract::

solutions at the social level, while the fourth topic focused on geographical solutions at the security level

The study concluded with a number of results, the most important of which is that Iraq occupied the last positions in the world

In the indicators of corruption perceptions, the manifestations of financial and administrative corruption also spread widely in most of the founder.

Ministry of Higher Education &

Scientific Research

University of Al-Muthanna

College of Education for Humanities

A geographical – political analysis of the phenomenon of financial and administrative corruption and its repercussions on the strength of Iraq after 2003

A Thesis

Submitted to the Council of the College of Education for Humanities/ University of Al-Muthanna in Partial Fulfilment of the Requirements for the Degree of Master of Arts in Geography.

By

Riyad Naji Attia

Supervised

Prof. Dr. Lateef Kamel Kelaiwy

2023 A.D 1445 A.H